سلسلة دراسات وأبحاث

هنا وهناك

نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز

ساري حنفي

مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

مؤسسة الدراسات المقدسية

هنا وهناك

نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز

ساري حنفي

مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
مؤسسة الدراسات المقدسية
٢٠٠١

Here and There
Towards an Analysis of the Relationship between
the Palestinian Diaspora and the Center

Sari Hanafi

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2001

This book is published as part of an agreement of co-operation with the
Chr. Michelsen Institute - Norway

This book is published in co-operation with the Institute of Jerusalem Studies
P.O.Box 54769 Jerusalem

جميع الحقوق محفوظة
مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله
الطبعة الاولى – ٢٠٠١

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة كريس مكلسن – النرويج

يصدر هذا الكتاب بالتعاون مع مؤسسة الدراسات المقدسية
ص.ب ٥٤٧٦٩ القدس

تصميم وتنفيذ مؤسسة نأديا للطباعة والنشر والاعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ – ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من أراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس
بالضرورة موقف مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة الذي عانى اللجوء والتشتت حتى آخر لحظات حياته والذي توقفت ساعة الزمن لديه منذ لحظة لجوئه.

إلى سلطات الأمن على الحدود العربية، فكثير من أفكار هذا الكتاب كانت تسليتي في ساعات الانتظار الطويلة.

الفهرس

المقدمة ١٣

هذا الكتاب ١٧

المنهجية البحثية ١٨

الباب الأول: الشتات الفلسطيني وشبكاته ٢٣

الفصل الأول: إشكالية تصنيف فلسطينيي الخارج ٢٥

١-١. الأطر الفكرية المؤسسة لحقل دراسات الهجرة ٢٧

١-٢. إعادة التفكير في فلسطينيي الشتات بين المجتمع الأصل والمجتمع المستقبل ٣٢

مقاربة فلسطيني الشتات باعتباره ذاتاً ٣٢

تصنيف فلسطينيي الخارج: الشتات، الترانزيتيون والمنصهرون ٣٤

تصنيف الفلسطيني وفقاً لسبب الخروج من فلسطين ٣٨

فلسطينيو الخارج: اللوحة المعقدة ٤٠

١-٣. بعض إشكاليات النظرة إلى اللاجئين الفلسطينيين: موضوع للخطابة، مفاهيم للجدل ٤١

الأوهام الإسرائيلية ٤١

الأوهام الفلسطينية والعربية ٤٤

من المحلية الجغرافية إلى «أسطورة الفرادة» ٤٦

الفصل الثاني: الشبكات الفلسطينية في الشتات: بين الاتصال والانقطاع ٤٩

٢-١. مقدمة في منهج التحليل الشبكي ٥١

التحليل الشبكي ونظرية التبادل ٥٤

٢-٢. دراسة الشتات من خلال التحليل الشبكي ٥٦
الشبكات العائلية: أربعة نماذج ٥٦
الدواوين العائلية ٦١
نوادي المدن والقرى ٦٢
المؤسسات ذات الطابع الوطني ٦٦
الجمعيات ذات الطابع القومي ٧٣
الجمعيات ذات الطابع الديني ٧٤
جمعيات الصداقة ٧٤
الشبكات الطبقية ٧٥
٢-٣. الخاتمة: الشبكات والعلاقة مع بعض الفضاءات ٧٦
علاقة الشبكات بالمؤسسات ٧٦
الشبكات والجغرافيا: ضعف الشبكات عبر القومية ٧٨
ضعف مركز الثقل في حالة الشتات الفلسطيني ٧٩
الشتات الفلسطيني: الهوية ما بين الوطني، ما تحت الوطني وما فوق الوطني ٨٤
هل يمكن التحدث عن مجال عام شتاتي ؟ ٨٦
الفصل الثالث: الاقتصاد الفلسطيني في الشتات: ريادية فردية وإشكالية الشبكات عبر القومية ٨٩
٣-١. الفعل الاقتصادي باعتباره متموضعاً اجتماعياً ٩٢
٣-٢. رجل الأعمال المبادر وفعله الريادي : تحديثي ولكنه ايضا مخاطر ٩٣
٣-٣. البؤر التركزية الاقتصادية: نظرة مجملة ٩٤
٣-٤. الشبكات الاقتصادية والنكبة: هل هناك إعادة إنتاج اجتماعي للبرجوازية؟ ١٠٥
الباب الثاني: سوسيولوجيا الاقتصادات الفلسطينية ١١١
الفصل الرابع: اقتصادات الجالية الفلسطينية في الإمارات العربية المتحدة: الشبكات الاقتصادية والعولمة المبتورة ١١٣
٤-١. الوجود الفلسطيني في الإمارات ١١٥

ثلاث هجرات، ثلاثة حظوظ ١١٨
بلد الإرسال والوضع القانوني ١١٨
الحياة الاجتماعية: بين الكسموبوليتية الظاهرة والانعزالية الإثنية ١١٩
٤-٢. اقتصادات رجال الأعمال الفلسطينيين: هل هي إثنية؟ **١٢٠**
البؤر التركزية الاقتصادية الفلسطينية في الإمارات ١٢٠
الاندماجية في الاقتصاد الإماراتي ١٢٢
ضعف الشبكات المحلية الفلسطينية ١٢٣
المنشآت الاقتصادية المهاجرة: محاولة بديلة لمفهوم الاقتصاد الإثني ١٢٦
الشبكات عبر القومية : شبكات قوية ولكنها باتجاه العالم العربي ١٢٩
توزيع وإعادة توزيع استثمارات فلسطينيي الإمارات ١٣٠
التوزيع الفضائي للاستثمارات الفلسطينية خارج الإمارات ١٣٥
هجرة واستثمار فلسطينيي الخليج في كندا ١٣٨
٤-٣ ما بين الخليج وأمريكا: أشكال الريادية الفلسطينية **١٤٠**
الريادية الإثنية ١٤١
الريادية الفردية ١٤٣
٤-٤ الخاتمة: الشبكات الاقتصادية والعولمة المبتورة **١٤٥**

الفصل الخامس: اقتصادات الجاليات الفلسطينية في أوروبا: غلبة الريادية الفردية **١٤٧**
٥-١ لمحة عامة عن الجالية الفلسطينية في أوروبا **١٥٠**
٥-٢ أشكال الريادية: هيمنة الريادية الفردية **١٥١**
٥-٣ الخاتمة **١٥٥**

الفصل السادس: اقتصادات رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل: اقتصاد عربي في إسرائيل أم اقتصاد إسرائيلي؟ **١٥٧**
٦-١. نخبة اقتصادية عصامية **١٦٠**
٦-٢. رجال الأعمال الفلسطينيون: مجموعات مبعثرة **١٦٦**

٦-٣. العلاقة مع الأراضي الفلسطينية: علاقة ترقب ١٦٧
٦-٤. الخلاصة: أزمة الهوية ١٦٨

الباب الثالث: العودة الى الوطن عودة فيزيائية ولكن أيضاً سيبرفضائية ١٧١

الفصل السابع: أرض الحلم وحلم العودة ١٧٣
٧-١. محددات موضوع العودة ١٧٦
٧-٢. تجربة هجرة اليهود إلى إسرائيل : نموذج الحوافز الاقتصادية ١٧٨
٧-٣. استيعاب اللاجئين في فلسطين: دراسات ذات نزعة اقتصادية ١٨١
٧-٤. هنا وهناك أو الخارجي الأبدي ١٨٣

الفصل الثامن: مساهمة الشتات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية: محاولة لتفكيك العلاقة الاقتصادية بين الشتات والمركز ١٨٧
٨-١. المقدمة ١٨٩
٨-٢. استثمارات الشتات في الأراضي الفلسطينية ١٩٠
الاستثمارات الكبيرة المباشرة ١٩١
توزيع الاستثمارات بين محلية وخارجية ١٩٢
الاستثمارات الصغيرة في قطاع البناء ١٩٥
نموذج جديد من الأنشطة الاقتصادية ١٩٦
نظرة عامة حول الاستثمار الصناعي ١٩٧
٨-٣. مساعدات فلسطينيي الشتات الإنسانية والعائلية ٢٠٠
٨-٤. مجموع المساهمات المالية من استثمار وهبات ٢٠١
٨-٥. بعض الاستنتاجات: محاولة لتفكيك العلاقة الاقتصادية بين الشتات والمركز ٢٠٢
البحث عن روتشيلد فلسطيني ٢٠٣
بؤر تركزية في الشتات وضعف علاقتها بخيار الاستثمار في فلسطين ٢٠٤
دوافع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية: رجل الأعمال بين الاقتصادوية والوطنية ٢٠٥
استثمار أم هبات؟ ٢٠٧

الفصل التاسع: العودة عبر السيبر فضائية: إعادة تشكيل جغرافية الشتات ٢١١

٩-١. محاولة كسب الأدمغة: برنامج نقل المعرفة عبر المغتربين ٢١٤

٩-٢. اتصالية سيبر فضائية: شبكة العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الشتات ٢١٧

من هم أعضاء شبكة باليستا؟ ٢١٩

مركزية الإدارة: إشكالية ديمقراطية الشبكة ٢١٩

باليستا: هي مؤسسة أم شبكة؟ ٢٢٠

٩-٣. الخاتمة: هل تعود الأوراق الساقطة إلى جذورها؟ ٢٢١

عوضاً عن الخاتمة: الشتات الفلسطيني وشكل الدولة الفلسطينية ٢٢٥

ذاتية الفلسطيني بين بلد اللجوء والوطن الأم ٢٢٨

الدولة المستقبلية الفلسطينية : دولة-قومية أم دولة ذات جغرافية عابرة لحدودها ؟ ٢٣١

نهاية الجغرافيا؟ أم إعادة تشكيل العلاقة معها؟ ٢٣٤

ملحق: المنحدرون من أصل فلسطيني في تشيلي: انتماؤهم واقتصادهم ٢٣٩

المقدمة: الهجرة إلى العالم الجديد ٢٣٩

تاريخ الجالية الفلسطينية في تشيلي ٢٤١

المؤسسات العربية والهوية الوطنية الفلسطينية ٢٤٥

الفلسطينيون والمنحدرون من أصل فلسطيني: الانتماء المزدوج ٢٤٧

اقتصادات الفلسطينيين في تشيلي ٢٤٩

رجال الأعمال في تشيلي و(عدم) الاستثمار في فلسطين ٢٤٩

الهوامش ٢٥١

المراجع ٢٦٣

الفهرست ٢٧٩

فهرس الأشكال

الشكل رقم ١: تصنيف فلسطينيي الخارج ٣٩

الشكل رقم ٢: توزع المنظمات الفلسطينية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية بحسب تاريخ إنشائها ٧٠

الشكل رقم ٣: العلاقات القوية ضمن شتات ما عندما يكون له مركز ثقل ٨١

الشكل رقم ٤: شتات ما من دون مركز ثقل: جاليات مربوطة بعضها ببعض بروابط ضعيفة ٨٢

الشكل رقم ٥: الشتات الفلسطيني بمركزي ثقل ضعيفين ٨٢

فهرس الجداول

جدول رقم ١: رجال الأعمال الفلسطينيون المستجوبون في دول الشتات ٢٠

جدول رقم ٢: التوازي والاختلاف في الحقلين البحثيين الفلسطيني والإسرائيلي ٤٧

جدول رقم ٣: كثافة العلاقات العائلية لأربعة نماذج من الشتات ٥٩

جدول رقم ٤: عينة من المنظمات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية وتاريخ الانشاء ٦٤

جدول رقم ٥: توزع المنظمات الفلسطينية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية حسب نوعها ٦٩

جدول رقم ٦: النشاط الاقتصادي لرجال الأعمال في أهم دول البحث الميداني ٩٦

جدول رقم ٧: النسبة المئوية للنشاط الاقتصادي لرجال الأعمال في أهم دول البحث الميداني ٩٧

جدول رقم ٨: النشاط الاقتصادي التفصيلي لرجال الأعمال في الدول العربية وإسرائيل ٩٨

جدول رقم ٩: النشاط الاقتصادي التفصيلي لرجال الأعمال في الأمريكيتين واستراليا ٩٩

جدول رقم ١٠: النشاط الاقتصادي التفصيلي لرجال الأعمال في أوروبا ١٠٤

جدول رقم ١١: التقديرات المختلفة للخسائر في أملاك الفلسطينيين من جراء النكبة ١٠٧

جدول رقم ١٢: توزع السكان في الإمارات العربية المتحدة في العامين ١٩٨٠ ، ١٩٩٣ ١١٧

جدول رقم ١٣: المستوى التعليمي لرجال الأعمال الفلسطينيين في الإمارات ١٢٠

جدول رقم ١٤: النشاط الاقتصادي الرئيسي الممارس في الإمارات ١٢١

جدول رقم ١٥: توزع الشركات في جبل علي حسب الأصول الجغرافية ١٣١

جدول رقم ١٦: توزع الشركات العربية في جبل علي حسب دول الأصل ١٣٢

جدول رقم ١٧: الدول العشر الأكثر أهمية في التعاملات التجارية لدبي ١٣٥

جدول رقم ١٨: الأسواق العشرون الأكثر أهمية لإعادة التصدير ١٣٧

جدول رقم ١٩: الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية ١٣٩

جدول رقم ٢٠: عدد المصانع والعمال في القطاع العربي في إسرائيل ١٦٣

جدول رقم ٢١: الاستثمارات الكبيرة حسب البيانات الرسمية للفترة من ١٩٩٤- ١٩٩٧ ١٩٢

جدول رقم ٢٢: بعض اسماء المشاريع الصناعية والسياحية التي شارك فيها المستثمرون من الشتات ١٩٣

جدول رقم ٢٣: الاستثمارات خارج البيانات الرسمية المتعلقة بالشركات القابضة الثلاث الكبرى للاستثمار في فلسطين والتي لم تشملها البيانات الرسمية ١٩٦

جدول رقم ٢٤: مساهمة الشتات في مجال الاستثمارات في سنة ١٩٩٦ وسنة ١٩٩٧ ١٩٧

جدول رقم ٢٥: مجموع المساهمات المالية للشتات للعامين ١٩٩٦-١٩٩٧ مقارنة مع مساعدات الدول المانحة ٢٠٢

المقدمة

المقدمة

«لعلها تجربة فريدة عندما ينتمي الإنسان لأقلية مدانة ومهمشة، وفي الوقت نفسه يشعر بأنه منخرط انخراطاً كاملاً في الحياة الثقافية والقدر السياسي والاجتماعي للأكثرية التي تحاول تهميشه.»

نوربرت الياس (Elias, 1991 :50)

ينبغي الاعتراف بادئ ذي بدء، بأنه ليس من السهل أن يقوم الباحث في تناول موضوع حول فلسطينيي الخارج، من لاجئين ومهاجرين وعائدين، بوجهٍ معمق، في الوقت الذي تجتمع فيه الوفود الفلسطينية والعربية والإسرائيلية، سراً وعلانيةً، لمناقشة مصيرهم. ولعل موضوع اللاجئين الفلسطينيين وعودتهم هو من أكثر المواضيع - بعد موضوع القدس طبعاً - سخونة. وسخونته هذه قد جعلت منه الموضوع الوحيد الذي طلبت اسرائيل تأجيله، مقترحة ذلك على اثر إنتفاضة الأقصى نهاية العام ٢٠٠٠. ويزداد الموضوع تعقيداً عندما يكون الباحث هو نفسه لاجئاً، مهاجراً وعائداً في آن واحد. وكيف يمكن له أن يحافظ على هدوئه وبرودة أعصابه، كشرطين ضروريين للقيام ببحث علمي يستدعي التعمق والتبصر، وهو يسمع كل يوم، صباحاً ومساءً، أخباراً وأفكاراً وسيناريوهات واقتراحات وخلاصات وتوصيات آتية من كل حدب وصوب، عن كيفية تقرير مصير اللاجئين.

ويزداد الأمر تعقيداً عندما يكون هذا الباحث نفسه سوسيولوجياً، ينتمي فكرياً إلى سوسيولوجيا الفاعل (sociology of actor) أو سوسيولوجيا الذات (sociology of subject) وهو يرى موضوع بحثه يتحول إلى مجرد أرقام، صحيحة وكسرية ونسب

مئوية: «كندا ستأخذ ١٤ ألف لاجئ»، و«العراق سيستوعب ٣٠ ألف لاجئ من لبنان»، و «يتوزع الأوروبيون ١٠ آلاف لاجئ بحيث يتناسب العدد المستوعب مع عدد السكان»، أما الباقي الحسابي «فتستوعبه الدول العربية المستقبلة للاجئين وهي: مصر، وسوريا، ولبنان ودول الخليج». وإن بدا لنا ذلك كشكلٍ من أشكال الفانتازيا والخيال العلمي، فهو ليس بعيداً أبداً عن شرذمات الجُمل والكلمات التي تخرج من مطابخ حلٍّ مشكلة اللاجئين.

وإذا كانت سوسيولوجيا اللاجئين قد بينت أن اللاجئ عندما يترك بلده لا يهمه إلى أين يذهب، ما يهمه هو أن يترك الخطر الجاثم في بلده، وهنا تقدم لنا حالة اللاجئين الفلسطينيين نوعاً آخر من السوسيولوجيا، حيث يتوزع اللاجئون بالقرعة «اليانصيب»: فالورقة التي يسحبها اللاجئ هي التي تحدد مصيره وجهته.[1]

دون ذر الرماد في العيون، والإدعاء بأن الباحث قد استطاع الفصل بين سياسة الهوية وسياسة المعرفة، أو أنه قطع الصلة بذاكرته الجماعية، ومن دون أي إدعاء بأنه تمكن من السيطرة على برودة أعصابه وأنه أتقن اللعبة الخطرة، يحاول هذا الكتاب أن يقدم مساهمة منهجية في سوسيولوجيا الهجرة والسوسيولوجيا الاقتصادية لمجموعات بشرية مبعثرة غالباً بصورة قسرية، بحيث تقدم الحالة الفلسطينية شكلاً من أشكال دراسة الحالة، لها حكم خاص، ولكن وقبل كل شيء تتقاسم سمات كثيرة مع مجموعات بشرية مهاجرة أخرى. وهكذا سيحاول هذا الكتاب أن يساهم في النقاش والجدل الدائر حول موضوعات مثل: الهوية وفيما إذا كانت ماهية أم صيرورة، الاقتصادات الإثنية (ethnic business)، ودور الشبكات في العولمة الاقتصادية، وفي السلوك عبر القومي (transnational) للمهاجر ما بين بلد الاصل وبلد الاقامة.

ويطرح هذا الكتاب إشكاليات العلاقة بين الشتات والمركز (الأراضي الفلسطينية) وضمن جاليات الشتات وفيما بينها مع المجتمع المستقبِل، ويتم ذلك على ثلاثة محاور.

المحور الأول يتناول العلاقات الاجتماعية، إذ نحلل الشبكات الفلسطينية من المستوى العائلي والجهوي والوطني وما هو فوق الوطني. وهنا نتساءل عن ضرورة أن يكون لشتات ما مركز ثقل لربط بعضه مع بعض. ونتساءل عن دور الأراضي الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية في تكوين هذا المركز. كما أننا نرسم لوحة معقدة من أصناف عديدة من الجاليات الفلسطينية ضمن بلد الشتات الواحد، أو من بلد لآخر.

أما المحور الثاني فيتناول العلاقات الاقتصادية ضمن الجاليات الفلسطينية فيما بينها، وأيضاً بينها وبين الأراضي الفلسطينية، وذلك عن طريق ثلاث دراسات «حالة» في كل من الإمارات، وأوروبا وإسرائيل. وهنا ننتقل من الحديث عن الجاليات الفلسطينية بوجهٍ عام إلى التركيز على شريحة رجال الأعمال، وهذه الشريحة لديها قدرات استثمارية تهم

إشكالية هذا الكتاب، وخاصة في مرحلة بناء الكيان الفلسطيني. وستقدم الدراسات الميدانية محاولة لفهم هذه العلاقة، ليس فقط في طرح ضعف عوامل الجذب من داخل الأراضي الفلسطينية، وإنما طرح العوامل التي تحدد عمليات الاستثمار والتي تتعلق في طبيعة الجاليات الفلسطينية في الخارج، ولا سيما التكوينات الهوياتية هناك. وإذا كان كتابنا السابق **رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني** (حنفي، ١٩٩٧) قد ركز على هذه الفئة باعتبارها نخبة سياسية، فإن التركيز في هذا الكتاب يكون أكثر عليهم بصفتهم فاعلين اقتصاديين، إذ نركز اهتمامنا بعلاقة نشاطهم الاقتصادي على البنية الاجتماعية لجاليات الشتات وفي البيئة المجتمعية الأوسع هناك. وهنا سوف نستخدم المحور الأول المتعلق بالشبكات الفلسطينية لكي نفهم مدى اندماج هذه الاقتصادات في المجتمع المستقبِل، ومدى إثنيتها، لكن، والأهم من ذلك، لفهم جغرافية التبادلات الاقتصادية الفلسطينية عن طريق الشبكات عبر القومية، ويكون الافتراض أن طبيعة الريادية (entrepreneurship) الفلسطينية في بلاد المهجر قد لعبت دوراً حاسماً في بقاء رؤوس الأموال أو توزعها.

أما المحور الثالث فيتعلق بالعلاقات بين الشتات والأراضي الفلسطينية وإمكانيات العودة بأشكالها الفيزيائية، ولكن عن طريق عودة رؤوس الأموال أو الخبرات إلى الوطن، وسوف نتساءل عن فعالية الأشكال المختلفة للعودة وحدودها.

هذا الكتاب

يقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب: الباب الأول يتناول في فصله الأول الأشكال السوسيولوجية لتصنيف فلسطينيي الشتات، إذ نبدأ برؤية منهجية لتطوير الأطر الفكرية لسوسيولوجيا الهجرة، وسوف نستخدم ذلك لمحاولة إجلاء الغموض عن مفاهيم مثل الشتات (diaspora) واللاجئين. وإذا أسعفتنا سوسيولوجيا الهجرة في فهم فلسطينيي الخارج بين المجتمع المستقبل والوطن الأم، فإن التحليل الشبكي سيُعد بالنسبة لنا المنهج الذي سنستند إليه في فهم العلاقات والروابط فيما بين فلسطينيي الشتات وعلاقتهم مع الوطن. وسوف نرى أن تبعثر شعب ما غير كافٍ لتشكيل شبكات إقليمية وعبر قومية ، وهذا ما سندرسه في الفصل الثاني.

أما الباب الثاني فهو محاولة للاستفادة مما سبق في طرح بعض الإشكاليات المتعلقة بسوسيولوجيا الاقتصادات الفلسطينية، وفيما إذا كانت شكلاً من أشكال الاقتصاديات الإثنية أم أنها منخرطة في تلك السوق داخل المجتمع المستقبِل في الشتات. كما أننا سنتناول طبيعة الريادية (entrepreneurship) الفلسطينية في الشتات، وفيما إذا كانت

إثنية أم فردية. وبعد هذا الفصل (الثالث)، يحين الوقت لإجراء دراسات معمقة في ثلاث حالات لاقتصادات الجاليات الفلسطينية: في الإمارات العربية المتحدة (الفصل الرابع)، وفي أوروبا وخاصة إنجلترا و فرنسا (الفصل الخامس)، وفي إسرائيل (الفصل السادس).

ونفتتح الباب الأخير بتناول موضوع ذي أهمية بالغة في هذا الوقت، وهذا الموضوع يتعلق بعودة الفلسطينيين، أولئك المنحدرون من أصول فلسطينية، إلى الوطن الأم أو على الأقل إلى الوطن السياسي (الضفة الغربية وقطاع غزة). وسنطرح إشكالية مفهوم العودة والايدولوجيات التي أحاطت بها. وفي انتظار الحل الموعود لمشكلة اللاجئين والعودة، سنطرح قضايا تتعلق بعودة رؤوس الأموال والاستثمارات في الأراضي الفلسطينية، إذ سنقوم بمحاولة تقدير حجم الاستثمارات التي بادر فيها فلسطينيون في الشتات خلال سنتي ١٩٩٧-١٩٩٨، وأيضاً حجم المساعدات الإنسانية والعائلية الموجهة إلى الداخل. ويطرح هذا (الفصل الثامن) إشكاليات هذه المساهمات ليس من وجهة نظر المعيقات الداخلية السياسية والاقتصادية، ولكن بالنظر إلى طبيعة السلوك الاقتصادي للنخبة الاقتصادية في الخارج. أما الفصل الأخير فيتناول إمكانيات الاستفادة من الخبرات العلمية والتكنولوجية الفلسطينية في الشتات، إذ سنقوم بتقويم تجربتين في هذا الصدد: تجربة برنامج نقل المعرفة عن طريق المغتربين (The Transfer of Knowledge Through Expatriate Nationals - TOKTEN) بهدف استقدام خبراء فلسطينيين إلى وطنهم الأم، وتجربة شبكة العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الشتات (باليستا) (Palestinian Scientists and Technologists Abroad-PALESTA) المعتمدة على الإنترنت والهادفة للاستفادة من العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الخارج لصالح التنمية في فلسطين. وسنرى أن في غياب إمكانيات العودة الفيزيائية، إن هنالك إمكانيات لإتصالية سيبر فضائية (cyberspace) لربط الشتات في الداخل عن طريق وسائط الإعلام الحديثة كالإنترنت.

وأخيراً أقدم في الملحق دراسة قدمها الباحث جمال منصور-جوري لهذا المشروع، حول الفلسطينيين في تشيلي، إذ ستلقي هذه الدراسة الضوء على أحد أشكال الجاليات البعيدة عن الوطن: بعداً جغرافياً ولعله كذلك تاريخي نظراً لقدم هذه الهجرة، وعندئذ سيطرح السؤال عن طبيعة الهوية الفلسطينية المتبقية لدى هذه الجالية.

المنهجية البحثية

لقد اعتمد هذا الكتاب على أبحاث ميدانية عدة، أجريت بين العامين ١٩٩٤ و ١٩٩٨. فبالاضافة إلى مقابلات لشرائح اقتصادية اجتماعية لفلسطينيي الشتات في بلدان مختلفة، كما سنوضح في داخل فصول هذا الكتاب فإن هناك دراسات مبرمجة في إطار مشروع

بحثي لمركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (CEDEJ)[٢] حول تقويم الشبكات الاجتماعية والاقتصادية لرجال الأعمال الفلسطينيين المقيمين في الخارج.

ونظراً لأهمية هذا المشروع سنقدم تفصيلاً منهجياً عاماً في هذه المقدمة. لقد تمّ اعتماد رجال الأعمال، في هذا المشروع البحثي، كوحدة تحليلية وليس المنشأة الاقتصادية. وذلك لأننا نفترض أن وراء كل منشأة من المنشآت مساراً إنسانياً خاصاً. ويشكل ذلك قطيعة مع كثير من الدراسات التي أهملت دور رجال الأعمال ولا سيما المبادر منهم (entrepreneur). لذا، فلفَهم خصائص الاقتصاد الفلسطيني المتناثر، كان الهدف الأول للمشروع هو جمع البيانات الخاصة بحياة أهم رجال الأعمال الفلسطينيين المنتشرين في بعض دول العالم. لقد جرت مقابلة (أو استجواب بواسطة الاستمارة) ٦٠٨ رجال أعمال موزعين على دول الشتات، و ذلك على مدى سنتي (١٩٩٦-١٩٩٧). وقمت شخصياً بمقابلة ١٧ رجل أعمالٍ من سوريا، و ٥٥ من مصر، و ٨ من لبنان، و ٧١ من الإمارات العربية، و ٥٣ من كندا، و ٦٥ من الولايات المتحدة الأمريكية، و ٢٥ من المملكة المتحدة و ١٦من إسرائيل، إضافة إلى ١٦ من دول مختلفة. أما في الأردن، فنظراً لأهمية عدد رجال الأعمال الفلسطينيين-الأردنيين قمت بإجراء البحث الميداني مع الباحثتين باميلا دوغرتي (Pamela Dougherty) وخولة سبيتان وقابلنا ١٨٩ رجل أعمال. كما قام الباحث جمال منصور - جوري بمقابلةٍ أو استجواب عبر الاستمارة لِواحد وسبعين رجل أعمال. وأخيراً قام السوسيولوجي ري جوريديني (Ray Juriedini) بمقابلة ١٣ رجل أعمال في استراليا (انظر إلى الجدول رقم ١). ومع أن اختيار هذه الدول يرجع في بعض الأحيان لاعتبارات عملية، فإنه يمكن الادعاء أن الدول التي اخترناها هي التي تتجمع فيها أكثر الجاليات الفلسطينية، ونستثني من ذلك السعودية التي كان ينبغي علينا زيارتها.

وقد حُررت موسوعة عن رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات (باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية) وهي تبين بعض البيانات عن القطاعات والنشاطات الاقتصادية التي يعمل بها هؤلاء (Hanafi, 1999a). ويسمح القيام بدراسة النشاطات الاقتصادية لرجال أعمال من أصل فلسطيني في الدول العربية وغير العربية، بوضع صورة شاملة وفريدة لإمكانياتهم الاقتصادية والتقنية والمعرفية، ولما يتميز به نجاحهم، وأيضا إحباطاتهم، ولعلاقاتهم العملية، ولتطلعاتهم سواء فيما يتعلق بالبلد المستقبِل أو بفلسطين.

لقد اعتمدت المقابلات على أسئلة نصف موجهة، أي أن على الباحث اقتراح المواضيع وترك حرية الكلام لمحدثه حولها، ولقد تحاشينا قدر المستطاع استعمال الاستمارة لأنها قد تثير المشاكل والريبة بسبب طبيعتها المكتوبة، ولا سيما في الدول التي تفتقر لتراث البحث الاجتماعي، كبعض الدول العربية. ولكن أُرسلت استمارات بأسماء رجال أعمال عرفناهم ولم نستطع مقابلتهم، وهذا سيسمح لنا بتوسيع العيّنة وشمل مناطق جغرافية مبعثرة.[٣]

جدول رقم ١: رجال الأعمال الفلسطينيون المستجوبون في دول الشتات

الدولة	عدد رجال الأعمال الفلسطينيين
الأردن	١٨٩
تشيلي	٧٣
الإمارات العربية المتحدة	٧١
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٥
مصر	٥٥
كندا	٥٣
المملكة المتحدة	٢٥
سوريا	١٧
إسرائيل	١٦
استراليا	١٣
لبنان	٨
الكويت	٤
السعودية	٤
بوليفيا	٢
قطر	٢
البحرين	١
كولومبيا	١
الجمهورية التشيكية	١
فرنسا	١
ألمانيا	١
هوندراس	١
بنما	١
سويسرا	١
هولندا	١
تونس	١
أورغواي	١
المجموع	٦٠٨

ولصعوبة الحصول على قائمة بأسماء رجال الأعمال الفلسطينيين في كل بلد توجد فيه جالية فلسطينية،[٤] إذ لا نعتقد وجود أي طرف يمكن أن يدعي امتلاكها، فقد خلق ذلك مشكلة منهجية عويصة تتعلق بمدى تمثيل العينة للواقع. فالعشوائية في العينة تنطلق من فكرة أن لدينا الحجم الكلي، ونختار بواسطة طرق كثيرة قسماً معيناً اختياراً غير مقصود. لكن في حال بحثنا هذا، فلا هوية ولا عدد رجال الأعمال معروف لدينا، ولهذا كان لا بد من الالتفاف على هذه المشكلة. لقد تبنينا منهج «كرة الثلج» إذ بدأت أبحاثنا الميدانية في كل بلد نزوره بمفاتيح تعرفنا عليها عن طريق خبرتنا بالحقل الفلسطيني وبمساعدة الأصدقاء والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية ومكاتب منظمة التحرير وسفارات فلسطين في الخارج. ومن ثم، فبفضل هذه المفاتيح توسع كل من حجم «العينة» ودرجة تمثيلها الافتراضي للواقع. وقد فضلنا أن نستعمل كلمة عينة بين قوسين لأن استخدامها في حالتنا كمفهوم من مفاهيم العلوم الاجتماعية ليس دقيقاً. لهذا، فلا بد من الاعتراف أن «العينة» تصبح ممثلة لشبكات من قابلناهم،[٥] وليس الحقل الكلي لرجال الأعمال الفلسطينيين في هذا البلد.[٦]

هذا ولم تكن المقابلات دائماً سهلة، مع أن هناك الكثير من الاتصالات التمهيدية التي جرت بمساعدة الأصدقاء، فقد عانينا كثيراً من عدم احترام رجال الأعمال للمواعيد أو عدم تحمل السكرتارية مسؤولياتها في تنظيم تلك المواعيد، وخاصة في سوريا ومصر وعلى مستوى أقل في الإمارات وهذا يعكس بالتأكيد تأثير السياق المجتمعي على التنظيم والإدارة لدى رجال الأعمال. كما أن كثيراً من رجال الأعمال لم يجيبوا عن الأسئلة المتعلقة بأرقام حجم أعمالهم وبدا الأمر وكأنه محظور!

و تطرح محاولتنا لدراسة رجال الأعمال الفلسطينيين المشتتين في كل أصقاع العالم تحدياً حقيقياً يتعلق بموضوع المقارنة وتراكم المعرفة. فالمشكلة هي مشكلة طرق ومناهج تحليلية أكثر منها مشكلة نتائج البحث الذي سنتوصل إليه. ولهذا ينبغي في مثل هذا البحث الذي يعتمد على مقارنات بين الدول، أن نكون في غاية الحذر المنهجي والمفاهيمي، وخاصة أنه ليس هناك تصنيف واحد لرجال الأعمال في كل البلدان المدروسة. علينا إذن أن نوفق بين الرغبة بالنتائج العامة وبين تنوع الملاحظات الدقيقة التي تعكس تعقيد السلوك الفردي والاختلافات التي يمكن أن تظهر في سياق مجتمعي من بلد إلى آخر.

وكما قمنا بإجراء بعض المقارنات بين بعض خصائص الشتات الفلسطيني مع حيزات شتاتية أخرى كالأرمني، واللبناني، والصيني واليهودي بحسب ما يكون ذلك مبرراً.

شكر

لا يسعني في نهاية المطاف إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للباحثين الذين ساهموا في الأبحاث الميدانية، في تشيلي، الباحث جمال منصور–جوري، ومن الأردن الباحثتان باميلا دوغرتي وخولة سبيتان، ومن استراليا السوسيولوجي ري جوريديني. كما أنني مدين بالشكر للمساعدات المؤسساتية التي من دونها لم يكن بالإمكان إتمام هذه الدراسة، بدءاً من أبحاثها الميدانية وانتهاءً بتحليلها، كما أخص بالذكر مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (CEDEJ) في القاهرة، ومؤسسة مواطن في رام الله. وأتوجه ببالغ الشكر والتقدير إلى كثيرين ممن ساعدوني في تسهيل بحثي الميداني، وأخص بالذكر الأخ د. أسعد عبد الرحمن، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك الأخ د. أنيس البرغوثي، الوكيل المساعد سابقاً لشؤون المغتربين في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والمستشار لديها حالياً، والأخ منير قليبو، مسؤول ملف TOKTEN في UNDP. وأخيراً أشكر كلا من عبد الرحمن أبو شمالة، وجمانة سطيف، وشكري الريان وبسام المهر على تدقيقهم اللغوي للمخطوطة، كما أخص بالذكر إلهام نعيم على المساعدة في طباعتها. وأخيراً أقدم شكراً خاصاً لميّ الجيوسي للمراجعة العلمية لكثير من المصطلحات والأفكار التي أتى بها هذا الكتاب.

الباب الأول
الشتات الفلسطيني وشبكاته

الفصل الأول

إشكالية تصنيف فلسطينيي الخارج

الفصل الأول

إشكالية تصنيف فلسطينيي الخارج

«ليس ضعف الروابط مع الأرض هو الذي يجعل خلق علاقات مواطنة مع الدولة الناشئة أمراً إشكالياً، ولكن استحالة الوصول إلى الأرض هو الذي يفاقم القوقعة الهوياتية ويمهد الطريق للعنف.»

القانوني الفرنسي برنار بوتيفو

(Botiveau, 1999: 121)

«الغريب هو الشخص الذي يحدد تصريح إقامته. هو الذي يملأ النماذج ويشتري الدمغات والطوابع. هو الذي عليه أن يقدم البراهين والإثباتات. هو الذي يسألونه دائماً: "من وين الأخ؟" أو يسألونه، "وهل الصيف عندكم حار؟" لا تعنيه التفاصيل الصغيرة في شؤون القوم أو سياساتهم "الداخلية" لكنه دائماً أول من تقع عليه عواقبها. قد لا يفرحه ما يفرحهم لكنه دائماً يخاف عندما يخافون.»

مريد البرغوثي (١٩٩٨: ٨)

١-١. الأطر الفكرية المؤسسة لحقل دراسات الهجرة

تشكل مسألة تصنيف الفلسطينيين في الخارج موضوعاً شائكاً، وذا تبعات تؤثر تأثيراً حاسماً في إنتاج المعرفة حولهم، ولكن، أيضاً، في انتاج خطاب له تبعات سياسية. وفي الوقت نفسه نرى لهذا التصنيف أهمية تكمن في كونه إجرائياً، ولكن قبل كل شيء هو سؤال فلسفي وسوسيولوجي عن الهوية /ات، وعن الذاكرة، وعن العلاقة مع مجتمعات اللجوء والاستقبال، ولكن، أيضاً، وبوجهٍ أساسي، عن العلاقة مع الأراضي الفلسطينية أو دولة فلسطين القادمة. ومهما كان للفلسطيني وللقضية الفلسطينية من خصوصية، فإننا لا يمكن أن ندرس مثل هذه القضايا بمعزل عن حقل دراسات الهجرة بأشكالها المختلفة القسرية والإرادية والاقتصادية. ولذا، فقبل تناول موضوع تصنيف فلسطيني

الخارج لا بد لنا من تناول المنظورات المحورية (paradigms) التي تحكم إنتاج المعرفة عن المهاجر بكل أنواعه بمن فيها اللاجئ. وهنا يمكن تناول أربعة منظورات محورية:

المنظور المحوري الأول يحاول رؤية المهاجر على أنه عنصر مغترب (alienated agent) وهو إما أن يسير سيراً حثيثًا في إطار صيرورات الانصهار والتأقلم الثقافي (acculturation) في بلد الهجرة، أو أنه يقاوم ذلك. ولعل النظرة الغالبة على هذه الصيرورات هي أنها تُعد الحالة السليمة، وأية مقاومة لها تعتبر ظاهرة مرضية. ويخفي كثير من أدبيات الهجرة وراءها مسلمةً تقول بأن ثقافة المجتمع المهاجر هي ثقافة حداثة وعالمية (universal)، في الوقت الذي تكون فيه ثقافة مجتمع الأصل محلية وتراثية وحتى بدائية.

في بلد كفرنسا والتي تعتبر حالة متطرفة قليلاً، ولكنها، برأيي، لا تختلف كثيراً عن بقية الدول الغربية، ففي الوقت الذي تتحدث فيه اللغة الرسمية عن الاندماج (integration) فإننا نجد في ادبيات العلوم الاجتماعية هناك والسياسات التي طبقت، ما يوحي بأن ما يطلب من المهاجر تحت إسم الاندماج هو الإنصهار (assimilation) في المجتمع المستقبلي، مقابل أن يقوم هذا الآخر بالتسامح (tolerance) مع المهاجر، كما يوضح ذلك السوسيولوجي الفرنسي ميشيل فيفيوركا (Wieviorka, 1998: 894-896). ويرجع الانصهار إلى فكرة أن "عالمية الحقوق الفردية هي أفضل جواب على إمكانية التمييز العنصري الذي هو ملازم لكل أشكال التصنيف في أساس ثقافي،[٧] في الوقت الذي تسمح فيه فكرة التسامح بوجود خصوصيات في المجال الخاص، وبعض الأحيان في المجال العام (public sphere) إذ تلبي الرغبات والطلبات وتسمح أيضاً للأقلية بأن تكون مرئية. ويمكن اعتبار الدراسات التي قدمتها السوسيولوجية الفرنسية دومينيك شنابر (Schnapper) مثالا على فكرة التسامح والتي اتسمت لديها بالتصور البراغماتي لحقوق وواجبات المهاجر، على أن لا يتجاوز الأخير "حد التسامح". ولكن التسامح يبقي النظرة إلى الثقافة الغربية على أنها "العادية" التي يقاس على أساسها درجة التسامح لدى ظواهر الخصوصيات. وكما وضحه دفيد ثيو جولدبرج (David Theo Goldberg) فقد استخدمت القوى الاستعمارية التسامح لفرض ثقافتها وقوانينها وفرض هيمنتها أيضاً.[٨] لقد أبدت أدبيات العلوم الاجتماعية الفرنسية عجزها عن الاعتراف بقدرة الأقلية أو المهاجر على استيعاب أكثر من ثقافة دون الشعور بالضرورة بالاغتراب وانفصام الشخصية. وقد قاومت هذه الأدبيات بشدة دراسات الاختلافات الثقافية والتي استوحت بعض المفاهيم من دراسات التعددية الثقافية (multiculturalism) أو الولاءات المتعددة للمهاجر (multiple allegiance) والتي قام بها بعض الباحثين في بعض المراكز البحثية في فرنسا مثل مركز التحليل والتدخل الاجتماعي (Centre d'analyse et d'intervention

(sociologique في باريس والذي أسسه آلان تورين ويديره حاليا ميشيل فيفيوركا.[٩]

أما **المنظور المحوري الثاني** فيتعلق باتجاه التعددية الثقافية والذي يتبنّاه كثير من الدراسات في بلدان كندا والولايات المتحدة منذ بدايات السبعينيات، وبعدها استراليا والسويد (Idem: 884-6). وقد عرفت اتجاه التعددية الثقافية على أنها "تعزيز للتعددية الثقافية باعتبارها صفة مميزة للمجتمعات. وتحاول التعددية الثقافية الحفاظ على التنوع الثقافي وحمايته، كالحفاظ على لغات الأقلية مثلاً. ولكن في الوقت نفسه تركز على العلاقات غير المتكافئة بين الأقلية وثقافات الأكثرية» (The Harper Collins Dictionary of Sociology, 1991). ولكن تعريف اتجاه التعددية الثقافية لا يعكس بالضرورة الطرق التي طبقت فيها في كندا، فهناك نوع من التعددية الثقافية الاندماجية (integrated multiculturalism)، بمعنى أنه لا يوجد هناك فصل بين المسألة الثقافية والمسألة الاقتصادية. وقد اهتم أولئك الذين تبنوا مثل هذه السياسات ليس فقط بالاختلاف الثقافي ولكن أيضاً بالممارسة الاقتصادية. أما تجربة الولايات المتحدة الأمريكية فتتميز بنوع آخر من التعددية الثقافية سماه فيفيوركا بالتفتيتي (disintegrated multiculturalism). فلم يُعد الاعتراف الثقافي هو المشكلة وإنما المشكلة هي الفعل الذي يُتبنى لمحاربة الهوة الاجتماعية التي بنيت على التمييز العرقي. وهكذا فإن فعل التمييز الإيجابي (affirmative action)، كما وضح ذلك ناتان كلازر، قد حصر التعددية الثقافية في أمريكا في موضوعة الاهتمام في سياسات القبول وسياسات إيجاد فرص عمل (Glazer, 1997).

وإذا كان للتعددية الثقافية دور إيجابي تاريخي باعتبارها طريقة للتعامل مع الأقليات العرقية والثقافية في أمريكا، إذ أنها تحدت ولو جزئياً الثقافة المهيمنة (hegemonic culture) هناك، فإن هذا الاتجاه قد تحول إلى مجرد مفهوم للتوجيه السياسي، والذي يحاول بدوره أن يعدل في هامشية الأقليات وذلك باختزاله إلى فعل التمييز الإيجابي. وبدلاً من أن يقوم اتجاه التعددية الثقافية بدراسات ثقافية مقارناتية، كما دعا لذلك أحد أهم من نظّر لها، الفيلسوف الكندي شارلز تيلور (Taylor, 1992) وذلك بتأسيس سياسات الاعتراف بالآخر، فإن هذا الاتجاه قد اكتفى باعتبار أن الإثنيات والأقليات والاختلافات الثقافية "معروفة". ويكفي أن نسجل رسمياً اعترافنا بها كما ويكفي إجراء سياسات تميزية إيجابية لها. واعتبرت الشروط الأولية لتحقيقها (والتي تتمثل بأشكال متنوعة في توسيع ممارسة الديمقراطية، والاعتراف بالآخر وعدم فوقية ثقافة على أخرى) بأنها محلولة قبل أن يطرح السؤال حولها. هكذا، يمكن اعتبار اتجاه التعددية الثقافية أحد الأجوبة عن بعض إشكاليات المهاجرين والأقليات في المجتمع، ولكنه غير كافٍ. ويمكن أخيراً أن نقدم نقداً لهذا الاتجاه بأنه ركز على المهاجر/الأقلية في المجتمع المستقبل

دون أن يرى كل التفاعلات وكل العلاقات التي يبنيها أولئك مع مجتمعات أخرى تكون بينها المجتمعات الأصلية، وهذا ما يقدمه لنا المنظور المحوري الثالث عن طريق مفهوم عبر القومية (transnationalism).[١٠]

وقد تطور **المنظور المحوري الثالث** في سياق يتسم بانتشار وسائط النقل والاتصالات بصورة متسارعة، ما ساهم في قدرة المهاجر على المشاركة والمساهمة في الحياة السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية في كلا البلدين المستقبل والمرسل. وقد ساهمت الدراسات عبر القومية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية في إظهار هذا السلوك لدى المهاجر، إذ درست الجاليات الدومينيكانية، والتاهيتية وجزر الكاريبي بوجهٍ عام. ولعل أهمية هذا المفهوم تكمن في أنه يدعو للنظر نظرةً كونيةً في ظاهرة الهجرة ويحث على دراستها على مستوى يتجاوز الدولة القومية. والسلوك عبر القومي لا يتعلق فقط بالمهاجر ولكن أيضاً بالعائد، حيث يحافظ الأخير، أيضاً، على علاقات في كافة المجالات مع المجتمع الذي عاد منه (Basch et al., 1994:272). ولعل ما يفرق هذا المنظور المحوري عن سابقه (أي اتجاه التعددية الثقافية) أنه لا يقصي الهوية والانتماء والمشاركة في قضايا خارج بلد المهجر، ويعتبر طبيعياً الولاء المزدوج. بينما اعتادت في الولايات المتحدة صناديق التمويل (حيث تطبق اتجاه التعددية الثقافية) على تمويل الجمعيات التاهيتية في سياساتها الإثنية، ولكن لم تشجع قط النشاطات عبر القومية وخاصة السياسية منها (idem. 1994:288).

وكما هو الحال في المنظور المحوري السابق، فقد تعددت التأويلات لمفهوم عبر القومية. وإحدى الدراسات المهمة في ذلك دراسة الانثروبولوجية الفلسطينية – الايطالية ربى صالح التي وضحت تعدد الرؤى ضمن الدراسات عبر القومية: يرى البعض في هذه الدراسات أنها صيرورة ضد الهيمنة (counterhegemonic process) (Basch et al., 1994) ، بمعنى أنها ضد الاتجاهات التي غلب عليها النظر الى المهاجر على أنه إما أن يكون منصهراً في المجتمع المستقبل أو أن يعيش حياة اغترابية مرضية. ولكن هناك باحثون آخرون يرون أنها خلقت مهاجر ما بعد الحداثة، على طريقة العمال الأجانب في ألمانيا (gastarbeiters) حيث جعلت السياسات عبر القومية المهاجر مهمشاً في البلد المستقبل بسبب محدودية الحقوق المدنية التي تمكنه من المشاركة السياسية في البلد المستقبل (كألمانيا في هذه الحالة) (Grillo, 1998).

وأكثر مجال استخدم فيه مفهوم عبر القومية هو المجال السياسي، ولذا، فقد تم الربط بين عبر القومية و بين تمتع المهاجر بحقوق الجنسية في بلدي المهجر والأصل، كما اشترطت بذلك جونزالس التي درست الفلسطينيين في هندوراس (Gonzalez, 1992:34). بالنسبة لي لا أعتبر ذلك الربط شرطًا لعبر القومية: فالتجربة عبر القومية هي تجربة اجتماعية وعلاقات اقتصادية، وإن كان المهاجر لاجئاً. فغالباً ما يساهم هذا الأخير في دفع القضية

الوطنية داخل دول الهجرة.

ومع أهمية هذا المنظور المحوري، فإن ما يمكن أن ننتقده في الدراسات عبر القومية هو نزعتها التعميمية، والتفاؤلية (celebratory)، بحسب تعبير صالح (Salih, 2000)، إذ أعلنت بدءَ عهد جديد بالنسبة للمهاجر الذي أصبح ينظر له على أنه يتمتع بميزة أن يكون بين عالمين، ولم يرَ من الهجرة إلا المستحقات السياسية والاقتصادية، أما الثمن الاجتماعي الذي عليه أن يدفعه فقد أهمل تماماً، ذلك الثمن الذي تدفعه العائلة والمرأة بوجهٍ خاص.

أما **المنظور المحوري الرابع** فهو يتعلق بمفهوم الشتات (diaspora). وهذا المنظور المحوري لا يخص كل أنواع المهاجرين وإنما جزء منهم. ويمكن أن تستخدم كلمة شتات عندما يتبعثر شعب ما خارج حدود بلاده (اقتلاعاً أو بشكل طوعي) ولكن أيضاً عندما يتحقق الشرطان التاليان: الأول أن يكون هناك قبول قانوني لوجودهم في المجتمع المستقبل. والثاني أن ترتبط هذه الجاليات المبعثرة فيما بينها بوساطة شبكات متنوعة، اجتماعية واقتصادية، ويرتبط هؤلاء بمكان جغرافي حقيقي أو أسطوري. وهذا يعني أنهم واعون لهوية مشتركة.

وأهمية هذا المفهوم أن له قوة تحليلية تتجاوز المناظير المحورية السابقة التي تدرس بوجهٍ أساسي علاقة المهاجر مع مجتمع المستقبل أو/و المجتمع الأصلي، فهو الدراسة التي تتاخم ثلاثة مفاهيم: تموضع الشتاتي "المهاجر في جاليته" الإثنية (embeddedness)، بحسب مفهوم غرانوفيتر (Granovetter)، ودراسة اللاتموضع (disembeddedness)، حيث يذكرنا جيدنز (Giddens) كيف تغيرت العلاقات الاجتماعية وأعيدت هيكلتها ولكنْ ليس بالتأثير الحصري للسياقات المحلية، وإنما بتأثير الإمتدادات الزمنية–الفضائية اللامتناهية؛ وأخيراً دراسة إعادة موضعة (re-embeddedness) الشتاتي/المهاجر في سياقات مجتمعية مختلفة بفضل وسائط الاتصالات الحديثة من فاكس، وإنترنت ووسائط نقل سريعة. فكما يوضح بقوة ذلك الجغرافي الفرنسي إمانويل مامونج، أن ما يميز الشتات هو تعددية أقطاب (multipolar) الهجرة بين الترابط القطبي (interpolar) للعلاقات (Ma Mung, 1994: 106). ومن ثَمّ فالمهاجر إلى بلد ما، يمكن أن ينتقل إلى بلد آخر دون أن تكون مرجعيته دائماً هي بلد الأصل، ولكن في الوقت نفسه تجري المحافظة على العلاقات بين هذه الأطراف وبينها وبين بلد الأصل. ولعل أهمية مصطلح الشتات في أنه يتجاوز موضوع الفهم الكلاسيكي للهوية والمواطنة وتعددية الولاءات. فالمشتت يخلق تمثلات خاصة عن ذاته في الفضاء الجغرافي تجعله يشعر بتجاوزه لموضوع الارتباط بأرض واحدة وهذا ما يسميه مامونج (exterritoriality)(ibid). وسنعود إلى العلاقة بين الهوية والفضاء الجغرافي لاحقاً.

ومنذ نهاية الثمانينيات، استخدم مفهوم الشتات لدراسة مجموعات مهاجرة كثيرة تتجاوز

الحالة التي بدت وحيدة (الشتات اليهودي). وهكذا دُرس الشتات الصيني، والأرمني، واللبناني، والهندي...الخ. ومع أهمية هذه النظرة الجديدة في دراسات الهجرة الدولية، فإن بعضاً منها قد بالغ في رؤيته لحجم العلاقات والاتصالات والشبكات بين الجاليات بعضها مع بعض، وجعل كل شخص شتاتي وكأنه مربوط بالحبل السري مع أبناء أثنيته وقومه داخل بلد الشتات، ومع "الوطن" وخارجه أيضاً. ولعل كتاب جويل كوتكن (Kotkin, 1993) حول القبائل العالمية (Global Tribes) هو خير مثال على هذه النظرة المفرطة لمفهوم الشتات عن طريق دراسته للشتات اليهودي، والهندي والصيني.

١-٢. إعادة التفكير في فلسطينيي الشتات بين مجتمع الأصل والمجتمع المستقبل

مقاربة فلسطيني الشتات باعتباره ذاتاً

مع أهمية المناظير المحورية الثلاثة الأخيرة (التعددية الثقافية، وعبر القومية، والشتات) والتي أعتبرها إطاراً نظرياً مهماً يوجهنا لفهم الشتات الفلسطيني، موضوعة هذا الكتاب، فإنه قد أُهمل فيها (بدرجات متفاوتة) مفهوم **ذات** (subject) المهاجر. فكثير من الدراسات اعتبرت أن هناك دائماً تضارباً ونزاعاً بين المهاجر عندما يكون مختلفاً ثقافياً وعرقياً وبين مجتمع الأكثرية، واننا أمام معادلة صعبة ينبغي حلها، إما بالانصهار في هذا المجتمع أو في الانطواء ضمن إثنية معينة، بطواعية أو يفرض ذلك عليه (باعتبار أن ذلك بديهي). بنظري، فأنه لا يمكن حل هذه المعادلة إلا بإعطاء أهمية لذات الإنسان.

ولعل أول من أثار أهمية موضوع الذات، هما عالمي الاجتماع الفرنسيين الان تورين وميشيل فيفيوركا في كثير من دراساتهما (Tourain, 1992:345-370; Tabboni,1997:231).[١١] ففيما يتعلق بتورين فإن مهمة "الذات" (والتي هي أحد العناصر الأساسية للحركة الاجتماعية) هي في إعادة تكوين ما فرقه لقاء الهوية والآخرية (alterity) في مجتمعاتنا المعاصرة: وهكذا يصبح على صيرورة الذاتية أن تقوم بالمزاوجة بين الحداثة والعقلانية المفترضة للسوق والعلم وحقوق الإنسان من جهة، والهوية ومشاعر الانتماء من جهة أخرى.

فالمهاجر/العائد هو قبل كل شيء كائن اجتماعي تحكمه ذاتيته في تحديد مقيّد للتكوينات الهوياتية، التكوينات التي تتسم بأنها ليست انتمائية، ولا هي متجانسة، أو متكاملة ولا حتى مغلقة، وإنما متشابكة مع تأثير الآخروية والاختلاف والتهجين. وأقول هنا، تحديد مقيّد للتكوينات وليس اختياراً، لأنه لا يوجد اختيار حرّ، وإنما هناك اختيار متموضع في البنية الاجتماعية والسياق السياسي والتاريخي. وأستخدم هنا مفهوم التكوينات الهوياتية (identity configuration) لأنه يدخل في هذا المضمار ليس فقط الهوية الوطنية أو

الإثنية وإنما الهويات المهنية، والطبقية، والدينية، والنوعية (gender)، والجيلية...الخ. فالمرء تؤثر فيه علاقات اجتماعية ضمن شبكات تربطه يومياً بوطنه، وبالمجتمع المستقبل، وبأبناء مهنته، وبجيرانه، وبأصدقائه، وبالمجموعة الاجتماعية التي يناضل من أجلها. وهكذا فضمن هذه التكوينات الهوياتية يعرف المهاجر/العائد متأثراً بطبيعة هذه العلاقات الاجتماعية التي نسجها هو، أو التي نسج فيها. كما تؤثر، أيضاً، في هذه التكوينات الذاكرة الميتة والحية، المتفجرة والقديمة، والأكثر قدماً. وننسى دائماً أن ما يؤثر فيها، أيضاً، هو السياق اليومي بشكله العادي حيث هناك مناداة (interpellation) دائمة للهوية المتكوّنة تاريخياً، وكذلك السياق اليومي أثناء الحدث الذي غالباً ما يفجّر ويحيي فجأة ذاكرة قديمة جداً والتي كان يظن أنها ميتة. كما يحيي خيال المؤامرة والثأر والشعور بأنه ضحية العالم، العالم بأسره. وهكذا فالتكوينات الهوياتية هي صيرورة متغيرة ومتقلبة ولا يمكن بأي حال من الأحوال إعطاؤها ماهية (essentialize)، واختزالها بأطروحة أن الفلسطيني هو كذلك لأن أباه أو/وأمه فلسطينيٌ. هذه الدعوة إلى رؤية الهوية كصيرورة وليس كماهية، ليست نوعاً من أنواع التفكير ما بعد الحداثي (postmodernist) في "نهاية الهوية الوطنية"أو مماثلة الهوية /ات الوطنية مع أية هوية أخرى والتي يصبح بها كل شيء مائعاً، هيولياً، وتصبح معها حكاية (narrative) هذه الهوية مثل حكايات أخرى، والتي تعتبر في نهاية الأمر ليست إلا حكاية شمولية (metanarrative). إن ما أحاول التنويه له هنا هو أهمية دراسة الديناميات التي تخلقها الشبكات التي ينتمي لها المهاجر /اللاجئ /العائد/الشتاتي/عبر القومي/المنصهر/المندمج والتي تُحدد هويته إذ تلغى كلمة طبيعي: "أبوه وأمه فلسطينيان فهو بوجهٍ طبيعي وأتوماتيكي فلسطيني". وتصبح كذلك الهوية محصلةً لمرجعيات مختلفة، ولذلك يكون التعبير عنها بأكثر من كلمة وفي بعض الأحيان يعبر عنها بجملة. وقد بدت هذه التعددية بكل وضوح في المقابلات التي أجريناها: "أنا نصفي أردني ونصفي فلسطيني"، "أنا ثلاثة أرباعي فلسطيني وربعي سوري"، "أنا فلسطيني أولاً ومن ثم كندي"، "أنا أثناء النهار إنكليزي وفي المساء فلسطيني". "أنا فلسطيني وبريطاني (مرجعية جغرافية) ولست إنكليزياً (مرجعية ثقافة مهيمنة)"، "مع أنني عشت هنا في شيكاغو أكثر من ربع قرن إلا أنني فلسطيني مائة بالمائة"، "طالما يريدون محي هويتي فأنا فلسطيني على الرغم من أنوفهم"، "لماذا تريد مقابلتي؟ والدي فلسطيني ولكن أنا لست فلسطينياً (مقابلة في لوس أنجلوس)"، "أنا لست من عرب إسرائيل، أنا فلسطيني يسكن في إسرائيل"... وهكذا.

والذي لا بد من التأكيد عليه هنا، هو أن موضوع الهوية مرتبط أولاً بوعي الذات بأنه ينتمي لها، فلا يكفي مطلقاً الحديث عن الوراثة في هذا الموضوع. ولتعقيد هذه اللوحة، إليكم مساراً هوياتياً لأحد من قابلناهم في سوريا. س.ح. مهندس في سوريا ولد من والدين فلسطينيين. تعرف في الجامعة على أصدقاء أكراد قَدِموا من منطقة القامشلي؛ وقد

ربطته صداقة حميمة مع أحد هؤلاء، وهذا الصديق كان قريباً من أوساط حزب العمال الكردستاني. وعن طريق النقاشات الكثيرة التي دارت حول المشكلة الوطنية للأكراد في تركيا والعراق، بدأ س.ح يهتم بالمشكلة الكردية ويواظب على حضور مهرجانات كردية في سوريا. حتى أنه سأل أمه يوماً إن كانت لها أصول كردية. أجابته لا ولكن ابنة عمها متزوجة من كردي يعيش في لبنان. ومع أن ذلك لا يعني أن له أصلاً كردياً، فقد كان ذلك الكلام شكلاً من أشكال شعوره بالوحدة العائلية بين الفلسطينيين والأكراد. ومنذ ذلك الوقت رسخ في ذهنه أنه كردي ومن ثم يجب النضال من أجل القضية الكردية. وفي أثناء النقاش اعتاد استخدام كلمة "نحن".

هذا المسار الهوياتي، "المتطرف" حتماً، يدلنا على أهمية ذاتية الإنسان في تحديد علاقاته مع البيئة المحيطة، وكذلك في تحديد هويته التي يشعر بها، والتي يمكن أن تلعب دوراً في تغيير مجرى حياته يوماً من الأيام.

كما تجدر الإشارة إلى قلة الدراسات التي تناولت الفلسطيني الشتاتي باعتباره شريحة أو طبقة اجتماعية. وتكاد تندر أبحاث النوع عن المرأة في بلاد الشتات واللجوء. وتحولت الدراسات عن المخيمات إلى دراسات ذكورية تشيد بنضال الرجل في حين تظهر المرأة قابعة في البيت. ولعل ما يثير الانتباه بوجهٍ عام هو الدراسات عبر القومية التي غالبا ما كانت سياسية، وأهملت الدراسات الاجتماعية والنفسية للعائلة (Salih, 2000) ولا سيما وضع المرأة التي، برأيي، هي الحلقة الأضعف في تجربة الحياة عبر قومية.

تصنيف فلسطينيي الخارج: الشتات، الترانزيتيون والمنصهرون

لقد اتسمت كثير من الدراسات التي تناولت فلسطينيي الخارج (باعتبارهم لاجئين، ومهجرين، ومهاجرين، ومشتتين من أراضيهم) بالتركيز على الخصوصية الشديدة للحالة الفلسطينية، واعتبار أية عملية مقارنة لحالات مماثلة أو موازية أنها إنقاص من هذه الخصوصية أو إلغاء لها. كما اعتبر كثير من المفكرين الفلسطينيين أن أي حديث عن وضع الفلسطيني في البلدان العربية هو دعوة للتوطين أو للصهر فيها. كما اعتبر البعض أن استخدام تعبير "الشتات" (diaspora) الفلسطيني هو بديل لاستخدام اللاجئ الفلسطيني، وسأوضح تلك النقطة فيما بعد، ولكن أكتفي بالقول أنه مع أن جزءاً من الفلسطينيين هم شتات وليس كلهم، فأنا أستخدم تعبير الشتات الفلسطيني بالمعنى العام وليس بالمعنى التحليلي الذي ذكرته سالفاً، وذلك لأؤكد على أهمية اعتبارهم ليس فقط جاليات مؤقتة في انتظار العودة، وإنما، أيضاً، مجموعات لها علاقات مع المجتمعات المستقبلة.

ولدراسة فلسطينيي الخارج، يفترض أن نبدأ في عملية تصنيفهم. ويمكن عمل مجموعة متعددة من التصنيفات. ولكن فيما يتعلق بإشكالية هذا الكتاب، سنكتفي بتصنيفين: الأول يميز بين ثلاث فئات، آخذين بعين الاعتبار الاختلافات بحسب الوضع القانوني في

البلد المستقبل وحقهم في العودة: فلسطيني الشتات، وفلسطيني الترانزيت، المهاجرون الاقتصاديون. التصنيف الثاني وفقاً لسبب الخروج من فلسطين.

فلسطينيو الشتات

سنعرّف فلسطينيي الشتات مؤقتاً بأنهم جزء من فلسطينيي المنفى الذين اندمجوا في المجتمع المستقبل والذين لهم وضع قانوني دائم بواسطة جنسية أو إذن إقامة دائم. وغالباً ما نجد مثل هذه الفئة في الأمريكتين وفي الأردن على سبيل المثال.

ومن الجدير هنا أن أوضح، قبل التحدث عن مميزات هذه الفئة، أن مفهوم الشتات لا يلغي مفهوم اللاجئ، كما ظنت ذلك الباحثة في العلوم السياسية بسمة قضماني (Kodmani, 1997) إذ اعتبرت أن كلمة شتات هي محاولة لمحو بواسطة اللغة ضرورة إيجاد حل لمشكلة العودة، والبحث عن دمج الفلسطيني في المجتمع المستقبل، في حين أن مفهوم اللاجئ يعني أن هذه مشكلة لا بد من حلها قانونياً (حسب القانون الدولي) بالعودة. وأنا أختلف هنا حول خلق هذه الثنائية. بالنسبة لي مصطلح لاجئ هو مصطلح ذو سمة قانونية، في حين مفهوم الشتات هو سوسيولوجي. بمعنى أنه مفهوم يخضع عمليات تحليل علاقات الفرد الذي هاجر قسرياً إلى منظومة تحليلية تحددها سوسيولوجيا الهجرة (القسرية في هذه الحالة) بغض النظر عن مدى استحقاقيته القانونية بالعودة بصفته لاجئاً. من هنا فعندما نتكلم عن حقوق فلسطينيي الخارج (على الأقل أغلبهم) في الحماية الدولية وفي العودة وفي المساعدة والتعويض، ينبغي استخدام كلمة لاجئ لنؤكد على حقوقهم التي يضمنها القانون الدولي، وعندما نتكلم عن علاقاته مع مجتمع اللجوء ومجتمع الأصل يجب استخدام تعبير أكثر سوسيولوجية مثل مهاجر قسري، شتاتي، مهاجر اقتصادي،..الخ.

ولست هنا بصدد تبيان أن الفلسطينيين الذين هجّروا قسراً في عام ١٩٤٨، بأنهم لاجئون، ولكن لا بدّ أن أوضّح ذلك حيث يحاول الإسرائيليون أن ينفوا ذلك في بعض الأحيان. وقد اعتبرت الهيئات الدولية الفلسطيني الذي رحل في عام ١٩٤٨ بأنه لاجئ. وقد قدّمت هيئة الأمم المتحدة لتشغيل لاجئي الشرق الأوسط (UNRWA) تعريفاً إجرائياً من العام ١٩٥٤ معتبرةً لاجئاً فلسطينياً "كل شخص كان يقيم إقامة طبيعية في فلسطين لمدة سنتين على الأقل قبل نزاع ١٩٤٨ والذي فقد منزله ووسائل عيشه بسبب هذا النزاع ولجأ سنة ١٩٤٨ إلى إحدى الدول التي تقدم فيها الاونروا المساعدة". فاللاجئون بحسب هذا التعريف يستفيدون هم وذريتهم من العون الذي تقدمه الوكالة إذا كانوا محتاجين وإذا كانوا مسجلين لديها، ويعيشون في إحدى المناطق التي تعمل فيها، أي في لبنان والأردن وسوريا ومنذ العام ١٩٦٧ الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن هناك أيضاً فلسطينيين لم يسجلوا في الاونروا لأنهم يسكنون في مناطق خارج نطاقها، لكنهم

يظلون لاجئين.[١٢] كما أن التعريف العام للاجئ بحسب الهيئة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR) ما يدعم ذلك.[١٣]

وبذلك نجد أن اللاجئ يبقى كذلك حتى لو أخذ جنسية البلد المستقبل، أو أصبح وضعه المادي جيداً. فاللاجئ ليس له أية علاقة بالوضع الاقتصادي–الاجتماعي.[١٤] كما أن اللاجئ يبقى كذلك حتى لو كان في كيان سياسي خُلق لاحقاً: وهذا يتعلق باللاجئين الفلسطينيين الذين يرزحون في المخيمات داخل الكيان الفلسطيني (في الضفة الغربية وغزة).

وهناك صفتان لفئة فلسطينيي الشتات، الأولى تتعلق بعلاقاتها مع الوطن الأم والثانية بالفضاء الجغرافي بشكل عام. فالإنسان الشتاتي قد يحمل أكثر من هوية وطنية، تعود واحدة منها إلى الوطن الأم والثانية إلى بلد الشتات، دون أن تكون هناك بالضرورة علاقة هرمية بينهما. كما أن الهوية الوطنية لا تقاس بالضرورة بدرجة الارتباط بالأرض أو بالعودة إليها.

فالارتباط بالأرض ليس موضوعاً مجرداً ومفصولاً عن الوضع الاقتصادي – الاجتماعي الذي سيكون عليه العائد إلى أرضه. فقد تحدى ورنر، كما ذكر لنا إيليا زريق (Zureik, 1997:80)، التصورات "المثالية" والحنينية للعودة الإرادية للاجئ إلى بلده الأم واعتبر أن التبعثر يشوه معاني الجالية (community) ومعها ذكريات الوطن (Warner, 1994:160). من جهة أخرى فإن الفلسطيني الشتاتي لا يطابق بالضرورة بين الفضاء الجغرافي والهوية، فهو يعتبر هويته فلسطينية (إضافة إلى هويات أخرى) حتى وإن كان يعيش إرادياً خارج وطنه. وبحسب مامونج فإن ذاكرة الوطن ووعيه لها تظل تعمل في اللا–مكان (a-topia)، وفي الوقت نفسه فإن أولئك الذين يعودون إلى وطنهم الأم يطورون رؤى جديدة عن الهوية والوطنية ويحافظون على علاقات تربطهم ببلد الهجرة وولاء له.

ووفق تعريفنا للشتات يظهر واضحاً بأنه ليس الفلسطينيون كلهم شتاتيين، فالكثير منهم في أغلب الدول العربية ليس لهم وضع قانوني مستقر، وما زال بعضهم يناضل من أجل حقه في العمل كما يحدث في لبنان، ولذا فإن أغلب الفلسطينيين في البلاد ينتمون إلى القطب الثاني وهو ما أسميه فلسطينيي الترانزيت.

فلسطينيو الترانزيت

وهم أولئك الذين يكون لهم وضع قانوني هش ومؤقت، حتى لو أصبح لبعضهم وضع مادي جيد. وتتصف هذه المجموعة بأنها تعيش حالة من الحدودية الدائمة (permanent liminality)،[١٥] أي سيكولوجيا المؤقت والشعور الدائم بالانتظار (Sanbar, 1989). وتظهر جلياً هذه الحدودية والانتقالية في طريقة حياتهم التي طبعتها كثيراً حياة المخيمات

البائسة. تظهر، أيضاً، في الحياة الاقتصادية، إذ نلاحظ درجة عالية من تنوع الاستثمارات في فضاءات جغرافية وقطاعات اقتصادية متعددة. أما فيما يتعلق بالعودة إلى الوطن، فبينما يتوق بعضهم للعودة إلى قريته التي ولد فيها أو على الأقل إلى كيان وطني فلسطيني، إذ بآخرين ينتظرون أن يكون لهم الخيار في البقاء أو العودة، لكي يتخذوا قراراً في ذلك. وطبعاً هناك من لا يريد العودة مهما كانت ظروفها.

المنصهرون

ولا بد من الاعتراف أن طول فترة هجرة البعض، والظروف التي عاشوها في بلاد المهجر، جعلتهم يذوبوا في المجتمع المستقبل. وبغض النظر عمّا إذا كان ينطبق عليهم تعريف اللاجئ الفلسطيني أم لا، فهم ما عادوا يعتبرون أنفسهم فلسطينيين. وقد لوحظت هذه الفئة كثيراً في أمريكا اللاتينية حيث ترجع الهجرة أحياناً إلى نهاية القرن التاسع عشر، وبدرجة أقل في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا. ولكن لا بد أن نذكر أن هذا لا يعني أنها ذابت ذوباناً نهائياً. فالدراسات السوسيولوجية قد تحدثت عن ظاهرة الجيل الثالث: في حين يحاول الجيل الأول الاندماج والثاني الانصهار، ويعود أولادهم وبناتهم للبحث عن الهوية الأصلية.

ولتوضيح هذه الفئات الثلاث لا بد من طرح النقاط التالية:

١- هذا التصنيف الذي يشمل فلسطينيي الشتات، وفلسطينيي الترانزيت والمنصهرين على أنهم فئات، إلا أن هذه الفئات أقرب ما تكون إلى الأقطاب، وذلك لأن هذا التصنيف يطمح في تحليل صيرورة دينامية، وليس في توصيف وضعية سكونية ومنتهية: فالثقافة الشتاتية ليست شيئاً طبيعياً وإنما هي شيء يُبنى، كما أشارت بسمة قضماني إلى ذلك بقوة (Kodmani, 1997). وهكذا، فواقع فلسطينيي الخارج معقد، فهناك من هو شتاتي أو في طريقه إلى الشتاتية (not-yet-diaspora).[١٦]

٢- يمكن أن نجد في بلد واحد أكثر من صنف من فلسطينيي المنفى: فكما أن في الولايات المتحدة مثلاً فلسطينيي الشتات حاملي الجنسية الأمريكية، فإن هناك أيضاً فلسطينيي الترانزيت الذين يعيشون حالة غير مستقرة على الإطلاق. وفي بعض الأحيان فإن الأصل الجغرافي يلعب دوراً كبيراً: فعلى سبيل المثال تعامل كل من سوريا والأردن الفلسطينيين ذوي الأصول الغزاوية معاملة قانونية مختلفة عما تعامل به الباقين، إذ يصبح وضعهم أكثر هشاشة، والسبب في هذه الحالة أن هاتين الدولتين تخشيان من هجرة واسعة لهذه الفئة من مصر (الدولة التي تحدد وجودهم وحركتهم) إليهما.

٣- لقد سببت التغيرات الجيوسياسية العربية تغيرات جذرية في وضع الفلسطينيين

وانتقالهم من قطب إلى آخر، ففلسطينيو دول الخليج قد تغير وصفهم بعد غزو العراق إلى الكويت، إذ هُجّر من ٣٠٠ إلى ٣٥٠ ألف فلسطيني إلى الأردن، والضفة الغربية وغزة وسوريا ودول أخرى، وهكذا تحول هؤلاء من فلسطينيين شتاتيين (تقريباً ومع كثير من التصميم) إلى فلسطينيين في وضعية ترانزيت.

تصنيف الفلسطيني وفقاً لسبب الخروج من فلسطين

ولعل وضع فلسطينيي الخارج ليس فقط مرتبطاً بالوضع القانوني للمجتمع المستقبل، وإنما أيضاً بالوضع القانوني في الأراضي الفلسطينية وفق القوانين الإسرائيلية الجارية حتى الآن. وهنا لا بد من طرح السؤال التالي: ما هي الفئات التي تعرضت إلى الهجرة القسرية؟ إذ أن طبيعة الهجرة تلعب دوراً حاسماً في تكوين الذاكرة وتعميق فكرة الوطن وتفعيل الحس الوطني حتى وإن كانت خارج الوطن.

والفئة الأولى تتعلق **بالفلسطينيين الذين هاجروا قبل نكبة العام ١٩٤٨**، والذين غادروا بصورة أساسية لأسباب اقتصادية، وكذلك ليهربوا من خدمة العسكرية العثمانية، كما يوضحه لنا جمال منصور-جوري في الملحق، وكذلك نانسي جونزالس (Gonzalez, 1992). لقد هاجرت الأغلبية إلى أمريكا اللاتينية وبوجهٍ أقل إلى الولايات المتحدة. ولا بد أن نذكر أن الاتفاقية التي وقعها من ورثوا الإمبراطورية العثمانية قد أعطت جوازات سفر للسكان العرب ما عدا عرب فلسطين آنذاك، إذ رفضت الحكومة البريطانية إعطاء جوازات سفر فلسطينية لأولئك المهاجرين، الأمر الذي منعهم من التحرك والعودة. هذا وقد سكن بعض الفلسطينيين في البلدان العربية المجاورة كمصر وشرقي الأردن وسوريا ولبنان، على اعتبار أن في ذاك الوقت لم تكن هناك ثمّة "حدود" تمنع حركة السكان، فيمكن أن يختار المرء بسهولة المكان الذي يريد أن يعيش فيه، وبما أن هؤلاء لا يستطيعون العودة إلى قراهم منذ قيام دولة إسرائيل واحتلالها للضفة والقطاع فإن هجرتهم تعتبر حالياً قسرية.

أما الفئة الثانية فتتعلق **بالفلسطينيين الذين اقتلعوا من أراضيهم في العام ١٩٤٨**، والذين لم تسمح لهم إسرائيل بالعودة. وبحسب أرقام الأمم المتحدة فإن هناك ٧٢٦,٠٠٠ فلسطيني قد هاجروا إلى الدول العربية، وتعتبر هذه الهجرة قسرية، إذ قامت الكتائب الصهيونية بإرهاب الفلسطينيين وطردهم من ديارهم (كناعنة، ٢٠٠٠). وإذا كانت تلك هي الأطروحة العربية، فإن المؤرخين الجدد الإسرائيليين قد بينوا ذلك أيضاً.[١٧] إذاً الهجرة هنا قسرية بالمعنى الضيق للكلمة، إذ أن جهةً خارجية قامت بطرد مجموعة أفراد واقتلاعهم من مكان إقامتهم، ولم يُترك لهم الخيار في البقاء. ونجد أيضاً في هذه الفئة أولئك الذين تركوا أراضيهم خلال حرب ١٩٦٧ ويقدر عددهم بـ ٣٥٠,٠٠٠ فلسطيني. كما ينبغي إضافة أولئك الذين لم يستطيعوا العودة بعد الحرب لأنهم كانوا غائبين عندما قامت إسرائيل في حصر سكان الضفة والقطاع آنذاك، وهكذا أضاع أولئك حقهم في الإقامة والعودة.

الشكل رقم ١: تصنيف فلسطينيي الخارج

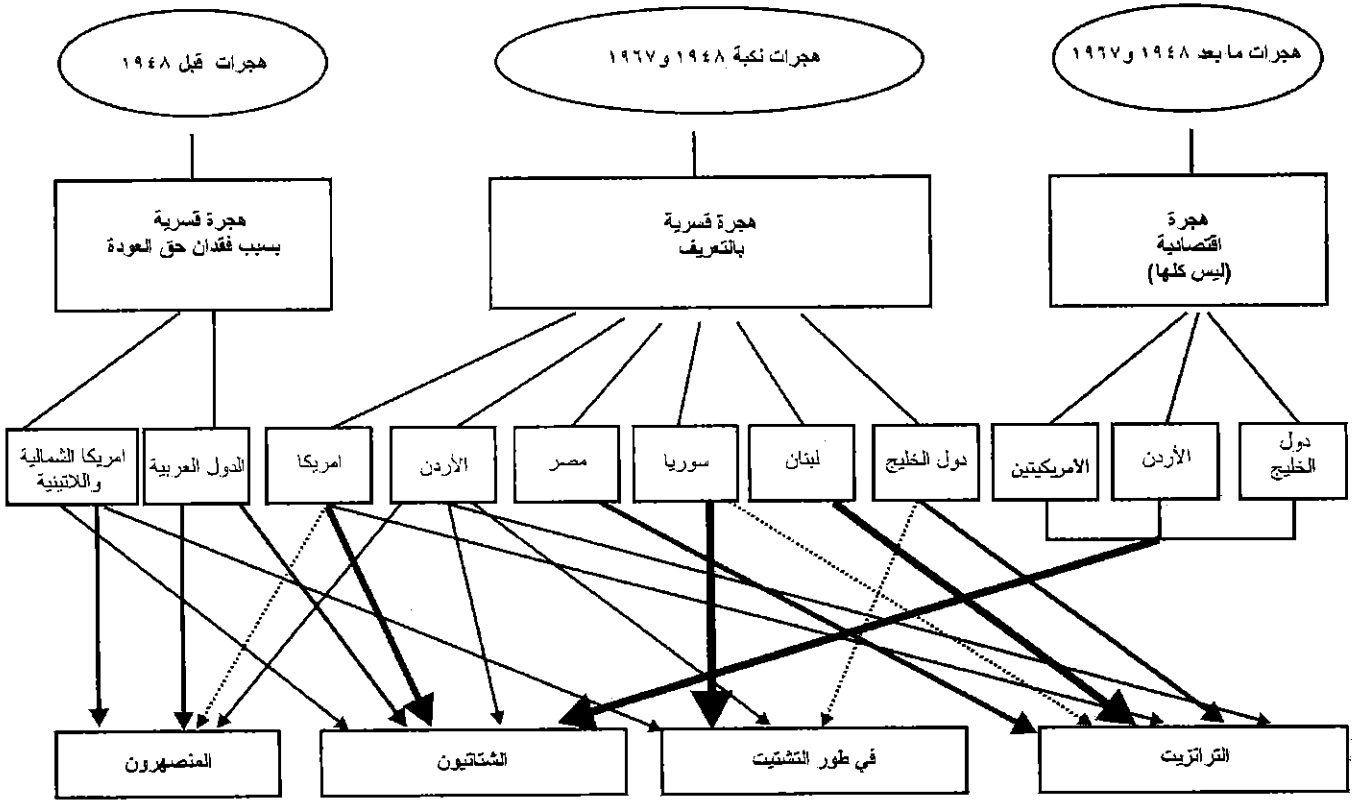

وفي حالتي التهجير المذكورتين أثناء حربي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، ما كان مهماً لدى الفلسطينيين هو أن يتركوا مكان إقامتهم هرباً من الإرهاب وليس المهم إلى أين. وهنا تتميز الهجرة القسرية بأنها لا تمنحك الخيار في تحديد الجهة التي ستذهب إليها، ونجد مثل هذه الحالة في تاريخ الهجرات القسرية، كما هو الحال لدى الأيرلنديين (Goldring and Einri, 1989:173) وكما يصورها الباحث الفلسطيني الإسباني خوزي أبو طربوش، فإن الفلسطينيين (والعرب كافةً) في جزر الكناري لم يكونوا يعرفون بأن هذه الجزر التي قدموا إليها موجودة على الخارطة. ففي أثناء رحلاتهم إلى أمريكا في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر كانت السفن تتوقف هناك، وبعضها كان يتعرض لأعطال ما يحوّل هؤلاء المنتظرين إلى مقيمين إقامة دائمة (Abu Tarbush, 2000: 3).

أما الفئة الثالثة فهي **فئة المهاجرين الاقتصاديين**. وتختلف هذه الفئة عن الفئتين السابقتين في أنها ليست هجرة قسرية، وإنما هي هجرة دفعتها الحاجة الاقتصادية، وخاصة احتلال الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧، وإهمال الاحتلال الإسرائيلي الكلي لاقتصاد هذه المناطق. ومع أنه يحق لأفراد هذه الفئة العيش في الأراضي الفلسطينية أو إسرائيل (حتى بعد قيام هذه الدولة)، على العكس من الفئتين السابقتين، إلا أنهم اختاروا العيش في الخارج لأسباب اقتصادية. ويعتبر هؤلاء من أصحاب الوضع القانوني الهش بصفتهم يحملون إذن إقامة مؤقتة، (وذلك لأن من يحمل الجنسية الأجنبية أو العربية تحرمه السلطات الإسرائيلية تلقائياً من حق العودة والإقامة في الأراضي الفلسطينية) فليس أمامهم خيار العودة إن شاءوا. نجد مثل هذه الفئة في دول الخليج العربي. وليس في نافلة القول أن بعض هؤلاء المهاجرين الاقتصاديين هم من أولئك الذين هاجروا قسرياً العام ١٩٤٨ إلى الدول العربية أو الضفة الغربية وغزة. فحقهم في العودة يكون فقط إلى آخر دولة عاشوا فيها.

فلسطينيو الخارج: اللوحة المعقدة

حاولنا من خلال التصنيفين السابقين رسم شكل تبسيطي للوحة معقدة تظهر فيها أهم التجمعات الجغرافية التي يتوزع هؤلاء الفلسطينيون بحسب فئتهم والقطب الذي ينتمون له (انظر إلى الشكل رقم ١).

ومن هذه اللوحة يمكن استنتاج النقاط التالية:

١- يُعتبر فلسطينيو ترانزيت هم القطب الأكثر عدداً، ولذا، لا بد أن نؤكد على أن استخدامنا لمفهوم فلسطينيي الشتات ليس إلا بالمعنى العام، والذي كما ذكرت سابقاً يحثنا على دراسة أوضاعهم في دول الهجرة واللجوء.

٢- إن الحصول على الجنسية لا يعدّ بالضرورة عاملاً للانصهار، فالفلسطينيون الذين هُجّروا العام ١٩٤٨ والذين حصلوا على جنسية في الأردن لم ينصهروا فيها. ولعل

هذه العلاقة الافتراضية هي التي منعت الحكومات العربية الأخرى من إعطاء الفلسطينيين القاطنين على أراضيها جنسية.

٣- في بعض الأحيان حاولت الدول العربية استيعاب الفلسطينيين قانونياً عن طريق إعطائهم حق العمل أو إقامة دائمة، ولكن هذا لا يعني مواطنة أو جنسية، كما هو الحال في سوريا، أو كذلك فيما يتعلق بأهل غزة في الأردن. وفي هذه الحال يُعتبر هؤلاء شتاتيين جزئياً أو في طريقهم إلى ذلك.

٤- إن جزءاً من المهاجرين الاقتصاديين المقيمين في الخليج يعتبرون شتاتيين بسبب أن لهم الخيار في البقاء أو في العودة إلى أراضيهم.

أخيراً، يمكن القول أن هذا الوضع المعقد للفلسطينيين في الخارج لم يقابله تحليلٌ يتناسب مع تنوع فئاتهم، وقد أصبح موضوعهم يتناول بما يتوافق مع المصالح السياسية، وخاصة من الطرف الإسرائيلي. وهكذا سنختم هذا الفصل بمحاولة للإشارة إلى بعض الإشكاليات المتعلقة بطريقة تعامل الإنتاج العلمي والصحافي مع موضوعهم.

١-٣. بعض إشكاليات النظرة الى اللاجئين الفلسطينيين: موضوع للخطابة، مفاهيم للجدل

مع اقتراب مرحلة نقاش الحل النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يُطرح مفهوم اللاجئين ووضعهم في دائرة الضوء، كما تتكاثر المقالات والكتب والاجتماعات المحلية والإقليمية والعالمية لتدارس إحدى أهم المشاكل المعقدة في ضوء الإطار السلمي لاتفاقيات أوسلو. ويكشف كلٌ من الإنتاج العلمي، وأيضا الصحافي الذي اطلعنا عليه عن وجود خمسة أوهام ارتبطت بالنظرة إلى قضية اللاجئين، ثلاثة منها تخص الحقلين: الأكاديمي والسياسي الإسرائيلي، والمتبقيان يخصان الحقلين: العربي والفلسطيني.

الأوهام الإسرائيلية

أبدأ **بالوهم الأول الإسرائيلي** الذي تردد كثيراً في الأحاديث والكتابات، والذي يتلخص في أن الحراك الجغرافي بلغ في عصر العولمة، داخل الدولة القومية وخارج حدودها، ذروته بحيث لم يعد للمرء مسكن ثابت، ولم يعد هناك أي معنى للوطن أو للجنسية. ومن ثمّ فليس مهماً أين يقطن الفلسطينيون في البلاد العربية، أو في غيرها، فهذا غير مرتبط بالانتماء القومي- الوطني، والمهم إذاً، أن يشعروا بالرضى في بلد الإقامة. هذا المنطق "ما بعد الحداثي" قد عبّرت عنه إحدى الإسرائيليات قائلة: «أنا أحمل ثلاث جنسيات: أمريكية لأنني ولدت في نيويورك وعشت فيها قرابة نصف قرن، وفرنسية لأن زوجي فرنسي، وإسرائيلية لأنني عدت منذ ستة أعوام إلى بلد أجدادي، أنا أتنقل كثيراً بين هذه البلدان الثلاثة، ولكني أشعر بأنني بنت مدينة القدس، فمع أن فترة إقامتي قليلة فيها،

فإنني ارتحت لها، وأشعر بأن ذلك لا ينتقص من كوني أمريكية أو فرنسية... أنا لا أفهم لماذا ينبغي أن نربط بين الجنسية والمكان الذي يقيم فيه الإنسان. أنا متأكدة من أن كثيراً من الفلسطينيين مرتاحون في الدول التي أقاموا فيها، ويمكن أن يبقوا هناك وأن يعتبروا أنفسهم في الوقت نفسه فلسطينيين."

ولنبدأ بدراسة صحة هذه الظاهرة قبل الحديث عن التأويلات الأيديولوجية لها: عندما نتحدث عن حراك جغرافي يجب التحديد من جهةٍ من؟ ولأي اتجاه وهل هو خيار أم هروب؟

إن الحراك الجغرافي أولاً يعني السفر والترحال والسياحة، ومع أننا في عصر العولمة، فما يزال هذا الحراك لا يمس إلا شريحة ضئيلة جداً من الشرائح السكانية، وهي النخبة التي توجد بين الجامعات والكوادر في القطاع الخاص وفي القطاع العام في بعض الأحيان. ومع أننا نتحدث للمرة الأولى عن اهتمام الطبقة المتوسطة بالسياحة، فكثيراً ما تكون هذه السياحة داخلية.

لا أعتقد أن الحراك الجغرافي ضمن الدولة الواحدة قد ازداد، ولعل التفحص في التعداد السكاني للعامين ١٩٧٦ و ١٩٨٦ في مصر يوضح لنا أن نسبة الحراك الجغرافي تتجه إلى الانخفاض كما يؤكد الباحث الفرنسي فرنسوا إرتون (Irton, 2000). أما في ما يتعلق بالحراك الجغرافي الذي يتعدى الحدود، فنلاحظ أنه في الوقت الذي ازداد فيه اطلاع الناس على العالم الخارجي عن طريق تكنولوجيا الاتصالات الحديثة من إنترنت وفاكس وبريد إلكتروني، فإن تعقيدات السفر وكلفته تضاعفت. ففي عصر العولمة فرضت كثير من الدول قوانين صارمة على دخول الأجانب بحجج الأمن والسيطرة على الهجرة غير الشرعية. ولعل الصفوف التي نجدها في الكثير من بلاد العالم الثالث أمام سفارات الدول الأجنبية المتقدمة دليل على هذه الصعوبة. كما أن السياحة الخارجية مازالت خارجة عن إمكانيات كثير من الشرائح الاجتماعية بما فيها الطبقة الوسطى، ففي بلد مثل سوريا أو مصر تبلغ قيمة تذكرة السفر إلى بلد أوروبي عشرة أضعاف المعاش الشهري الذي يتقاضاه مهندس في مقتبل العمر. فمع العولمة والانفتاحات الاقتصادية، انتشر الفقر وانخفضت القيمة الشرائية للعملات المحلية في مواجهة العملات الأجنبية. لذا، فإن إمكانات السفر والترحال والإقامة في الخارج والحصول على جنسيات مختلفة مازالت غايةً في المحدودية، ولا تمس إلا شريحة نخبوية، لذا لا يمكن أن نعتبرها ظاهرة. وهي لا تعني اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات، فليس لديهم بعض الأحيان الإمكانية للإقامة خارج حيز الفقر والبؤس اللّذين تتميز بهما معظم المخيمات الفلسطينية في دول الجوار. وهكذا فالعولمة هي آلة جهنمية يتسارع فيها الزمان والمكان وهي لا تعني إلا بعض الشرائح من المجتمعات وخاصة في العالم الغربي، في حين يجمد اللاجئ في قالب من الثلج إذ يُمنع من الحركة. وبينما يحتاج رجل الأعمال في نيويورك إلى أقل من بضعِ ثوانٍ لتحويل بضعة ملايين من الدولارات نجد زميله اللاجئ

يحتاج إلى بضعة أشهر لتحويل مبلغ بسيط.

أما **الوهم الثاني الإسرائيلي** فهو اعتبار أن الإبقاء على المخيمات الفلسطينية هو قرار سياسي أنتهجته الدول العربية لابتزاز الإسرائيليين وتعقيد حل مشكلة هذه الفئة.

واعتُبر ذلك وهماً لأنه إذا كانت مشكلة اللاجئين هي مشكلة سياسية فإن إشكالية المخيمات هي قبل أي شيء مشكلة اقتصادية، فتوطين الفلسطينيين خارج مخيماتهم قضية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وهذا الأمر يخرج عن قدرات دول مثل سوريا، ولبنان والأردن. فالمخيمات هي بؤر تركزية ذات كثافة سكانية عالية، وتفتقد إلى الحد الأدنى من الخدمات الصحية والاجتماعية، وإصلاح بعضها لا يمكن إلا بهدمه وإعادة إسكان أهله في أحياء أكثر إنسانية. وبذلك، يخرج عن المنطق أن يُثقل كاهل هذه الدول في قضية لم يكونوا مسؤولين عن نشوئها، وهو تنصلٌ إسرائيلي من المسؤولية الأولية ومن النتائج التي ترتبت عليها.

والحق يقال: لا شيء يزعج الإسرائيلي مثل وجود المخيمات الفلسطينية، وقد حثّ شلومو غازيت، المستشار الخاص للحكومة الإسرائيلية على المفاوضات المتعددة الأطراف، كشرط لإعادة انتشارها آنذاك، بتصفية مشكلة اللاجئين داخل قطاع غزة وإلغاء صفة اللاجئ وإزاحة UNRWA من المنطقة، وتفكيك مخيمات اللاجئين، وترحيل سكانهم إلى مناطق سكنية دائمة، كما ينقله لنا سليم تماري (Tamari, 1995). ولكن بوجه عام وجود المخيمات الفلسطينية في الخارج يزعج أيضا وعي الإسرائيليين ونخبتهم الحاكمة، فهي أحد أهم الأمور التي تذكرهم يومياً بأن ما فعلوه بالفلسطينيين بتهجيرهم ووضعهم في المخيمات، قد حصل لهم في ظروف أخرى في أوروبا. وخير دليل على ذلك ما حصل بعد يومين من انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، والذي يصوره ببراعة الصحافي الإسرائيلي جدعون ليفي في الجريدة الإسرائيلية **هارتس**، إذ اتجه آلاف العرب الإسرائيليين خلال أياماً عدة نحو الجدار الحدودي الجديد مع لبنان للالتقاء بأقاربهم من خلف الجدران. لقد "أصبحوا مشهداً تقشعر له الأبدان بصورة غير متوقعة، الأمر الذي تطلّب من إسرائيل أياماً عدة فقط لقطع هذه الدراما المأساوية الإنسانية من نحرها متذرعة بالاعتبارات والذرائع الأمنية، إلا أن صور هذه المشاهد المذعنة وُضعت على أعتاب الإسرائيليين وإن يكن لبرهة من الزمن. هذه المشاهد كشفت -الأولى ربما- المأساة الفلسطينية بكل شدتها وعنفوانها، إذ تدافع مواطنو الدولة من سكان حيفا وعكا والناصرة نحو الجدار على حدود بلادهم محاولين مشاهدة أقاربهم ولمسهم، فهم لم يشاهدوهم أبداً منذ خمسين عاماً من خلف الجدران والأسلاك. هذا الحدث جرى عفوياً، اللاجئون الفلسطينيون من مخيمات اللاجئين في لبنان اقتربوا من الجدار لمشاهدة الوطن الضائع السليب. سكان قرية عرب الدهامشة البدوية شاهدوهم من على جانبي الحدود كما قام التلفزيون ببث الصور. الإشاعة أصبحت بجناحين، وشرع أبناء اللاجئين بالتقاطر نحو هذا الجدار العجيب، وتم قذف أسماء العائلات من على جانبي الحدود وإرسال التحيات وتحديد اللقاءات على وجه السرعة

لليوم التالي. بعضهم لم يكن له أية علاقة أو اتصال عبر كل تلك السنين، والبعض الآخر كان يحافظ على اتصال هاتفي ضعيف أو كانوا يلتقون في الأردن مرة أو مرتين، وجرى تبادل الأطفال من جانب لآخر من أجل لمسهم فقط، وتمت إعادة تركيب الصور العائلية من جديد فهذا مات وذاك ولد وتعالت الصرخات والنداءات المنفعلة الجياشة بجوار الجدار الذي أصبح للحظة جداراً طيباً مرة أخرى (*Ha'aretz*, 11 June 2000).

فهل أثارت مثل هذه الصور والمشاهد مشاعر اليهود، أولئك الذين ما انفكوا يذكرون حتى الآن كيف أن الناجين من الكارثة قاموا ببث إذاعة صوت إسرائيل من خلال برنامج "البحث عن الأقارب" في الخمسينيات حتى السبعينيات، ليساعدهم في البحث عن أقاربهم الضائعين؟

أما **الوهم الثالث الإسرائيلي** فهو وهم يقول بأن فلسطينيي الخارج لا يريدون العودة، وذلك يعني أن نجد حلاً فردياً و"إنسانياً" للحالات الخاصة. وأنه باسم "دمقرطة" مشكلة اللاجئين يجب تحويل هذه المشكلة إلى مشكله فردية. وكما نوّه إليه بقوة إيليا زريق (Zureik, 1994)، فإنه بينما يتبنى الإسرائيليون الخيار الجمعي في كل شيء يتعلق بحقهم في العودة جميعاً إلى "أرض أجدادهم" وبالتعويض بشكل جمعي عن الأملاك والأموال اليهودية في ألمانيا وأوروبا المستولى عليها أثناء الحرب العالمية الثانية، فإذ بهم لا يريدون أن ينظروا إلى قصة اللاجئين إلا باعتبارها قضية إنسانية لحالات تُدرس كل واحدة على حدة.

ومع أننا نعتقد أن أي حل لمشكلة اللاجئين لا بد أن ينتج عن مناقشة ممثلين عن اللاجئين في الداخل والخارج بشأنه، ولكن لا بد أن يبحث أولاً عن حل لها في المستوى الجمعي، وبعدها يعطى للمعنيين الخيار بين البقاء كمواطنين في بلاد المنافي والشتات، أو العودة إلى ديارهم في المدن التي أصبحت تحت السيادة الإسرائيلية.

الأوهام الفلسطينية والعربية

إن ما تقدم ذكره يتعلق بالأوهام الإسرائيلية الثلاثة. أما عن الوهمين الفلسطيني والعربي فيتلخصان في أن **اولهما** يتعلق بطرح مشكلة اللاجئين ضمن ثنائية ضيقة: العودة أو التوطين. ويراد في هذا الاختزال اعتبار المسؤولية الكاملة للوضع الراهن للاجئين الفلسطينيين حصراً إسرائيلية. ولعل سبب هذا الاختزال هو عدم التمييز بين مسؤولية نشوء مشكلة اللاجئين وهي مسؤولية إسرائيلية بحتة، وبين وضع اللاجئين الحالي في دول المهجر، وهي مسؤولية إسرائيلية لمنعهم من العودة ومسؤولية عربية (المقصود بعض الدول العربية) لدفعهم إلى غياهب العزلة والتمييز السلبي بينهم وبين مواطني تلك الدول. فأنا أفهم أن إعادة الاعتبار إلى المخيمات هي قضية مالية قد يصعب على السلطات العربية احتمالها، ولكن ما لا يمكن أن أفهمه: لماذا لا يعطى للفلسطينيين في لبنان حق العمل وممارسة المهن، أو لماذا ينبغي حرمان الفلسطيني من السفر لرؤية الأقارب والأهل في كثير من الدول العربية بسبب "الفيزا"، ولماذا كان على الفلسطينيين أن ينتظروا الساعات الطوال على الحدود حتى تُراجع

أسماؤهم في دفاتر أجهزة الأمن في عصر الكمبيوتر والعولمة. ولماذا ينبغي على الفلسطيني مغادرة بلد أقام فيه ربع قرن أو أكثر، أو حتى ولد فيه، لأن "فيزا" العمل قد انتهت، وإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية، أو السلطة الوطنية الفلسطينية صمتت كثيراً عن هذه الممارسات، بسبب عدم توازن القوى بينها وبين بعض الأنظمة العربية، فأنا لا أفهم موقف بعض المفكرين الفلسطينيين الذين اعتبروا طرح مثل هذه القضايا "إضعافاً" للموقف الفلسطيني في مواجهة خصمه الإسرائيلي في مفاوضات الحل النهائي، وأن كل "اندماج" الفلسطينيين في دول المهجر هو إضعاف لانتمائهم الفلسطيني، وهذا المفهوم هو اختزالي لقدرة الإنسان على أن يكون له أكثر من هوية وطنية وأكثر من ولاء دون أن يشعر بانفصام الشخصية. ففلسطينيو الأردن الحاصلون على الجنسية الأردنية ليسوا أقل وطنية أو انتماء من فلسطينيي مصر أو لبنان، وفلسطينيو سوريا بتمتعهم بالحقوق الإنسانية، من حق العمل والتنقل والإقامة الدائمة ليسوا أقل فلسطينية من فلسطينيي لبنان المحرومين من ذلك.

أما **الوهم الفلسطيني الثاني** فيتمثل في الربط ربطاً عضوياً بين قضية اللاجئين وبين وجودهم في المخيمات، باعتبار أن اللاجئ يفقد ورقة من أوراقه التفاوضية إن كان خارج المخيم. وكأنه حوّل مفهوم اللاجئ من مفهوم قانوني إلى مفهوم اقتصادي (اللاجئ هو الفقير فقط) أو إلى مفهوم جغرافي (اللاجئ هو الذي يسكن في مخيم بائس). ولعل مثل هذا المفهوم هو الذي جعل هناك شيئاً من التقاعس في تحسين المخيمات في الضفة الغربية ووجود مخيمات ما زالت المجاري فيها مكشوفة للهواء الطلق حتى الآن، وأدى هذا الربط بين اللاجئ والمخيم إلى إخفاق الجهات المعنية في السلطة الوطنية الفلسطينية لإيجاد حل وسط بين أهالي بعض المخيمات من جهة والأونروا المسؤولة عن تشغيل وإعانة اللاجئين الفلسطينيين من جهة أخرى. فحين اقترحت هذه الأخيرة على سكان بعض مخيمات الضفة الغربية التي تتميز بالأوضاع الصحية والاجتماعية المتدهورة جداً، دفع مبلغ مقطوع لهم لشراء بيت خارج المخيم مقابل أن توقف معوناتها لهم في المستقبل، رفض بعض المسؤولين في السلطة الفلسطينية ذلك. ولا أدعي هنا أنه كان على هذه السلطة أن تقبل. ولكن لم تكن هناك مفاوضات جادة في التعامل مع هذه القضية. وفي انتظار ذلك يخرج الفلسطيني من بعض المخيمات دون أن تقوم الاونروا بإعطائه أية مساعدة. ويعكس ذلك بعض الأحيان غياب رؤية واضحة عن كيفية التعامل مع اللاجئ، فلا يمكن مثلا فهم السياسة التي اتبعتها السلطة الوطنية الفلسطينية فيما يتعلق بالانتخابات المحلية، فكما يبدو سينتخب اللاجئ في غزة (أينما كان)، في حين لا يسمح للاجئ في الضفة بذلك إذا كان يقيم في المخيم.

وعلى الرغم من النظر إلى المخيم على أنه فضاء مؤقت لحين العودة، فإن هناك مخيمات قد استطاعت أن تندمج في الفضاء الجغرافي الذي تعيش فيه، كما هو الحال على سبيل المثال في مخيم الوحدات، موضحة ذلك الباحثة اللبنانية هناء جابر (Jaber, 1997:255)، ومخيم اليرموك. في حين تشكل مخيمات أخرى إشكاليات حقيقية في كيفية تحويلهم إلى فضاء يستحق الإنسان أن يعيش فيه بانتظار العودة أو خيار العودة.

وهكذا أنتهي إلى القول هنا إن موضوعة اللاجئ ما زالت مشحونة بكثير من العواطف والألم، ولعل طرحها بعيداً عن الأوهام المذكورة يتطلب الشجاعة في إعادة التفكير فيها. ولا يعني هذا مطلقاً التنازل عن حقوقهم في العودة والتعويض، وإنما المطلوب استراتيجية واضحة بحل عادل لمشكلتهم على المدى القريب والبعيد. فعلى سبيل المثال، بدلاً من الإبقاء على اللاجئ في بعض المخيمات البائسة للمحافظة على هويته، يمكن المحافظة على ذاكرة اللاجئ من الضياع، وهذا عامل مهم في ربطه بوطنه. ويثير الانتباه كثيراً ضعف الاهتمام بالتاريخ الشفوي للفلسطينيين قبل النكبة وأثناءها.[١٨]

١-٤. من المحلية الجغرافية إلى "أسطورة الفرادة"

لعله من الحق القول أن الفلسطينيين هم من أقدم اللاجئين في العالم، وربما النسبة الأكبر عدداً، فإذا اعتبرنا أن هناك نحو خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، كما بينا سابقاً فإن ذلك يشكل ثلث عدد اللاجئين في العالم، كما أوردته إحصائية لمكتب المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة العام ١٩٩٥ والبالغ ١٤,٤٨٨ مليون مهاجر (UNHCR,1995:247). ولكن هذا لا يمكن أن يبرر النظرة للحالة الفلسطينية على أنها حالة خاصة في التاريخ البشري.[١٩] لقد افتقدت الكثير من الدراسات والمقالات المتعلقة بهذا الموضوع الاستفادة من الأدبيات العلمية ومقارنتها في مجال سوسيولوجيا الهجرة القسرية والإرادية. ومن دون أن ينظر إلينا على أننا نبحث عن الإثارة، فالمفارقة أن "أسطورة الفرادة" هذه تذكرنا بوجهٍ أو بآخر بتلك التي أسست المفاهيم العلمية والتوجهات الأيديولوجية والسياسية لدى سوسيولوجيا الهجرة الإسرائيلية، وذلك عندما تعاملت مع المهاجر اليهودي إلى فلسطين، ومن ثم إلى إسرائيل (Shuval:1998).[٢٠]

فبينما لم يستخدم الباحثون الإسرائيليون كلمة لاجئ في تعاملهم مع المهاجرين اليهود، وذلك حتى لا تظهر المفارقة في أنهم "لاجئون" في وطنهم، نجد زملاءهم قد اكتفوا بمفهوم اللاجئ، مستخدميه، ليس فقط، بصفته مفهوماً قانونياً، وإنما، أيضاً، بصفته مفهوماً سوسيولوجياً. وبالمقابل فقد استخدم الحقل البحثي الإسرائيلي بكثافة مفهوم الشتات اليهودي، وذلك للتذكير بأنهم منفيون في البلاد التي يعيشون فيها وهم يتوقون إلى العودة إلى إسرائيل. بينما لم يستخدم إلا قليلٌ من الفلسطينيين هذا المفهوم مكتفين، كما ذكرنا، بمفهوم اللاجئين، وذلك للتأكيد على أن الفلسطينيين في الخارج هم ليسوا أكثر من ضيوف في البلاد المستقبلة. وقد جرت دراسة تجربة المهاجر اليهودي في إسرائيل في إطار مفهوم الاستيعاب. وهكذا تركز البحث لديهم حول نجاح عملية استيعاب المهاجر والعوامل الاجتماعية والنفسية التي ترافقها. ويعتبر كتاب السوسيولوجي الإسرائيلي أزينشتات حول "استيعاب المهاجرين" أحد الكتب الكلاسيكية في دراسة المهاجر اليهودي (Eisenstadt, 1954). في حين أننا نجد في الجانب الفلسطيني أنه تم اعتبار الاستيعاب شبه بديهي، ولعل ذلك ما يفسر غياب

الدراسات حوله وحول مفاهيم أخرى مثل الاندماج أو الحياة عبر القومية للعائدين إلى فلسطين. وأخيراً فالنقطة الوحيدة التي اتفق عليها الطرفان هي تبني سياسة الباب المفتوح لاستيعاب أي مهاجر/عائد إلى وطنه الجديد. وعلى الرغم من أنها السياسية المعلنة لدى الإسرائيليين في هذا المجال ففي الحقيقة لقد تم تبني سياسات "أكثر عقلانية". وعلى الرغم من أنني أدعو الجانب الفلسطيني للعمل في سياسة الباب المفتوح مع إعطاء لبعض الفئات السوسيو-مهنية، كما سوف أوضحه في الفصل السابع المتعلق بالعودة، فهذا لا يغني عن أهمية إجراء دراسات للخيارات المختلفة والمثلى للوضع الفلسطيني. ويختزل الجدول رقم ٢ هذه المقارنة.

جدول رقم ٢: التوازي والاختلاف في الحقلين البحثيين الفلسطيني والإسرائيلي

المفهوم	موقف الحقل البحثي الفلسطيني	موقف الحقل البحثي الإسرائيلي
اللاجئ	استخدم	لم يستخدم
الشتات	لم يستخدم	استخدم
الاستيعاب	شبه بديهي	بديهي
سياسة الباب المفتوح للعائدين/ المهاجرين	أيد	أيد

الفصل الثاني

الشبكات الفلسطينية في الشتات

بين الاتصال والانقطاع

الفصل الثاني

الشبكات الفلسطينية في الشتات
بين الاتصال والانقطاع

كثيراً ما نظر إلى فلسطينيي الخارج بصفتهم مجموعات أو شبكات متعاضدة ومترابطة بوشائج وثيقة نتجت عن تأثير النكبة والتاريخ عليهم. وجاءت موضوعة التأكيد على الهوية الفلسطينية في مواجهة محاولات محيها التي تقوم بها الايديولوجية الصهيونية في إسرائيل وفي بعض دول الغرب لتثبت خطاب التعاضد والالتحام بين أعضاء الجاليات (communities) الفلسطينية في الخارج والتواصل عبر الحدود والقارات. ولعل ذلك التأكيد قد أثّر تأثيراً كبيراً على رؤية الباحثين والمفكرين للأحداث اليومية المشحونة بثقل التاريخ، ما جعل من الصعب أن ينظر إلى الشتات باعتباره بنى اجتماعية ليس لها تاريخها فقط في المجتمعات الأصلية، ولكن أيضاً في مجتمعات واقتصادات الدول المستقبلة، بحيث أثر ذلك عليها تأثيراً مباشراً وحاسماً. ومن ثمّ يطمح هذا الفصل لأن يضع موضع التساؤل كل محاولات اعتبار أن كل تبعثر يخلق شبكات عبر قومية (transnationals) فعالة، إذ سيظهر هذا الفصل أن ذلك ليس صحيحاً بالضرورة، وأن ذلك يرتبط بعدة عوامل. إذاً، لتفكيك هذا المركب المعقد الذي يسمى الشتات الفلسطيني، لا بد لنا أن نلجأ إلى أدوات التحليل الشبكي، والتي تمكننا من دراسة وحدات أصغر ضمن المجتمعات الفلسطينية في الخارج، بحيث نستطيع فهم هذا التفكيك عن طريق إشكاليات عدة تتعلق بديناميات العلاقة بين المركز (الأراضي الفلسطينية) والأطراف (دول الشتات).

لا بد لنا قبل القيام بدراسة الشبكات الفلسطينية، من فهم نظري، ولو بصورة اختزالية، لمنهج التحليل الشبكي.[٢١]

٢-١. مقدمة في منهج التحليل الشبكي

يعتبر التحليل الشبكي (network analysis) أحد أهم المناهج التي تعتمد على البناء

الاجتماعي (social structure) باعتباره مركزياً في التحليل السوسيولوجي. ويعتبر البناء الاجتماعي أحد أهم العناصر في النظريات الاجتماعية التي أسسها كل من دوركهايم، وبارسونز، وليفي شتراوس، وماركس، وفيبر، ومارتن، وبلو كولمان وآخرين (Cook and Whitmeyer, 1992:109-110). ولا يعتبر التحليل الشبكي[٢٢] نظرية أحادية الشكل تحكمه مجموعة قوانين وافتراضات وترابطات، ولكنه استراتيجية واسعة لدراسة البنية الاجتماعية عن طريق دراسة الشبكات الاجتماعية، محاولة بذلك تفسير كيفية تأثير البنى الشبكية على السلوك والتغيير الاجتماعيين (Emirbayer and Goodwing .1994:1414) وتعرف الشبكات الاجتماعية بأنها منظومة مبنية على العلاقات أو الروابط (ties) الاجتماعية بين مجموعات، وأيضاً بين أفراد. وتمكن عمومية هذا التعريف الضم تحت لواء الشبكات؛ أي تشكيلات أو منظومات حتى و لو لم تكن مؤسسة، فيكفي أن تكون هناك مجموعة علاقات بين أفراد (تبادل مصالح، أهداف مشتركة).

رغم أن كثيراً من دراسات التحليل الشبكي لم تهتم كما ينبغي بربط المنظومات الشبكية بالبنى الاجتماعية بوجهٍ عام، فإنها قدمت خدمات جليلة لفهم آليات تكوّن هذه البنى الاجتماعية.

يقدم بيري ويلمان (Wellman, 1979:1203) تعريفاً لما يسمى بالتحليل الشبكي: فبالنسبة له هو ليس مجموعة من التقنيات، وإنما هو منظار تحليلي يركز على العلاقات المبنية بين الأفراد والمجموعات. وأهم سمات التحليل الشبكي هي في دراسته لنمذجة العلاقات وليس الأفراد، ومن ثمّ فهو يهتم بالاتصالية بينهم (connectivity). كما يقوم ببناء الشبكة المعقدة وليس فقط ببناء الروابط الثنائية (dyadic ties)، ويهتم بالبنى المعقدة من العلاقات التبادلية وليس فقط بالعلاقات المتناظرة أو الهرمية البسيطة. إضافة إلى ذلك يقوم بتوزيع الموارد النادرة ضمن الشبكة عن طريق الأنظمة الفعلية للسلطة، كالتبعية والتعاون. وأخيراً يرسم هذا المنهج حدود الشبكات وطريقة تنظيمها والعلاقات القطرية بين أعضائها.

ولفهم أهمية التحليل الشبكي سنلجأ إلى تعريفه سلبياً (أي بما يختلف عن مناهج أخرى) كما فعل بيري ويلمان. فقد رفض هذا الأخير أن يعرّف السلوك الاجتماعي باعتباره نتاجاً لخصائص ومعايير يشترك فيها الأفراد، وإنما باعتباره نتاجاً للمشاركة في العلاقات المبنية اجتماعياً (Wellman, 1983:165). أو بمعنى آخر: لا تشكل الخصائص مثل: الانتماء الفردي إلى طبقة، أو الوعي فيها، أو الانتظام في حزب سياسي، والاعتقاد، أو الانتماء لإثنية معينة، حقلاً تفسيرياً للسلوك الاجتماعي، لذلك لا بد من تفسيره من خلال أنماط العلاقات ضمن البنية الاجتماعية.[٢٣]

يقوم التحليل الشبكي باستخدام واحدة من استراتيجيتين لفهم كيفية قيام الشبكات

الاجتماعية بتفعيل الأنواع المتعددة من السلوك الاجتماعي أو إعاقتها.[٢٤] وتسمى الإستراتيجية الأولى التحليل العلائقي (relational analysis) أو "التماسك الاجتماعي" (social cohesion) والثانية تسمى التحليل المرتبي (positional analysis). ويركز المنهج الأول على الروابط المباشرة وغير المباشرة بين الفاعلين، إذ يقوم بتفسير بعض السلوكيات أو الصيرورات بوساطة الروابط الاجتماعية نفسها (بالإضافة إلى خصائصها من شدة وكثافة وتوافق ومجال). وفي هذا الإطار تسهل الشبكات الاجتماعية القوية والكثيفة والمنعزلة نسبياً تطوير ثقافات جزئية متجانسة (uniform subcultures) وكذلك هويات جماعية قوية، وهذه الفكرة ليست بجديدة فهي تعود إلى دوركهايم (Durkheim) وكذلك إلى زيمل (Simmel). ولقد بيّن التحليل العلائقي أيضاً أن الروابط الضعيفة، التي تربط بصورة غير مباشرة أفراداً من المجموعات الاجتماعية المنعزلة، قد تكون أساسية في الصيرورات الاجتماعية. كما يمكن للروابط الضعيفة، خلق جسور في الفراغات البنيوية (structural holes)، أي في الأماكن التي لا توجد علاقات بين الفاعلين ضمن الشبكة، وهذا عنصر مهم في بنية الشبكة وخواصها. وعلى سبيل المثال فكما بيّن جرانوفيتر أن البحث عن فرص العمل يحتاج إلى روابط ضعيفة. وقد أفادت كثيراً الأدوات الرياضية لنظرية الخطوط البيانية (graph theory) في تطوير مثل هذا المنهج (Ibid.:1420).

أما المنهج الثاني وهو التحليل المرتبي، فيعتمد على استراتيجية مرتبية، مركزاً على طبيعة روابط الفاعلين مع طرف ثالث، وتصلح هذه الاستراتيجية لبعض السلوكيات والصيرورات في إطار نمط العلاقات التي تعرفها مرتبة فاعل ما بالنسبة لفاعلين آخرين في النظام الاجتماعي. وهكذا يؤكد التحليل المرتبي على أهمية العلاقات المشتركة التي يمكن أن يرتبط فيها فاعلون بطرف ثالث من دون أن يكون بين هؤلاء الفاعلين بالضرورة علاقات، وهذا ما يسمى بالتطابق البنيوي (structural equivalence)، وتكمن أهمية ذلك في محاولة فهم السلوك الفردي والجمعي. وتعتبر هذه القضية مهمة في حالة وجود دور أو مرتبة خاصة تربط بين منظومة من الفاعلين ضمن نظام كلي. وتسمى عندئذ هذه المنظومة ببلوك (block) أي شبكة جزئية متجانسة (والتي تربط عادة بين فاعلين متطابقين بنيوياً ضمن شبكة معقدة). ويمكن استخدام الطرق الجبرية لتوصيف هذه البلوكات ضمن الشبكة. ويختلف التحليل البنيوي عن التحليل المرتبي في نقطتين رئيستين: الأولى أن التحليل الأول قد عجز عن التمييز بين أعضاء الحلقات الاجتماعية (clique) التي تربط بعضهم مع بعض روابط مباشرة وقوية، ولم يتم التميز أيضاً بين أنواع الروابط مع الفاعلين خارج الشبكة، في حين يقوم التحليل المرتبي بربط دراسة الحلقات بالنظام الكلي. والنقطة الثانية أن التحليل المرتبي لا يعطي أهمية فيما إذا كان الفاعلون من مرتبة

معينة يرتبط بعضهم مع بعض بعلاقات مباشرة. وهكذا، فيمكن لبلوك ما أن لا يُعتبر حلقة ذات نسيج اجتماعي كثيف على الإطلاق. (Ibid.:1422).

ولفهم تطبيقات ما ذكرناه، يمكن أن نشير إلى إحدى الدراسات المهمة للتحليل الشبكي وهي دراسة بيتر بيرمان (Bearman, 1993) حول البنية الاجتماعية للنخبة المحلية في إنكلترا في فترة القرن الذي سبق الحرب الأهلية الإنكليزية، إذ درس بيرمان الأنماط الفعلية لعلاقات القرابة والعلاقات الزبائنية (patron-client) التي ربطت بين فاعلي النخبة بعضهم مع بعض، والتي أدت في الوقت نفسه إلى خلق شروخات وطبقات مختلفة فيما بينهم أثناء تلك الفترة. هذا وقد وصف ببراعة التفاعلات المنمطة بوجهٍ أدق مما لو أنه استخدم التصنيفات الكلاسيكية. وهكذا فتحليله يتميز ببعده عن تصنيفات عامة على طريقة توصيفها بطبقة برجوازية وسيطة، وصاعدة، وآفلة، وقروية، وبدلا من ذلك فقد رسم نماذج لبلوكات العلاقات المنسوجة في أربع فترات بين العامين ١٥٤٠ و ١٦٤٠. وهكذا يتصرف الأفراد مع مسارات شخصية متميزة، بانسجام مع المصالح التي نتجت من المراتب والوضعيات البنيوية المشتركة داخل الشبكات الوطنية والمحلية (Bearman 1993:1112). وتقدم التغيرات مع الوقت في البنية وتوزيع هذه الشبكات مفتاحاً لفهم التغيرات البنيوية الطويلة الأمد. وتعتبر فكرة بيرمان الرئيسية أن التحولات الاجتماعية التي حصلت على مستوى النخبة قد خلقت شروطاً مسبقة بنيوية من أجل انتشار الاعتقاد في بعض الدوغما الثيولوجية، والتي بدورها لعبت دوراً محورياً في إيحاء الحوادث والاضطرابات السياسية التي جاءت فيما بعد. بمعنى آخر، لقد أدى ذلك إلى تكوين نخبة على مستوى إقليمي، تنظمت على أساس العلاقات الاجتماعية التي تجاوزت النظام الاجتماعي التقليدي (ذات الطابع المحلي والعائلي). كما خلقت هذه النخبة سياقاً على أساسه ظهر الخطاب الديني المجرد باعتباره محدداً مهماً لفعل النخبة الاجتماعية في القرن الذي سبق الحرب الأهلية الإنكليزية. (Ibid., cited by Emirbayer and Goodwin:1423).

التحليل الشبكي ونظرية التبادل

ولكن التحليل الشبكي لا يعتبر هو المنهج الوحيد لدراسة البنية الاجتماعية، فإن نظرية التبادل (exchange theory) لها دورها المهم في ذلك. وإذا كان كلا المنهجين يرجعان العلاقات والروابط إلى عملية تبادلية، فإن التحليل الشبكي ما اعتاد على التركيز على محتوى العلاقات والروابط المتبادلة (من قرابة، وصداقة وغيرها) على مستوى المجموعات والمؤسسات أكثر من الأفراد. في حين ركزت نظرية التبادل على التفاعل وتنوع محتويات الروابط ما بين الأشخاص، إذ يتم تبادل أشياء لها قيمة فيما بينهم (valued items)

(التي قد تكون مادية، أو معلوماتية أو رمزية) (Cassarino, 1997b: 23; Cook and Whitmeyer:110).

وفيما يتعلق بموضوع البحث حول شبكات رجال الأعمال الفلسطينيين وطبيعة الريادية (entrepreneurship) المهاجرة، نجد أن نظرية التبادل تتناسب معه أكثر، كما نوه له على حق الباحث الإيطالي جان بير كاسارينو (Ibid.)، وذلك لأن الريادية كأي فعل اقتصادي متموضعة (embedded) بحسب تعبير جرانوفيتر في البناء الاجتماعي. فالعلاقات ما بين الأشخاص (interpersonal) والعلاقات ضمن العائلة والأقارب غالباً ما تلعب دوراً مهماً على مستوى البناء الكلي للعلاقات.

يعتبر منهج التحليل الشبكي في العلوم الاجتماعية ذا أهمية بالغة وخاصة تاريخياً إذ استبدلت النزعة الكمية (quantitative) لدى علماء الاجتماع الأمريكان في الأربعينيات، كما أنها سمحت بدراسة ظواهر دقيقة بعيدة عن تصنيفات سابقة الصنع والتي لويَ بها عنق الواقع لتطبق عليه. ولكن مع ذلك فهي تطرح إشكاليات جدية عندما تعتبر استراتيجية بحثية كلية. فقد أشار اميربار وجودوين على حق، إن هناك ثلاثة نماذج ضمنية في أدبيات التحليل الشبكي، وذلك في العلاقات بين الثقافة كدور محرك (agency) والبنية الاجتماعية والذي أدى إلى صعوبات في إيجاد تفسيرات مرضية للتحولات التاريخية. وأول هذه النماذج الضمنية هو الحتمية البنيوية (structuralist determinism) إذ أهملت الدور السببي الكامن في معتقدات الفاعلين وقيمهم ومعاييرهم. كما أهملت المعاني التي يحملها الخطاب السياسي والثقافي في التاريخ. كما إنها أهملت التشكلات التاريخية للفعل الذي نمط وحول سابقاً البنى الاجتماعية. أما النقطة الثانية فتتعلق بنزعة التحليل الشبكي نحو الأدواتية البنيوية (structuralist instrumentalism). لقد قبلت الدراسات في هذا الاتجاه الدور الحاسم للفاعلين، ألا وهو الدور الاجتماعي في التاريخ، ولكنها نظرت بصورة مبالغ فيها وبطريقة نفعية وأدواتية إلى نشاطاتهم. وأخيراً فالمنهج الشبكي في التغيير الاجتماعي قد تحول إلى اتجاه ذي نزعة بنيوية (structuralist constructionism) والتي قسمت بعض الصيرورات التاريخية للتحول الهوياتي وسمّته بصورة استفزازية. ولعل أنجح اتجاه لدى التحليل الشبكي هو اتجاهه في التنظير للدور المحرك الانساني (human agency)، والدور الحاسم الافتراضي في الانتماءات المعيارية والرموز الثقافية في الفعل الاجتماعي. ولكن حتى المنهج لم يستطع تقديم فهم الطبيعة المعقدة للترابط النظري بين الثقافة الذات والبنية الاجتماعية. ولم تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات البنيوية للخطابات الثقافية والسياسية للفاعلين التاريخيين (Emirbayer and Goodwin 1994:1426).

وأخيراً لابد أن نؤكد على أن التحليل الشبكي قد قام بخدمات جليلة لسوسيولوجيا الهجرة، إذ بيّن أهمية الشبكات بدورها التسهيلي، لتكييف المهاجر مع المجتمع المستقبل على

المدى القصير وعلى اندماجية في مؤسسات هذا المجتمع على المدى البعيد. وأظهر كيف تلعب الشبكات الدور المهم في تخفيف كلمة الهجرة، وذلك بسبب المعلومات والمصادر الأخرى التي تقدمها الشبكة لعضو ما أو لعضو لديه الإمكانية في الدخول إليها.

٢-٢. دراسة الشتات من خلال التحليل الشبكي

سنحاول في هذه الفقرة تناول بعض القضايا المتعلقة بالتحليل الشبكي للبنى الاجتماعية الفلسطينية في الخارج. ومع أن إمكانية استثمار بحثنا الميداني للبيانات واسعة وعميقة، فإننا سنكتفي هنا بطرح بعض القضايا التي تهم مباشرة إشكالية هذا الكتاب، والتي تتعلق بالتكوينات الهوياتية لأبناء الشتات الفلسطيني. فما هي العوامل التي دعمت الهوية الوطنية الفلسطينية على الرغم من التبعثر وطول فترة الهجرة/اللجوء؛ أو ما هي العوامل التي ضاءلت من شدة هذه الهوية أمام هويات أخرى؟ وما هو دور المؤسسات الوطنية في الشتات كمنظمة التحرير الفلسطينية في ربط الشتات بروابط أو بتعبير أعمق من ذلك بعلاقات مع الوطن الأم أو مع القضية الفلسطينية؟ وهل تتقاطع أم تتناقض الشبكات المبنية على أساس وطني مع تلك المحلية (أو ما تحت الوطني) أو تلك المطبوعة بالطابع الديني أو القومي العربي (ما فوق الوطني)؟ ولكن قبل ذلك علينا طرح أسئلة أكثر بساطة عن طبيعة الشبكات الشتاتية. ما هي الشبكات التي مازالت ترتبط بوشائج وثيقة مع الأراضي الفلسطينية؟ ما هي العوامل التي تؤثر على هذه العلاقة؟ هل هي: البعد الجغرافي، أو مدة الهجرة عن الوطن، أو مدى سماح الدول المستقبلة لحركة الجالية الفلسطينية، إلى آخره؟ وتتناول دراسة الشتات الفلسطيني بصفته شبكات متباينة أشكال التطبع الاجتماعي (sociability) لهؤلاء المجموعات والتي تأخذ الشكل الرسمي وغير الرسمي. وهنا يمكن أن نتصور مجموعة أشكال من العلاقات التي تساهم في خلق بنى شبكية، كالعلاقات العائلية والطائفية والوطنية والجهوية (مع أهل البلد). كما يمكن أن نتصور علاقات الصداقات التي تنتج من اللقاءات عن طريق العمل، أماكن الترفيه أو الجوار. لنبدأ أولاً في دراسة الشبكات العائلية.

الشبكات العائلية: أربعة نماذج

المقصود أولاً بالعائلة ليس فقط الأم والأب والأخوة والأخوات، وإنما العائلة الممتدة التي تضم أيضاً أقارب الدرجة الثانية (من أعمام وأخوال وعمات وخالات وأبنائهم وبناتهم). وبوجه عام يمكن القول أن العلاقات العائلية هي علاقات شخصية وتخضع نادراً لعملية مأسسة (institutionalisation) كما هو الحال في (الدواوين وغيرها). وسوف أقدم هنا أربعة نماذج للعلاقات العائلية الأكثر تمثلية للجاليات الفلسطينية التي التقيت بها في ثلاث عشرة دولة من دول الشتات. إذ كنا ندرس الشبكة العائلية بين أفراد العائلة ضمن

ثلاثة أجيال: الجد وأولاده وأحفاده. ويتمثل هذا النموذج بحساب العلاقات بين أفراد هذه العائلات على الشكل التالي:

العلاقات الحدية: وهي الحد الأقصى للعلاقات في حال أن كل فرد من أفراد العائلة يستطيع رؤية الآخر. ونعني بكثافة الشبكة، نسبة عدد الأقارب التي يلتقي بها أفراد العائلة المستجوبة بالمقارنة مع الحد الأقصى. وسنقوم بحساب نوعين من العلاقات (مضروبة بالمعامل الافتراضي)، العلاقة النظرية وهي حجم اللقاءات (مضروبة بمعامل (coeppicient) افتراضي كما سنجد لاحقاً) التي يمكن أن تتمّ آخذين بعين الاعتبار العوائق القانونية التي تحول دون رؤية فرد ما لأفراد آخرين بسبب عدم إمكانية الحصول على فيزا. وينتج عن تقسيم العلاقة النظرية على الحدّ الأقصى بالكثافة النظرية. وسنحصل عن طريق المقابلات مع أفراد العائلة على العدد الفعلي للعلاقات بينهم خلال السنتين السابقتين للمقابلة.[٢٥] أما حجم العلاقة الحقيقي فهو الذي سنحصل عليه على ضوء تصريحات الأعضاء الذين جرت مقابلتهم (مضروب بالمعامل). و تحسب الكثافة الفعلية بتقسيم العلاقات الفعلية على الحد الاقصى. وفيما يلي بعض الاقتراحات الإجرائية لهذا النموذج:

١- تعرف العلاقة بوجود لقاء مباشر (أي ليس عبر الهاتف أو البريد العادي أو الإلكتروني) خلال السنتين اللتين سبقتا المقابلة.

٢- تختلف العلاقات ضمن الشبكات بدرجات متفاوتة بين الاندماج والتمايز، ويرجع التمايز إلى تقسيم للشبكة إلى مراتب ومناصب رسمية، في حين يتعلق الاندماج بالتعاون المرن بين سلوكيات فاعلين متوازين في الوضعية. وتعتبر الشبكة فعالة بقدر ما لها من علاقات ذات شكل اندماجي. (Baker, 1992:401; cited by Cesari, 1999:11). من هنا فقد اعتبرنا أن العلاقة بين الجيل نفسه هي العلاقة الأكثر حميمية والأكثر احتمالية لإقامة علاقات اقتصادية، وتقل هذه الحميمية بالانتقال من جيل إلى آخر. ومن ذلك فقد قررنا ان تضرب العلاقة المصرح بها بمعامل افتراضي على الشكل التالي:١ في حال كان اللقاء ضمن أبناء الجيل الواحد، و ٠,٧٥ في حال كان بين أبناء جيلين متتاليين، و ٠,٥ في حال جرى اللقاء بين أبناء جيلين غير متتالين.

٣- اللقاء بين الابن أو البنت مع أحد الوالدين (الأب والأم) يكفي لاعتباره لقاءً.[٢٦]

٤- جرى حساب إمكانية اللقاءات النظرية إذا كان أحد أعضاء العائلة يستطيع اللقاء بالآخر في مكان إقامته. ولهذا فقد أهملنا إمكانية اللقاء في مكان يختلف عن مكان إقامتهما. وهكذا يمكن تلخيص الإمكانيات على الشكل التالي: الفلسطيني الذي يحمل وثيقة سفر مصرية أو لبنانية أو سورية لا يستطيع السفر إلى الأراضي الفلسطينية دون أن يكون لديه لمُّ شمل، ولا يستطيع السفر إلى الخليج إلا إذا كانت لديه فيزا للعمل، ولا يستطيع حامل الوثيقة المصرية السفر إلى سوريا أو الأردن. ولا يستطيع حامل هذه

الوثائق التنقل بين سوريا ولبنان ومصر. ويمكن فقط لحامل الوثائق السورية بالتنقل إلى الأردن ولكن مقابل دفع كفالة مصرفية. أما بالنسبة للفلسطيني-الأردني الذي يحمل جواز السفر الأردني فلا يستطيع زيارة الخليج إلا بتأشيرة عمل، ولا يستطيع السفر إلى مصر وسوريا إذا كان مكان ولادته إحدى المدن الفلسطينية، ويستطيع السفر إلى الأراضي الفلسطينية أو إسرائيل كسائح ولكن بصعوبة بالغة.

أما أولئك حاملو جوازات السفر الأجنبية، فهم أوفر حظاً من الآخرين. ولكن رغم ذلك فإن الذين ولدوا في قطاع غزة لا يستطيعون السفر إلى سوريا. كما لا يمكنهم دخول الخليج دون تأشيرة عمل.

وقد استخلصنا من مجموعة المقابلات التي أجريتها مع العائلات الفلسطينية أن هناك أربعة نماذج هي الأكثر تعبيراً عن حالة فلسطينيي الشتات.

النوع الأول للعلاقات التي تخص عائلة تتسم بالمواصفات التالية: خرجت من غزة العام ١٩٦٧، من أصل فلاحي، وتحمل وثائق سفر مصرية، لا تستطيع الحصول على لمّ الشمل في فلسطين، ولديها إمكانية زيارة الأراضي الفلسطينية. دول التشتت: غزة، ومصر، والخليج، وكندا.

النوع الثاني للعلاقات التي تتعلق بعائلة تتسم بالمواصفات التالية: لجأت منذ العام ١٩٤٨، من صفد من عائلة تعمل في التجارة، ويحمل أغلبهم وثائق سفر سورية، ولا تستطيع العودة إلى صفد ولا إلى الأراضي الفلسطينية، ولا تتمكن حتى من الزيارة. دول التشتت: سوريا، وغزة، ومصر، والخليج، وكندا، والولايات المتحدة.

النوع الثالث للعلاقات التي تخص عائلة تتسم بالمواصفات التالية: هاجرت منذ العام ١٩٠٢ من بيت ساحور، من أصل فلاحي، وتحمل الأغلبية جوازات سفر تشيلية، ولا تستطيع الحصول على لمّ الشمل في فلسطين، ولكن لديها إمكانية الزيارة. دول التشتت: الضفة الغربية، وتشيلي، والبرازيل، والسعودية.

النوع الرابع للعلاقات التي تخص عائلة تتسم بالمواصفات التالية: هاجرت من الناصرة منذ العام ١٩٥٣، من أصل حضري، وتحمل الأغلبية جوازات سفر إسرائيلية أو كندية، وتستطيع العودة إلى إسرائيل. دول التشتت: كندا، والولايات المتحدة، والأردن، وسوريا ولبنان.

وبعد القيام بالعمليات الحسابية اللازمة، نصل إلى تحديد حجم كثافة العلاقات العائلية كما هو واضح في الجدول رقم ٣.

ومن التمعن في هذه الأرقام والنسب المئوية يمكن أن نصل إلى مجموعة استنتاجات عن طريقة عمل الشبكات الفلسطينية ذات الطابع العائلي في الشتات وعن معوقات عملها أيضاً.

جدول رقم ٣: كثافة العلاقات العائلية لأربعة نماذج من الشتات

	النوع الأول	النوع الثاني	النوع الثالث	النوع الرابع
العدد الكلي لثلاثة اجيال (جيل أول+جيل ثاني+ جيل ثالث) (شخص)	١١ (١+٣+٧)	٣١ (١+٩+٢١)	٢٢ (١+٥+١٦)	٢٠ (١+٥+١٤)
الحد الاقصى للعلاقات (لقاء)	٦٩,٥	٦٤١	٣٠٨	٢٤١,٥
عدد اللقاءات نظريا مضروباً بالمعامل	٢٣	٤١٠	٢٣٠	١٣٤
نسبة الكثافة النظرية	٪٣٣	٪٦٤	٪٧٥	٪٥٥
عدد اللقاءات الفعلي مضروباً بالمعامل	١٧,٥	٢٤٧	١٢٦	٥٤
نسبة الكثافة الفعلية	٪٢٥	٪٣٨	٪٤١	٪٢٢

المصدر: حسابات أجريت بناءً على ابحاثي الميدانية

لقد أثبتت نماذج الشبكات التي ذُكرت سابقاً، ما افترضناه من الدور الحاسم لهشاشة الوضع القانوني لفلسطينيي الشتات في الدول العربية وصعوبة حركتهم، وفي الوقت نفسه ضعف إمكانية العودة حتى الآن. وهكذا تبدو العلاقات الاجتماعية مقطعة وممزقة لأعضاء العائلة ذات الأصول الغزاوية، ولحاملي وثائق السفر المصرية، إذ يلتقي الفرد في العائلة بربع الأفراد في حين يستطيع نظرياً أن يلتقي مع الثلث. ويمكن أن يعزى هذا الفارق إلى التباعد الجغرافي الذي يزيد في جفاء العلاقة، وكما يقول المثل العربي "البعد جفا". هناك عامل آخر لعب دوراً في النوعين الأول والثاني من الشبكات (العائلات من أصول غزاوية وصفدية) وهو عامل سياسي يقول بأن بعض الفلسطينيين ينتمون إلى منظمات فلسطينية غير مرغوب بوجودها في بعض الدول العربية، وهذه المنظمات مثل (الصاعقة، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، جبهة التحرير العربية) مما تملأ أسماؤهم القوائمَ السوداء على الحدود.

في النوع الثاني للشبكة عائلات من أصول صفدية أي مناطق ١٩٤٨، ترجع الهوة بين كثافة العلاقة النظرية (٦٤٪) والكثافة الفعلية (٣٨٪) الى أن الفلسطينيين من أصول فلسطين التاريخية (أراضي ١٩٤٨) قد أضاعوا المرجعية الجغرافية (territorial reference) إذ لا يستطيعون العودة والالتقاء في بلد الموطن، حيث تكون هناك فرصة الالتقاء في موطنهم مع أفراد آخرين للعائلة. إضافة إلى ذلك يحمل أغلب هذا النوع من الشبكة وثائق سفر، ما يصعب عليهم إمكانية التحرك. وقد أثار انتباهنا وجود لقاءات قليلة في بلد ثالث،

ويعزى ذلك إلى ندرة القدرات المادية وضعف التراث السياحي عند أولئك الذين يعيشون في بلاد اللجوء الأولى: سوريا، ومصر، والأردن. وتزداد الرغبة في السياحة عند أولئك القاطنين في الخليج الهاربين من الحر الشديد في الصيف. ويصل الحس السياحي قمته مع فلسطينيي كندا أو الولايات المتحدة الذين يشعرون بالحنين لقضاء بعض الوقت في المشرق. وهنا ينبغي أن نستثني من أشكال "السياحة" الحج إذ يعتبر من أهم الفرص للقاء الأقارب والأهل فيه. فكثير من الذين قابلناهم قد ذكر أنه التقى مع قريب له في الحج بعد عشرات السنين. وفيما يتعلق بالمسيحيين فتعتبر بيت لحم والناصرة، إضافة إلى القدس مركز جذب مهماً، وخاصة لفلسطينيي أمريكا اللاتينية، فقد كان حافز بعضهم للزيارة دينياً.

يلعب الأصل الاجتماعي-الاقتصادي دوراً أيضاً في مواصفات الشبكات. فالعائلة الحضرية العاملة في التجارة لها علاقات أقل كثافة من العائلات ذات الأصول الريفية، وهذا ينطبق تقريباً على كثير من المجتمعات. وحتى عندما يعمل أفراد العائلة المهاجرة في مهن تبتعد عن الزراعة والريف، يبقى لديهم التوق إلى اللقاءات العائلية الممتدة والتي يجتمع فيها عدد كبير من أفراد العائلة. وقد لاحظنا أن رغم ضعف الإمكانيات المادية لدى هذه الفئة، فالكثير يحرص على عدم فقدان العلاقة، ويحرص على حضور حفلات الأفراح، و أيضاً العزاء في حال فقدان قريب.

كما تلعب درجة تقارب المهن دوراً في تشجيع أفراد العائلة على الالتقاء، وهذا ما لاحظناه في النوع الثالث للشبكات من أصول ترجع لبيت ساحور ومبعثرة في أمريكا اللاتينية، إذ أن أفراد هذه العائلة يعمل معظمهم في قطاع النسيج، وذلك في تشيلي وفي بيت ساحور، وأدى ذلك، أيضاً، إلى توطيد علاقات اقتصادية فيما بينهم، إذ موّل بعض المغتربين تحديث آلات ومعدات المصانع الصغيرة في تلك البلدة. وعلى الرغم من أهمية الإمكانيات النظرية لدى النوع الثالث لنسج علاقات مع أقاربه (التي تبلغ ٧٥٪) بفضل جواز السفر الأجنبي، فإن حجم الكثافة الفعلية قد بلغت ٤١٪، وهذا يوضح الهوة بين الدور المهم لعملية الانصهار التي تعرّض لها أبناء الجالية الفلسطينية في بوتقة المجتمعات الأمريكية اللاتينية في الكثافة النظرية والفعلية، وإذا بقيت هناك بعض المصالح بين فلسطينيي الداخل وأمريكا اللاتينية، فإن العائلة في القارة الأخيرة قد فقدت تماماً الاتصال بأولئك القاطنين في مناطق طرفية أخرى كالخليج وأوروبا.

يُظهر النوع الرابع من الشبكات وهي الشبكة التي تتعلق بفلسطينيي إسرائيل مفارقة تتأثر بالقرب الجغرافي وببعده، إذ حافظ فلسطينيو الداخل على العلاقات مع أبناء عمومتهم في القارة الأمريكية في حين انقطعت هذه الوصائل مع أولئك القاطنين في الدول

العربية. وكما يوضح الجدول رقم ٣ فإن كثافة العلاقات نظرياً هي بحدود ٥٥٪، بينما الكثافة الفعلية للعلاقات تقل عن الربع (٢٢٪). وهذا كما هو معروف يرجع لعوامل سياسية. ويمكن التحدث عن المفارقة نفسها فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية: فاستثمارات فلسطينيي أمريكا الشمالية مع الأراضي الفلسطينية ليست أقل أهمية من تلك التي قام بها أترابهم في إسرائيل.

ما ذُكر سابقاً يتناول العلاقات العائلية باعتبار أن أعضاء العائلة قد التقوا مرة خلال السنتين السابقتين للمقابلة. وتعتبر هذه المدة طويلة نسبياً، وقد اختيرت هكذا لتتناسب مع مشكلة التبعثر التي عاناها الشعب الفلسطيني. وإذا قصرّنا المدة سنة واحدة، تنقص نسب اللقاءات الفعلية بحدود ٢٥- ٤٠٪ بحسب نوع الشبكة، ما يعني أن هناك تباعداً واسعاً بين الزيارات، وخاصة عندما تكون العائلة مبعثرة في أصقاع العالم كافةً.

وننتقل الآن إلى الأشكال الأخرى من الشبكات، والتي تعتمد بوجهٍ أساسي على وجود مؤسساتي، ولكن لابد أن نوضح أن أهمية التحليل الشبكي تتجلى بأنه يستبدل بشكل أو بآخر التحليل المؤسساتي، فلا يكفي أن تكون هناك مؤسسة حتى نتحدث عن شبكة علاقات تربط بين عناصر هذه المؤسسة، فهناك مؤسسات سياسية كالأحزاب التي لا تلعب أي دور في ترسيم علاقات اجتماعية بين المنتمين إلى هذا الحزب، وبذلك يقتصر الانتماء إلى اللقاء مرة أو مرتين في السنة مع أعضاء يجهل بعضهم بعضاً. ولكن ذلك لا يعني أن المؤسسات تلعب دوراً مهماً في ترسيخ الشبكات وديمومتها. وسنحاول هنا تخطي درجة مؤسسة الشبكات الفلسطينية، فليست كل الشبكات عفوية وغير رسمية فقط، وهي تتميز بطبيعتها الشخصية المكوّنة من خلال الفضاء العائلي والصداقات. ولعل تناول الشبكات المؤسسة (formal) هو ما سيلقي الضوء الواسع على طبيعة العلاقات داخل الجالية الفلسطينية الواحدة في الشتات، وعلاقة ذلك مع الجاليات الأخرى في الأطراف (بلدان الشتات الأخرى)، وكذلك العلاقة مع المركز (الأراضي الفلسطينية).

ويمكن تصنيف هذه المؤسسات إلى الدواوين العائلية، ونوادي المدن والقرى، والمؤسسات ذات الطابع الوطني (المنظمات الشعبية والمؤسسات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية)، والمؤسسات القومية العربية، والمؤسسات الدينية، وأخيراً جمعيات الصداقة. وسنتناول هذه المؤسسات الواحدة تلو الأخرى بشيء من التفصيل.

الدواوين العائلية

تعتبر ظاهرة الدواوين العائلية ظاهرة محدودة جداً، وتتفاوت بحسب بلد اللجوء. ففي الأردن ساعد وجود علاقات وثيقة ومستمرة للفلسطينيين هناك مع أهلهم في الضفة الغربية، على انتشار ظاهرة الدواوين على الرغم من أن اسمها مرتبط باسم عائلة (مرقة،

أو العملة، أو المصري، الخ) إلا أن أعضاءها يتجاوزون في بعض الأحيان مستوى العائلة ليشمل مستوى القرية. وتعتبر هذه الدواوين مؤسسات مهمة للأفراح والأتراح، وكذلك للتضامن المادي، إذ يرافق هذه الدواوين غالباً صناديق لإعالة المحتاجين من العائلة. وإذا كان ظاهر هذه الدواوين اجتماعياً، فإنها تلعب دور البوتقة التي تتناقش وتتلاقح فيها الأفكار السياسية، لاتخاذ مواقف تتعلق بالقضية الوطنية في فلسطين أو في بلاد المهجر.

وتنتشر الدواوين، أيضاً، في المخيمات الفلسطينية في لبنان، والتي تتميز بالتأطير المؤسسي الواسع، مختلفة بذلك عن الدواوين الأردنية، وعاكسة مناخ الحرية التي يتمتع بها المجتمع اللبناني ودرجة تسييسه العالية. ففي هذه الدواوين يُناقش الوضع السياسي العام الفلسطيني والخاص المتعلق بالمخيمات الفلسطينية. وكما تلعب هذه الدواوين دوراً في تنظيم شؤون المخيم معتمدة بذلك على الفصائل الفلسطينية التي تسيطر على المخيم. وليس من نافلة القول أن نذكر أن هناك ترابطاً تبادلياً بين الفصائل والدواوين، إذ لم تخلُ الأولى من النزعة العائلية على الرغم من أيديولوجياتها فوق الفئوية، فما هو على أرض الواقع يختلف عن النظريات المعلنة.

وإذا كان انعكاس المجتمع المستقبل حاسماً في لبنان، فهو كذلك في سوريا ولكن بوجهٍ شبه نقيض للحالة اللبنانية، إذ تنظر الدولة بريبة للجمعيات التي هي خارج إطار الحزب الحاكم. ولذا، فإن ظاهرة الدواوين ظاهرة هامشية هناك، ويعزى ضعف مثل هذه البنى، إلى أنها غير شرعية في هذا البلد. فالقانون السوري يمنع أن تكون هناك صناديق خيرية يقتصر توزيعها على مستوى عائلة واحدة، ولذا، يقتصر دور الدواوين الموجودة على شكل من أشكال مجلس العائلة. وعلى حد معلوماتنا، فإن هناك فقط مجلسين: واحد لعائلة موعد حيث يتركز أفرادها في مخيم اليرموك، والآخر لعائلة الأسدي التي تنتشر في أصقاع مدينة دمشق كافةً.

أما في مصر، فقد اختفت ظاهرة الدواوين بصورة كاملة، وذلك بسبب عوامل عدة: أهمها الطبيعة الحضرية للعائلات المهجرة إلى مصر (غالباً من يافا) ولكن، أيضاً، بسبب الطوق المحكم للدولة، والتي جعلت وجود مثل هذه الاجتماعات أمراً عسيراً، وأخيراً بسبب التبعثر الجغرافي للجالية بين الأحياء الكبيرة للمدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية.

وعلى حد معرفتنا فلا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية مثل هذه الدواوين، واستعيض عنها بنوادي القرية، وهي ظاهرة من أهم ظواهر البنى المؤسساتية في الولايات المتحدة، وذلك للدور الذي تلعبه في التعبئة الوطنية على الرغم من طبيعتها الإقليمية.

نوادي المدن والقرى

إذا كان وجود نوادي المدن والقرى في بعض المخيمات اللبنانية وفي الأردن ظاهرة

هامشية، فإن انتشارها الواسع يتعلق بدول المهجر البعيدة وخاصة الأمريكيتين، إذ تعتبر هذه النوادي أحد أهم البنى التي تتجمع في بوتقتها الجالية الفلسطينية. وتعتبر نوادي رام الله، وبيرزيت، وبيت لحم، والناصرة، والبيرة، ودير دبوان من أهمها (انظر إلى جدول رقم ٤)، وتتميز أغلب هذه التجمعات بحداثة عهدها إذ تأسست في الثمانينيات والتسعينيات، رغم عراقة الهجرة الفلسطينية إلى الولايات المتحدة، ونستثني من ذلك نادي رام الله (American Federation of Ramallah) المؤسس العام ١٩٥٩، ومؤسسة مستشفى رام الله (Ramallah Hospital Foundation) التي أنشأت العام ١٩٤٤. وتقوم هذه المؤسسات في بلاد المهجر بوجهٍ أساسي بتجميع الجالية الفلسطينية وتعبئتها، إذ يعقد لقاء سنوي (convention) يحضره من الأمريكيتين أبناء الجالية العائدة أصولهم إلى المدينة أو القرية التي يسمى على اسمها النادي، إضافة لهذا اللقاء السنوي، تتمحور النشاطات حول لقاءات اجتماعية وسياسية بحسب المناسبات على مستوى الفرع (chapter). وعلى الرغم من أن عضوية هذه النوادي محصورة على أولئك الذين ترجع أصولهم إلى مدينة أو قرية محددة،[٢٧] فإن بعض نشاطاتها قد جذبت أبناءً من الجالية الفلسطينية، كما تحولت بعض اللقاءات السنوية إلى مهرجانات سياسية لدعم الأهل في فلسطين. إضافة إلى ذلك، فقد ساهمت هذه النوادي مادياً ولو بمبالغ محدودة، فقد قدمت جمعية بيرزيت مبلغ ٣٠,٠٠٠ دولار العام ١٩٩٦ إلى قرية بيرزيت، وكذلك أسس مشروع الناصرة (The Nazareth Project) ومؤسسة مستشفى رام الله مستشفيات في كلا المدينتين، وقدمت جمعية بيت لحم مبلغ ٢١٠,٠٠٠ دولار منذ تأسيسها حتى العام ١٩٩٨.[٢٨]

وإذا كان الشكل الذي يأخذه الاجتماع السنوي لمثل هذه النوادي هو أقرب لحفلة "عائلية" إذ يعمه الغناء والرقص الفلكلوري، فقد بدأ منظميه يشعرون بأهمية التعبئة السياسية لصالح الجالية. وهكذا فقد دعي لاجتماع جمعية بيت لحم العام ١٩٨٩ في سان فرانسسكو شخصيات فخرية كعضو الكونغرس الأمريكي بيتر ماكلوسكي (Peter McCloskay) ويعتبر هذا الاتجاه نقطة تحول باتجاه دعم مطالب الجالية العربية في الولايات المتحدة (Consalez , 1992:82). كما اعتادت هذه المهرجانات أن تستقدم شخصيات فلسطينية في الداخل، كحنان عشراوي، وحنا ناصر (رئيس بلديه بيت لحم)، إضافة إلى شخصيات فلسطينية ذات طابع وطني، كأنيس البرغوثي، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك في الولايات المتحدة، وغيره من أعضاء منظمة التحرير. من هنا لا بد من التأكيد أنه على الرغم من الطابع القروي أو المحلي لمثل هذه التنظيمات، فإن درجة التعبئة ودورها يتخطى ذلك المجال الضعيف باتجاه الفضاء الوطني. وسنعود إلى هذه النقطة المهمة في نهاية هذا الفصل.

جدول رقم ٤: عينة من المنظمات الموجودة في الولايات المتحدة الامريكية وتاريخ الإنشاء

Organization name	City/State	Foundation Year	Nature
Arab Information Center	New York	1955	Arab
American Arabic Association	Boston, Massachusetts	1960	Arab
Najda-Women concerned about the Middle East	Berkeley	1960	Arab
American-Arab society	Los Angeles,	1965	Arab
U.S.-Arab Chamber of Commerce	New York	1967	Arab
Arab-American Anti-discrimination Committee		1967	Arab
Union of Arab Women	Brooklyn	1975	Arab
National Association of Arab Americians (NAAA)		1979	Arab
Arab Bankers Association of North America		1980	Arab
Arab Student Aid International (ASAI)	Fanwood	1981	Arab
Mid-America Arab Chamber of Commerce in Chicago		1985	Arab
Arab-American Businessmen and Professionals Association		1987	Arab
Council of American-Islamic Relations (CAIR)		1990	Arab
Arab American Action Network	Chicago	1997	Arab
ISNA (Islamic Society of North America)		1963	Islamic
Islamic Center of Chicago	Chicago	1989	Islamic
Ramallah Hospital Foundation	New York	1944	Local*
American Federation of Ramallah	Westland	1959	Local
Ramallah Club	Chicago, Fullerton, San Francisco, Huntington Beach, San Jose, Chicago	1959	Local

Bethlehem Association	Downey	1985	Local
Birzeit Society	Norwalk	1987	Local
The Nazareth Project Inc. (NPI)	Lancaster	1990	Local
Al-Bireh Palestine Society	San Bernardino, Cleveland		Local
Deir Debwan Association	San Francisco		Local
Palestine Society for Progress	New York	1923	National
The Action Committee on American-Arab Relations	New York	1964	National
Palestine Arab Fund (PAF)	Sunnyvale, Inglewood	1968	National
United Holy Land Fund	Chicago	1968	National
Association of Arab-American University Graduates	Detroit, Michigan	1968	National
Palestinian Red Crescent	New York	1975	National
United Palestinian Appeal	Washington	1978	National
Palestine Aid Society (PAS)	Pasadena	1978	National
Palestine Congress of North America	Countryside	1980	National
Palestinian American Congress	Washington	1980	National
General Union of Palestine Students	Chicago	1980	National
General Union of Palestinian Women	San Francisco	1980	National
Palestine Relief Association		1980	National
Palestinian Women	San Francisco	1982	National
Palestinian Women Association	Glendale	1982	National
Palestinian Community Center		1983	National
Jerusalem Center		1985	National
The Palestinian American Society of Engineers		1985	National
Union of Arab Palestinian Women	Brooklyn	1985	National
Union of Palestine Women	Countryside	1985	National
Society of Palestinian Engineers	Los Angeles, Daly City	1985	National
Islamic Association For Palestine	Dallas	1985	National
Foundation for Palestinian Culture	Evanston	1986	National

Iz al Din al Kassam Islamic Center	Chicago	1987	National**
Holy Land Foundation for Relief and Development	Richardson	1987	National
Islamic Association for Palestine	North America	1987	National
Palestine Children's Relief Fund	Redondo Beach	1990	National
Palestinian Democratic Women's Club	Daly City	1990	National
Arab Community Center	Chicago	1997	National
Palestine Community Center	Chicago	1997	National
Islamic Association for Palestine North American (IAP)	Dallas		National
Jerusalem Fund for Education and Community Development	Washington		National
WSU Friends of Palestine	Pullman		National
Palestine Children's Relief Fund	Detroit		National
Palestine Aid Society	La Mirada, Detroit, Pasadena		National
Palestine Democratic Women's Organization	Anaheim		National
Palestine Democratic Youth Organization	Anaheim		National
Palestine Human Rights Campaign	Chicago		National
Irish-Palestinian Society	San Francisco		National

المصدر: ابحاثي الميدانية والبحث في مواقع الانترنت

* المقصود بـ الجمعيات الجهوية الفلسطينية (على مستوى القرية أو المدينة)

** المقصود بـ National الجمعيات الوطنية الفلسطينية

المؤسسات ذات الطابع الوطني

يُعتبر نشوء منظمة التحرير الفلسطينية العام ١٩٦٤ أحد أهم الأحداث التي أثرت تأثيراً حاسماً في تبلور[٢٩] الهوية الفلسطينية خارج فلسطين. وأثرها ينبع من أنها ظهرت في الخارج وهذا ما مكنها من سهولة الاتصال بأبناء الهجرة واللجوء الفلسطيني. ومع أهمية نشوء المنظمة، فإن طابعها الرسمي باعتبارها أنشئت من قبل جامعة الدول العربية قد جعل إمكانيات تعبئتها محدودة. ولذا، كان لا بد من الانتظار حتى العام ١٩٦٥ لينطلق أول تنظيم فلسطيني سياسي عسكري، وهو حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)،

ولتتبعها التنظيمات الأخرى (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير وفلسطين... الخ). وقد لعبت هذه التنظيمات الدور الحاسم في تأطير المجموعات الفلسطينية في الخارج ضمن منظمات شعبية ومنظمات حزبية. من هنا تأسست الاتحادات العامة للطلبة، والمرأة، والكتّاب، والمهندسين، والأطباء، والصيادلة، ... وهكذا. وتختلف أهمية هذه التنظيمات على مستوى التشكل الهوياتي لفلسطينيي الشتات من دولة إلى أخرى، وهذا ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل.

في المنطقة العربية

لقد لعبت هذه المنظمات الدور المهم في مأسسة الجالية الفلسطينية في دول كسوريا، ولبنان، ومصر والأردن. وعلى الرغم من الصراعات التي كانت تحصل أثناء الانتخابات، والتي تعكس الصراعات بين التنظيمات السياسية الفلسطينية، وعلى الرغم كذلك من تدخل الأنظمة الرسمية في تغليب تنظيم على آخر، فإن هذه التنظيمات لعبت دوراً مهماً في خلق المجال العام (public sphere) الشتاتي بالمعنى "الهابرماسي" (سنعود إلى هذه النقطة فيما بعد) (Habermas, 1989) وإلى تمحور الجالية حولها. ولكن بسبب النظر إلى هذه المنظمات الشعبية باعتبارها سياسية قبل أن تكون اجتماعية أو اقتصادية، فقد كان وجودها رهناً بطبيعة العلاقة بين منظمة التحرير والأنظمة في الدول العربية. وهكذا فقد انعدم وجود هذه الاتحادات في الأردن منذ العام ١٩٧٠، وضعف كثيراً في سوريا بعد العام ١٩٨٢ (بعد خروج ياسر عرفات وقوات منظمة التحرير الفلسطينية من طرابلس- لبنان) وفي مصر بعد العام ١٩٧٤ (مقتل يوسف السباعي واتهام المنظمة بقتله) وفي لبنان منذ نهاية الثمانينيات (صراع المنظمة مع حركة أمل).

إضافة إلى الدور السياسي الذي لعبته هذه المنظمات لتعبئة القدرات الفلسطينية في المؤسسات العربية والعالمية، فقد كانت البوتقة التي تتم عن طريقها التعبئة العسكرية. وهكذا، فقد شارك الطلبة الفلسطينيون في المعارك التي اشتعلت في الأردن وفي لبنان مع الجيش الإسرائيلي، كما لعبت هذه المنظمات دوراً اجتماعياً واقتصادياً إذ أعانت أبناء اللاجئين في محنتهم في المخيمات الفلسطينية وأبناء الشهداء.

ورغم أهمية هذه المنظمات فإن قدرتها على جذب أبناء فلسطينيين من بلاد اللجوء قد تفاوت بحسب الزمان والمكان. فالطابع السياسي لهذه المنظمات وخوف بعض الفلسطينيين من أن تنعكس تذبذبات العلاقة بين الأنظمة الدكتاتورية والمنظمة على هذه المنظمات الشعبية، قد جعل قدرتها على التعبئة محدودة. ففي إحدى الإحصائيات التي أجريتها في كلية الهندسة المدنية في جامعة دمشق العام ١٩٨١، كان عدد الفلسطينيين المنتسبين إلى الاتحاد العام لطلبة فلسطين لا يتجاوز الـ٢٠٪، ازدادت هذه النسبة في كلية الطب إلى ٢٤٪.

أما في الخليج باستثناء الكويت (في مرحلة ما قبل الغزو العراقي لها) فقد منعت رسمياً التجمعات على الأساس السياسي، وقد شمل ذلك كل المنظمات الشعبية والتنظيمات الحزبية الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك فقد غُضّ البصر عن بعض النشاطات التي أجرتها منظمات كحركة فتح في كل من قطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة.

أوروبا

إذا كان هناك وجود مكثف لفلسطينيي الشتات في الدول العربية، فإن الوجود الضئيل في الدول الأوروبية قد جعل من التنظيمات الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطينية الملاذ الوحيد لأبناء الجالية لكي يلتقوا أو يتجمعوا. وهكذا، فقد لعب بالتحديد الاتحاد العام لطلبة فلسطين في أوروبا الغربية والشرقية دوراً حاسماً في تجميع الجالية وتعبئتها في عملية نشر الوعي في الدول المستقبلة لإبعاد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، إضافة إلى تحضيرها لتقديم الدعم المادي والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتنبع أهمية الاتحاد العام لطلبة فلسطين في أن الجامعات هي المكان الأهم لتجميع الفلسطينيين الذين حضروا منذ فترة قصيرة من دول اللجوء الأولى، والذين ما زالوا يحملون الحماس الوطني. ففي بلد مثل فرنسا، يعتبر هذا الاتحاد أحد أهم المؤسسات التي جمعت الفلسطينيين حولها عن طريق المهرجانات والنشاطات السياسية التي أقامها في مناسبات سنوية. وتعتبر هذه القاعدة صحيحة باستثناء ألمانيا، إذ يعتبر الاتحاد العام لعمال فلسطين المنظمة الأكثر نشاطاً، وذلك بسبب وجود جالية عمالية كبيرة في هذا البلد.

ولكن البعد الجغرافي لأوروبا عن مسرح الصراع العربي الإسرائيلي، ومن ثمّ عن أماكن الصراعات الحزبية والتنظيمية الفلسطينية لا يعني التفاؤلَ بوجود جاليات أكثر وئاماً، فقد انتشر هذا الصراع إلى الدول الأوروبية بدرجات متفاوتة. وكان بذلك السبب الرئيسي والحاسم في ضعف تنظيم هذه الجاليات وفي بعض الأحيان في عدم إمكانية تنظيمها. ففي فرنسا مرة أخرى لم تقم حتى تاريخ كتابة هذا الكتاب أية إمكانية لوجود جالية منظمة فلسطينية، وذلك بسبب الصراعات السياسية لنشاط العمل الفلسطيني فيما بينهم، ولم يلعب مكتب منظمة التحرير هناك الدور المطلوب منه لتجميع قوى هذه الجالية. أما في إنكلترا فقد لعب الاتحاد العام لطلبة فلسطين ومكتب منظمة التحرير، إضافة إلى الجمعيات الخيرية الفلسطينية، مثل الـ (Medical Aid for Palestine MAP) دوراً مهماً في تشكيل بنية للجالية الفلسطينية هناك.

أمريكا الشمالية

لقد لعبت مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية دوراً مهماً في تنظيم الجاليات الفلسطينية في المدن والولايات في كل من كندا والولايات المتحدة. وفيما يتعلق بكندا، فقد لعب

البيت الفلسطيني (Palestine House) في موسوساكا في ضواحي تورنتو الذي تأسس العام ١٩٩٢ دوراً رائداً كبوتقة لتجميع الجالية وتعبئتها لمواجهة المشاكل التي تعاني منها في بلد المهجر، بما في ذلك تعليم اللغة العربية، وتعلم مختلف الفنون العربية الموجهة للأطفال العرب.[٣٠] كما نجد جمعيات فلسطينية أخرى في مونتريال وأتاوا، لعبت دوراً في ذلك، ولكن على مستوى أضعف بكثير.

أما في الولايات المتحدة، فقد استطعنا إحصاء ٦٥ جمعية ذات طابع جهوي (نوادي قرى)، فلسطيني، وعربي أو اسلامي غير فلسطيني (ولكن الوجود الفلسطيني فيها مهم)، وذلك كما يظهره الجدول رقم ٤. أما عددياً، فتعتبر الأهمية للجمعيات الفلسطينية (٤١ جمعية مشكلة ٦٣٪) ومن ثم عربية (١٤ جمعية أي ٢٢٪)، كما بينه الجدول رقم ٥، ومما يؤكد الدور المهم لمنظمة التحرير الفلسطينية في ذلك هو أنه على الرغم من الوجود القديم للجالية فإن الشعور بضرورة التنظيم قد ظهر اعتباراً من بداية الثمانينيات. وبحسب ما نراه في الشكل البياني رقم ٢، فقد جُمعت معلومات عن ٣٢ جمعية، منها ١٨ قد تأسست في الثمانينيات وتأسست الجمعيات الست بعد ذلك، بينما تأسست ٣ في السبعينيات و ٤ في الستينيات وواحدة قبل ذلك.

جدول رقم ٥: توزع المنظمات الفلسطينية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية حسب نوعها

نوع المنظمة	العدد	النسبة المئوية
جهوية	٨	٪١٢
فلسطينية	٤١	٪٦٣
عربية	١٤	٪٢٢
إسلامية (غير فلسطينية)	٢	٪٣
المجموع	٦٥	٪١٠٠

الشكل رقم ٢: توزع المنظمات الفلسطينية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية حسب تاريخ إنشائها

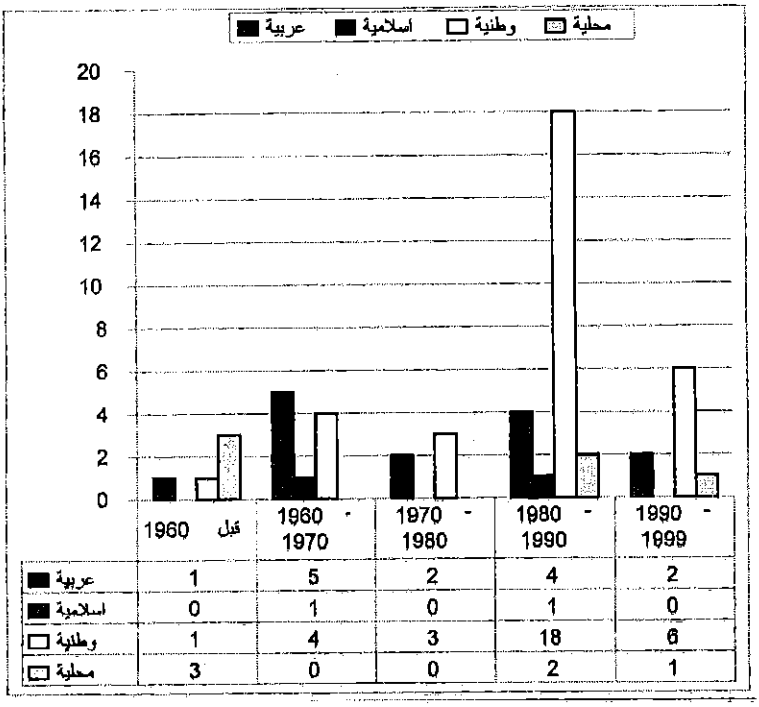

	1960 قبل	1960 - 1970	1970 - 1980	1980 - 1990	1990 - 1999
عربية	1	5	2	4	2
اسلامية	0	1	0	1	0
وطنية	1	4	3	18	6
محلية	3	0	0	2	1

وقد ساهم التنوع في المصالح السياسية لمؤسسي هذه الجمعيات المنتمين إلى الفصائل الفلسطينية المكونة لمنظمة التحرير الفلسطينية كثيراً في شرذمة هذه التجمعات. فإذا أخذنا مدينةً كشيكاغو مثلاً نجد هناك ٤ مراكز أسسها الفلسطينيون: مركز الجالية العربية، (Arab Community Center)، ومركز الجالية الفلسطينية (Palestinian Community Center)، مركز القدس (Jerusalem Center)، ومركز عز الدين القسام (Izal Din al Kassam Islamic Center) التي أسسها بالترتيب أفراد قريبون سياسياً في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحركة فتح، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحماس.

وهكذا، فقد نقل الفلسطينيون اختلافاتهم وتباياتهم وحتى صراعاتهم إلى الولايات المتحدة. هذا ورغم تعددية هذه المراكز ونشاطاتها، فإن جزءاً مهماً من الجالية بقي خارج هذا الفضاء وخاصة الجيلين الثاني والثالث لهذه الجالية. وأعتقد أن هذه المراكز لم تأخذ كفاية بعين الاعتبار الانتماءات الهوياتية المختلفة لدى هذين الجيلين واللذين يتسمان بسلوكهما عبر القومي.

وقد اعترف مسؤولو مركز الجالية العربية ومركز الجالية الفلسطينية[٢١] بضعف حضور الجالية منذ النصف الثاني للثمانينيات، حيث يعزون ذلك إلى حضور القوى والمؤسسات الدينية في شيكاغو.

وهناك نوع آخر للمؤسسات التي أنشئت بهدف توطيد العلاقة مع الأراضي الفلسطينية عن طريق مد يد العون لبعض المشاريع القائمة هناك. ونذكر على سبيل المثال الجمعية الخيرية المتحدة للأراضي المقدسة (United Holy Land Fund) والتي تأسست في شيكاغو العام ١٩٦٨، وجمعية النداء الفلسطينية المتحدة (United Palestinian Appeal) التي تأسست العام ١٩٧٨ في واشنطن، و جمعية الأراضي المقدسة للإغاثة والتنمية (Holy Land Foundation for Relief and Development) التي تأسست العام ١٩٨٧ في ريشاردسون ولاية تكساس. وتقوم المؤسسات بالإضافة إلى إرسال الإعانات ببعض النشاطات التي تجمع الجالية الفلسطينية سنوياً. وفيما يتعلق بحجم المساعدات التي تقدمها هذه المؤسسات فهي تختلف من سنة إلى أخرى حتى ولو أن المؤسستين الأوليتين شهدتا هبوطاً حاداً في حجم الهبات التي ترسل إلى الفلسطينيين من ٧٥٦ ألف دولار العام ١٩٨٨ إلى ١٨٠ ألف دولار العام ١٩٩٥. ويمكن عزو ذلك إلى تغيير السياق التاريخي من مرحلة الانتفاضة، التي عبأت الجالية الفلسطينية والعربية والإسلامية لصالح فلسطين، إلى مرحلة عملية السلام التي أشعرت جزءاً من هذه الجالية بالإحباط.

ولكن هذا العامل ليس الوحيد، فإن التعبئة عن طريق الجوامع والمراكز الإسلامية قد ازدادت بوجهٍ كبير منذ منتصف الثمانينيات (وهذا ما سماه البعض بالصحوة الإسلامية) وقد شجعت الكثير على إرسال أموالهم عن طريق الجمعيات الإسلامية مثل جمعية الأراضي المقدسة للإغاثة والتنمية، والتي زادت المساعدات التي قدمتها للفلسطينيين من ٩٩ ألف دولار العام ١٩٩٠ إلى ١.٦ مليون العام ١٩٩٠.[٢٢]

استراليا

لعل وضع الجمعيات والمنظمات الفلسطينية في هذا البلد لا يختلف عما ذكرناه في الولايات المتحدة، إذ يظهر بوضوح جلي الدور الذي لعبته منظمة التحرير الفلسطينية في تشكيل جمعيات ليست فقط ذات طابع سياسي وإنما اجتماعي أيضا؛ وإن نكسة ١٩٦٧ قد لعبت دوراً حاسماً في دعوة الفلسطينيين والعرب لتنظيم أنفسهم. وكما يبينه هاني الترك في كتابه عن الفلسطينيين في استراليا فإن أول جمعية ذات تركز فلسطيني كانت قد نشأت العام ١٩٦٧ وهي الجمعية الأردنية الأسترالية (Australian Jordanian Society) وتلاها النادي الأسترالي-المقدسي العربي (Australian Arab Jerusalem Club) الذي تأسس العام ١٩٧٣. وقد غيّر هذا النادي اسمه ليشمل أبناء الجالية الفلسطينية من غير المقدسيين

ليصبح النادي الفلسطيني-الأسترالي ومن ثم الجمعية الفلسطينية الأسترالية. وإذا كان لهذه النوادي الطابع الفلسطيني، فهي ليست منفصلة عن الجاليات الأخرى. وهكذا تشكل العام ١٩٧٥ النادي الفلسطيني بالتعاون مع مجموعات عربية أخرى. وعلى الرغم من العدد الكبير نسبياً لهذه النوادي، فقد بقي حجم تعبئتها محدوداً، ويمكن أن يعزى ذلك للتبعثر النسبي لسكن الجالية الفلسطينية هناك، على الرغم من التجمع في مدينتي ملبورن وسيدني.[٣٣] واستمر الوضع كذلك حتى بداية الثمانينيات حيث حضرت إلى استراليا مجموعات مهمة من الفلسطينيين قادمة بوجهٍ أساسي من بلاد اللجوء الأولى وحاملة معها هموم القضية الفلسطينية وشجونها، ومتأثرة كثيراً بطبيعة المنظمات الشعبية التي انبثقت من منظمة التحرير. وهكذا فقد أنشئت العام ١٩٨٢ هيئة فلسطين (Palestine Committee) المشكّلة من اتحاد العمال الفلسطينيين والهلال الأحمر الفلسطيني، إذ قامت بمجموعة نشاطات أهمها بث برامج إذاعية على موجات الـ (FM) ولو أن ذلك لم يستمر طويلا. كما قامت هذه الجمعيات بتقديم دعم مالي إلى الأراضي الفلسطينية آنذاك. كما تأسس منبثقاً عن هذه الجمعيات مركز ثقافي فلسطيني وتبعته جمعية الجالية الفلسطينية الأسترالية (Australian Palestinian Community Association. Elturk, 1995:55-79)

أمريكا اللاتينية

إن قدوم الفلسطينيين إلى هذه القارة منذ نهاية القرن الثامن عشر، قد جعلهم يعتبرون حيناً عثمانيين (حيث سموا ازدراءً بتوركس (Torcus)، وحيناً أخر عرباً. ومن هنا، فإن من الست عشرة جمعية التي يحصيها جمال منصور-جوري في تشيلي هناك، يوجد فقط ست منها ذات تسمية ترجع إلى الصفة الفلسطينية، على الرغم من أن قادة هؤلاء الجمعيات هم ذوو أغلبية فلسطينية (انظر إلى ملحق هذا الكتاب). وعلى الرغم من التركيز على الطابع الاجتماعي الجالياتي لهذه الجمعيات، كما ينوه له جمال منصور-جوري، فإنه أيضاً، و بحسب نانسي غونزالس، التي تحدثت حول الهندوراسيين-الفلسطينيين، فلقد كان لها بعض النشاطات السياسية المتعلقة بتنظيم الجالية أمام السلطات السياسية المحلية والحكومية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية مؤسسة مثل فياعرب (Federacion de Entidades Americano-Arab-FEARAB)، التي لعبت دوراً سياسيا مهماً على مستوى امريكا اللاتينية. ومنذ بداية الثمانينيات تدافعت التيارات السياسية العربية حول استقطاب قادة "فياعرب"، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال دور الدولة السورية في ذلك وأيضا دور منظمة التحرير الفلسطينية.

وأخيراً لا بد من التنويه إلى أن الشبكات الوطنية غالباً ما عملت كشبكات محلية، وكان لا بد من وجود منظمة مثل منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة الأخرى لكي تحاول

نقل الشبكات من المحلية إلى عبر القومية، بحيث يكون هناك تنسيق وترابط بين المنظمات التي تعمل في المجال الواحد. ويمكن القول بأنه لولا هذه الهوية السياسية التي خلقتها المنظمة لما كان بالإمكان الانتقال من المحلي إلى الإقليمي وعبر القومي. وبالإضافة إلى دور هذه المنظمة لا بد من الإشارة إلى أهمية مؤسسة التعاون (Welfare Association)، كإحدى المؤسسات التي لعبت دوراً تجميعياً لبعض الشبكات المحلية الفلسطينية، وخاصة الاقتصادية منها التي تمحور حولها رجال أعمال فلسطينيون. هذا وقد أسسها في جنيف،[٣٤] سنة ١٩٨٣، ثلاثون من رجال الأعمال والمفكرين الفلسطينيين المرموقين. ونظراً لهذا الدور الفيدرالي على مستوى الشتات فقد استطاعت أن تلعب دوراً يتجاوز مجرد الإعانات المادية لتشكل في بعض الأحيان مجموعة ضغط مؤثرة على بعض السياسات التنموية والوطنية الفلسطينية في الداخل.[٣٥]

الجمعيات ذات الطابع القومي

تعتبر الجمعيات ذات الطابع القومي إحدى أهم البنى التي منعت الجاليات الفلسطينية في بلاد المهجر من الذوبان والانصهار في المجتمعات المستقبلة، وخاصة في الأمريكيتين. فالدور الذي لعبته منظمة مثل المنظمة العربية الأمريكية ضد التمييز (Arab-American Anti-Discrimination Committee-ADC) أو الجمعية الوطنية لعرب أمريكا[٣٦] (National Association of Arab Americans-NAAA) كان مهماً في تجميع جهود الجالية لمنع التمييز والعنصرية اللذين تعرضت لهما في دول المهجر. كما لعبت هذه المنظمات دوراً مهماً كمجموعات ضغط من أجل تعديل الاتجاه الإسرائيلي في السياسات الأمريكية الرسمية. وكما قامت الجمعيات المهنية واتحادات التجارة بالمساهمة في تدعيم العلاقات الاقتصادية وخصوصاً التجارية بين اقتصادات الدول العربية والاقتصادات الأمريكية العامة منها والإثنية العربية بوجهٍ خاص. أما في كندا فيمكن ذكر إحدى أهم المؤسسات العربية وهي الاتحاد الكندي العربي (Canadian-Arabs Federation) التي حددت مهماتها بتشجيع التبادل الثقافي بين كندا والمجتمعات المصدرة للهجرة، وكذلك بالحفاظ على ثقافة هذه المجتمعات من خطر الذوبان.[٣٧]

أما في أوروبا، فقد نشطت بعض الجمعيات العربية في إنكلترا كالنادي العربي في تجميع العرب بمن فيهم الجالية الفلسطينية. وعلى الرغم من كبر حجم بعض الجاليات المغاربية، فتجمعات الجاليات العربية في فرنسا محدود التأثير وضعيف جدا. ويمكن إعادة ذلك إلى الإطار الفكري الفرنسي الذي ينظر إلى أي تجمع اثني على أنه تجمع ضد الاندماج في المجتمع الفرنسي، وبذلك لن تتم مساعدته. (انظر إلى الفقرة «الأطر الفكرية المؤسسة لحقل دراسات الهجرة» في الفصل السابق).

الجمعيات ذات الطابع الديني

على الرغم من وجود عدد كبير من المؤسسات الإسلامية في بلاد المهجر، فإن جلّها كان يبنى على قاعدة إثنية (قومية)، ومن ثم فهناك جمعيات مختلفة لمسلمي الهند، أو مسلمي الباكستان، أو المسلمين العرب، وهكذا. وبحسب ما ذكره لنا بعض من قابلناهم في الولايات المتحدة، فإن الجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية (Islamic Society of North America ISNA) والتي تأسست العام ١٩٦٣[٣٨] والمركز الإسلامي في شيكاغو (Islamic Center of Chicago) الذي أسسه العام ١٩٨٩ رجل الأعمال الفلسطيني طلعت عثمان هو من أهم الجمعيات التي ضمت في صفوفها الفلسطينيين. وتنبع أهمية هذه الجمعيات في أن قدرتها التعبوية عالية، إذ يضم مؤتمرها السنوي أعداداً كبيرة من المسلمين.[٣٩] ويمكن أن نذكر، أيضاً، الدور الذي تلعبه الكنائس والمؤسسات الدينية المسيحية في تجميع الجالية الفلسطينية. وتتجلى أهمية الكنائس في أنها أول المؤسسات التي جمعت الجالية الفلسطينية، فاللغة اللاتينية للصلوات في الكنائس الأمريكية قد دفعت العرب لإنشاء كنائسهم الوطنية، وهذا ما جعل صلاة يوم الأحد، الفرصة للتجمع واللقاءات الاجتماعية.[٤٠] وبحسب تعبير الخولي فإن الكنائس أصبحت شكلاً من أشكال المراكز الإثنية التي جذبت بعض الأحيان حتى المسلمين (Elkholy, 1969:9). وتصل نانسي جونزالس إلى التحليل نفسه فيما يتعلق بالكنيسة الارثوذكسية في هندوراس وخاصة في سان بيدروسولا، إذ لعبت الكنيسة دوراً مهماً في شؤون علمانية ووطنية، وقد استوعبت صالاتها الاجتماعات العديدة لمساندة الانتفاضة في فلسطين (Gonzalez, 1992:162-193).

جمعيات الصداقة

تلعب جمعيات الصداقة دوراً مهماً في توعية الرأي العام الأوروبي والأمريكي للقضية الفلسطينية، كما ساهمت في جمع التبرعات والمساعدات باتجاه المجتمع الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية وفي مخيمات الشتات في لبنان والأردن.

وقد ساعد كثير من هذه الجمعيات الفلسطينيين المقيمين في الدول المستقبلة على الاندماج وتسهيل الأمور الحياتية لهم. وفي كل بلد أوروبي أو أمريكي مجموعة من الجمعيات الصديقة. ويمكن أن أذكر على سبيل المثال لا الحصر في بلد كفرنسا: الجمعية الطبية الفرنسية الفلسطينية (Association Medical Franco-Palestinian) وجمعية فرنسا- فلسطين (Association France-Palestine) التي ساعدت كثيراً الفلسطينيين وخاصة الطلبة على الانخراط في الحياة العامة في المجتمع الفرنسي.

وأخيراً، فكل ما ذكرناه من أنواع شبكات، يظهر الدور الذي يلعبه الأصل (الإثني، والديني، والقومي واللغة) في تشكيل الشبكات. ولكن هذا لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال النظر إلى أن هناك شبكات أخرى متشكلة عن طريق المهنة أو المنطقة السكنية التي يعيش فيها الفلسطيني. وتلعب الطبقة الاجتماعية في هذا الصدد دوراً أساسياً في تحديد العلاقات ضمن مكان العمل أو مكان الإقامة. ويمكن هنا أن نسجل نقدنا لكثير من الدراسات المعتمدة على التحليل الشبكي بأنها بشكل أو بآخر قد أهملت الدور الذي يلعبه الانتماء إلى طبقة اجتماعية معينة في تحفيز تشكل الشبكات. ولا يكفي إظهار العكس، أي كيف تتكون الشبكات بالاستناد إلى الطبقات. كما نسجل نقداً آخرَ في دراسات الاقتصادات المهاجرة والتي اعتمدت على منهج التحليل الشبكي، حيث قامت بإضفاء الطابع الإثني (ethnicize) للتاريخ وأهملت بذلك النظر إلى الشبكات المندمجة في المجتمع المستقبل، وذلك لأن الشبكات قد فُهمت على أنها أبنية تلقائية ومؤقتة، ولم يؤخذ بعين الاعتبار أنها تتطور وتتغذى مع الزمن بأشكال مختلفة من العلاقات. ففي التعامل مع الشبكات، ينبغي أن لا يقتصر النظر على العلاقات بين فرد ما ومحيطه العائلي أو الإثني فقط، وإنما مع محيطه المجتمعي بوجهٍ عام. وهكذا، فالإثني ليس صنفاً (category) بحيث ندرسه كشبكة، ولكنه ظاهرة ناشئة يستمر تطورها ضمن مواقف متغيرة للأفراد والمجموعات في المجتمع (Yancey et al., 1976). وهكذا، فطبيعة تشكل الشبكات هي التي تحدد درجة إثنية المهاجر وليس العكس. فإثنية المهاجر غير موجودة بوجهٍ تلقائي، وليست هي التي تموضعه في الشبكات (Douglas et al., 1992:150-170).

في دول اللجوء الأولى كسوريا، استطعنا أن نرصد شبكات منخرطة انخراطاً كبيراً في المجتمع السوري. فإذا كان هناك بعض الشركات الهندسية التي يتركز فيها الفلسطينيون (على سبيل المثال بعض أفرع شركة الإسكان العسكري، أو بعض مشاريع الشركة العامة للبناء)، فقد اشتكى بعض العمال الفلسطينيين من أن المهندسين الفلسطينيين لا يعيرون أي اعتبار لهم، "فهم أولاً وأخيراً من طبقة المهندسين"، كما يقولها لنا بمرارة أحد مساعدي المهندسين الذين قابلناه. أما في لبنان، فإن الوضع المزري للمخيمات الفلسطينية يدفع الكثير ممن تحسنت ظروفهم المادية الى ترك المخيم. وقد لاحظنا بوضوح جلي تشكل شبكة من صداقات جديدة بعيداً عن المخيم الفلسطيني وشرائحه الفقيرة.

أما في الخليج، فكما سنرى في الفصل الرابع حول دراسة اقتصادات الفلسطيني في الإمارات العربية المتحدة، أن الفلسطينيين لم ينخرطوا مطلقاً في شبكات المواطنين الخليجيين، ولكن رغم ذلك، فقد تشكلت شبكات مبنية على الطبقة الاجتماعية من جنسيات

غير فلسطينية مغتربة هناك.

أما في البلاد غير العربية، فتتفاوت أهمية الشبكات الطبقية بحسب البلد والمهنة، ففي حين تظهر مثل هذه الشبكات بوضوح شديد في بلد مثل فرنسا الذي يشجع النموذج الانصهاري، تظهر بصورة أقل أهمية في المجتمعات ذات النموذج الجاليباتي (communitarian) مثل بريطانيا،[٤١] والولايات المتحدة وكندا.[٤٢] أما في استراليا فعلى الرغم من أهمية الشبكات الوطنية الفلسطينية والقومية، فلقد لاحظ س. الأسمر أن الجالية الفلسطينية هناك مندمجة في المجتمع المحلي بصورة نسبية أكثر من غيرها في مجتمعات أخرى، ولا توجد تركزات سكنية مثل بعض الأقليات الإثنية (Asmar, 1994). أما في أمريكا اللاتينية فقد أشارت نانسي جونزالس في كتابها حول فلسطينيي هندوراس، كيف انعزل رجال الأعمال الهندوراسيين من أصل فلسطيني عن جاليتهم. وكيف «ناضلوا» للدخول في نوادٍ كانت ممنوعة على العرب مثل نادي الروتاري والنادي الدولي (International Club)، وحتى عندما أسس العرب هناك نواديهم لم يكن ذلك بعيداً عن طبيعة الشبكات في المجتمع الهندوراسي. وكون الرياضة هي أحد أهم الأنشطة الاجتماعية هناك، فقد تشكل النادي الرياضي الفلسطيني (Gonzalez, 1992:138). كما يؤكد ذلك أيضا جمال منصور-جوري فيما يتعلق بالجالية الفلسطينية في تشيلي التي تملك نادي فلسطين الرياضي الذي ينتمي إلى الدرجة الأولى، ويقيم أحيانا دورة رياضية باسم كأس فلسطين، إذ تلعب الجاليات العربية والفلسطينية بعضها مع بعض (انظر إلى الملحق).

٢-٣. الخاتمة: الشبكات والعلاقة مع بعض الفضاءات

بعد هذه المحاولة لرسم بعض أشكال الشبكات الفلسطينية المحلية وعبر القومية، بأنواعها العائلي، والصداقي، والقروي، والوطني، والعربي والديني، سأقوم هنا باستخلاص بعض الاستنتاجات. الأولى تتعلق بعلاقة الشبكة بالمؤسسة، والثانية بعلاقة الشبكة بالجغرافيا، والثالثة تتعلق بروابط الشتات مع المركز، والرابعة تتعلق بترابط شبكات الوطني بما هو تحت وفوق الوطني، أما الأخيرة فتتعلق بما أُسميه المجال العام الشتاتي.

علاقة الشبكات بالمؤسسات

تتجلى أهمية التحليل الشبكي، وخاصة النظرية التبادلية، باهتمامها الشديد بالعلاقات التي تربط بين الأفراد وليس المؤسسات، وذلك لأن وجود مؤسسة لا يعني أن أعضاءها تجمعهم شبكة فعالة. ومن هنا، فحجم المؤسسات أو عدد أعضائها لا يعني الشيء الكثير للتحليل الشبكي، بغياب مؤشرات عن حجم العلاقات التبادلية بين الأعضاء. وفيما يتعلق بالشتات الفلسطيني، وعلاقة الشبكات في المؤسسات الفلسطينية يمكن أن

نتحدث عن نموذجين: نموذج الدول العربية بمؤسسات ضعيفة وشبكات قوية، ونموذج الدول الليبرالية بمؤسسات قوية وشبكات ضعيفة. ويتعلق النموذج الأول بفلسطينيي الدول العربية الذين يتسمون بشتاتية ضعيفة وفئة ترانزيتية (كما وضحت ذلك في الفصل الأول). ولعل ضعف التراث الليبرالي في هذه الدول قد جعل من الصعب نشوء جمعيات تعددية تحافظ على الشبكات. وطبعاً نستثني من ذلك وجود المنظمات الفلسطينية التي نشطت في فترات معينة في كل من سوريا ولبنان. وعلى الرغم من هذا الضعف المؤسساتي، فإن التركز الجغرافي في المخيمات قد قوى الروابط العائلية والقروية والوطنية أيضاً، لتنشأ علاقات اجتماعية واقتصادية ذات معنى، وعلى الأقل على مستوى الجالية الواحدة (أي ليس على المستوى عبر القومي). في حين يوجد النموذج الثاني في أغلب الدول الليبرالية (باستثناء فرنسا) إذ تكثر المؤسسات ذات البعد المحلي، والعربي، والديني، ولكن فاعليتهم تظل محدودة، ويبقى العرب والفلسطينيون، جاليات مهمشة، ولو أن درجة التهميش قد قلت منذ العام ١٩٦٧.

ويسعفنا التحليل الشبكي للقول بأن العدد الكبير لهذه المؤسسات لا يعني وجود شبكات فعالة، فكثير من هذه الجمعيات تكثر فيها الفراغات البنيوية (فقدان العلاقات بين أعضاء الشبكة) كما أن هذه الشبكات لم تستطع أن تؤسس بيئة شبكية كلية فعالة (عن طريق قيام اتحادات على سبيل المثال). ولذا فلا بد من القول أن هامشية الجاليات العربية والفلسطينية في أمريكا، لا يمكن عزوها إلى وجود مجتمع وثقافة مهيمنة مفروضة عليهم ومعادية للعرب والإسلام. فلا بد، من البحث في داخل هذه الجالية عن الأسباب التي تجعل الجالية مهمشة أو تحافظ على وضعها. وهنا لابد أن أركز على ضعف الشبكات بكل أشكالها على التعبئة والتنظيم. ولدينا شعور بدرجة الإحباط الذي يعاني منه الفلسطينيون هناك. فالبعض قد ذكر بوضوح أنه فاقد الأمل في التأثير على السياسات المحلية والخارجية للحكومات الأمريكية المتوالية، وخاصة بسبب اللوبي الصهيوني أو اليهودي. وكما يذكرنا به على حق نبيل إبراهيم من أن مثل هذه الأساطير(ليس بمعنى أنها مختلقة و لكن بالمعنى الذي يعطيه ليفي شتراوس للأسطورة، أي عناصر مبعثرة من الواقع) هي التي تضعف الفعل (praxis) عند العرب، وتعيد إنتاج التهميش. فالكل يتحدث عن اللوبي الصهيوني حديثاً لا تاريخياً، فهو لا يصنع السياسة الخارجية الأمريكية ولكن هذه السياسة هي التي تصنع هذا اللوبي (Ibrahim, 1989:33) وكما يقوله بوضوح نعوم تشامسكي: "لا يوجد لوبي (أو مجموعة ضغط) يمكنه السيطرة على نفوذ باتجاه متخذي القرار، إلا إذا كانت أهدافه قريبة من أهداف عناصر النخبة التي تملك القوة الحقيقية." (Chomsky, 1983:13).

إذاً تُبين لنا موضوعة علاقة الشبكات بالمؤسسات أنه لا توجد مؤسسة تعمل بفعالية دون

أن يكون لها بناء شبكي بين أعضائها، وعمل دؤوب لتنشيط اللقاءات والعلاقات. وحتى عندما يكون الشتات قديماً كالشتات اليهودي فإن استمراره شتاتاً لا يمكن أن يستمر دون تفعيل أعضاء هذا الشتات باستمرار. وإذا كان الشتات قد دعم بالسياق التاريخي وبالذاكرة (إبادةً جماعية، وتهجير، وعداء لا سامي)، فإن قيام دولة إسرائيل يمكن أن يعني معنيين: الأول «نهاية شعب اليهود» في الشتات على حد تعبير السوسيولوجي الفرنسي، جورج فريدمان (Friedmann, 1965) أو/و أن هذه الدولة قد تحولت إلى مركز ثقل لهذا الشتات، كما سنرى في الفقرة القادمة، مفعلة بذلك الشبكات بين الجاليات اليهودية المتناثرة. ولكن في ذلك متاخمة للواقع، وللأسطورة في الوقت نفسه، إذ يعتبر فقدان "المسألة اليهودية" أمراً حاسماً في تفكك أواصر هذه الجاليات. فاليهودية كأية هوية هي مبنية (constructed) وتاريخية، كما أن شدتها تزيد وتنقص ويمكن حتى أن تزول. ولقد أثار انتباهنا في هذا الصدد، كيف يقوم هذا الشتات بتشبيك جالياته تشبيكاً إرادوياً، ولعل بعض الأحيان يكون اصطناعياً وحتى هولووديا، كما هو الحال في هذا الحدث الذي جرى في الشهر السادس من العام ٢٠٠٠، إذ عقدت عائلة ديبونط (Dupont) الأمريكية ذات الأصول البعيدة اليهودية[٤٣] اجتماع عائلة (Convention) في مدينة نيويورك، داعية إليه ٨٠٠٠ شخص ينتمون لهذه العائلة مع أزواجهم. قدم نصفهم من خارج الولايات المتحدة لقضاء أسبوع هناك. وقد غطت عائلة دوبونط التي تعتبر من أغنى العائلات الأمريكية تكاليف سفرهم وإقامتهم.[٤٤] ولحصر هذا العدد تملك هذه العائلة مركز جنيالوجي (genealogic) في جامعة ديلاور (Delaware) لمتابعة الحراك الجغرافي للعائلة.

الشبكات والجغرافيا: ضعف الشبكات عبر القومية

لعل من أهم ما لاحظناه في هذا الفصل هو تنشط الشبكات عبر القومية (transnational networks) بين فلسطينيي الدول العربية وفلسطينيي بلاد الهجرة الجديدة (الأمريكتين وأوروبا)، في حين تضعف بين الدول العربية بعضها مع بعض. وضعف هذه الأخيرة حاسم جداً إذ أن هناك الجاليات الفلسطينية الأكثر عدداً، وكذلك الجاليات التي تتسم بوضع اقتصادي غير مريح، وبحاجتها للاستفادة من العلاقات العائلية والوطنية خارج أماكن وجودها. وهل يمكن القول بعد ذلك أن في نهاية الأمر، أتت نتيجة أبحاثنا حول الشبكات غير مختلفة عن التحليل الذي يقدمه اتجاه ما بعد الكولونيالية (post-colonial)، والذي يبين أن الاتصالية بين الشمال والجنوب هي أكبر مما عليه بين الجنوب والجنوب، وذلك بفعل الروابط التي يخلقها الشمال المستعمر سابقاً مع المجتمعات المستعمرة؟ لعل إجابتنا يمكن أن تكون نعم، وخاصة فيما يتعلق بالتبادلات الاقتصادية. فكما سنجد في الباب اللاحق، فإنها كثرت بين الخليج وأوروبا وأمريكا وكندا أكثر منه مع المشرق العربي، إذ يمكن أن يتخيل المرء أن هذا الأخير هو المكان «الطبيعي» لاستثمار عائدات

المهاجرين الفلسطينيين. إن ازدهار الشبكات عبر القومية بين الشمال والشمال، وبين الشمال والجنوب لا يمكن أن يُفسَر فقط بعوامل ترجع إلى الشمال كالتي كنا قد ذكرناها آنفا، أو تلك التي تتعلق بالإمكانيات المادية (إذ يملك ابن الشمال القدرة على السفر والسياحة والزيارة ويملك الإنترنت)، ولكن هناك عوامل ترجع إلى فقدان القدرة على الجذب بين الجنوب والجنوب. وهنا يمكن التذكير بالصعوبة الهائلة في التنقل بين دول هذه المناطق، وخاصة بين الدول العربية. ولكن السؤال الكبير الذي يطرح نفسه لماذا لم تشكل الأراضي الفلسطينية مركز جذب لتفعيل الشبكات بين الجنوب والجنوب (بين أبناء الجالية في الدول العربية)؟ وهل تعتبر المكان الطبيعي الذي يمكن للشتات أن يلتقي فيه، ويوثق الروابط العائلية والوطنية؟ أليس هو الوطن المتمثل بالقرية أو المدينة التي يعود لها المغترب في الصيف ليلتقي مع بقية أفراد العائلة المبعثرين؟ هذا ما سوف نتناوله في الفقرة التالية.

ضعف مركز الثقل في حالة الشتات الفلسطيني

لعل إحدى أهم الدراسات التي تناولت الشبكات في الشتات هي التي وردت في كتاب شهير للصحافي والباحث الأمريكي جويل كوتكن بعنوان "القبائل: كيف يحدد كلٌ من العرق والدين والهوية، النجاح في اقتصاد العولمة الجديد"[٤٥] (Kotkin, 1993)، فقد تتبع كوتكن الارتباط والصلة بين الإثنية و النجاح في الأعمال، وكيف أصبح الولاء من داخل الجماعة هو القوة الدافعة في سياق عولمة الاقتصاد. وبحسب هذا المؤلف، فإن بعض حيزات الشتات قد جمع بين الإحساس القوي بالانتماء إلى أصل مشترك وبين عاملين أساسيين للنجاح في العالم الحديث: البعثرة الجغرافية (مع شبكات معولمة)، وإيمان عميق بالتقدم العلمي. وبكلمات أخرى: تجمع هذه «القبائل» ما اعتُبر في الاتجاهات الليبرالية خطأً عوامل متناقضة: الهوية الإثنية والتكيف الكوسموبوليتي. وقد استقرأ كوتكن المستقبل، فيما بعد مرحلة الحرب الباردة، فقد رأى أن ضعف الدولة الوطنية سيسمح بازدهار الجماعات الكوسموبوليتية.

وعلى الرغم مما يمكن أن يثيره الكتاب من إعجاب في الوهلة الأولى، فإنه يمكن سريعاً ملاحظة أن كوتكن قد بالغ، بصورة كبيرة، في دور الشبكات المعولمة،[٤٦] إذ يتكون شعور لدى القارئ بأن أعضاء هذه الشبكات يرتبط بعضهم ببعض بوشائج لا يمكن لأحد منهم أن يفلت منها، وبذلك لا يوجد فرد خارج جماعته، أو طائفته أو عرقه. ولذا، يعتبر كوتكن أن أي هجرة تولد، بصورة ميكانيكية، شبكات عبر قومية بين دولة المنشأ ودول الهجرة. أما فيما يتعلق بالشتات الفلسطيني، فنحن نعتبر أنه لا يمكن، في أي حال من الأحوال، النظر إليه كقبيلة متعاضدة، وأن طبيعة ارتباط أعضاء هذا الشتات بالوطن هو ارتباط إشكالي لا بديهي. فلنحاول إذا إلقاء الضوء على طبيعة الشتات الفلسطيني.

أعتقد أن الشتات بحاجة أولاً إلى مركز ثقل يتسم بوظيفتين: الأولى أنه مركز نشر الحزم المعلوماتية وتوزيعها، إذ تنتقل عبره الأخبار والمعلومات بين الجاليات الفلسطينية في الخارج؛ الثانية أنه مكان لتسهيل التقاء الأقارب والأصدقاء فيه. وبالعودة إلى الوظيفة الأولى، فليس بالضرورة أن يكون مركز الثقل مكاناً محدداً جغرافياً (إذ يمكن، مثلاً أن تكون هناك منظمة أو مؤسسة تتولى هذه المهمة)، في حين أن الوظيفة الثانية تتطلب ذلك. وهنا تكمن مشكلة الشتات الفلسطيني، إذ مع وجود كيان فلسطيني على بعض الرقع في الضفة الغربية وغزة، فإن هذا الكيان يفتقد، حتى الآن، إلى مواصفات مركز جغرافي يمكّن الأقارب والأصدقاء من الالتقاء في رحابه، وذلك لسببين: أولهما يتعلق بالأراضي الفلسطينية التي لا تزال ترزح تحت الهيمنة الإدارية العسكرية الإسرائيلية، فلا يستطيع الكثير من الفلسطينيين، حاملي الوثائق الفلسطينية، السفر إليها؛ ثانيهما يتعلق بالحركة العامة للاجئين حاملي وثائق السفر، إذ يعاني هؤلاء كثيراً من صعوبة (أو من انعدام إمكان) الحصول على تأشيرة "فيزا" من الكثير من الدول العربية، للتنقل بين هذه الدول، أو بينها وبين الأراضي الفلسطينية، هذا إذا افترضنا أن الإمكانات المادية للاجئين تسمح لهم بالسفر. كل ذلك **جعل من الشبكات الفلسطينية، العائلية والصداقية، شبكات ممزقة ومفتتة.** وهذا ما يؤثر تأثيراً حاسماً وسلبياً في إمكانية الاستفادة من التبعثر لمصلحة تفعيل التعاملات الاقتصادية وتسهيلها فيما بين أعضاء هذه الشبكات. أما الذين تسنح لهم الفرصة للسفر بسبب حيازتهم على جوازات سفر أجنبية، فإن البعض يرفض، حتى الآن، الزيارة أو العودة إلى الأراضي الفلسطينية التي مازالت محاصرة بحدود إسرائيلية. وإضافة إلى ذلك، فإن البعض قد استاء كثيراً من الطريقة التي تدير بها السلطة الوطنية الفلسطينية القضية الوطنية والشؤون العامة. وقد شعر آخرون بأن السلطة أرادتهم ممولين (روتشيلد) لبناء الكيان الفلسطيني دون أن تدعوهم إلى المساهمة في عمليات اتخاذ القرارات، وهم الذين سبق أن أدّوا دوراً مهماً في نضال منظمة التحرير الفلسطينية.

إذاً، ما سبق يبين لنا أن هناك ضعفاً في مركز الثقل الجغرافي في حالة الشتات الفلسطيني. ولكن هذا لا يعني أنه لا يوجد مركز ثقل. فكما نوهنا في البدء إلى أنه يمكن أن يلعب مركز الثقل "اللاجغرافي" دوراً في نقل المعلومات وتوزيعها فيما بين الجاليات. ويمكن أن تلعب هنا المؤسسات دوراً مهماً في ذلك، وكذلك وسائط الاتصال الحديثة من إنترنت وهاتف وغيرها، كما سوف نرى في الفصل الأخير من هذا الكتاب.

وفيما يتعلق بالمؤسسات، فقد لعب، تاريخياً، الصندوق القومي اليهودي (Jewish National Fund)، وهو مؤسسة وليس موقعاً جغرافياً، دوراً مهماً في دعم المشروع الصهيوني وإيجاد "وطن قومي لليهود". كما لعبت منظمة التحرير الفلسطينية وما زالت تلعب دوراً حاسماً، باعتبارها مركز ثقل في المحافظة على هوية وطنية فلسطينية لدى

أبناء الشتات، وحتى ولو طالت الهجرة. ولكن الهوية والانتماء هما شيء، ووجود شبكات اجتماعية فعالة يرتبط أعضاؤها بعلاقات متينة شيء آخر. فكما وضحنا في الفصل السابق فإنه يشترط لإطلاق صفة شتات على جالية ما أن يرتبط أعضاؤها فيما بينهم بعلاقات. هذا لا ينطبق على بعض المسلمين الذين يشعرون بأنهم ينتمون إلى الأمة الإسلامية وانتماؤهم هذا لا يجعل منهم شتاتاً تربط فيما بينهم علاقات اجتماعية واقتصادية. وعلى الرغم من فصلنا بين الهوية والشبكات، فإن هناك علاقة بينهما حتماً. ففقدان الشبكات الاجتماعية المحلية وعبر القومية، بين أطراف الشتات يؤثر على المدى البعيد على موضوع الهوية. فضعف الشبكات غالباً ما يؤدي إلى الانصهار في المجتمعات المستقبلية. ويوضح الشكل رقم ٣ كيف يكون الشتات مترابطاً في حالة وجود مركز ثقل بسبب قدرة الأخير على تمرير المعلومات للأطراف ما يربط بعضهم ببعض بعلاقات قوية، في حين يبين الشكل رقم ٤ حالة شتات تتسم بتفكك علاقاتها لأنها فقدت مركز ثقلها. وهنا تصبح كلمة شتات (diaspora) ذات معنى غير حرفي، لأن الأطراف فيها يتحولون إلى جاليات مهاجرة دون روابط بين الجالية والأخرى.

الشكل رقم ٣: العلاقات القوية ضمن شتات ما عندما يكون له مركز ثقل

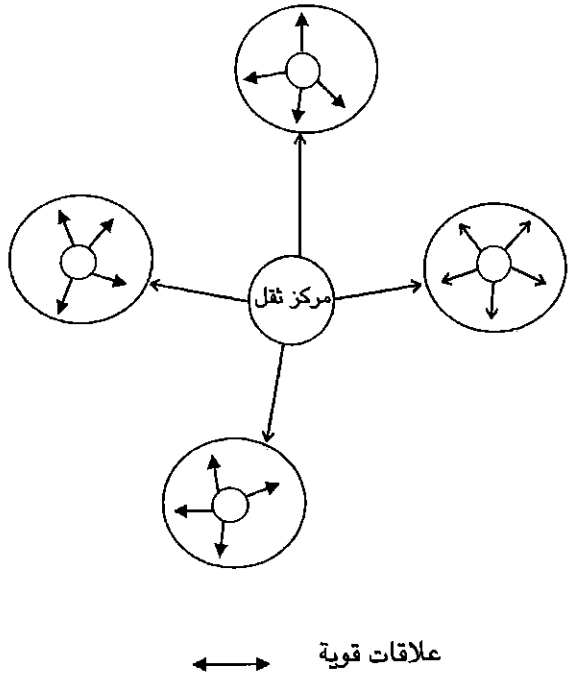

الشكل رقم ٤: شتات ما دون مركز ثقل: جاليات مربوطة بعضها ببعض بروابط ضعيفة

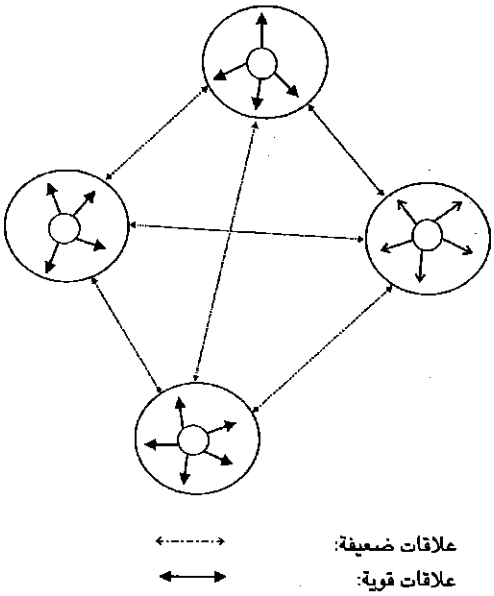

الشكل رقم ٥: الشتات الفلسطيني بمركزي ثقل ضعيفين

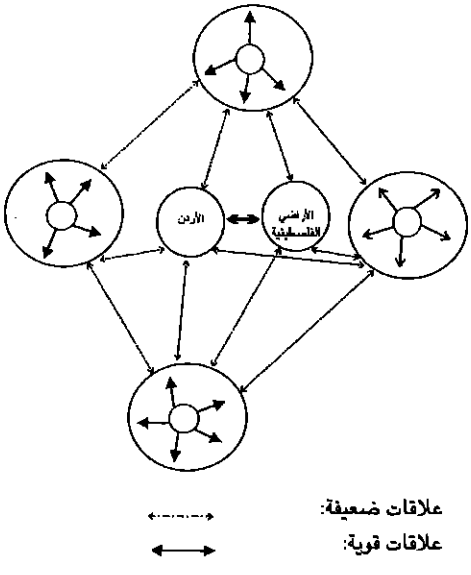

إذا كانت الأراضي الفلسطينية مركز ثقل ضعيفاً في قدرته على جذب الشعب الفلسطيني في الخارج، فهل يختلف هذا الضعف من مجموعة فلسطينية شتاتية إلى أخرى؟ هنا، كما ذكرنا سابقاً، يجب التمييز بين فلسطينيي الخارج الذين يرجعون بأصولهم إلى الضفة الغربية وغزة، وبين أولئك الذين ينتمون أصلاً إلى مناطق ١٩٤٨. فإذا كان وجود بعض الأقارب في الضفة الغربية وغزة حافزاً على زيارة الفئة الأولى لهذا المركز، فإن الفئة الثانية افتقدت المرجعية الجغرافية (territorial reference)، ذلك بأن المدن والقرى التي قدمت منها قد تحولت إلى أراضٍ إسرائيلية أو محيت عن وجه الأرض، وبذلك لم يعد لديها إمكانية الإقامة هناك. وفي الحالة الأخيرة فإن تمزق الشبكات الفلسطينية غايةٌ في الكِبر، لأنه ليس هناك مكان طبيعي لالتقاء أولئك الذين تبعثروا في أصقاع العالم. إذ كيف يمكن لعائلة تمزقت بين سورية ومصر والإمارات والولايات المتحدة وأستراليا أن تلتقي إذا كانت أصول أفرادها من حيفا، وحيفا لم تعد المكان الذي يمكن أن يجمعهم؟[٤٧] وقد أظهرت كثير من المقابلات التي أجريناها مع رجال الأعمال الفلسطينيين الذين هم من أصول غزاوية وضفية غربية من الخارج، عند زيارتهم في الأراضي الفلسطينية، أن المشاركات المالية والاقتصادية قد جاءت إثر اللقاءات التي تمت أثناء زيارتهم. البعض لم تكن لديه النية في الاستثمار والبعض الآخر كانت لديه النية ولكن اللقاءات العائلية والصداقية قد ساهمت في تبلور جهة هذاالاستثمار.

هل يمكن أن نتخيل مركز ثقل آخر للشتات الفلسطيني؟ الأردن مثلاً؟ في الحقيقة، بدا لنا بوضوح، عن طريق الأبحاث الميدانية التي أجريناها مع رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات، أن البعض قد جاء ليستثمر في فلسطين، لكنه بعد أن وجد صعوبة فيما يتعلق بالحوافز الاقتصادية وضعف الاستقرار السياسي، تحول إلى عمّان. فبعض المستثمرين القادمين من الولايات المتحدة أو كندا أو أستراليا أو الخليج استثمر في الأردن لأنه يريد أن يكون له موطئ قدم قريباً من بلده. ويجري اختيار الأردن لا لقربه فقط، بل أيضاً لأنه البلد العربي الوحيد الذي يُعدّ الفلسطيني فيه جزءاً أساسياً من شعبه، وهو الذي أعطى لاجئيه جوازات سفر وجنسية، مؤمناً لهم الاستقرار القانوني. لذا، فإننا نعتقد أنه يمكن للأردن أن يُعتبر مركز ثقل لفلسطينيي الشتات، ولو أنه مركز ضعيف. وضعف هذا المركز ليس بنيوياً فقط، بل يتعلق أيضاً بوجود لعبة تنافسية أكثر منها تكاملية مع مركز الثقل الآخر (الأراضي الفلسطينية)، الأمر الذي أدى إلى تكريس ضعف الاثنين معاً.[٤٨] ولعل الشكل رقم ٥ يوضح ذلك.

كل ما سبق ذكره يُعدُّ محاولة سريعة جداً لتوضيح أن الشتات الفلسطيني شتات إشكالي، لأنه لا يتمتع بمركز ثقل جغرافي كما هو الحال في أشتات أخرى، مثل الصيني والهندي واليهودي. إن وجود منظمات، كمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعض التنظيمات

الدينية، الإسلامية منها والمسيحية الفلسطينية، هو عامل أساسي في ربط الشتات بالوطن، المحتل منه و"المحرر"، لكن هذا الربط غير كاف بسبب فقدان مركز جغرافي استقطابي للجميع. ومن هنا يجب التأكيد على أن العلاقة بين الشتات والوطن ليست علاقة بديهية، وإنما هي علاقة تحتاج إلى التطوير والعمل على تفعليها، من أجل أن تدفع بهذا الشتات إلى المساهمة في عملية بناء الدولة الفلسطينية واتخاذ قرارات بشأن سياستها الوطنية والتنموية، لا مالياً فقط، بل، أيضاً، بالمعرفة والخبرات.

الشتات الفلسطيني: الهوية ما بين الوطني، ما تحت الوطني وما فوق الوطني

قد لاحظنا عن طريق التحليل الشبكي للمؤسسات الفلسطينية أهمية المؤسسات ذات الطبيعة الجهوية أو العائلية (ما تحت الوطنية) أو مؤسسات ذات توجهات تتجاوز الوطن كالمؤسسات العربية أو الدينية. إن هذه المؤسسات كانت حاملة لشبكات فاعلة، إذ أن كثافة العلاقات بين أعضائها تكون عالية. وهذا ما يجعلنا نطرح السؤال عما إذا كانت هذه الشبكات تلعب دوراً في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية في الشتات أم أنها مصدر للشرذمة والتفكك، أو على الأقل مصدر لإهمال الوطن.

لعل إحدى أهم النتائج التي يمكن أن نتناولها في هذه الخاتمة، هو أن منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وفصائلها، قد حافظت على الهوية الفلسطينية في الشتات من الذوبان. ولكن مجموعة من العوامل كان من أهمها الصراعات الداخلية ضمن الفصائل انعكست على المنظمات الشعبية وفاعليتها سلباً، وكذلك التركيبة غير الديمقراطية للمنظمات الشعبية في كثير من الأحيان. إذ لم يكن الإشكال فيما تتبنى هذه الأخيرة من أفكار ومبادئ ورؤى سياسية واجتماعية مستوحاة مما يدور في أروقة الفصائل الفلسطينية، وإنما كان في التركيبة التي عكست التركيبة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية (توزيع عددي للمقاعد). وقد أدى هذا الأمر، على سبيل المثال، إلى محاولة بعض مناضلي حركة فتح في بعض الدول للسيطرة على هذه المنظمات، ولو كانت أغلبية الأعضاء لا يودون انتخاب ممثلي هذه الحركة. ولعله ليس من نافلة القول أن نذكر أن هذا الأمر هو الذي جعل نفوذ المنظمات الشعبية ضعيفاً في الأراضي الفلسطينية، إذ لم تستطيع منافسة مؤسسات فلسطينية أهلية قامت على أسس أكثر ديمقراطية، ولم تلتزم بالتمثيلية العددية للفصائل داخل هذه المنظمات. هذا الوضع، مع عوامل أخرى، قد جعل البعض ينضمّ إلى النوادي الجهوية (مثل نادي رام الله وبيت لحم، والناصرة... الخ). وعلى عكس مما كنا نتخيله من أن هذه النوادي قد تكرس التجزئة والإقليمية، فقد لاحظنا أن دورها الوطني كان رائداً في ربط أعضاء هذه المجموعات مع فلسطين. ومن هنا يمكن القول أن المؤسسات ما تحت الوطنية قد شكلت بنى مهمة للمرور إلى الوطني.

والقول نفسه ينطبق على الجمعيات والمنظمات ما فوق الوطنية مثل العربية والإسلامية، والتي لعبت دوراً مهماً في ربط الجالية الفلسطينية بفكرة الوطن ومنع ذوبان الهوية في طريقة الحياة الأمريكية. وعلى عكس كثير من أدبيات علوم السياسة التي نظرت للجمعيات الإسلامية على أنها شكّلت ولاءات بديلة للوطن، فإن دورها كان حاسماً في دفع القضية الوطنية. وينطبق هذا الكلام أيضاً على النظرة التي يمكن أن نوليها للتنظيمات الفلسطينية مثل حماس والجهاد والتي يختزلها البعض باعتبارها منظمات دينية تفتقد للبعد الوطني. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل صعود الجمعيات الإسلامية كان"بديلاً" عن مؤسسات منظمة التحرير التي حملت لواء الهوية الفلسطينية في الشتات؟ ولعل في التحليل الشبكي للجالية الفلسطينية في شيكاغو ما يلقي بعض الضوء على ذلك.

لندرس مسار العلاقات الاجتماعية لأحد العائلات الفلسطينية في شيكاغو والتي أعتبرها أحد نماذج الانتقال من الهوية ما فوق الوطنية إلى الهوية الوطنية.

م.س هاجر وهو في الثامنة عشرة من عمره العام ١٩٤٢ من ترمسعيا وعمل فنياً في أحد مصانع شيكاغو. تزوج العام ١٩٥٠ من ابنة أحد أصحاب المحلات الفلسطينية وهي أيضاً من ترمسعيا. وبسبب عدم وجود عرب في مصنعه تركزت علاقاته بوجهٍ أساسي مع أمريكان انكلوساكسون وبعض الأمريكيين اللاتينيين. وبسبب ضغط العمل في المصنع كانت علاقاته الاجتماعية محدودة، وتتركز على بعض زملائه في العمل، إضافة إلى بعض الأقارب من طرف عائلة زوجته. وبما أن لغة زوجته العربية المنتمية إلى الجيل الثاني الذي وُلد في أمريكا ضعيفة، فهم يتكلمون اللغة الإنكليزية في البيت. وقد أصبح ضعف اللغة العربية عاملاً آخر في الانعزال النسبي للعائلة عن الجالية الفلسطينية أو الجالية العربية.

في بداية الثمانينيات، تعرف م.س على زميل مصري في العمل وهو عضو في الجمعية الإسلامية لشمال أمريكا (Islamic Society of North America) وأقنعه بحضور مؤتمرها السنوي العام ١٩٨٥. وفعلاً حضره وأصبح عضواً فيها. هناك تعرف على جمعية الأراضي المقدسة للإغاثة والتنمية وهي جمعية فلسطينية إسلامية مقرها في ولاية تكساس، وقرر أن يساهم سنوياً بمبلغ لصالح مشروع كفالة اليتيم. وبوساطة هذه الجمعية تعرف على بعض أعضائها في شيكاغو، من الفلسطينيين والعرب. وهكذا بدأت شبكة علاقاته تتزايد وبدأ يشارك في نشاطات الجالية الفلسطينية في شيكاغو عن طريق مراكز مختلفة بما في ذلك نشاطات الجمعية المتحدة للأراضي الفلسطينية القريبة من أوساط منظمة التحرير الفلسطينية. وقد أحضر أطفاله الثلاثة إلى بعض المراكز لتعلم اللغة العربية كتابة وقراءة. وكان يسافر مرة كل ثلاث سنوات، ولكنه قرر أن يزور الضفة الغربية (حيث يعيش أخوه وأخواته) سنوياً في الصيف مع أطفاله، وذلك ليوطدوا الأواصر

مع العائلة. ومن إجابة له عن سؤال يتعلق بتأثير الانتفاضة على هذا التحول باتجاه الجالية، فقد ذكر لي أن الانتفاضة قد حثته على إرسال معونات فردية إلى فلسطين، ولكن لم تحثه على لقاء أبناء الجالية الفلسطينية في مدينته، والذي حثه على ذلك هو تعرفه على الجمعيات الإسلامية. وعن سؤال إذا كان يتبرع فقط لجمعية الأراضي المقدسة للإغاثة والتنمية، أجاب بأنه كان قد دعم أيضاً جمعيات أخرى مثل جمعية النجدة (القريبة من أوساط الجبهة الديمقراطية).

نستنتج من هذا المسار الحياتي لـ م.س. أن إعادة الاعتبار لهويته الفلسطينية كان نتيجة اتصاله بالجمعيات الإسلامية والإسلامية الفلسطينية. وهكذا فيمكن القول أن هناك تشابكاً بين الوطني وما فوق الوطني إذ يساهم الأخير في دعم الهوية الوطنية. ولكن لا بد من التأكيد على أنه ليس كل ديني أو فوق وطني يمكن أن يلعب هذا الدور. فقد لاحظ الباحث محمود عيسى[١٩] أن انتشار الحبشيين وهم مجموعة إسلامية دينية سياسية انطلقت من لبنان بين أبناء الجالية الفلسطينية واللبنانية في الدانمارك وألمانيا، قد حضّ بعضهم على المشاركة بالنشاطات الوطنية التي تقام في هذه البلدان. إذاً، هناك علاقة معقدة بين الديني والوطني، ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار أن الهوية الوطنية الفلسطينية هي هوية من دون مضمون ديني. ولو كان هذا المضمون في بعض الأحيان فلكلورياً أو جمالياً كما هو الحال لدى الجالية الأرمنية في فرنسا.

هل يمكن التحدث عن مجال عام شتاتي؟

وإذا كان نقاشنا في الفقرة السابقة مقنعاً عن أن الوعي الوطني الفلسطيني قد خلق من ما تحت الوطني وما فوقه، فهل هذا يعني أن هناك نوعاً من المجال العام (public sphere) الشتاتي الفلسطيني قد ساهم في خلق بوتقة للحوار والنقاش و سمح بالانتقال من المستويين ما تحت وما فوق الوطني إلى الوطني.

وعلى الرغم من ربط هابرماس لإمكانية وجود المجال العام بالنظام الرأسمالي الليبرالي (وهذه لحد كبير نظرة أوروبية مركزية) (Habermas, 1989)، فأنا أعتقد بإمكانية وجود مثل هذا المجال خارج إطار هذا النظام، كما وضح ذلك أرماندو سلفاتوري عن وجود مجال عام إسلامي–عربي نشأ منذ الاحتكاك مع المستعمر الغربي، وتميز بطبيعته الإنقطاعية، وربما أيضاً التعددية (Salvatore, 1997). ولعل بعض التحليل الشبكي على المستوى المحلي أو عبر القومي قد أظهر وجود مجال عام شتاتي فلسطيني، وهو الذي أسهمت في نشأته بعض الشبكات في المجتمعات المستقبلة.

وقبل الدخول في التفاصيل لا بد أن أوضح أن المقصود بالمجال العام هو الفضاء الذي تتناقش وتتلاقح فيه أفكار عامة تتعلق بالمجتمع، وبالدين، وبالوطن،...وهكذا. وكما

وضحه هابرماس فإن هناك علاقة وثيقة بين طريقة النقاش والحوار الهادفة إلى تثبت الهوية والوجود، من جهة، والشبكات الاجتماعية التي يؤسسها أصحاب هذا النقاش، من جهة أخرى. وأهمية مفهوم المجال العام أنه مرتبط بموضوع السلطة بالمعنى العام، الذي يعطيه لها ميشيل فوكو (Foucault) للسلطة وليس بالمعنى الضيق المختزل على الدولة، إذ يخلق المجال العام سلطة قد تلعب دوراً مضاداً لسلطة الدولة، وفي بعض الأحيان تصبح فضاء هيمنياً كلياً (hegemonic) يؤثر على الموضوعات التي يجب أن تطرح في المستقبل، والموضوعات التي لا تطرح لتصبح تابو، أو متعلقة بالمجال الخاص (private sphere). والمجال العام يختلف عن المجتمع السياسي (political society) ولكنه متمم له، وأهميته ربما تكون في أنه أكثر فعالية من "المجتمع المدني" الذي يطرح نفسه كمكملٍ للدولة أو مضادٍ لها.

ولنعطي مثالين على ذلك من وحي الجاليتين الفلسطينيتين في سوريا وفي الولايات المتحدة. فما أثار انتباهنا في سوريا أن طبيعة النظام السياسي قد أضعف لدرجة كبيرة وجود مجالٍ عامٍ في هذا البلد. ولكن على الرغم من ذلك فقد كان هناك مجال عام فلسطيني في سوريا، وقد ساعد على ذلك وجود تعددية سياسية فلسطينية والتي انبثقت عنها تعددية ثقافية، وأيديولوجية، فسمحت بمأسسة (institutionalization) موضوعات وطنية واجتماعية طُرحت للنقاش، والتي بدورها انحصرت على المخيمات الفلسطينية، وخاصة الكبيرة منها (كمخيم اليرموك). بهذا المعنى أصبح سكان المخيم كشبكة اجتماعية مترابطة ذات علاقات تتميز بتواتر وكثافة عاليين، لتصبح هذه الشبكة بمثابة بوتقة وأساس لمجال عام منفصل إلى حد ما عن الأجواء الفكرية والثقافية والأيديولوجية الموجودة في سوريا، والتي لم تستطع أن تؤسس مجالاً عاماً لأسباب سياسية. وفي الوقت نفسه، فإن المجال العام الفلسطيني في سوريا كان حاملاً لموضوعات الحوار والنقاش التي لا تختلف عن تلك الموجودة عند الجاليات الفلسطينية في لبنان، وفي الخليج، وإلى درجة أقل في أمريكا وفي أوروبا. هذا ما لاحظته في بعض الموضوعات المطروحة والتي وجدت لها طريقاً لتصبح مجالاً للنقاش العام الذي مسّ شرائح كبيرة من الفلسطينيين في هذه المناطق. فعلى سبيل المثال هناك حساسية خاصة للديمقراطية التعددية، وكذلك فهم خاص للدين، يتسم بالأدواتية. فيتحول النقاش في الدين إلى البحث عن آليات لتحويله إلى لاهوت للأرض أكثر منه جدالاً في قضايا تتعلق بالأمور الفقهية والتقنية، التي غاص بها على سبيل المثال كثير من النقاشات في المجتمع السوري.

من هنا يمكن التساؤل، كما فعلت الباحثة الإنكليزية بنينا فيربنر في دراستها عن المجال العام الشتاتي الإسلامي (Werbner, 1999)، إن كنا نستطيع التحدث عن مجال عام شتاتي فلسطيني والذي برأيي أسسه عاملان رئيسيان: الشبكات الاجتماعية الفلسطينية

عبر القومية، وفي الوقت نفسه منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، إضافة إلى حركتي حماس والجهاد.

ونجد الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة قد خلقت لنفسها مجالاً عاماً يكاد يكون بعيداً جداً عن المجال (ات) العام (ة) الأمريكي(ة) إذ أنها لم تهتم بالنقاشات والاهتمامات العامة التي يطرحها المجتمع الأمريكي، كما لاحظناها في مدينة شيكاغو (وهي جالية حافظت على الصلات فيما بينها). وتتسم موضوعات المجال العام الفلسطيني بقضايا تتعلق تعلقاً أساسياً بالوطن، أكثر منه التعلق بأوضاع الجالية في أمريكا. وهناك حساسية لموضوعات الديمقراطية أكثر بكثير مما وجدناه لدى الجالية في المناطق العربية. وإذا كان من السهل على المنظمات الشعبية الفلسطينية من دول المشرق العربي استخدام لعبة المقاعد، معيدة بذلك التوزيع نفسه غير الديمقراطي في وسط منظمة التحرير، فلم يكن الأمر كذلك في الولايات المتحدة (وغيرها في أغلب دول أوروبا الغربية).

من هنا يمكن القول أن التحدث عن مجال عام شتاتي، لا يعني لا من قريب ولا من بعيد أن الموضوعات نفسها وبوتقة النقاش نفسها هي التي تحكم هذا المجال في كل مكان، ولكن ما أحببت ذكره هو أنه هناك مميزات لهذا المجال تتشابه من مكان إلى آخر، عاكسة بذلك إشكالية وطنية (ربما بفعل سخونتها وتأججها اليومي)، أكثر من عكسها لإشكاليات مجتمع الهجرة واللجوء. ولا بد أن نذكر هنا أن آفاق العولمة ووجود الفضائيات الفلسطينية (قناة فلسطين الفضائية) أو قناة الجزيرة القطرية مثلاً ذات الحساسية الخاصة للقضايا الفلسطينية، لعبت دوراً في تسهيل عمل الشبكات عبر القومية في تأثيرها على المجال العام للجاليات إن كان ذلك في المشرق أو في الدول الغربية.

الفصل الثالث

الاقتصاد الفلسطيني في الشتات

ريادية فردية وإشكالية الشبكات عبر القومية

الفصل الثالث

الاقتصاد الفلسطيني في الشتات

ريادية فردية وإشكالية الشبكات عبر القومية

غالباً ما درست العلوم الاجتماعية والاقتصادية الفعل الاقتصادي، بدءاً من المؤسسة الاقتصادية (المصنع، الشركة) ولم تُعر أهمية لرجل الأعمال المبادر (entrepreneur) الذي هو أولاً وأخيراً من يتخذ القرارات التي تجعل مؤسسته ناجحة أم لا. كما درست تلك العلوم البنية والنظام للمؤسسة الاقتصادية وعلاقتهما بالمنافسة العالمية، لكنها حجبت الرؤية عن مؤشرات أخرى ضرورية لنجاح اقتصادات هذه المؤسسة. من جهة أخرى، فقد درست، في بعض الأحيان، رجال الأعمال المبادرين، ولكن ليس باعتبارهم أفرادا، وإنما بصفتهم طبقة اجتماعية كما هو الحال في الدراسات الماركسية.

قبل الدخول في دراسة اقتصادات الفلسطينيين في الشتات، وديناميكاتها، وحركة الاستثمارات، لا بد من مقدمة حول كيفية دراسة الفعل الاقتصادي، وأهمية تناول الاقتصاد ليس عن طريق دراسة المنشأة الاقتصادية، وإنما دراسة الفاعل الرئيسي فيها والذي غالباً ما يكون رجل أعمال مبادراً. ولأن المجال الجغرافي لرجل الأعمال الذي ندرسه هو الكرة الأرضية، فإن تناولنا له لابد أن يكون ضمن دراسات الحالة، فالتعمق الدقيق في بعض القضايا كفيل بفهم طبيعة هذه الاقتصادات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. سنحاول في هذا الفصل الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي لا تساهم فقط في فهمنا للشتات الفلسطيني واقتصاداته وإنما تساهم نقدياً في فهم آليات عمل الاقتصادات الإثنية الأقلية أو المهاجرة. فهل تعتبر الاقتصادات الفلسطينية في الشتات ذات سمة اقتصادية إثنية يلعب فيها التضامن الوطني دوراً حاسماً؟ هل تلعب الشبكات العائلية والإثنية عبر القومية (transnational) دوراً في عولمة الاقتصادات الفلسطينية ؟ وهل تستفيد المنطقة العربية من هذه العولمة ؟ وما هو دور هذه الاقتصادات في دعم الاقتصاد الفلسطيني في مرحلة بنائه الحرجة، في الوقت الذي لم توفر مستحقات عملية السلام استقراراً سياسياً أو اقتصادياً؟

تنطلق محاولتنا للإجابة عن هذه التساؤلات بافتراض أن الفعل الاقتصادي لا تحكمه فقط عوامل اقتصادية بحتة للسوق من عرض وطلب، وإنما تؤثر فيه عوامل اجتماعية. وبحسب جرانوفيتر فإن الفعل الاقتصادي يتموضع في البيئة الاجتماعية التي يخرج منها رجل الأعمال المبادر (Granovetter, 1985, 1990)، ولذا، فلا بد من أن نبدأ من فهم هذا الفعل الاقتصادي باعتباره فعلاً اجتماعياً.[٥٠]

٣-١. الفعل الاقتصادي باعتباره متموضعاً اجتماعياً

لقد كانت هناك قطيعة بين علمي الاجتماع والاقتصاد استمرت فترة طويلة. وعلى الرغم من جهود عالمي الاجتماع ماكس فيبر وصموئيل شمبيتر اللذين بلورا مفهوم رجل الأعمال الريادي (entrepreneur)، فقد سيطرت على علم الاقتصاد النزعة الكلاسيكية الجديدة (neo-classic) والتي تميزت بتركيزها على السوق و آلياته، واعتبار أنها المؤثر الوحيد على العقل الاقتصادي، وقدمت كثير من الدراسات السوسيولوجية محاولات لإعادة هيكلة العلاقة بين هذين العلمين.[٥١] على الرغم من غنى وتفرع التوجهات في تراث علم الاجتماع الاقتصادي، فإنه يمكننا أن نعتبر أن هناك ثلاث قضايا مشتركة في صلب هذا العلم، كما يتناولها ألخاندرو بورتس وهي:[٥٢] الفعل الاقتصادي (economic action) هو شكل من أشكال الفعل الاجتماعي (social action)؛ المؤسسات الاقتصادية وهي بنى اجتماعية (social constructions)؛ وأخيراً الفعل الاقتصادي المتموضع اجتماعياً (socially situated). ونظراً لأهمية المفهوم الأخير، واعتمادي عليه نظرياً في فهم الفعل الاقتصادي لرجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات فإنني سأتناوله ببعض التفاصيل.

إن الفعل الاقتصادي موجه اجتماعياً، بمعنى أنه لا يمكن أن يفهم بالرجوع فقط إلى المسببات والأهداف الفردية وحدها، وبذلك فهو متموضع (embedded) في العلاقات الشخصية للشبكات المتشكلة وليس للفاعلين الفرديين. وهكذا، فإن فصل عضو من أعضاء الشبكة لا يمكن أن يفهم دون النظر إلى هذه الشبكة باعتبارها مجموعة معقدة من اللقاءات والتبادلات الاجتماعية بين أفراد ومجموعات.

وهكذا، فقد قام علم الاجتماع الاقتصادي باستخدام مكثف للتحليل الشبكي، معتبراً الشبكة وحدة تحليلية وواقعة أمبريقية. ولعل أهم الأدبيات التي درست الفعل الاجتماعي باعتباره متموضعاً اجتماعياً هي دراسة الأنتربولوجي كارل بولاني (Karl Polanyi) حول مفهوم التموضعية (embeddedness). لقد بيّن بولاني أن اقتصاد المجتمعات ما قبل الصناعية متموضعة في المؤسسات الاجتماعية والدينية والسياسية. ومن ذلك، فإن ظواهر كالتجارة، والعملة والسوق ليست موجهة فقط إلى الرغبة في الربح، فهي تجد قوانينها إما في التبادلية (reciprocity) (الأسعار تحدد بواسطة العادة والتراث) أو

إعادة التوزيع (redistribution) (الأسعار تحدد بواسطة الطلب الأولي command). وهكذا، فإن اليات السوق ليست هي الوحيدة التي تهيمن على الحياة الاقتصادية، وليس العرض والطلب هما اللذان يحددان السعر، وإنما من يحدد السعر هو التراث والسلطات السياسية، وهنا، يعتبر بولاني أن سمات الحياة الاقتصادية هذه لا تخص المجتمعات الحديثة ما بعد الثورة الصناعية التي يحكمها منطق السوق المحددة للسعر (The price-making market) والتي تجعل الأفراد يبحثون فقط عن زيادة أرباحهم، وهكذا، فالفعل الاقتصادي ليس متموضعاً في المجتمع (Polanyi et al. 1957:43). غير أن تطبيق منظور دراسة الشبكات على المجتمعات التي درسها بولاني يجد أن مستوى التموضعية (embeddedness) يختلف من مجتمع لآخر بما في ذلك المجتمعات الصناعية. ولعل الدراسات التي قام بها، فيما بعد، كثير من الباحثين في علم الاجتماع الاقتصادي ومن أهمهم مارك جرانوفيتر (Granovetter, 1990) قد أظهر أنه حتى في المجتمعات الحديثة يتأثر الفعل الاقتصادي بالبنى الاجتماعية. وقد أظهرت دراسة شبكات المهاجرين والاقتصادات الإثنية، وجود تأثير شكل البنى الاجتماعية لهذه الشبكات على سلوكها الاقتصادي، ومن ثمّ الموضعة الاجتماعية للفعل الاقتصادي.

لقد قامت المدرسة الكلاسيكية الجديدة على اعتبار أن النجاح الاقتصادي للهجرة، المقاسة بحجم الربح، قد حدد في التعليم والخبرة والعوامل الأخرى المتعلقة بالرأسمال الإنساني (human capital). وهكذا، فقد نظر إلى المهاجر باعتباره فرداً وله رأسمال إنساني. وعلى العكس من ذلك، فقد اهتمت بعض الدراسات الحديثة بأهمية الرأسمال الاجتماعي (social capital)، بحسب تعبير السوسيولوجي الفرنسي بيير بورديو (Bourdieu, 1979)، وكولمان (Coleman, 1988)، ومن ثمّ بالعوامل المرتبطة بالبنية الاجتماعية التي تؤثر على الفعل الاقتصادي. فقد قدمت بعض الدراسات على سبيل المثال موضوعاً عن أهمية جمعيات الإقراض الدوارة (rotating credit associations) في السماح لبعض الحالات المهاجرة بتمكين العناصر المهاجرة الجديدة من بدء منشآتها الاقتصادية. وينتقد كليفورد كيرتس، كما سنرى فيما بعد، المفهوم الإيجابي دائماً للرأسمال الاجتماعي، ويعتبر أنه يمكن أن يكون سلبياً، إذ تصبح على سبيل المثال العائلة معيقة لحركة رجل الأعمال وليس للعمالة الرخيصة. (Geertz, 1993)

بعد هذه المقدمة النظرية عن الفعل الاقتصادي، ننتقل إلى محاولة فهم رجل الأعمال المبادر والفعل الريادي (entrepreneurial action).[٥٣]

٣-٢. رجل الأعمال المبادر وفعله الريادي: تحديثي ولكنه أيضا مخاطر

ولكي نفهم المعاني التي يحملها الفعل الريادي (entrepreneurial action) لرجل الأعمال

المبادر (entrepreneur)،[٥٤] سنرجع إلى نظرية الفعل الإنساني للاقتصادي النمساوي إسرائيل كيرزنر (Israel Kirzner) الذي، كما ذكر جان-بيير كاسارينو (Cassarino, 1997a)، قدم تحليلاً لذاتية رجل الأعمال المبادر.[٥٥] ولكن قبل ذلك لا بد من عودة تاريخية تتعلق بنظرته إلى رجل الأعمال المبادر. لقد اعتبر جوزيف شمبتر رجل الأعمال المبادر أنه محدث ومجدد، إذ يقدم دائماً معادلات جديدة (new combination) رابطاً التكنولوجيا والسوق، ومعتبراً ذلك عاملاً حاسماً للديناميات الاقتصادية في المجتمع الصناعي (Schumpeter, 1976; Casson, 1990:45). ولكن رجل الأعمال المبادر الشمبتري لا يخاطر.[٥٦] في المقابل فلدى ماكيلاند يتميز رجل الأعمال المبادر بأنه مدفوع بدوافع ذاتية، ويخاطر دون أن يعوضه بالضرورة المجتمع مالياً أو مادياً (Yasumuro, 1993:77). ولعل كيرزنر هو الذي قدم نظرة واضحة عن أهمية وظيفة المخاطرة، فلقد طور نظرية لودفيج فون ميسيس (Ludwig Von Mises) في الفعل الاجتماعي (Human Action) إذ اعتبر رجل الأعمال المبادر محدثاً ومكتشفاً، ولكنه أيضاً مضارب (speculator) ومخاطر: "بسبب المستقبل الغامض، لا يمكن فصل الوظيفة الريادية (entrepreneurial function) عن المضاربة" (Kirzner, 1984 and 1989). وهكذا فرجل الأعمال المبادر هو دائماً مضارب ولا يحسب إمكانيات الربح والخسارة اعتباراً من الوضع الحالي للسوق، وإنما يحاول استقراء المستقبل. وهكذا لا يمكن أن يعتبر الفعل الإنساني لرجل الأعمال المبادر عقلانيا. هذه العقلانية المؤسسة على أهداف معينة ومصادر نادرة محدودة، تتوقع طريقة وحيدة لتعبئة وتجيير هذه المصادر. وفي هذه الحالة، يكون اتخاذ القرار محدداً وضمنياً بوجهٍ تام. وعلى عكس ذلك، فإن الفعل الإنساني الذي درسه ميس هو فعل يأخذ بعين الاعتبار إطاراً من مجموعة أهداف ووسائل يحددها الإنسان وتتعلق برؤيته، ليس فقط في الحاضر، وإنما أيضاً في المستقبل، تاركاً لرجل الأعمال المبادر الاختيار بين احتمالات مختلفة.

سيكون اعتبار رجل الأعمال المبادر ليس فقط محدثاً وإنما أيضاً مخاطراً، أمراً حاسماً لفهم سلوكيات رجال الأعمال الفلسطينيين المستثمرين، وخاصة فيما يتعلق بمناطق «خطرة» اقتصادية وسياسية كالأراضي الفلسطينية.

ننتقل الآن إلى محاولة لإلقاء نظرة عامة على الاقتصادات الفلسطينية العامة قبل الانتقال إلى دراسات الحالة المعمقة. وسنرى أنه على الرغم من تبعثرها فإنه يمكن الحديث عن شكل من أشكال البؤر التركزية الاقتصادية (economic niches).

٣-٣. البؤر التركزية الاقتصادية: نظرة مجملة

ويقدم لنا بحث ميداني أعدّ لهذا الغرض مؤشرات مهمة لدراسة طبيعة وجود أو غياب

التركز الاقتصادي، وذلك من خلال تفحص النشاطات الاقتصادية لأكثر من ٦٠٠ رجل أعمال فلسطيني منتشرين في التجمعات الكبيرة في أنحاء العالم كافة، مع العلم أنه يمكن أن يمارس رجل الأعمال الواحد أكثر من نشاط اقتصادي.

تعتبر التجارة من أهم البؤر التركزية الاقتصادية في كثير من الدول التي يتواجد فيها الفلسطينيون، ففي الخليج يمارس ٢٣٪ منهم نشاطاً تجارياً و/أو صناعياً وغالباً ما يأخذ هذا النشاط التجاري شكل شركات تجارة عامة للاستيراد والتصدير، إضافة إلى التوزيع وبيع الجملة والتجزئة. ولعل أهم المواد التي يتعامل بها الفلسطينيون هي مواد البناء، ونجد أيضا التركز التجاري في إسرائيل، إذ أن ربع رجال الأعمال يعملون في هذا المجال، وتصل هذه النسبة إلى الثلث في تشيلي مع تجارة الأنسجة والملابس الجاهزة، إضافة إلى المواد الغذائية، كما تصل إلى ٣٨٪ في استراليا.[٥٧]

أما التركز الثاني المهم فهو في مجال الخدمات التي تشمل المهن الحرة التقليدية، إضافة إلى التأمين، ونجد بعض التركزات في كل من إنكلترا وكندا والولايات المتحدة، إذ تُشجع طبيعة التكتلات الإثنية في تلك البلاد وجود قطاع خدمي إثني، إذ يتعامل العرب المهاجرون مع أبناء جاليتهم كما يتعاملون مع الصينيين والهنود والأمريكيين اللاتينيين.

أما في مجال الصناعة، فقد أثار انتباهنا أهميةُ هذا القطاع في بلدين مثل سوريا ومصر (٤١٪ و٣١٪) في مجمل القطاعات. ورغم وجود بعض الخبرات الصناعية التي تتعلق بصناعة الألبسة الجاهزة وصناعة الصابون في فلسطين قبل العام ١٩٤٨، فإن أغلب الصناعيين هم من الذين تطوروا رويداً رويداً متنقلين من مجالات التجارة إلى الصناعة وخاصة عندما وضعت سوريا ما قبل الانفتاح قيوداً كبيرة على الاستيراد. أما في حالة الولايات المتحدة، فقد تركز رجال الأعمال في مجال الصناعات الحديثة، وذلك بعد أن حصلوا على خبراتهم العلمية في الجامعات الأمريكية، ولذا فأغلبية الصناعيين هم أبناء الجيل الثاني أو من أولئك الذين قدموا إلى الولايات المتحدة للدراسة وبقوا فيها. أما في تشيلي، فإن هناك تركزاً مهماً جداً في مجال الصناعات النسيجية والألبسة الجاهزة وعلى الرغم من ضعف مكانة هذه الصناعة في السوق العالمية (بسبب المنافسة الصينية والهندية) فإن كثيراً من هؤلاء الصناعيين استطاعوا الصمود، معتمدين في استثماراتهم على قطاعات أخرى.

أما قطاع البناء فإنه من أهم المجالات الاقتصادية للفلسطينيين في كل من الإمارات العربية المتحدة (٢٣٪)، ولبنان (٣٣٪)، وإسرائيل (٢٩٪) وسنتناول سبب هذا التركز في دراستي الحالة المتعلقة بفلسطينيي الإمارات وإسرائيل.

أما مجال المال والبنوك فهو أحد أهم المجالات في لبنان إذ يعمل ثلث العينة في هذا

المجال، وهكذا فقد استفاد الفلسطينيون من التقدم الكبير لهذا البلد في هذه المجالات، وامتلكوا بنوك عدة كان من أهمها البنك العربي، وبنك أنترا الذي أغلق أبوابه العام ١٩٦٥ بعد أزمة مر بها.

في نهاية الحديث عن البؤر التركزية الاقتصادية الفلسطينية في الشتات تجدر الإشارة إلى أن قطاع الزراعة واحد من أهم القطاعات التي لم يهتم بها الفلسطينيون في شتى أماكن ترحالهم، ويمكن أن نعزو ذلك لطبيعة هجرتهم التي توجهت إلى المدن والمناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية، كما أن إمكانيات تملّك الأراضي الزراعية لم تكن متاحة لهم في بعض بلدان اللجوء.

وإذا نظرنا الآن إلى طبيعة النشاطات الاقتصادية للفلسطيني بوجه مجمل في البلدان كافة، يتبين لنا أن الصناعة والتجارة تُعد من أهم المجالات (٢٢٪ و٢٠٪)، يأتي بعدهما قطاع الخدمات (١٧٪)، في حين تعتبر قطاعات الزراعة، والمال، والسياحة من القطاعات الهامشية لديهم. (انظر إلى الجداول رقم ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ و ١٠).

جدول رقم ٦: النشاط الاقتصادي لرجال الأعمال في اهم دول البحث الميداني

النشاط الاقتصادي	المجموع	استراليا	تشيلي	المملكة المتحدة	كندا	الولايات المتحدة الامريكية	إسرائيل	لبنان	سوريا	مصر	الامارات العربية المتحدة	الاردن
خدمات	١٣٣	٣	٦	٨	١٣	٢٣	٣	١	١	١٣	١٢	٥٢
زراعة	٢٥	١	١		١	٢			١	٥	٥	
مالية	٤٦	.	٥	٦	٢	٥	١	٢	.	١	١	٢٣
تجارة	١٥٥	٥	٣٣	٣	١٦	١٧	٥	١	٢	١٣	٢٤	٣٦
صناعة	١٦٥	.	٤٨	١	١١	٢٤	٤	.	٧	٢٢	١٣	٣٥
تجارة وصناعة	١٢٥	١	١٢	٨	٨	٧ ٧	٢	.	٥	٦ ٨	٢٤	٥٢
هندسة	٩٢	٢	.	٢	٧	٢	٥	٢	١	٤	٢٤	٣٤
سياحة	٢٦	١	١	٤	١		١	.	.		.	١٢
المجموع	٧٦٧	١٣	١٠٦	٣٢	٥٩	٨٧	٢١	٦	١٧	٧٢	١٠٣	٢٥٣

المصدر: الأبحاث الميدانية التي أجريت بين عامي ١٩٩٤-١٩٩٨ (انظر إلى مقدمة هذا الكتاب).

جدول رقم ٧: النسبة المئوية للنشاط الاقتصادي لرجال الأعمال في أهم دول البحث الميداني

النشاط الاقتصادي	المجموع	استراليا	تشيلي	المملكة المتحدة	كندا	الولايات المتحدة الامريكية	إسرائيل	لبنان	سوريا	مصر	الامارات العربية المتحدة	الاردن
خدمات	٪١٧	٪٢٣	٪٦	٪٢٥	٪٢٢	٪٢٦	٪١٤	٪١٧	٪٦	٪١٨	٪١٢	٪٢١
زراعة	٪٣	٪٨	٪١	٪٠	٪٢	٪٢	٪٠	٪٠	٪٦	٪٧	٪٥	٪٤
مالية	٪٦	٪٠	٪٥	٪١٩	٪٣	٪٦	٪٥	٪٣٣	٪٠	٪١	٪١	٪٩
تجارة	٪٢٠	٪٣٨	٪٣١	٪٩	٪٢٧	٪٢٠	٪٢٤	٪١٧	٪١٢	٪١٨	٪٢٣	٪١٤
صناعة	٪٢٢	٪٠	٪٤٥	٪٣	٪١٩	٪٢٨	٪١٩	٪٠	٪٤١	٪٣١	٪١٣	٪١٤
تجارة وصناعة	٪١٦	٪٨	٪١١	٪٢٥	٪١٤	٪٨	٪١٠	٪٠	٪٢٩	٪٨	٪٢٣	٪٢١
هندسة	٪١٢	٪١٥	٪٠	٪٦	٪١٢	٪٨	٪٢٤	٪٣٣	٪٦	٪١١	٪٢٣	٪١٣
سياحة	٪٣	٪٨	٪١	٪١٣	٪٢	٪٢	٪٥	٪٠	٪٠	٪٦	٪٠	٪٥
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: الأبحاث الميدانية التي أجريت بين عامي ١٩٩٤-١٩٩٨.

جدول رقم ٨: النشاط التجاري التفصيلي لرجال الأعمال في الدول العربية و إسرائيل

النشاط الاقتصادي	تونس	قطر	الكويت	السعودية	إسرائيل	لبنان	سوريا	مصر	الامارات العربية المتحدة	الاردن
محاسبة										١٣
اعلان									١	١
زراعة			١				١	٥	٥	٩
بنوك	١					١				١٠
بازارات	١							١		
لوازم بناء				١	١		٣	١	٢١	١٦
سجاد									١	٢
صناعات كيميائية								٢	٣	١٣
مصبغة										١
ملابس					٣		٧	١٦	٤	٩
اتصالات					٢			١		٨
منتجات كهربائية والكترونية								١	١	١٥
هندسة مبان، واشغال عامة			١		٣	٢	١	٧	٢٣	٢٤
موسيقى		١						٢		
صناعات غذائية			١		١			٣	٢	٥
زجاج وكريستال										١

شركات فندقية				٢						٤
بقالة				١				١	١	٢
شركات توظيف		١		١				١	١	١٠
خدمات هجرة										
استيراد		١		٢		٢	١١	١٧		٢٩
تأمين					١					٣
خدمات تسويقية										٥
آلات ميكانيكية								٢		٥
مناجم								١		
أدوات ومواد طبية						١	١	١		١٤
سيارات ولوازمها				٢				٦		٥
بترول				١						٢
تعبئة							١			١
بلاستيك وقطن وزجاج							٣			٤
صحافة							٢			٣
نشر وطباعة										

مكاتب عقارية		١			٢			١	٣	٤	١٠
تبريد وتكييف			١							١	٢
مطاعم									٢	١	١
وكالات شحن				١					١	٢	٦
مدارس									٣	١	٩
خشب وموبيليات		١						١		١	
سياحة		١			١				٢		٨
نقل			١		١					٣	٢
مستشفيات وعيادات											١
المجموع	١	٦	٥	٢	٢١	٦	١٧	٧٢	١٠٣	٢٥٣

المصدر: الأبحاث الميدانية التي أجريت بين عامي ١٩٩٤-١٩٩٨.

جدول رقم ٩: النشاط الاقتصادي التفصيلي لرجال الأعمال في الأمريكيتين واستراليا

النشاط الاقتصادي	الولايات المتحدة الامريكية	كندا	تشيلي	هندوراس	بنما	كولومبيا	بوليفيا	أورغواي	استراليا
زراعة	٢	١	١					١	١
بنوك	١		٥						
بازارات			٢						
مخابز	٣								
لوازم بناء		٤	١						١
صناعات كيميائية	٢								
ملابس	١٨	٨	٤٤						
اتصالات	١	٣							
أدوات منزلية			٤						
منتجات كهربائية والكترونية	٤	١					١		
هندسة مبان واشغال عامة	٦	٣				١			٢
موسيقى	٤	٢					١		٢
بيئة		١							
مطاحن			٢						
صناعات غذائية	٢	٢	٢					١	

شركات فندقية			١						
بقالة	٩	٢	٢٩						٢
شركات توظيف	٣	٢							
خدمات هجرة	٢								
استيراد	٥	٨	١		١				٢
تامين	١								
خدمات قانونية			١	١					
الات ميكانيكية	٢	١							
ادوات ومواد طبية	١	١	١						
سيارات واوازمها	٣	٦	١						١
بترول	٢								
بلاستيك وقطن وزجاج			١						
صحافة	٣	١							
نشر وطباعة			١	١					
مكاتب عقارية	٨	٨	٢						
مطاعم	٢	١							

خشب وموبيليات		٢	٥						
سياحة	٢	١							١
نقل	١	١	١						١
مستشفيات وعيادات			١						
المجموع	٨٧	٥٩	١٠٦	٢	١	١	٢	٣	١٣

المصدر: الأبحاث الميدانية التي أجريت بين عامي ١٩٩٤-١٩٩٨

جدول رقم ١٠: النشاط الاقتصادي التفصيلي لرجال الاعمال في أوروبا

النشاط الاقتصادي	المملكة المتحدة	جمهورية تشيكيا	هولندا	المانيا	فرنسا	سويسرا
بنوك	٣					١
بازارات	١					
مخابز	١					
صناعات كيميائية	١					
اتصالات	١	١				
منتجات كهربائية والكترونية	٥					
هندسة مبانٍ واشغال عامة	١				١	
شركات توظيف	٣					
استيراد	٢		١	١		
ادوات ومواد طبية	١					
بلاستيك وقطن وزجاج	١					
صحافة	٢					
نشر وطبع	٢					

مكاتب عقارية	٤					
خشب ومويليات	١	١				
سياحة	٤					
المجموع	٣٢	٢	١	١	١	١

المصدر: الأبحاث الميدانية التي أجريت بين عامي ١٩٩٤-١٩٩٨

٣-٤. الشبكات الاقتصادية والنكبة: هل هناك إعادة إنتاج اجتماعي للبرجوازية؟

إذا اتفقنا على أن الفعل الاقتصادي هو فعل لا يدرس عن طريق نظريات العرض والطلب الاقتصادية، فهو فعل يؤثر فيه رأسمال اجتماعي يتغير ويتلون بوجه ليس بالضرورة متوافقاً مع العقلانية الاقتصادية. من هنا كان من المهم أن نخصص فصلاً كاملاً لدراسة الشبكات الفلسطينية في الشتات، وذلك لكي نستطيع فهم هذا الفعل الاقتصادي. وسنقدم في الفصول الثلاثة القادمة من هذا الباب ثلاث دراسات حالة عن الاقتصادات الفلسطينية في الشتات وطبيعة الريادية (entrepreneurship) فيها، وذلك في كل من الإمارات العربية المتحدة وأوروبا وأيضا في إسرائيل. وسأكتفي في هذه الفقرة بالتناول السريع لتطور الشبكات الاقتصادية الفلسطينية في الشتات، وسأبدأ طبعا بالتساؤل عن أهميتها فيما قبل النكبة والنكسة، والدور الذي لعبه كل من الرحيل والاقتلاع في تمزيقها أو إعادة هيكليتها. وبمعنى آخر، يطرح السؤال الكبير فيما إذا كانت النكبة عامل قطيعة في إعادة إنتاج النخب الاقتصادية الفلسطينية أو أن هذه النخب استطاعت رغم الحدث السياسي الجليل أن تخرج منها ململمةً جراحها سريعا.

قبل الحديث عن هذه الشبكات لا بد من التذكير بأن الاقتصاد الفلسطيني في منتصف الأربعينيات كان في ازدهار بالغ الأهمية، فقد ازدادت الاستثمارات الزراعية وخاصة في مجال الحمضيات، وقدرت الأراضي المزروعة بـ ٦٠٠ ألف دونم، كما ازدهرت الصناعة لتغطي ليس فقط احتياجات السكان العرب، وإنما أيضا حاجة ٨٠ ألف جندي بريطاني كانوا منتشرين في فلسطين آنذاك، إضافة إلى التصدير (Picaudou, 1998: 29). وفي هذه المرحلة انتقل مركز الثقل من نابلس والخليل والقدس إلى المدن الساحلية وخاصة حيفا وعكا ويافا، مما ساهم في تغيير طبيعة الأصول العائلية والطبقية للبرجوازية الناشئة في المدن الجديدة، وهذا يختلف عن الصناعيين والتجار في نابلس، كما يبينه المؤرخ

الفلسطيني بشارة دوماني. من هم إذاً هؤلاء الصناعيون؟ وهل هم من الأرستقراطية أم أنهم ينتمون إلى برجوازية ناشئة، أم طبقات وسطى؟ وكما توضحه المؤرخة الفرنسية نادين بيكودو، فإن "من ٥٢٦ شركة مسجلة في القدس العام ١٩٤٧، هناك ١٠٪ فقط تملكها عائلات عريقة كالدجاني، والنشاشيبي، والخالدي ونسيبة. في يافا، فيبدو الأمر أكثر وضوحا، إذ أنه من ٦٧٠ شركة محصاة هناك، توجد فقط ٣,٥٪ تعود ملكيتها إلى عائلات مخاتير، في حين أن الباقي تملكه عائلات مغمورة أو متوسطة ككيالي، وتماري، وحجازي." (Ibid.:30-31). إذاً هناك نهضة صناعية سريعة قد تجاوزت اهتمام نخبة ضئيلة من السكان، ولكن ماذا حصل لهذه الخبرات ورؤوس الأموال؟

يعتبر كتاب سامي هداوي، الكتاب الأهم حول حجم خسارة اللاجئين الفلسطينيين العام ١٩٤٨، وقد حسب الخسارة آخذاً بعين الاعتبار حجم الخسائر في الرأسمال الصناعي، والرأسمال الزراعي، والرأسمال التجاري والمخازن الخاصة، والأملاك العقارية الشخصية والخاصة، وفنادق ومطاعم، والأصول المالية، والبنية التحتية، والأراضي الريفية، والأملاك الحضرية والناقلات الخاصة والتجارية. وبناء على هذه الدراسة الرائدة المبنية على نموذج اقتصادي، والأكثر دقة وحصراً برأيي، فقد قدرت هذه الخسائر بـ ٧٤٣,٠٥ مليون جنيه فلسطيني، ما يعادل ٩٢ مليون دولار في أسعار العام ١٩٤٨ (تاريخ عمل هذه الدراسة). ويعتبر هذا التقدير الأكثر كفاءة مقارنة مع تقديرات ثلاثة أخرى قام بها كل من الأمم المتحدة، واللجنة العربية العليا والإقتصادي الفلسطيني يوسف صايغ. ويبين الجدول رقم ١١ تفاصيل التقديرات والمقارنة بينها. (Hadawi, 1988:187)

وتتبين من ذلك أهمية الخسائر الفلسطينية التي أدت أولا إلى انقطاع في الرأسمال المادي. ولكن ماذا عن الرأسمال الرمزي والخبرات والشبكات؟

وإذا اتفقنا على أن الشبكة هي بنية مبنية تاريخيا، بمعنى أنها منظومة من العلاقات بين أفراد أو مؤسسات تنفذ هذه العلاقات وتتبدل مع تبدل مركز هذه الشبكة، فإننا أمام متغيرين أساسيين: العلاقة بين أفراد الشبكة ومركزية الشبكة وقدرة المركز على التحرك (delocalization). ويبرز هنا سؤال حول مدى تأثير النكبة على هذه العلاقات العائلية والصداقية الضرورية لاقتصادات مبنية أساساً على تعبئة مصادر عائلية؟ وهل استطاعت النخبة الفلسطينية نقل مركز ثقلها من مكان إلى آخر؟

نبدأ بالقول أولا أن كثيراً من الدراسات التاريخية أكدت أهمية الاقتصادات الفلسطينية ومعها أهمية الشبكات المحلية والإقليمية للتجار والصناعيين الفلسطينيين منذ أمد بعيد، ويبين لنا بوضوح بشارة دوماني أهمية صناعة الصابون في جبل نابلس، وكذلك تجارة الأنسجة والقطن في العهد العثماني (دوماني، ١٩٩٨) منذ بداية القرن الثامن عشر. وتعتبر

جدول رقم ١١: التقديرات المختلفة للخسائر في املاك الفلسطينيين من جراء النكبة

	الأمم المتحدة	اللجنة العربية العليا	يوسف صايغ	سامي هدواي
الراسمال الصناعي			١٥	١١,٤
الراسمال الزراعي			١٠	٨,٦٦
الناقلات الخاصة والتجارية			١٥	٠,٩٥
الرأسمال التجاري والمخازن الخاصة			٥	٤٥,٩
الاملاك العقارية الشخصية والخاصة	٢٠	٢٠٠	٦٢,٥	٥٤
فنادق ومطاعم		٧	٣	١٠,٥
الأصول المالية			٢	١٢,٥
البنية التحتية				١٢,١
الأراضي الريفية		٢٢٠	٣٩٠,٥	٣٩٨,٦
الأملاك الحضرية	١٠٠	١١٠٠*	٢٥٣,٧	١٣٠,٣
المجمـوع	١٢٠	١٥٢٧	٧٥٦,٧	٦٨٤.٩١

(مبالغ X* مليون جنيه فلسطيني بأسعار العام ١٩٤٨) المصدر: (Hadawi, 1988:187)

* يشمل هذا الرقم اراضي، ومباني، ومؤسسات، ومطاعم، ومصانع، والات.

العائلة في ذاك الوقت أهم راسمال اجتماعي لا غنى عنه في وقت لا توجد فيه البنوك، ولا حتى الأنظمة القضائية غير المحلية الكفيلة بفرض العقوبات على أولئك الذين يخالفون القوانين العرفية للتبادلات الاقتصادية. وهكذا، فقد بنيت هذه الأخيرة على الثقة، ويعتبر اسم العائلة نوعاً من أنواع الضمان لمصداقية التجار.

على المستوى الإقليمي امتدت الشبكات في المناطق المجاورة لفلسطين وخاصة في سوريا وشرق الأردن ومصر بفعل البحث عن أسواق تجارية، ولكن أيضا بفعل المصاهرات بين الفلسطينيين والعرب المجاورين لهم، وكذلك بسبب الأصول غير الفلسطينية لبعض البرجوازيين الذين قطنوا الساحل الفلسطيني. وعلى سبيل المثال، فقد استوعبت السوق المصرية حوالي ثلاثة أخماس صناعة الصابون في فلسطين العام ١٨٣٠ (دومانى، ١٩٩٨: ٧١).

وعلى الرغم من أهمية التراث الصناعي والتجاري لنابلس، والتجاري بوجه أساسي للخليل، فإن هذه المراكز قد أفَلَتْ سريعا لصالح المدن الساحلية، وكان لا بد أن تحول هذه الشبكات الاقتصادية مركزها إلى أمكنة أخرى. وهكذا يذكرنا المؤرخ الفرنسي اندريه ريمون بأهمية التجار الفلسطينيين منذ القرن الثامن عشر في مصر، وكيف لعبوا دورا مهماً في تجارة الصابون، وأيضا القهوة وموادّ غذائية أخرى (Raymond,1990). كما تحولت بعض الشبكات التجارية إلى عمان منذ أن تأسست إمارة شرق الأردن العام ١٩٢١ ونشوء السلطة المركزية واستقرار الأمن هناك. ويعتبر الموقع الجغرافي لشرق الأردن ذا أهمية استراتيجية لكونه المنطقة الفاصلة بين فلسطين، وسوريا والعراق. وقد لعبت سلطات الانتداب البريطاني دوراً في تسهيل أمور التجار هناك، لأن فلسطين لم تكن مستقرة سياسيا وتعمها الاضطرابات والثورات. وأصبحت الأردن هكذا منطقة جذب للتجار من فلسطين (نابلس والقدس والخليل بوجه أساسي) ولكن أيضا من سوريا. وكما تبين عبلة أموي أن النظرة الازدرائية للسكان الشرق أردنيين إلى التجارة شجعت مثل هذه الهجرة (Amawi, 1993:164). وقد اغتنى هؤلاء التجار كثيرا مع بداية الحرب العالمية الثانية بسبب تضخم الأسعار ونشاط التهريب، وتسميهم عبلة أموي "بشلة الكوتا"، إشارة إلى استفادتهم من كوتا الاستيراد التي فرضتها السلطات البريطانية بعد أن أنشأت مركز تموين للشرق الأوسط. وتتألف هذه الشلة من ٣١ تاجراً تم التعرف من بينهم على خمسة عشر سورياً وثمانية فلسطينيين وأربعة شرق أردنيين. لقد سبب هذا النظام تحول بعض التجار هناك إلى كبار تجار (شلة الكوتا) ما سمح لأول مرة بظهور نخبة تجارية لها سماتها الخاصة. وكما تبين لنا عبلة أموي، فإن هذه النخبة لعبت دورا سياسيا مهماً في تحالفاتها مع الأمير عبد الله، وسيطرت على غرفة التجارة، وتعتبر أهميتها في أنها شبكة اقتصادية مبنية على الطبقة الاجتماعية أكثر منها على التحالف الجهوي. وقد دعمت هذه الشبكة بإنشاء جمعية الثلاثاء، إذ يجتمع أعضاء الشلة كل ثلاثاء بعد الساعة الثالثة، وسمح ذلك بقيام تحالفات ومشاركات اقتصادية فيما بينهم.

لقد سقنا هذه التذكرة التاريخية السريعة للإشارة إلى أن الشبكات الاقتصادية الفلسطينية كانت قد اتسمت بالتوسع الإقليمي، وذلك منذ أمد بعيد، ما عزّز كثيراً بعد النكبة قدرتها على نقل مركز ثقلها من مكان إلى آخر. إن انتشار البنوك العربية وغير العربية في فلسطين سهل انتقال بعض الأموال للخارج على إثر النكبة. فبحسب باميلا آن سميث، تقدر الأموال المنقولة إلى الأردن خلال السنتين اللتين تلتا النكبة ب ١٠ ملايين جنيه فلسطيني. سميث (Smith, 1986:95). وكما ذكر بعض رجال الأعمال الفلسطينيين في الأردن أنه قبل ١٩٦٧ كانت لدى شركائهم أفرع في الأردن، ما سهل عليهم بعد نكسة حزيران ١٩٦٧ تحويل المركز إلى فرع والفرع إلى مركز. وتقدم لنا الباحثة المغربية

لمياء الراضي دراسة قيّمة عن كيفية استخدام النخبة التقليدية للعائلة ومصادرها في نقل المراكز التجارية من الضفة الغربية إلى الأردن (Al-Radi, 1997:53-352)، وكذلك الباحث الفرنسي سدريك بالاس قدم دراسة حول هذا الدور في الوقت الحاضر (Balas, 1997:146-147) ويمكن قول الشيء نفسه فيما يتعلق بالشبكات التجارية الفلسطينية بين غزة ومصر.

وبدءاً من الخمسينيات، وفي ظل الإدارة المصرية، أصبحت غزة مركزا تجاريا مهماً، فالوضع الخاص في قطاع غزة والفراغ القانوني الناشب عن الإدارة العسكرية، جعلا هذا القطاع غير خاضع للقيود التي فرضتها مصر على الواردات بدءاً من العام ١٩٥٢. وبالرغم من الأوضاع العسكرية، ومن كونهم في المواقع الأمامية للمواجهة، قام الغزيون باستيراد المنتجات (المترفة) التي تحظر الثورة الاشتراكية في مصر استيرادها، فكانت الزوارق الصغيرة القادمة من سوريا أو لبنان تحضر إلى غزة منتجات عديدة يقبل عليها المصريون (منسوجات، وسلع غذائية، وأجهزة منزلية ...) ويتذكر التجار الفلسطينيون أولئك المتزوجين حديثاً الذين كانوا يجيئون بالقطار من القاهرة وغيرها إلى غزة لتجهيز بيوتهم. وترتب على ذلك نهضة تجارية عظيمة، وتكونت ثروات، ما سمح، فيما بعد، للعديد من التجار الفلسطينيين بأن يمدوا نشاطهم إلى القاهرة فيحظون هناك بزبائن تعاملوا معهم سابقاً. هذا وقد شهدت القاهرة موجة نزوح لتجار فلسطينيين وذلك قبل العام ١٩٦٧.

ومما سبق، يمكن القول أن هناك شبكات تجارية فلسطينية محلية استطاعت نقل مركز ثقلها (بعض أملاكها) إلى خارج الضفة الغربية وغزة. ولكن هذه النتيجة لا تتعلق إلا بمصر والأردن، وما عدا هذين البلدين، فقد ظهر بوضوح في الأبحاث الميدانية مع رجال الأعمال تقطع في العلاقات المحلية وعدم قدرتها على نقل مركزها إلى الخارج، ما حكم عليها بالاندثار. من هنا، فقد ظهرت بوضوح عصامية رجال الأعمال بعد النكبة، متميزين بذلك عن زملائهم من رجال الأعمال المحليين في المشرق العربي، كما بينت كثير من الدراسات أن جزءا كبيرا منهم من "الورثة".

إذاً يُطرح علينا السؤال التالي: إلى أية درجة أعاق التشتت عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي للبرجوازية ومنع استمرار المخترة التقليدية؟ لعلنا نجد في الأردن أسماء لرجال أعمال ينتمون إلى عائلات عريقة وبرجوازية فلسطينية تعود إلى ما قبل العام ١٩٤٨ مثل عائلات المصري، والنشاشيبي، والدجاني، وشومان؛ وكذلك في مصر مثل عائلات الحلو، وعصفور، والشوا، والشرفا، والشنطي، وذلك بسبب قرب هذين البلدين من فلسطين. ولكن عدد هذه العائلات محدود جداً، فمن بحثنا حول رجال الأعمال الفلسطينيين في مصر، هناك فقط سدس الذين استجوبناهم قد حمل معه بعض الأموال من فلسطين قبل

هجرته إلى مصر، والعشر كان لهم علاقات سابقة قبل نكسة ١٩٦٧، وهذه النسب ليست بعيدة عما وجدناه في الأردن. ولكن ذلك لا يعني أن هذه النخبة تقليدية، فقد اضطر هؤلاء أن يتبنوا مصادر جديدة وأن يبنوا علاقات فوق جهوية للتكيف مع المجتمع الجديد. وإضافة إلى هذه النخبة، فإن هناك أسماء مهمة من رجال أعمال فلسطينيين «بدون تاريخ» في الأردن ومصر، والذين بنوا أنفسهم من نقطة الصفر، ولم تكن لهم أية علاقات تذكر مع النخبة السابقة، وهذا هو النموذج الذي ساد في دول الشتات الأخرى، إذ نجد قطيعة حاسمة، فالألقاب ليست معروفة: عثمان القاضي، وصادق، وخوري، وصباغ، وقطان، ... الخ. وبذلك يمكن أن نقول أن الشتات قد ساهم في إنتاج شرائح اجتماعية وبرجوازية جديدة مختلفة تماما عن الشرائح القديمة، ومنع إعادة إنتاج التوزع الطبقي. وعلى العكس من ذلك، نلاحظ أن النخبة الاقتصادية الفلسطينية في الخارج قد انجذبت للمهن الحديثة الموجودة في سياقات المجتمعات المعاصرة التي هاجروا (أو رحلوا) إليها، واندمجت في أرستقراطية خبراتية حديثة (meritocracy). لقد أدهشنا أن نجد مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية أن الأصول الجغرافية لرجال أعمال فلسطينيين هناك هي عبارة عن قرى صغيرة مثل بيتين، وبيت جالا، وبيت ساحور، وليس المدن الكبرى كنابلس والخليل والقدس التي ينحدر منها رجال الأعمال الفلسطينيين في الأردن.

الباب الثاني
سوسيولوجيا الاقتصادات الفلسطينية

الفصل الرابع

اقتصادات الجالية الفلسطينية في الإمارات العربية المتحدة
الشبكات الاقتصادية والعولمة المبتورة

الفصل الرابع

اقتصادات الجالية الفلسطينية في الإمارات العربية المتحدة الشبكات الاقتصادية والعولمة المبتورة

لا يهدف هذا البحث للاكتفاء بعمل دراسة مونوغرافية وصفية للجالية الفلسطينية في الإمارات العربية المتحدة واقتصاداتها (إن كان في داخل الإمارات أو في خارجها)، وإنما يحاول الإجابة عن مجموعة تساؤلات حول الاقتصادات المهاجرة في حالة الشتات، وسيطرح البحث مجموعة تساؤلات حول نوع الاقتصاد الفلسطيني في الشتات، إن كان إثنياً أم مندمجاً في المجتمع المستقبل، ومن ثمّ حول طبيعة الشبكات المحلية، كما سيطرح أسئلة عن طبيعة الشبكات عبر القومية لدى الفلسطينيين في الخليج، والأراضي الفلسطينية، والمنطقة العربية والبلاد الأوروبية والأمريكية. ستتم الاستفادة من هذه الإشكاليات لطرح سؤال حول علاقة الشبكات عبر القومية مع العولمة، وسيتبين أن الشبكات الفلسطينية قد أحدثت أزمة في دخول المنطقة العربية في العولمة، وأن نموذج اقتصاداتها السياسية هو نموذج عولمة من دون تعاون إقليمي، وهو ما أسميه بعولمة مبتورة.

وقبل الدخول في هذه القضايا، لا بد من تناول تاريخ الهجرة الفلسطينية إلى الإمارات العربية المتحدة والوضعين الاجتماعي والاقتصادي لجاليتها.

٤-١. الوجود الفلسطيني في الإمارات

تنعكس الحروب في المنطقة انعكاساً مباشراً على فلسطينيي الخارج المقيمين في البلاد العربية، كما لو أنها حروب عربية–إسرائيلية. فقد نجم عن حرب الخليج الثانية التي اندلعت بعد احتلال العراق للكويت خروج ما يزيد على ٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني من الكويت ومنطقة الخليج عموماً، وهو ما يعادل ثلث عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين اقتلعوا من ديارهم في نكبة العام ١٩٤٨. وكانت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران قد زعزعت

إلى حد بعيد المكانة القانونية للفلسطينيين في منطقة الخليج، وأدت إلى تدهور أوضاعهم الاقتصادية عن طريق إجراءات تبنتها، في تلك الأثناء، العديد من الدول الخليجية. وأثرت تلك الإجراءات على وضعية اليد العاملة المهاجرة العربية عموماً في المنطقة، إلا أن تأثيراتها كانت أكثر حدة بالنسبة للفلسطينيين، لأن إسرائيل أغلقت أمامهم باب العودة إلى وطنهم.

ومع أن الجالية الفلسطينية في منطقة الخليج بقيت فاعلة ومؤثرة، فإن وضعها القانوني ظل مهدداً، كما أن مستقبلها بات أكثر غموضاً، واختياراتها الاقتصادية والاجتماعية أكثر ضموراً من الماضي.

ظلت الهجرة بهدف العمل إلى منطقة الخليج عموماً والإمارات بصورة خاصة خياراً جذاباً لضمان دخل مالي، ليس فقط للعمال المهاجرين، بل لأسرهم وأقاربهم، إذ يعتمد الكثيرون منهم على التحويلات المالية من «العم الغني» في منطقة الخليج.

لقد عاشت الجالية الفلسطينية في الإمارات العربية المتحدة عيشاً هادئاً، رغم شعورهم بأنهم وافدون، وذلك كبقية الجنسيات غير الإماراتية، وحتى عشية الحرب العراقية الإيرانية الأولى التي بدأت في سبتمبر ١٩٨٠. كان الفلسطينيون يظنون أن بإمكانهم العيش بصورة نهائية في هذا «الوطن»، ورغم قوانين الإقامة فإن في لاوعي الفلسطيني آنذاك أنه جاء ليبقى، بما أنه ليس له وطن آخر. وقد كانت المقارنة في الهجرة إلى الولايات المتحدة حاضرة دائماً في أذهانهم.[٥٨] هذا وقد ازداد الوضع سوءاً بعد غزو العراق للكويت. ولعل، ما يميز هذه الجالية عن بقية الجاليات العربية التي اعتبرت أن وجودها مؤقت وهو بهدف تجميع رأسمال يستخدم بعدها في الوطن الأم، هو ضعف الأمل بالعودة لدى الكثير من الفلسطينيين مما دعّم الشعور بالإقامة الدائمة. ويجدر بالذكر أيضاً أن هذه الجالية قد استمتعت في إقامتها في بلد جميل بنظافته وبمحيط هادئ وبشاطئ رائع. ومما دعم ذلك، هو شعبية الحكومة الإماراتية التي نظر إليها كثير من الفلسطينيين على أنها مازالت تتمتع بحس عربي قوي يتضح من خلال المواقف السياسية للحكومة، إضافة إلى بعض الإستثناءات التي يتمتع بها الفلسطيني، أو العطاءات باتجاه دعم الكفاح الفلسطيني.

تعتبر الجالية الفلسطينية من أكبر الجاليات العربية في الإمارات، كما تظهر إحصائيات ١٩٨٠، والتي أعلنت نتائجها رسمياً. ويبين التوزيع السكاني بحسب البلد الأم وجود ٣٨,٠٨٧ فلسطينياً، ووجود آخرين من بين الـ ٣١,٣٤٢ أردنياً (يمكن اعتبار ٦٠٪ على الأقل منهم فلسطينيي الأصل).[٥٩]

لا تعكس هذه الأرقام ما هو عليه الوضع العددي لهذه الجالية في الوقت الحاضر، وذلك

بسبب تباطؤ الهجرة بعد غزو العراق للكويت وطرد بعض الفلسطينيين من الخليج. ولسوء الحظ لم تنشر التعدادات التالية (ما بعد ١٩٨٠) التوزيع السكاني بحسب جنسيتهم، وذلك لأسباب سياسية بحتة، ولكن حصلنا فقط على النسب المئوية لتعداد العام ١٩٩٣ والذي أظهر تراجعاً حاداً في نسبة العرب في الإمارات من ٢١٪ إلى ١٣٪.[٦٠] (انظر إلى الجدول رقم ١٢).

جدول رقم ١٢: توزع السكان في الإمارات العربية المتحدة في العامين ١٩٨٠ ، ١٩٩٣

توزع السكان	العدد (١٩٨٠)	النسبة (١٩٨٠)	النسبة (١٩٩٣)
السكان الإماراتيون	٢٩٠,٥٤٤	٪٢٨	٪١٢
العرب	٢١٩,٧٥١	٪٢١	٪١٣
غير العرب	٥٣١,٨٠٤	٪٥١	٪٧٥
المجموع	١٠٤٢,٠٩٩	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: مركز الإحصاء الإماراتي.

لقد كان من السهل لأية شركة استحضار موظفيها بطلب إذن من إدارة الهجرة، وذلك قبل الأزمة الاقتصادية التي نتجت عن انخفاض سعر البترول في منتصف الثمانينيات. لكن الإجراءات تعقدت فيما بعد، إذ أقيم نظام الكوتا بطريقة غير مصرح بها، وذلك بحسب البلد. لقد اعتبرت السلطات الإماراتية ضخامة عدد الجاليات العربية تهديداً لأمن الإمارات، ونتيجة لذلك، عانى حاملو الجنسيات الخمس (الفلسطينيون، واليمنيون، والسودانيون، والعراقيون والأردنيون)، والذين عارضت حكوماتهم التدخل الأجنبي والحل العسكري ضد العراق، من إجراءات معقدة للحصول على تأشيراتهم (فيزهم) وذلك حتى نهاية التسعينيات. من جهة أخرى، ونتيجة لمفاوضات السلام وانبثاق الحوار حول مشكلة اللاجئين، خشيت السلطة في الإمارات من ضغوط الدول العظمى بإجبارها على تجنيس لاجئيها الفلسطينيين باعتبارها الدولة المضيفة، ما أدى إلى التضييق مرة ثانية على دخول الفلسطينيين من حاملي وثائق السفر.[٦١]

ليس بالإمكان الحديث بالطبع عن وحدة سكانية متجانسة من الفلسطينيين في الإمارات، حيث تبرز الاختلافات بين مجموعات مختلفة منهم ربما أكثر من غيرهم من الجاليات الأخرى. فعلى عكس الجاليات الفلسطينية الكبيرة الحجم التي هاجرت على نحو جماعي واستقرت في دول الجوار القريبة من فلسطين، فإن الفلسطينيين في الإمارات قد جاءوها بالأساس، على نحو بطيء وتدريجي لأسباب اقتصادية بالأساس، ولكن القمع السياسي لهم في دول اللجوء الأولى ساهم في وصول أعداد منهم أيضاً. ولا تصدر الإمارات وثائق

سفر خاصة بالفلسطينيين، وتعاملهم على أنهم عمال وافدون ليس لهم حقوق أو تسهيلات خاصة تميزهم عن غيرهم من الجاليات الأجنبية. وغالباً ما يساعد الرعيل الأقدم من المهاجرين، الوافدين حديثاً من العائلات نفسها والأقارب والأصدقاء سواء في الحصول على تأشيرات أو على عمل. وهذه ظاهرة مألوفة خاصة بين فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة. ويشكل هؤلاء مجموعات أكثر ترابطاً وتجانساً من المجموعات الأخرى من الفلسطينيين ممن هم خارج وطنهم. مع ذلك، فإن الفلسطينيين في الإمارات لا يجتمعون في أحياء مغلقة "غيتوات" خاصة بهم، بل تجدهم في أحياء تضم رعايا أجانب آخرين.

ثلاث هجرات، ثلاثة حظوظ

إن الفروق بين المجموعات المختلفة في الجالية الفلسطينية كثيرة. وليس تاريخ وصول هذه المجموعات هو الفارق الوحيد الذي يعكس نفسه على خصائصها، ويمكن بيان ذلك باستعراض سريع على النحو التالي:

أولا: شغل المهاجرون الفلسطينيون (ممن استقروا في الإمارات بين أعوام الخمسينيات والسبعينيات) وظائف حكومية عليا، بينما انتعش آخرون ممن عملوا في القطاع الخاص لغياب المنافسة. لقد استقرت الفئة الأخيرة بوجه أفضل، حتى أن بعضهم قد حصل على جواز سفر إماراتي، من دون أن يعني ذلك أن صاحبه أصبح مواطناً يتمتع بالحقوق كافة.

ثانيا: ارتفعت معدلات الهجرة بعد الارتفاع الحاد في أسعار النفط في منتصف السبعينيات، بسبب ازدياد الطلب على اليد العاملة مع التوسع الكبير الذي أصاب قطاع السكن والبناء.

ثالثا: أما فئة المهاجرين ممن وصلوا في سنوات الثمانينيات والتسعينيات فقد واجهتهم ظروف أكثر صعوبة مع بدء تطبيق السياسات الرامية إلى استخدام العمالة الوطنية، والتخلص من اليد العاملة الأجنبية. لقد أصاب التوفيق بعض هؤلاء، إلا أن أغلبيتهم عانوا من تردي الأوضاع الاقتصادية وضعف الدخول. من بين هؤلاء أعداد لا يستهان بهم ممن يعيشون في الواقع تحت خط الفقر، وممن لا يملكون خياراً آخر سوى البقاء في البلاد. إن بعضهم عاش مدة طويلة، وربما ولدوا في الإمارات. وآخرون فقدوا الأمل في إمكانية العودة إلى بلد اللجوء الأول سواء في مصر، أو في الأراضي الفلسطينية، أو في لبنان.

بلد الإرسال والوضع القانوني

يمكن التمييز بين ثلاث فئات رئيسية من الفلسطينيين استناداً إلى بلدان الإرسال التي وفدوا منها، وهو تمييز يؤثر، أيضاً، على أوضاعهم في دول الخليج.

الفئة الأولى: القادمون من الضفة الغربية المحتلة، هاجر معظمهم لأسباب اقتصادية

وبعض هؤلاء ما زال يملك خيار العودة إلى وطنه. إلا أن هناك قسماً آخر لا يستهان به من هذه الفئة ممن لا يستطيعون العودة، ويضم هذا القسم أولئك الذين أجبروا على المغادرة إلى الأردن خلال حرب الخليج الثانية بحكم حوزتهم جوازات سفر أردنية. وواجه هؤلاء مصاعب جمة لأنهم في الحقيقة لم يعيشوا في الأردن وليس لهم علاقات وطيدة فيه.

الفئة الثانية: وهم القادمون من قطاع غزة، ممن يحملون وثائق سفر مصرية، وهم ضحايا أنظمة وقيود قانونية معقدة. فالحكومة المصرية ترفض إدخالهم إلى مصر إن تجاوز غيابهم ستة أشهر دون الحصول على تصريح سابق يسمح بعودتهم.

الفئة الثالثة: وهم القادمون من بين اللاجئين الفلسطينيين للعام ١٩٤٨، واستقروا في الدول العربية المضيفة المجاورة في الأردن وسوريا ولبنان.

من أجل الانتقال لتناول رجال الأعمال الفلسطينيين في الإمارات واقتصاداتهم، لا بد من موضعة ذلك ضمن السياق العام الإماراتي الاجتماعي.

الحياة الاجتماعية: بين الكسموبوليتية الظاهرة والانعزالية الإثنية

لعل نظرتنا السريعة للإمارات بوجه عام، وإمارة دبي بصورة خاصة، حيث الألوان والأعراق القادمة من العالم العربي أو الأسيوي التي تقيم وسياحها القادمون من كل أصقاع العالم، يجعلنا نفكر أنها بابل المنطقة. لكن سرعان ما تزول هذه النظرة التفاؤلية حول الكسموبوليتية هناك، إذ نرى أن هذه الإمارات لم تستطع خلق أجواء من التبادل والتعايش بين كل هذه الجنسيات. والمقصود هنا ليس خلق بوتقة تصهرهم فيها (melting-pot) ولكن خلق نوع من أنواع التثاقف والاختلاط الاجتماعي الذي لا يرتبط فقط في مكان العمل. فما يحصل في غالب الأمر أن يعود المرء بعد ساعات عمل طويلة إلى بيته ليجلس أمام التلفزيون باحثاً عن قناة بلد الأصل بفضل الصحون (الدش) التي تجدها في كل مكان. فالمظهر الكسموبوليتي للإمارات يخفي أن هناك فقط تجاوراً بين الأعراق، واختلاطاً ليس فيه تفاعل. فكل جالية تعمل ضمن بؤرة تركزية اقتصادية: يعمل الإماراتيون الأصليون، أو أولئك ذوو الأصول الإيرانية في مجال تجارة الأغذية والمواد المنزلية والأدوات الكهربائية، في حين تتكون طبقة الموظفين بصورة أساسية من عرب وخاصة من فلسطينيين ومصريين وسودانيين. أما البلديات فتتنازع عليها الجنسيات (يسيطر السودانيون مثلاً على بلدية أبو ظبي). في قطاع البناء يعمل الباكستانيون الأعمال اليدوية في حين يعمل الهنود المسلمون كعمال مهرة والهنود السيخ كرؤساء ورش، أما مساعدو المهندسين والمهندسون فهم غالباً عرب –وبصورة خاصة– مصريون، ولبنانيون

وسوريون وفلسطينيون. غير أن الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت الخليج بعد غزو العراق للكويت، كما ذكرنا سابقاً، قد جعلت هذا التقسيم يتغير باتجاه الحصول على العمالة الرخيصة بغض النظر عن الجنسية (مثلاً إحضار مهندسين هنود يتكلمون الإنكليزية بأجر أقل من العرب).

وفي هذه الأجواء من الشرذمة والإنعزالات الإثنية، لعل الجالية (ات) العربية تعد الأكثر تماسكاً. ولكن هذا لا يعني أنه ليست هناك أفكار منمطة سلبية لكل جنسية باتجاه الجنسيات الأخرى، التي تؤدي في بعض الأحيان إلى التشاحنات والتي تسببها بعض الأحيان المنافسة في سوق العمالة أو أسباب سياسية واجتماعية في أحيان أخرى. ولكن ينبغي الاعتراف للخليج بأنه المكان الوحيد الذي يتعرف فيه العرب بعضهم على بعض، إذ تندر السياحة بين الدول العربية. وفي هذا السياق تلعب الجوامع دوراً مهماً في اختلاط العرب مع بعضهم وفي دمجهم في بعض الأحيان. وكما سنرى لاحقاً فإن ذلك سيلعب دوراً مهماً في التضامن وتأمين رؤوس الأموال اللازمة للانتقال إلى فتح أعمال اقتصادية حرّة.

أما فيما يتعلق بالعلاقات مع المواطنين الإماراتيين، فإن العلاقات الاجتماعية محدودة جداً خارج إطار العمل، ويرجع ذلك غالبا إلى فوقية المواطن على المغترب.

ننتقل الآن إلى دراسة الحياة الاقتصادية للجالية الفلسطينية في الإمارات مع التركيز على جالية الأعمال. وسوف نطرح مجموعة أسئلة تتعلق بطبيعة هذه الاقتصادات.

٤-٢. اقتصادات رجال الأعمال الفلسطينيين: هل هي إثنية؟

البؤر التركزية الاقتصادية الفلسطينية في الإمارات

يعتبر التعليم أحد أهم أسباب الحراك الاجتماعي السريع لدى رجال الأعمال الفلسطينيين. فوفق البحث الميداني[٦٣] فإن لدى ثلثيهم شهادة جامعية، في حين نرى خمسهم لديه "بكالوريا" ثانوية عامة (أنظر إلى الجدول رقم ١٣). لقد سهل ذلك عليهم الانتقال رويداً

جدول رقم ١٣: المستوى التعليمي لرجال الأعمال الفلسطينيين في الإمارات

	ما تحت البكالوريا	بكالوريا	مستوى جامعي	بدون جواب	المجموع
العدد	٥	١٢	٤٩	٥	٧١
النسبة المئوية	٪٧	٪١٧	٪٦٩	٪٧	٪١٠٠

رويداً من موظفين بسيطين، إلى أن يتحولوا هم أنفسهم إلى أرباب عمل. ولعل ما ساهم أيضاً في ذلك هو هشاشة وصفهم القانوني كموظفين. فلكي لا يبقوا تحت رحمة عقد يتمدد كل سنة، وأجر أقل بكثير مما يأخذ المواطن، لجأ الكثيرون إلى المهن الحرة. ولعل هذا يذكرنا بما فعله اليهود في بعض الدول الأوروبية عندما مُنعوا من ممارسة الوظائف العامة.

يعمل رجال الأعمال الفلسطينيون في عدة مجالات اقتصادية، والتي بوجه أو بآخر ترتبط بطبيعة الاقتصادات الريعية[٦٣] التي تعيش عليها الإمارات. ويعتبر أهم مجال هو البناء، إذ يعمل ثلث من قابلناهم مديرين لشركات بناء في التنفيذ والإشراف والدراسات. وليس من الغرابة أن يكون القطاع الثاني في الأهمية هو التجارة، إذ يعمل أقل من النصف في هذا المجال، وهذا القطاع ليس منفصلاً عن القطاع الأول فنصف التجار يتاجرون في مواد البناء. وهناك شريحة صغيرة تكوّن حوالي خمس التي تعمل في قطاع الصناعة (صناعة السيراميك والبلاط والرخام، وصناعات حديدية، ...) ولا يعتبر قطاع البناء بالضرورة القطاع الأكثر ربحية، فالمنافسة ليست سهلة. ولقد لجأ البعض إلى مشاركة أحد الأمراء لتسهيل الحصول على عقود، ولكن هؤلاء قلة، وتبقى القاعدة العامة هي العمل من دون شريك. وتتوزع القطاعات الاقتصادية الأخرى من زراعة وسياحة وخدمات. (انظر الجدول رقم ١٤)

جدول رقم ١٤: النشاط الاقتصادي الرئيسي الممارس في الإمارات

النشاط الإقتصادي	العدد	النسبة المئوية للنشاط من مجموع رجال الأعمال*
الزراعة	٤	٪٥
التجارة	٤٣	٪٥٤
البناء	٢٨	٪٣٥
القطاع المالي	٢	٪٣
العقارات	٠	٪٠
الصناعة	١٦	٪٢٠
الخدمات	٥	٪٦
السياحة	١	٪١
المجموع	٩٩	

*يمكن لرجل الاعمال أن يكون له أكثر من نشاط، ما يؤدي إلى أن مجموع النسب المئوية يتجاوز المائة بالمائة.

من الجدير بالذكر أن ما سبق ذكره يتعلق بالنشاط الاقتصادي الرئيسي فقط لرجال الأعمال، فما لاحظناه عند هؤلاء (كما في الخليج عامة) هو تنوع النشاطات الاقتصادية لدى رجل الأعمال الواحد، فإضافة إلى النشاط الرئيسي، يستخدم الكثير من رجال الأعمال الأرباح التي تنتج من أعمالهم، في مجالات لا تحتاج إلى خبرة مثل البناء والمتاجرة بالعقارات والتجارة العامة. لقد ردد الكثيرون شعار "لا تضع كل بيضك في سلة واحدة" بمعنى عدم المخاطرة بكل رأس المال. ويكون التنوع أيضا على المستوى الفضائي، إذ يستثمر رجال الأعمال الفلسطينيون في بلاد خارج مكان إقامتهم، وسنعود إلى هذه النقطة لاحقاً. ولعل لحرب الخليج الأولى والثانية الدور الحاسم في تغيير استراتيجيات رجل الأعمال الفلسطيني، لأنه في حالة طرده أو إنهاء خدماته لا يعرف أين يذهب. وهكذا فقد خلقت هاتان الحربان نوعاً من "سيكولوجيا المؤقت" أو الإحساس بحالة "العبور الدائم" كما يسميها إلياس صنبر (Sanbar, 1989:73)، مما يفسر ذلك، مع وجود عوامل أخرى طبعا، مثل التنوع الجغرافي وتبعثر توجهات المستثمر.

الاندماجية في الاقتصاد الإماراتي

بعد هذا التناول السريع للقطاعات التي يعمل فيها رجال الأعمال الفلسطينيون، نطرح الآن سؤالين عن طبيعة الريادية (entrepreneurship) الفلسطينية في الإمارات، وهل اقتصاداتهم إثنية مغلقة على الجالية الفلسطينية أم إنها مندمجة في اقتصادات الإمارات، الدولة المستقبلة؟

للإجابة عن هذين السؤالين، لا بد من تناول سريع لاقتصادات الإمارات مع التركيز على تلك المتعلقة بإمارة دبي، نظراً لأهمية الاقتصادات غير الريعية لدى هذه الإمارة.

يعزى ازدهار الإمارات الاقتصادي وخاصة في دبي إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمتعلقة بالشركات الكبرى، إضافة إلى ديناميات الفاعلين الاقتصاديين المحليين فيما يتعلق بالإماراتيين، فغالباً ما يعملون كموظفين في الدولة أو رجال أعمال في مجال البناء، أو في مجال التجارة العامة، أو وكلاء لشركات أجنبية أو كمستثمرين في أسواق الأموال. لذا، فهذه النهضة تتعلق بفاعلين آخرين. نبدأ بذكر الإماراتيين الذين هم من أصول إيرانية ويعملون في التجارة العامة والاستيراد والتصدير، إضافة إلى التجار من المنطقة الهندية. أما الجالية الفلسطينية، فلا يمكن أن تدعي أن لها دوراً استراتيجياً في تنمية الاقتصاد الإماراتي، ولكنها عرفت كيف تتركز في بعض البؤر الاقتصادية مثل قطاع البناء ومن ثم التجارة المحلية. إن اختلاف الظروف في الإمارات وفي المنطقة الخليجية والأزمة الاقتصادية التي اجتاحت هذه المنطقة، كل ذلك دفع رجال الأعمال للتحول إلى قطاعات أخرى كي يبقوا أعمالهم على قيد الحياة. وفعلاً فقد برهن رجال

الأعمال الفلسطينيون على القدرة على التحول من قطاع فيه أزمة إلى قطاع آخر أكثر استراتيجية. ويمكن التحدث عن مساري التحول. الأول يتعلق بالتحول من قطاع الخدمات إلى الصناعة، وذلك بسبب المنافسة الحادة في القطاع الأول. ولعل العامل الذي ساعد الفلسطينيين على ذلك هو مستواهم العلمي العالي. ولكن أيضاً المشجعات الاقتصادية المهمة في المدينة الحرة في جبل علي التي تقع بالقرب من دبي،[٦٤] مثل الإعفاء الضريبي لمدة خمس عشرة سنة، وعدم الحاجة إلى الكفيل (شريك) محلي،[٦٥] وإمكانية ترحيل الرأسمال والأرباح. ويمكن أن نذكر في هذا الصدد، مصنعاً لإنتاج قضبان الألومنيوم والذي يملكه رجل أعمال فلسطيني بدأ حياته المهنية كصاحب محل تركيب المنيوم. وكذلك يمكن أن نُذكر مصانع في مجال صناعة الأدوية وإنتاج البلاستيك والعطور وتبريد الفواكه... الخ. أما المسار الثاني فيتعلق بالتحول من التجارة المحلية إلى التجارة الدولية، ويعود الفضل في ذلك إلى شبكات عبر القومية (العابرة للدول) والتي حاول الفلسطيني في الشتات بناءها.

إذاً، نستنتج من ذلك أن النخبة الاقتصادية داخل الإمارات، مهاجرة كانت أم محلية، هي عنصر مهم في الازدهار الاقتصادي. ومن ذلك فلا يمكننا اختزال الازدهار مطلقاً بالاستثمارات الخارجية للشركات الكبرى القادمة مع العولمة.

وهكذا يمكن أن نطرح سؤالاً مهماً حول علاقة المحلي بالعولمة، وهو سؤال بالغ الأهمية في الأدبيات الحديثة للعلوم الاجتماعية والسياسية، ولو أن معالجته بقيت على مستوى الماكرو (العام)، إذ لم تعط وزناً كبيراً للمحلي، معتبرة بذلك العولمة الناموس الذي يحكم التداول الاقتصادي. وربما نستطيع عبر دراستنا الميدانية للشبكات المحلية وعبر القومية الفلسطينية أن نلقي بعض الضوء على هذه الموضوعة، ومحاولة اختبار بعض فرضيات هذه العلاقة. ولتوضيح ذلك لا بدّ من تناول طبيعة الشبكات الاجتماعية والاقتصادية لدى الفلسطينيين في الإمارات، وذلك على المستوى المحلي، وأيضا عبر القومي، وهذا يقودنا إلى السؤال فيما إذا كان يعتبر وجود الشبكات الإثنية عبر القومية هو جزء من عملية العولمة، وفي الوقت نفسه جزء من وجود اقتصادات إثنية (ethnic business) للإجابة عن هذا السؤال لابد أن ندرس شكل الريادية (entrepreurship) الفلسطينية، وفيما إذا كانت اعتمدت على الشبكات الإثنية أو/و إنها كانت مندمجة في الاقتصادات المحلية. وهل كان لهذه الشبكات شكل محلي اثني، أم على مستوى المنطقة أم عبر قومي؟ هذا ما سنتناوله في الفقرة اللاحقة.

ضعف الشبكات المحلية الفلسطينية

تعتبر الشبكات التي تربط بين الأفراد أحد أهم الأنساق الاجتماعية الضرورية للحياة

الاقتصادية، لأنها تُعد آلية لتجميع المصادر النادرة كالمعلومات أو رأس المال، وهي أيضاً تمنع رجل الأعمال من اللجوء إلى سلوك جشع يسوقه نحو الأنانية، وتحوله الشبكات بذلك إلى عنصر أكثر اجتماعية. وإذا أظهرت دراسات كثيرة أهمية الشبكات الإثنية في خفض كلفة التداول الاقتصادي (economic transactions) فهل يعني أن ذلك لا يصلح إلا عندما تكون الشبكة إثنية؟

تقدم لنا دراسة الشبكات الاجتماعية لرجال الأعمال الفلسطينيين في الإمارات، فرصة لوضع بعض إشارات استفهام على إضفاء الطابع الإثني (ethnicisation) على التاريخ الاقتصادي المعاصر، فمن الملاحظ ضعف هذه الشبكات على مستوى الإثني الفلسطيني. فعلى المستوى المؤسساتي لا يوجد في الإمارات أي نادٍ أو جمعية تضم الجالية الفلسطينية. طبعاً تلعب سفارة فلسطين في الإمارات دوراً في تنظيم بعض المناسبات الثقافية والسياسية، وخاصة عند وقوع مآسٍ في الأراضي المحتلة. كما لعبت مؤسسة التعاون (Welfare Association) دوراً مهماً في إحياء أسابيع تضامن مع أطفال فلسطين ومع القدس. وعلى الرغم من تنظيم الشعب الفلسطيني عادة ضمن أطر فصائل فلسطينية، فإن الوجود التنظيمي لهذه الفصائل ممنوع في الإمارات، ولا يوجد أي نشاط لها إلا بصورة مبطنة.

وإضافة إلى عدم وجود مؤسسات محلية، هناك ضعف في كثافة العلاقات الشخصية ضمن الجالية. ولعل ما لعب دوراً في ذلك هو طول ساعات العمل. وبحسب الأبحاث الميدانية، فإن رجال الأعمال نادراً ما يرون أصدقاءهم أو أقرباءهم، ويكون ذلك فقط في يوم الجمعة. ومن الملاحظ أن الأصدقاء ينتمون غالباً إلى أهل القرية التي قدموا منها، أو أصدقاء عرب من جنسيات أخرى، وهكذا فيما بين الشبكات الجهوية الضيقة (communitarian)، والشبكات القومية العربية، يكاد يكون من النادر أن نجد شبكات وطنية فلسطينية (national) تتجاوز القرية.

على مستوى العلاقات الاقتصادية، توجد كما ذكرنا سابقاً بؤر تركز فلسطينية في قطاع البناء التي يفترض وجودها أن تكون هناك شبكات اجتماعية اقتصادية فاعلة. فأين هي هذه الشبكات القادرة على تخفيض كلفة التداول الاقتصادي؟ لقد تبين لنا وجود شبكات فلسطينية في مجال البناء في الستينيات وبداية السبعينيات، والتي ساهمت في تركز هذه الجالية في هذا المجال. ولكن بعد ذلك ضعفت هذه الشبكات ولم تعد تلعب أي دور. فالعمالة والمهندسون ينتمون إلى إثنيات مختلفة، وكذلك لا تنحصر عمليات بيع وشراء مواد البناء على أبناء الجالية الفلسطينية، رغم كثرتهم في السوق. وأعتقد أن نجاح هذه البؤرة التركزية يكمن في تعليمها العالي، إذ أن ثلث من قابلناهم من رجال الأعمال يحملون شهادة هندسية. ولا يعتبر هذا الأمر بديهياً، فينبغي أن نذكر أنه يهيمن على قطاع البناء في

البلدان العربية الأخرى، رجال أعمال ذوو رأسمال وليس لهم بالضرورة شهادات هندسية.

هذا وقد لاحظنا أن هناك بعض الأهمية للجوامع في تشكل شبكات ينتمي أفرادها إلى جنسيات مختلفة، إذ يتعاون أعضاء هذه الشبكات في مجال نقل المعلومات المفيدة المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وتقديم قرض بدون فوائد، أو الاشتراك في إقامة منشأة اقتصادية، وهذا يذكرنا بدور المحسنيات لدى الشيعة أيضاً، والتي تلعب الدور نفسه بالنسبة للتجار الإيرانيين في الإمارات (Adelkha, 2001). وبوجه عام، تعتبر هذه الحلقات والشبكات "الإسلامية" ذات أهمية في بداية إنشاء "البزنس" وذلك لأن البنوك تطلب غالباً ضمانات ليست في متناول يد المبتدئين. وبحسب البحث الميداني فإن نصف الذين بدأوا أعمالهم الحرة، استفادوا من شبكات غير فلسطينية وتعتبر هذه النسبة عالية، في حين اعتمد الثلث فقط على الأقارب والعائلة والخمس على الأصدقاء الفلسطينيين. أما فيما يتعلق بالشراكة، فإن ثلث من قابلناهم لهم شركاء غير فلسطينيين وأغلبهم من الجنسية الإماراتية. والمقصود بالشراكة هنا الشراكة الحقيقية مع شريك فاعل وليس مجرد كفيل يسجل في السجلات الرسمية الإماراتية. والبحث عن هذه الشراكة لها مجموعة أسباب أهمها مالية، فالشريك يحمل رأس المال الذي ينقص الفلسطيني، ولكن أيضاً يستخدمه في بعض الأحيان «كمحام» يسهل له الحصول على عقود مع الوزارات والهيئات العامة. كل ذلك يظهر لنا أن اقتصادات الفلسطيني في الإمارات هي اقتصادية مندمجة، وأحياناً تكون منصهرة في اقتصادات المجتمع الإماراتي.

ومما يشير أيضاً إلى ضعف الشبكات الإثنية هو توظيف العمالة الأرخص والأكثر "خضوعاً" في سوق العمالة، بغض النظر عن جنسية العامل. وإذا كان ذلك معروفاً بالنسبة للعمالة غير الماهرة والتي تكون بوجه عام آسيوية، فإن الجديد هو في توظيف المهندسين ومساعدي المهندسين والسكرتيرات من الهنود، مستبدلين بذلك المهندسين العرب بوجه عام والفلسطينيين بوجه خاص، وبهذا ينتصر قانون السوق. وتناولنا لضعف الشبكات عند الفلسطينيين في الإمارات، لا يعني أن له المستوى نفسه عند الجميع. فقد لاحظنا أن الشبكات لدى فلسطينيي ١٩٤٨ هي الأكثر تفككاً، والتعاون الإثني أضعف. ولعل فقدان "المرجعية الجغرافية" (عدم إمكانية العودة أو الزيارة لمدن الأصل التي أصبحت مدناً إسرائيلية) أو صعوبة الحركة خاصة ضمن المنطقة العربية (إذ يصعب على أصحاب وثائق السفر الفلسطينية الحصول على فيزا) قد خلقا نوعاً من القطيعة بين الأقارب والعائلات، وذلك كما بينّا في الفصل الثاني. وبالمقابل فمن لهم أصول غزاوية أو ينتمون إلى الضفة الغربية يتمتعون بعلاقات أوسع مع أهل القرية والمدينة والأقارب. ويمكن أن نعمم بدرجات مختلفة ما ذكرناه عن وضع جاليات الأعمال الفلسطينية في الولايات المتحدة وكندا، إذ وجدنا ضعف السوق والاقتصاد الإثني لديهم. فالإثنية ليست صنفاً

(category) وإنما هي ظاهرة ناشئة وتستمر في التطور بحسب الوضعيات الاجتماعية المتغيرة عند المجموعات والأفراد في المجتمع. ومن ذلك فإن نمط اندماج المهاجر في المجتمع يلعب دوراً في تطورالإثنية وتحولها.

وقبل الانتقال للحديث عن الشبكات الفلسطينية على مستوى المنطقة العربية والدول الغربية، لا بدّ لي من أن أطرح بشكل عام رؤيتنا النقدية لمفهوم الاقتصاد الإثني وعموميته ولنقترح مفهوماً آخر، ألا وهو المنشآت الاقتصادية المهاجرة. وسنحاول أن نرى كيف يمكن تطبيق هذا المفهوم، ليس فقط على الاقتصادات الفلسطينية في الخليج، ولكن في أماكن أخرى.

المنشآت الاقتصادية المهاجرة: محاولة بديلة لمفهوم الاقتصاد الإثني

على الرغم من أهمية هذه أدبيات الاقتصادات الإثنية في تفسير النجاح والحجم الكبير النسبي للمهاجر في قطاع المنشآت الاقتصادية التجارية والصناعية الصغيرة، فإنها غالباً ما اختزلت نظريتها برؤية العوامل الثقافية للمهاجر، ومن ثم بما سمته هذه الأدبيات بالقيم الريادية (entrepreneurial values). وهكذا نجد كثرة الدراسات التي حاولت تناول رجل الأعمال الريادي الصيني، أو الياباني، والهندي مستخدمة مفاهيم مثل: معاداة الإسراف (frugality)، وضغط الذات (self-control)، والقيم الكنفوشيسية، والعمل الدؤوب، والرغبة في التعلم، ...الخ. كما يمكن أن نتخيل دراسات تشير إلى القيم الإسلامية مثل الإخلاص، والصلاح، والثقة، والصدق، والفطرة ...الخ. وهذه النظرة التي غالبا ما تكون ثقافاوية (culturalist) قد أشارت إلى القيم القادمة من المجتمع الأصلي ومن دون أن ترينا كيف أنها تعدلت وقاومت وتغيرت في مجتمع الهجرة (أو حافظت على نفسها) وكأن هذا الأخير لا يلعب أي دور فيها. وقد قام فالديلجر بتطوير حقل تفسيري أوسع للمنشأة الاقتصادية المهاجرة، وذلك عندما ركز على التفاعل بين بنية الفرص (structure of opportunity) في المجتمع المضيف، والبنية الاجتماعية لجالية المهاجر (Waldinger ,1986:521). وهذا يساعدنا على فهم الاقتصادات الفلسطينية في كثير من الدول ولكن بشكل خاص في الولايات المتحدة. في هذا البلد، لعب العاملان المذكوران دوراً حاسماً في تطوير قطاع تجارة المفرق للمواد الغذائية، والتي تسمى بـ grocery) (or food and liqueur, في مدينة مثل شيكاغو أو نيويورك. فيما يتعلق بالعامل الأخير المرتبط ببنية الجالية الفلسطينية، فقد استفاد بعض المهاجرين من أولئك الأقارب الذين سبقوهم. وحسب المقابلات التي أجريتها ولكن أيضاً مذكرات عبد الحميد شومان، مؤسس البنك العربي، فإن هؤلاء قد استفادوا من التضامن والتعاون المالي والمعلوماتي فيما يتعلق بالمناطق الأكثر طلبا للبقالة والتجارة المتنقلة (شومان، ١٩٨٢). كما استغل المهاجرون الأقدم أقرباءهم الجدد في إعطائهم معاشات قليلة جدا مكنتهم من الحصول

على قيمة فائضة سريعة. ولكن لا يمكن أن يفهم ذلك إلا عندما نأخذ بعين الاعتبار سياقاً اقتصادياً اجتماعياً للولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين (بنية الفرص) إذ سيطر على قطاع البقالة والتجارة كل من الجاليتين اليهودية والإيطالية في أماكن كثيرة من الولايات المتحدة وخاصة في الأحياء الفقيرة التي يقطنها الأمريكيون-الأفارقة. لقد شهدت هاتان الجاليتان حراكاً اجتماعياً صاعداً لدرجة أنها كانتا تبحثان بحثاً دؤوباً عمن يشتري المحلات منهما. وبما أن مثل هذه التجارة تتطلب ساعات طويلة للعمل وتتموضع في مناطق تعتبر شعبيا بالخطرة، فإن ذلك سهل على الفلسطينيين الذين بدأوا يحضرون بأعداد كبيرة منذ بداية الخمسينيات، ليحلوا محل اليهود والطليان، وكما ذكر لي بعض أصحاب البقالة الذين قابلناهم في شيكاغو أنهم عندما يسمعون أن هناك محلا للبيع يتسارعون لإخبار أقاربهم المهاجرين الجدد بذلك.

وإذا ركزت دراسات الاقتصادات الإثنية على دور الجزر الإثنية (ethnic enclaves) في تطور هذه الاقتصادات، فهل يمكن اعتبار أن الشارع "العربي" رقم ٦٣ (63th street) في شيكاغو (الذي تكثر فيه المحلات العربية) قد ساهم في تطور الاقتصادات التجارية الفلسطينية؟ هنا لا بد من القول أن هناك خلطاً بين النتيجة والسبب. فإن تطور هذه الاقتصادات لا يرجع إلى تركزها في هذا الشارع، وإنما يمكن أن نقول العكس في أن تطور هذه الاقتصادات (يكون مرده لأسباب عدة، منها ما هو مرتبط بالمجتمع أو ببنية الفرص في المجتمع المستقبل) قد أدى إلى تركز جغرافي معين.

أما في البلدان العربية فيمكن أن نعزو النجاح النسبي لبعض الفلسطينيين إلى الخروج من مخيمات النكبة والفقر والبؤس. ليس بسبب المسبقات الثقافية أو الدوافع التي غرستها فيه هذه النكبة، وإنما لطبيعة بنية الفرص في هذه الدول. فكما يمكن القول أن الفلسطينيين الذين فقدوا رأسمالهم بسبب النكبة والذين هاجروا إلى سوريا قد وجدوا صعوبة فائقة في إيجاد مكانة لهم في مجال التجارة، وهو القطاع الأكثر اصالة وعراقة تاريخياً عند أهل الشام، في حين سيطر هؤلاء الفلسطينيون أنفسهم على قطاع التجارة بسهولة في الأردن. إذاً بغض النظر عن تأثير النكبة فإن هناك بنية الفرص في المجتمع المستقبل، هي التي تجعلنا نفهم السلوك الاقتصادي لدى رجال الأعمال الفلسطينيين.

ولعل دراسات الشبكات الفلسطينية في الشتات، إن كانت محلية أو عبر قومية، تقدم لنا أيضا حقلا آخر تفسيريا للمنشأة الاقتصادية المهاجرة.

ولقد وجدنا في دراساتنا عن اقتصادات الفلسطينيين في الإمارات أنه ليست الشبكات الإثنية هي بالضرورة الأكثر فاعلية في خفض كلفة التداول الاقتصادي (economic transaction) وإنما قامت الشبكات ذات الطابع الديني أو الصداقي بتوطيد دعائم

اقتصادات الثقة. ولعل ما قدمه جرانوفيتر من تمييز بين نوعين من تموضعية الفعل الاقتصادي في الأنساق الاجتماعية ما يؤكد ذلك. فقد ميز هذا السوسيولوجي الاقتصادي البارز، بين التموضعية العلائقية (relational embeddedness) التي ترجع إلى العلاقات الشخصية للفاعل الاجتماعي، والتي غالبا ما تكون إثنية، وبين التموضعية البنيوية (structural embeddedness) والتي تشير إلى شبكات واسعة من العلاقات الاجتماعية التي ينسجها هذا الفاعل على عدة مستويات، منها الجالية، وأيضا المجتمع المستقبل.

وكما تبين لنا دراسة حالة رجال الأعمال الفلسطينيين في الإمارات، أن تفسير الازدهار النسبي لاقتصاداتهم لا يمكن أن يعزى إلى عامل واحد كالشبكات الإثنية ولكن يرجع أيضاً إلى شبكات من نوع آخر والى اندماج في الاقتصادات المحلية والتي تلعب فيها دوراً حاسماً السياسات الاقتصادية الإماراتية. وكل ذلك ما يسميه علماء اجتماع الاقتصاد بأنماط الاندماجية (modes of incorporation) والتي يقصد بها ضرورة انخراط المهاجر في سياقات مجتمعية مختلفة ومتغيرة، والتي تؤثر تأثيراً حاسماً على الرأسمال الإنساني (human capital) من تعليم وخبرات ترجع لمجتمع الأصل. هنا يميز بورتس ثلاثة مستويات: السياسات الحكومية الموجهة باتجاه المجموعة المهاجرة، والمجتمع المدني والرأي العام، وأخيراً الجالية الإثنية. إن تركيب هذه المستويات الثلاثة يُكوّن النمط الكلي للاندماجية، والذي يفسر بدوره تطور المنشآت الاقتصادية لدى المهاجر (Portes, 1995).

كل ما سبق يؤكد على عدم دقة كثير من محاولات إضفاء الطابع الإثني (ethnicize) على مفهوم السوق وإخضاعه فقط للمنطق الهوياتي والإثني. وكما تبين بوضوح نانسي جرين أن كثيراً ما أخفت دراسات الاقتصادات الإثنية الصراعات داخل الإثنية وعلى الأقل التنافسات فيما بينهم، وقد قدمت مثالاً على ذلك عن طريق دراستها لقطاع الملابس عند اليهود في باريس ونيوروك، (هو أن هناك توتراً وحدّةً تاريخية بين اليهود البولونيين، الذين سُمّوا ازدراءً بالبولاك (Polaks) واليهود التوانسة الملقبين بالتون (Tunes) (Green,1998:397). ولعل مثل هذه الأدبيات كانت مهمة في مرحلة ما عندما نظرت إلى البعد العائلي والإثني لشبكات معينة (اسيوية، صينية، هندية، يهودية) في بعض الدول كالولايات المتحدة ودورها المهم في الاقتصادات الرأسمالية الحديثة. وقد قامت أدبيات الاقتصاد الإثني بمعارضة المنهج المعياري للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، والتي همشت دور المسارات الاجتماعية للفاعل الاقتصادي، ولم تستطع أن ترى من هذا الفاعل إلا محاولاته الحثيثة من أجل الربح. كما أنها طورت مفهوم الرأسمال الإنساني(human capital) بحيث أظهرت أن نقل المعلومات والخبرة التقنية بين أبناء الإثنية الواحدة، عبر الأجيال قد شكل عاملاً خارجياً (externality) أضافته الإثنيه لهذا الرأسمال، كما يبين بقوة جورج بورياس (Borjas,1994:249). إذاً ومع وجود أهمية

لهذه الأدبيات، فإنها قد بالغت في رؤيتها لأية جالية مهاجرة على أن لها بالضرورة اقتصاداً إثنياً. فالجالية الفلسطينية مرة أخرى هي حالة تظهر لنا بوضوح ضعف الروابط ذات الطبيعة الإثنية، كما أن اقتصاداتها هي أقرب إلى اقتصادات مندمجة في المجتمع المستقبل.

الشبكات عبر القومية : شبكات قوية ولكنها باتجاه العالم العربي

إذا كانت الشبكات المحلية ضعيفة فإن الشبكات عبر القومية هي أحسن وضعاً، ولكنها أيضاً تخضع لعوامل تتجاوز الإرادة الشخصية في الرغبة لنسج علاقات وصلات مع أفراد العائلة والأقارب والقرية. بوجه عام يمكن القول أن هناك مفارقة في التبعثر الفلسطيني إذ أنه لعب دوراً "إيجابياً" في تطوير شبكات اجتماعية واقتصادية عبر قومية، ولكن هذا لا يعني أن فاعلية هذه الشبكات واحدة في كل البقع الجغرافية، وهذا ما سنتناوله لاحقاً.

فيما يتعلق بالجالية الفلسطينية في الإمارات، فلقد استفادت هذه الجالية من بعض الصلات بين العائلات المبعثرة في أنحاء كثيرة. فعلى المستوى الإقليمي استفاد البعض من وجود شبكات بين بلدي الأصل والهجرة، كما هو الحال لدى أحد رجال الأعمال الفلسطينيين إذ استفاد من وجود بعض الشركات الكبرى في دبي، كي يشارك قريباً له في الضفة الغربية ليمثل هذه الشركات في الأراضي الفلسطينية. ولكن إن كان ذلك كلاسيكياً ومتوقعاً، فالأمر ليس بديهياً كما سنرى في المثال التالي: أ. عائلة لاجئة من العام ١٩٤٨ تعيش متنقلة بين سوريا، والأردن والإمارات ومصر، ويعاني أفرادها من صعوبة زيارة بعضهم لبعض. عندما أحيل ع. أ. أحد الأفراد المقيمين في أبو ظبي، إلى التقاعد، كان لديه رأسمال في البنك ويريد أن يستثمره في إحدى هذه الدول العربية. بدأ بزيارة أهله في سوريا ومصر.. ولمعرفته بالسوق الخليجية، التي تحتاج إلى شبكات الري في نهضتها الزراعية قرر أن يساهم مع قريب له في مصر في مشروع تصنيع شبكات الري بالتنقيط، ويقدم له الرأسمال، ولكن عندما شعر أنه بوثيقة السفر السورية لن يستطيع القدوم بسهولة إلى مصر، ألغى فكرة الاستثمار هناك، واكتفى بمساهمة رمزية في رأسمال شركة قريبه. ولعل أهمية الشبكات عبر القومية هي عندما يتم تجاوز المنطقة، وما هو مثير للدهشة هو كثافة التداول الاقتصادي بين أعضائها. لنرى على ذلك المثال التالي:

تتألف عائلة م. من ثمانية أخوة موزعين بين الأردن، والإمارات العربية، والضفة الغربية ورومانيا. لقد ترك الأب الأردن متوجهاً إلى دبي العام ١٩٧٦، إذ بدأ حياته المهنية هناك بصورة كلاسيكية في قطاع البناء مع شريك إماراتي له "كفيل". بعد سنتين، حصلت خلافات حادة مع هذا الأخير، ما جعله يقرر أن يفتح بمفرده ورشة تصنيع ألمنيوم (أبواب

ونوافذ). ولكن السوق لم تكن على ما يرام، ما دعاه للاستفادة من أحد أبنائه الذين ذهبوا إلى رومانيا لدراسة الطب، وذلك بفتح شركة استيراد وتصدير بين البلدين العام ١٩٨٩. وقد نجحت الأعمال لأن رومانيا آنذاك كانت في أوج انفتاحها الاقتصادي وإعادة إعمارها، وفي الوقت نفسه كانت لدى رومانيا منتجات رخيصة تصلح للعالم العربي.

إذاً، نجد من الأمثلة السابقة الذكر أن هذه الشبكات عبر القومية ليست لها القوة نفسها ولا الفاعلية نفسها. فمشكلة الفيزا في الدول العربية ساهمت في إضعاف الشبكات داخل المنطقة العربية، في حين يختلف الوضع مع الدول الأوروبية والأمريكية بوجه عام. وما ذكرناه اعتباراً من دراسة الجالية الفلسطينية يؤكد لماذا لا يتجاوز التبادل التجاري بين الدول العربية (ما عدا البترول)، ٣٪ من حجم التبادلات الكلية لهذه الدول.

إذا، كان بعض الفلسطينيين لا يستطيعون الاستثمار في الدول العربية، فأين يستثمرون إذاً؟ هذا ما سنحاول أن نتناوله في الفقرة التالية، مستفيدين من دراستنا للشبكات الفلسطينية المحلية وعبر القومية.

توزيع وإعادة توزيع استثمارات فلسطينيي الإمارات

في الفقرة السابقة بدأنا بالتساؤل عما إذا كانت الاقتصادات الفلسطينية في الإمارات هي اقتصادات إثنية منعزلة عن اقتصادات المجتمع المستقبل أم لا؟ والجواب هو أنها بوجه عام مندمجة، وبوجه خاص في هذه الاقتصادات ولكن هذا الاندماج هو قلق بسبب هشاشة الوضع القانوني الفلسطيني في الإمارات وفي الخليج بوجه عام. فالسؤال الآن ما هو تأثير هذه الهشاشة على السلوك الاقتصادي للفلسطينيين؟ وإذا كان هناك محاولة منهم للاستثمار خارج الإمارات، فما هي وجهة الاستثمار؟ وهل هناك سياسة رسمية للسلطة السياسية في الإمارات، باستيعاب رؤوس الأموال للجاليات المهاجرة المقيمة لديها أم لا؟

جبل علي: دراسة حالة

ولعل من المناسب أن نرى أولاً ما هو وضع الاستثمارات الخارجية في الإمارات، قبل أن نتناول حالة استثمارات الجاليات المهاجرة. ومن المفيد أن نركز هنا على إمارة واحدة وهي دبي، إذ تتميز سلطتها السياسية بإرادوية واضحة تمضي باتجاه تنويع مصادر اقتصاداتها وعدم الاكتفاء بمصدر تصدير البترول المتعرض دائماً لتقلبات تكون في بعض الأحيان غاية في الخطورة على البلدان ذات الاقتصادات الريعية (rental economy). لقد قامت دبي بجذب استثمارات الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات واستيعابها، مستلهمة بذلك النموذج السنغافوري أكثر منه النموذج (الموديل) الهونكونغي. كما

جدول رقم ١٥: توزع الشركات في جبل علي حسب الأصول الجغرافية

المنطقة	العدد الكلي للشركات	النسبة المئوية	ترخيص صناعي	النسبة المئوية	ترخيص تجاري	النسبة المئوية	ترخيص خدمات	النسبة المئوية	مجموع التراخيص	النسبة المئوية
الشرق الأوسط	١٤٩	٪١٤,٣	٣٠	٪١٢,٧	١٢٩	٪١٤,١	٠	٪٠,٠	١٥٩	٪١٣,٧
دول الخليج ما عدا الإمارات	٥٩	٪٥,٧	١٦	٪٦,٨	٤٤	٪٤,٨	١	٪٢٥,٠	٦١	٪٥,٣
أفريقيا	٣٥	٪٣,٤	٨	٪٣,٤	٣٣	٪٣,٦	٠	٪٠,٠	٤١	٪٣,٥
أوروبا	٣١٢	٪٣٠,٠	٦٢	٪٢٦,٢	٢٨٠	٪٣٠,٥	٢	٪٥٠,٠	٣٤٤	٪٢٩,٧
آسيا والمحيط الهادي	٣٣٢	٪٣١,٩	١٠٢	٪٤٣,٠	٢٨٤	٪٣١,٠	٠	٪٠,٠	٣٨٦	٪٣٣,٣
أمريكا	١٥٤	٪١٤,٨	١٩	٪٨,٠	١٤٧	٪١٦,٠	١	٪٢٥,٠	١٦٧	٪١٤,٤
المجموع	١٠٤١	٪١٠٠,٠	٢٣٧	٪١٠٠,٠	٩١٧	٪١٠٠,٠	٤	٪١٠٠,٠	١١٥٨	٪١٠٠,٠

المصدر : سلطة ميناء دبي (www.jafza.co.ae)

جدول رقم ١٦: توزع الشركات العربية في جبل علي حسب دول الأصل

الدول	مجموع التراخيص	النسبة المئوية	ترخيص خدمات	النسبة المئوية	ترخيص تجاري	النسبة المئوية	ترخيص صناعي	النسبة المئوية	العدد الكلي للشركات	النسبة المئوية
البحرين	٦	٠,٠٪	٠	٣,٤٪	٤	٥,٩٪	٢	٤,٢٪	٦	٣,٩٪
الكويت	١١	١٠٠,٠٪	١	٦,٧٪	٨	٥,٩٪	٢	٧,٦٪	١١	٧,١٪
عمان	٦	٠,٠٪	٠	٤,٢٪	٥	٢,٩٪	١	٤,٢٪	٦	٣,٩٪
قطر	٥	٠,٠٪	٠	٣,٤٪	٤	٢,٩٪	١	٢,٨٪	٤	٣,٢٪
السعودية	٣٣	٠,٠٪	٠	١٩,٣٪	٢٣	٢٩,٤٪	١٠	٢٢,٢٪	٣٢	٢١,٤٪
مصر	٨	٠,٠٪	٠	٥,٩٪	٧	٢,٩٪	١	٥,٦٪	٨	٥,٢٪
العراق	٤	٠,٠٪	٠	١,٧٪	٢	٥,٩٪	٢	٢,٨٪	٤	٢,٦٪
الأردن	٢٧	٠,٠٪	٠	١٨,٥٪	٢٢	١٤,٧٪	٥	١٦,٠٪	٢٣	١٧,٥٪
لبنان	٢١	٠,٠٪	٠	١٤,٣٪	١٧	١١,٨٪	٤	١٣,٢٪	١٩	١٣,٦٪
فلسطين	١	٠,٠٪	٠	٠,٨٪	١	٠,٠٪	٠	٠,٧٪	١	٠,٦٪

سورية	٨	٪٠,٠	٠	٪٤,٢	٥	٪٨,٨	٣	٪٤,٩	٧	٪٥,٢
اليمن	٦	٪٠,٠	٠	٪٣,٤	٤	٪٥,٩	٢	٪٤,٢	٦	٪٣,٩
الجزائر	٥	٪٠,٠	٠	٪٤,٢	٥	٪٠,٠	٠	٪٣,٥	٥	٪٣,٢
ليبيا	٣	٪٠,٠	٠	٪٢,٥	٣	٪٠,٠	٠	٪٢,١	٣	٪١,٩
المغرب	١	٪٠,٠	٠	٪٠,٨	١	٪٠,٠	٠	٪٠,٧	١	٪٠,٦
السودان	٧	٪٠,٠	٠	٪٥,٠	٦	٪٢,٩	١	٪٤,٢	٦	٪٤,٥
تونس	٢	٪٠,٠	٠	٪١,٧	٢	٪٠,٠	٠	٪١,٤	٢	٪١,٣
المجموع	١٥٤	٪١٠٠,٠	١	٪١٠٠,٠	١١٩	٪١٠٠,٠	٣٠	٪١٠٠,٠	١٤٤	٪١٠٠,٠

المصدر : سلطة ميناء دبي (www.jafza.co.ae)

سنوضحه في دراستنا للمنطقة الحرة في جبل علي.

لقد استوعب جبل علي ١٠٤١ شركة[٦٦] حتى نهاية العام ١٩٩٩. وإذا أخذنا توزع الشركات بحسب الجنسيات، سنجد أن قرابة النصف قد قدم من أوروبا والولايات المتحدة (بالترتيب ٣١٢ و ١٥٤ شركة مشكلة بحدود ٣١,٩٪ و ١٤,٨٪ من مجموع الشركات). في حين نجد ٣٠,١٪ قد قدم من آسيا والمحيط الهادي. (انظر إلى الجدولين رقم ١٥ و ١٦).

ونجد أن هناك فقط ١٤,٣٪ من الشركات قدمت من الشرق الأوسط و٥,٧٪ من الخليج العربي و ٣,٤٪ من أفريقيا. وتملك أغلب هذه الشركات (٧٩٪) رخصة تجارية، عاملة بذلك في الاستيراد والتصدير أو في إعادة التصدير. ويعكس اختلاف جنسيات هذه الشركات التوزع الجغرافي للاستيراد (انظر إلى جدول رقم ١٧)، إذ تأتي الأغلبية من الولايات المتحدة و من بعض الدول الأوروبية (إنكلترا، وسويسرا وألمانيا)، أو من بعض الدول الآسيوية (الهند، وكوريا الجنوبية، واليابان والصين). في حين يكون توجه إعادة التصدير (انظر إلى جدول رقم ١٨) إلى دول المنطقة، فتتوزعها الدول الآسيوية (بالترتيب إيران، والهند، وأفغانستان، وأذربيجان، وروسيا، وتركيا وباكستان) والدول العربية (السعودية، والكويت، وقطر وعمان). كل ذلك يفسر لنا أهمية الشركات التجارية الآسيوية، الأوروبية والأمريكية (٣١٪، ٣٠,٥٪ و ١٦٪ بالترتيب)، أما بلدان المشرق فتكتفي بـ ١٤٪.

وفيما يتعلق بالشركات ذات الرخص الصناعية، فنجد تقريباً التوزيع نفسه بين الجنسيات، مع اختلاف لصالح الشركات القادمة من آسيا والمحيط الهادي، والتي تمثل ٤٣٪ على حساب الشركات القادمة من أمريكا (٨٪) ومن المشرق العربي (١٢,٧٪).

هذا فيما إذا أخذنا التقسيمات الإقليمية المعروفة. ولكن لو أننا درسنا فقط الشركات ذات المنشأ العربي المستثمرة في جبل علي، فإننا نجد أن أهم جنسيتين مهمتين هما السعودية (٣٢ شركة منها ١٠ شركات صناعية) وتأتي بعدها الأردن (٢٣ شركة منها ٤ صناعية)، ويأتي بعدهما لبنان مع ١٩ شركة (منها أربع شركات صناعية). ومما أعتقده أن الجزء المهم من هذه الشركات هو للمهاجرين المقيمين سلفاً في الإمارات، وبعضهم قدم نظراً للامتيازات الاستثنائية التي تقدمها هذه المنطقة الحرة، كما هو الحال في أحد الصناعيين الأردني-الفلسطيني الذي أغلق مصنعاً له للمنتجات المعدنية في الزرقاء (الأردن) ليفتحه في دبي فيستفيد بذلك من الإعفاءات الضرائبية. وهذا المثل الأخير يعكس ظاهرة جديدة وتغييراً في التقسيم العالمي للأسواق وللعمل، إذ لم تعد دول الخليج مستقبلة للعمالة فقط، وإنما أيضاً للاستثمارات. ويمكن القول أيضاً أن المهاجر لم يعد بالضرورة يرسل استثماراته إلى بلد الأصل وإنما يستثمرها في بلد المستقبل.

ولا بد لنا أن نلاحظ أهمية عدد الشركات الهندية في جبل علي، إذ توجد ١٥٩ شركة منها

٦١ صناعية، كما يمكن الإشارة، أيضاً، إلى وجود ٧٤ شركة ايرانية منها ١٢ صناعية.[٦٧] ويظهر هذا أهمية مكانة دبي لهذين البلدين، كما يظهر القدرة الاستثمارية لبعض الدول الناهضة مثل الهند

وأخيرا يظهر توزيع جنسيات الشركات في جبل علي، أن نموذج دبي هو نموذج عولمة اقتصادية من دون اندماج في منطقتها (على الأقل مع الطرف الجنوبي، أي مع الدول العربية) وما يمكن أن نسميه عولمة من دون أقلمة (globalization without regionalization). وقد بادر كثير ممن يهتمون بالوحدة العربية وإقامة سوق عربية مشتركة بانتقاد هذا النموذج، وسنرى، لاحقاً، أن عدم قدرة الإمارات على استيعاب رؤوس أموال المهاجرين المقيمين فيها سلفاً يوضح حدود هذا النموذج.

جدول رقم ١٧: الدول العشر الأكثر اهمية في التعاملات التجارية لدبي

إعادة التصدير	الاستيراد	التصدير
ايران	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان
الهند	الصين	تايوان
المملكة العربية السعودية	اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية
أفغانستان	بريطانيا	الهند
الكويت	الهند	كوريا الجنوبية
اذربيجان	كوريا الجنوبية	المملكة المتحدة
روسيا	ألمانيا	عُمان
تركيا	ايطاليا	سويسرا
باكستان	الصين الوطنية	تايلاند
قطر	إندونيسيا	ألمانيا

التوزيع الفضائي للاستثمارات الفلسطينية خارج الإمارات

كما ذكرنا سابقاً فإن مجموعة عوامل أهمها هشاشة الوضع القانوني للاجئ الفلسطيني في دول الخليج، وسيكولوجيا المؤقت الذي يشعر به، جعله يوزع استثماراته على دول خارج بلد إقامته.[٦٨] فأين وُزعت هذه الاستثمارات؟ لا بد لنا أن نذكر أن كثيراً من الأدبيات الحديثة لعلم الاجتماع الاقتصادي ذكرت أن الفعل الاقتصادي يخضع لعوامل

تتجاوز العقلانية الاقتصادية المجردة، منتقدة بذلك بعض الدراسات التفاؤلية للعولمة الاقتصادية. لقد اعتبرت هذه العولمة أن الاقتصاد الحديث قد تأسس على قواعد مبنية على الحسابات المعقدة لعوامل اقتصادية بحتة، كحجم السوق، وكلفة اليد العاملة، ونوعية البنى التحتية الضرورية للنقل والاتصالات. ولم تقم هذه الدراسات على الأخذ بعين الاعتبار لعوامل غير اقتصادية وسياسية، مثل طبيعة العلاقات ضمن البنى الاجتماعية للفاعليين الاقتصاديين، ووجود جالية سلفاً أم لا، والعلاقات السياسية بين جنسية المستثمر وبلد الاستثمار، والوضع القانوني للمستثمر... الخ.

فيما يتعلق بجالية الأعمال الفلسطينية تعتبر دبي مركز دوران وانتقال الاستثمارات الفلسطينية أكثر مما هي قطب جذب لها . وعلى الرغم من أهمية الديناميات التجارية والصناعية في دبي، فإن هذه الجالية قد نظرت إليها نظرة شك وقلق وخوف. فهاجس حرب الخليج مازال في أذهان هذه الجالية، ويغذي خوفها من أزمة جديدة من أن يتحولوا مرة أخرى إلى كبش فداء. كما أن هناك اعتبارات تتعلق بالنظام القانوني الإماراتي، إذ لم يتوانَ بعض من قابلناهم، في الحديث عن تجارب مريرة مع الكفيل، وكيف أن النظام القضائي الإماراتي متحيز في بعض الأحيان لصالح مواطنه.

ضمن هذا السياق، وهذه التصورات والتمثلات التي تتحكم في عقل رجل الأعمال الفلسطيني، قرر هذا الأخير أن ينقل استثماراته خارج الخليج العربي. وقد جرى ذلك بنقل رأسماله أكثر من نقل منشأته إلى الخارج. وعودة على بحثنا الميداني، فإن قرابة نصف عدد المشاريع الاستثمارية هي في الولايات المتحدة، وكندا واستراليا، بينما استثمرت بحدود ربع هذه المشاريع في الأراضي الفلسطينية والربع الأخير في الأردن. وهكذا نلاحظ هذه المكانة المهمة للأردن، كما بينا سالفا، والتي تفسرها عوامل كثيرة، فهي تتعلق بتحسن كبير في المناخ الاستثماري في الأردن، ولكن أيضاً بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للأراضي الفلسطينية، وهذا يظهر ضعف تعبئة الشبكات العائلية والوطنية الفلسطينية في هذه المنطقة لصالح فعل اقتصادي مشترك.

ويمكن بشكل إجمالي القول بأن الاستثمارات باتجاه الأراضي الفلسطينية هي أقل مما يمكن أن نتوقع، وخاصة تلك التي تتعلق بأهالي الضفة الغربية وغزة، المهاجرين إلى الخليج بأنهم سيعودون يوماً إلى قراهم ومدنهم، إما بحكم انتهاء عقدهم (إذا كانوا مهاجرين اقتصاديين) أو بلم الشمل إذا كانوا لاجئين. وعلى الرغم من ذلك، فإذا نظرنا إلى هشاشة الوضع الحالي في الأراضي الفلسطينية نفهم أن قرار الاستثمار مرتبط بوجه من أوجه الإرادوية وبالبحث عن وضع اجتماعي معين، متجاوزاً بذلك العقلانية الاقتصادية البحتة. فبحسب البحث الميداني استطعنا أن نحصر ٣٤ مشروعاً اقتصادياً

جدول رقم ١٨: الأسواق العشرون الأكثر اهمية لإعادة التصدير

الدول	الترتيب ١٩٩٦ (١٩٩٥)	القيمة بالدولار	القيمة بالدرهم
إيران	١ (١)	٧٨٢,٥٨٨	٢,٨٧٢,٠٩٩
الهند	٢ (٢)	٣٢٣,٦٤٧	١,١٨٧,٧٨٦
المملكة العربية السعودية	٣ (٣)	٢٢٦,٤٦٢	٨٣١,١١٤
أفغانستان	٤ (٥)	٢٢٣,٢٧٨	٨١٩,٤٢٩
الكويت	٥ (١٠)	١٨٦,٨١٢	٦٨٥,٦٠٠
أذربيجان	٦ (٨)	١٨٤,٦٣٧	٦٧٧,٦١٦
روسيا	٧ (٩)	١٤٠,٤٥٧	٥١٥,٤٧٦
تركيا	٨ (٣٨)	١٢٩,٤٤٦	٤٧٥,٠٦٧
باكستان	٩ (٦)	١٢٩,٣١٧	٤٧٤,٥٩٤
قطر	١٠ (٧)	١٢١,٦٥٩	٤٤٦,٤٨٨
عُمان	١١ (١٤)	١٠٩,٦٠٦	٤٠٢,٢٥٤
ليبيا	١٢ (١٢)	٩٠,٣٣٣	٣٣١,٤٢٣
اليمن	١٣ (١١)	٨٨,٨٢٠	٣٢٥,٩٧٠
هونج كونج	١٤ (٤)	٨٦,٤٠٥	٣١٧,١٠٧
أرمينيا	١٥ (٢٢)	٧٧,٠٧٤	٢٨٢,٨٦٠
تنزانيا	١٦ (٢٠)	٧١,٨٥٢	٢٦٣,٦٩٦
البحرين	١٧ (١٣)	٦٧,٤٤٠	٢٤٧,٥٠٣
سنغافورة	١٨ (١٥)	٦٣,٣٥٧	٢٣٢,٥١٩
أوزبكستان	١٩ (٣٢)	٥٩,٩٧٧	٢٢٠,١١٤
الصومال	٢٠ (١٦)	٥٩,٨١٤	٢١٩,٥١٨

المصدر : سلطة ميناء دبي (www.jafza.co.ae)

قد نُفّذت بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥، فمن الـ ٧١ رجل أعمال الذين قابلناهم، قام بحدود الثلث منهم بالاستثمار في الأراضي الفلسطينية، ويعتبر أغلب هؤلاء من أولئك الذين ترجع أصولهم إلى الضفة الغربية وغزة، إذ قاموا بإنشاء منشآت اقتصادية بالتعاون مع قريب أو صديق مقيم هناك، في حين قام فلسطينيو ١٩٤٨ (وعددهم ثمانية) بالاستثمار المالي في إحدى شركات الاستثمار كباديكو أو شركة السلام العالمية، ويوضح الجدول رقم ١٩ قطاعات استثمار كلا الفئتين.

هجرة واستثمار فلسطينيي الخليج في كندا

تعتبر التطورات السياسية لمنطقة الخليج العربي الحافز الأساسي لهجرة وتحويل استثمارات فلسطينيي الخليج إلى العالم الغربي بشكل عام وكندا بشكل خاص. وكما ذكرنا في الفقرة الأولى من هذا الفصل، فلقد شكلت حرب الخليج الثانية العام ١٩٩١ نقطة تحول مهمة للقسم الأكبر من الفلسطينيين العاملين في منطقة الخليج. سبق ذلك، أيضاً، بداية التراجع الاقتصادي في المنطقة خلال الثمانينيات والتسعينيات، وإنهاء عقود الكثير من الفلسطينيين ما عرضهم لخطر الإبعاد، ورافقت ذلك إجراءات ليست آنية التأثير، مثل: معاملة الطلبة الفلسطينيين أسوة بالأجانب في منعهم من الالتحاق بالمدارس الحكومية، وسد باب الجامعات أمامهم، وأجبر العديد من العاملين الفلسطينيين على الاستقالة قبل موعد انتهاء عقود عملهم، وأصبح لزاماً على رجال الأعمال الفلسطينيين التفكير جدياً بالهجرة بحثاً عن جواز سفر يعفيهم من القيود المفروضة على تنقلهم وسفرهم وعملهم، ووضع حد لحالة المعاناة التي يعيشونها بسبب وضعية اللايقين الناجمة بالأساس عن وضعهم القانوني كلاجئين وأجانب في الدول التي يعيشون فيها. كان الهدف هو "العالم الجديد" طالما أن أياً من الدول العربية لن تمنحهم حق الإقامة الدائمة المضمونة، وطالما أن مستقبل المناطق الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ لم يبت به بعد في مفاوضات السلام. ومن الملاحظ أنه لم يُسمح سوى لأعداد قليلة من الفلسطينيين بالعودة إلى هذه المناطق في إطار جمع شمل العائلات الذي تعتبر إسرائيل فيه هي الطرف المقرر بالأساس.

واختارت أعداد ليست قليلة من الطبقات الثرية والمتوسطة من الفلسطينيين، الهجرة إلى كندا، أو الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والمملكة المتحدة وبيليز[٦٩] وأية دول أخرى تبدي الاستعداد لقبولهم واستيعابهم. وبدت الهجرة إلى كندا وخاصة إلى مقاطعة كيوبيك فكرة جذابة لدى قطاع واسع من هؤلاء الفلسطينيين، بسبب السياسة الليبرالية والإنسانية لأنظمة الهجرة السارية هناك. وكانت الحكومة الكندية قد سمحت بدخول أعداد من فلسطينيي لبنان كلاجئين منذ بداية الثمانينيات نتيجة الحرب الأهلية المشتعلة في لبنان آنذاك. كما سمحت لاحقاً بدخول أعداد أخرى من الفلسطينيين من منطقة

جدول رقم ١٩: الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية

القطاع المستثمر فيه	العدد	النسبة المئوية
الصناعة	٤	٪١٢
التجارة	٢	٪٦
البناء	٣	٪٩
العقارات	٤	٪١٢
السياحة	٢	٪٦
القطاع المالي	١٣	٪٣٨
الخدمات	٦	٪١٨
المجموع	٣٤	٪١٠٠

المصدر: ابحاثي الميدانية

الخليج خلال أزمة احتلال الكويت، ومنح معظم هؤلاء تأشيرات دخول كمستثمرين في إطار نظام خاص يشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى كندا.

وأظهرت دراستنا الميدانية أن المهاجرين الفلسطينيين في مدينتي مونتريال وتورونتو يواجهون مؤخراً مصاعب معيشية واقتصادية غير قليلة، واضطر بعضهم إلى إنفاق ثرواتهم القليلة التي جاءوا بها، كما اضطر بعضهم إلى التحول من رجال أعمال ناجحين إلى أناس يعتمدون أساساً على مساعدات الضمان الحكومي. ومن بين الأسباب التي دعت إلى هذا التحول هناك، الجهل بالسوق الكندية، وبأساليب التعامل في البيئة الجديدة، وحالة الركود الاقتصادي التي يعاني منها الاقتصاد الكندي عموماً منذ سنوات وفي مقاطعة كيوبيك خاصة. ومن بين الأسباب الأخرى نجد اضطرار الكثيرين إلى المغادرة على نحو فجائي مع اندلاع الأزمة الناجمة عن احتلال الكويت، دون أن يتاح لهم الوقت الكافي لجمع المعلومات والإعداد للهجرة إلى المجتمع الجديد.

لقد أتاحت كندا مع ذلك لهؤلاء جواً من الأمان الشخصي، ونهاية لحالة القلق المتواصلة الناجمة عن هشاشة وضعهم القانوني، كما أتاحت لهم التمتع بكامل حقوق المواطنة وغيرها من الحقوق الديمقراطية الأساسية التي يفتقدونها، وذلك حتى قبل حصولهم على الجنسية الكندية. إنها البلد التي أصبح في مقدور أبناء المهاجرين من الفلسطينيين فيها الانخراط في المدارس ودخول الجامعات، مع ذلك فقد بقيت بلدا لا يعرف عنه الكثير لإدارة أنشطتهم التجارية والاقتصادية.

لقد عبّر بعض الفلسطينيين في مدينة مونتريال عن أنهم قبل اتخاذ قرارهم بالهجرة إلى كندا، بحثوا في داخل المنطقة العربية عن بلد يهيئ لهم الأمان وفرص الاستثمار الاقتصادي ليستقروا به. وقد أبدى كثير من الفلسطينيين ذوي الأصول الغزاوية (حاملي وثائق سفر مصرية) عن تمنيهم لو أنهم تمكنوا من الاستقرار في مصر، ولكنهم عرفوا أن أبواب هذا البلد ليست مفتوحة أمامهم.

ونستخلص مما تقدم أن القانون العام للهجرة وانتقال السكان من بلد لآخر يظل محكوماً بعوامل الدفع وعوامل الطرد الاقتصادية في جوهرها. ولكن في حالة الفلسطينيين في منطقة الخليج فإن دوافعهم إلى الهجرة تذهب إلى ما هو أبعد من الدوافع الاقتصادية المحضة. وتظهر النتائج التي توصلت إليها الأبحاث المشار إليها سابقاً أن النجاحات الاقتصادية للفلسطينيين خارج وطنهم ليست كافية وحدها لفهم أسباب انتقالهم من بلد لآخر. إن أوضاعهم القانونية ربما كانت هي العامل الأكثر حسماً هنا في تحديد شكل هجرتهم واتجاهها كما تظهر ذلك بجلاء دراسة الجاليات الفلسطينية في منطقة الخليج.

إذاً، تطرح الإشكاليات الاقتصادات الفلسطينية في الإمارات ومكان استثمارات رؤوس الأموال وطبيعتها خارج المنطقة موضوعًا أساسياً وجوهرياً في علم الاجتماع الاقتصادي حول تموضعية (embeddeness) الفعل الاقتصادي في البنى الاجتماعية للفاعلين الاقتصاديين. ولكي نفهم ذلك سندرس أشكال الريادية الفلسطينية في بعض سياقات المجتمعات المستقبلة، وفي الوطن الأم أيضاً. وما نود أن نسأله بالتحديد هو كيف يتكيف المهاجر، أو المستثمر المهاجر مع السياق المجتمعي الذي يعيش فيه: هل باندماجه فيه مستخدما، كما سنرى، ريادية فردية، أم بالاستفادة من جاليته هناك مستخدما ريادية إثنية؟ كما يهمنا أن نطرح سؤالا يتعلق بتأثير أصول بعض رؤوس الأموال الفلسطينية (في الخليج) على طبيعة اختيار قطاع الاستثمار في البلاد غير الريعية (كندا على سبيل المثال). هذا ما سنتناوله في الفقرة القادمة.

٤-٣. ما بين الخليج وأمريكا: أشكال الريادية الفلسطينية

ما نقصده بالريادية (entrepreneurship) المتعلقة بالسلوك الاقتصادي لرجل الأعمال، هي العوامل المتعلقة بالتجربة الاقتصادية التي يقتنيها رجل الأعمال، وليس «العقلية الاقتصادية». وتحت هذا المصطلح تؤخذ بعين الاعتبار أشكال تعبئة رؤوس الأموال للنشاط الاقتصادي وطبيعة الشبكات الموظفة لصالح هذا النشاط، إن كانت شبكات عائلية، أو إثنية، أو صداقية، أو وطنية، أو عابرة للدول. وفيما يتعلق برجال الأعمال الفلسطينيين، سنميز بين نوعين من الريادية: الريادية الإثنية والريادية الفردية.

الريادية الإثنية

يقصد بالريادية الإثنية، الريادية التي توظف الشبكات العائلية أو الإثنية لمصلحة خلق النشاط الاقتصادي وتطويره، وهي الريادية التي ازدهرت في القارة الأمريكية بحسب ما بينته كثير من الأدبيات المتعلقة بالاقتصادات الإثنية (ethnic business) والتي أبرزت قصص نجاح مرتبطة بالاستفادة من الشبكات الإثنية لصالح خلق نشاط اقتصادي حر، كما هو الحال في كثير من الجاليات المهاجرة الآسيوية (Portes, 1995: Introduction). واعتباراً من بحثنا الميداني حول رجال الأعمال الفلسطينيين في الإمارات وكندا والولايات المتحدة، فإن الدور الذي تلعبه شبكات الجالية أو الشبكات العائلية محدود (كما وضحناه في الفقرة السابقة). وعندما يكون لهذا الدور تأثير، فهو لا ينتج بالضرورة قصة نجاح، وذلك بسبب طبيعة السياق الاقتصادي لبلد المهاجر، أو ذلك الذي انتقل، أو نقل رؤوس أمواله إليه. ولتوضيح ذلك سندرس كيف تتلوّن أهمية هذه الريادية الإثنية من سياق لآخر. وتتعلق الريادية الإثنية بوجه أساسي بالطريقة التي يقوم بها رجل الأعمال بالاستفادة (أو الضرر) من الرأسمال الاجتماعي (social capital) الذي تقدمه له الجالية، والتي تؤدي إلى نجاح (أو عدم نجاح) أعماله. والمقصود هنا في الرأسمال الاجتماعي بالمعلومات التي تقدمها الجالية، أو المساعدة المالية لبدء ولتطوير أعمال أحد أبناء الجالية. وهذا يجعلنا في بعض الأحيان نقف موقفاً نقدياً مما يذكره لنا رجال الأعمال، من أنهم عصاميون و بنوا أنفسهم بجهودهم. وعندما يقولون ذلك فإننا نفهم ذلك بمعنى أنهم لم يرثوا عن والديهم المنشأة الاقتصادية أو الرأسمال الذي بنوا عليه أموالهم (حنفي، ١٩٩٧). ولكن لا نفهم العصامية بمعنى عدم الاستعانة بمصادر نادرة تؤمنها العائلة/أهل القرية/ الجالية. فمن هذه المصادر النادرة: استضافة المهاجر في الفترة الأولى التي يحضر فيها، أو تقديم معلومات ورأسمال حتى وإن كان في غاية الصغر، ولكن غالباً ما تكون مثل هذه المصادر ذات أهمية كبيرة في بداية استقرار المهاجر. وهنا لا بد أن نؤكد على ما ذكرناه في الفقرة السابقة من أن الطبيعة «القروية» لأهل الضفّة الغربية وغزة قد ساعدت على الترابط والتعاضد. ولا بد من ذكر أن الريادية الإثنية تزيد وتنقص بحسب الظروف التي تحيط بها وخاصة الظروف السياسية.

ففي الظروف الصعبة التي يفرضها الاحتلال، وصعوبة التنقل بسبب الفيزا، يتحول رجل الأعمال – الفرد (individual-entrepreneur) إلى رجل أعمال–عائلة (family-entrepreneur) فيعمل كوحدة مع أخوته أو أقاربه، متحدياً بذلك هذه العوائق. وتكون لهذا التحول ميزاته الإيجابية حكماً في هذه الظروف، ولكن ليس من دون تأثيرات جانبية قد تكون سلبية على المدى البعيد. لتوضيح ذلك نأخذ هذا المثل: عائلة ن. هاجرت من رام الله إلى الولايات المتحدة في بداية الستينيات. وهي مؤلفة من ثلاثة أخوة وثلاث أخوات، وتعمل هذه العائلة كوحدة اقتصادية، ولكن من دون أن تضم الأخوات وذلك

«بحجة» "أنهن متزوجات" كما ذكر ذلك أحد الأخوة، الذي أجرينا اللقاء معه. وتملك هذه العائلة في شيكاغو وضواحيها أربع بقاليات (أو سوبر وميني ماركت). وقد اكتفت بذلك حتى العام ١٩٩٢، إذ شجعت عملية السلام س.ن. الأخ الأكبر على القدوم الى الضفة الغربية لعدة أهداف منها زيارة الأقارب ودراسة إمكانيات الاستثمار وكذلك لكي تكون له وطأة قدم في بلد أجداده. ولكنْ هناك مشكلة تتعلق بإقامته، فكونه يحمل جواز سفر أمريكي وقد غاب عن بلده فترةً طويلة، سحبت السلطات الإسرائيلية منه "كرت" هويته التي تخوله بأن يكون مقيماً إقامة دائمة في الضفة، وقد قام هو وأخواه الاثنان بتقديم طلب للم الشمل. هذا ولم تُحل المشكلة أمامهم حتى الآن. ورغم ذلك فقد اشترى محل حلويات كبيراً ومصنعاً للحلويات. وهكذا بدأ يتناوب على تلك المحال الأخوة الثلاثة، إذ يحق لهم بفيزهم السياحية البقاء ثلاثة أشهر فقط وبعدها عليهم المغادرة، وغالباً ما يغادرون عن طريق عمان، فإما يبقون فيها أياماً عدة، أو يعودون إلى أمريكا للمناوبة أيضاً هناك على المحلات. وهكذا قرروا الاستثمار في عمان حتى يصبح هناك «مبرر» اقتصادي لإقامتهم هناك، إذ شاركوا ابن عم لهم هناك في مصنع للألبسة الجاهزة عن طريق رأس المال، وتقديم خبرتهم بتسويق المنتج إلى الولايات المتحدة. ولكن لم يعد هذا الوضع محتملاً، إذ نراهم موزعين ومشتتين عن عائلاتهم وخاصة أنه بدأ يتلاشى الأمل في حل سريع لمشكلة اللاجئين. ففي العام ١٩٩٨ قرر الثلاثة أن يتخلوا عن إدارة مصنع الحلويات، ويكتفوا بالمشاركة برأسمال، وقرروا العودة إلى الولايات المتحدة للبقاء هناك. ورغم ذلك فقد بنوا بناية في رام الله للإيجار، كما حافظوا على بعض الاستثمارات المالية في بعض الشركات المساهمة الموجودة في فلسطين.

ومن خلال مقابلات عدة أجريناها مع رجال أعمال آخرين، والذين نرى أنهم عبارة عن رجال أعمال–عائلة وليسوا أفراداً، نجد أن مسار هذه العائلة يكاد يكون متكرراً بوجه أو بآخر.

لننتقل الآن إلى دراسة الريادية الإثنية في بلد نقل إليه الفلسطينيون الخليجيون كثيراً من أموالهم أو أقاموا فيه وهو كندا، وسنرى كيف أن هذه الريادية تختلف كثيراً عن تلك التي سبق وتحدثنا عنها في الإمارات، فنتائجها لم تكن إيجابية غالباً. هنا يمكن تناول استراتيجيتين رياديتين تتعلقان بقطاعي التجارة والاستثمارات العقارية.

فالاستراتيجية الأولى تعتمد على التعاون بين أكثر من شريك في موقعين جغرافيين مختلفين للقيام بعمليتي التصدير والاستيراد، والاعتماد على الزبائنية الإثنية. ولكن لم يستطع العرب في كندا بوجه عام، والفلسطينيون بوجه خاص، أن يرسموا لأنفسهم مكاناً ضمن التقسيم العالمي للعمل. فهم لم يسيطروا على بؤرة تركزية اقتصادية (economic niche) بحيث تنتقل الخبرات والمهارات والمعرفة ضمن الجالية. وهم لم يطوروا لا

تكنولوجيا متقدمة ولا حتى منتجات ذات علاقة جيدة بين السعر والنوعية، تكون صالحة للتجارة في كندا، في حين استطاع الهنود والصينيون أن يخلقوا لأنفسهم بؤرة تركزية اقتصادية تجد مكانها في النسيج الاقتصادي العام الكندي. وأما الفلسطينيون الذين يعملون في مجال التجارة العامة أو تجارة المفرق فقد أصيبوا بخيبات أمل كبيرة بسبب المنافسة الحادة، وذلك لعدم وجود حي عربي بكل معنى الكلمة في مدن وجودهم كمونتريال وتورونتو قد أضعف حجم الزبائن من الجالية. وما يقال عن قطاع التجارة يمكن أن يطبق على قطاع الخدمات. وعلى سبيل المثال، فإن كثيراً من المطاعم العربية والفلسطينية تعيش حالة صعبة، ولعل ما نجح منها هي سلسلة من المطاعم التي تنطوي تحت اسم فلافل، ويظهر أن سبب النجاح هو في كون هذه السلسلة قد جمعت بين الخصوصية المشرقية وبين الذوق العام الكندي الذي يبحث غالباً عن وجبة سريعة على طريقة الهامبرغر.

أما الاستراتيجية الريادية الثانية فتتمثل في الاعتماد على رؤوس أموال عائلية مجمعة من الأقارب المبعثرين، ويكون الاستثمار فيها في قطاع العقار. وقد ساهم الفلسطينيون في هذا الاستثمار في نهاية الثمانينيات بعد قدومهم من الخليج، ومن ثم أصيبوا بخسائر فادحة، وذلك لسببين: الأول بنيوي وظرفي، إذ أن السوق العقارية قد أصيبت بأزمة حادة، وهذه الأزمة أصابت خصيصاً مونتريال وكاليفورنيا، والثاني يتعلق بالفلسطينيين، فكونهم حديثي العهد في هذه البلد لم تكن لديهم المعرفة الكافية بالسوق. نستنتج من كل ما سبق أن الريادية الإثنية ليست فقط متموضعة (embedded) في شبكات إثنية أو عائلية أو غيرها، وإنما في السياق الاقتصادي للبلد المستقبل. ولعل أصل رؤوس الأموال المرتبطة بطبيعة الاقتصاد الريعي الخليجي قد لعب دوراً في تحويلها إلى اقتصاد غير إنتاجي في كندا والولايات المتحدة.

وباختصار، فإن مجموعة الفشل التي أصابت كثيراً من رجال الأعمال الفلسطينيين في كندا، قد شجعتهم على التحول إلى أنشطة اقتصادية متسمة بريادية فردية، وهذا ما سنتناوله في الفقرة التالية.

الريادية الفردية

تعرّف الريادة الفردية بأنها الاستراتيجية التي لم تستفد بصورة أساسية من الرأسمال الاجتماعي الإثني، ولكن بوجه آخر استفادت من رؤوس الأموال الموجودة في السوق. لقد سنح لنا التحليل الشبكي لبيئة رجال الأعمال الفلسطينيين بالتعرف على شبكات تتجاوز الجالية. ولعله من المفيد هنا أن نذكر أن بعض رجال الأعمال الذين قابلناهم في أمريكا وأوروبا، قد أشاروا إلى أنهم حاولوا منذ أن قدموا إلى هذه البلاد، الابتعاد عن الجالية لاعتبارهم أن البعض يكون "مصدراً لوجع الرأس". وأعتقد أن الخوف من أن

يكونوا مرئيين هو ما يكمن وراء ذلك الشعور، وربما دوافعهم في ذلك هو الخوف من التمييز العنصري الذي (قد) يمارس ضدهم. وعلى أي حال، فلا يمكن أن تكون العائلة أو الجالية باعتبارها رأسمال اجتماعي، دائماً ذات قيمة إيجابية بما يتعلق بنشوء الاقتصادات المهاجرة وتطورها. وتعتبر دراسة كليفورد جيرتز حول ظهور المنشآت التجارية في بالي بإندونيسيا مثالاً نموذجياً على الآثار الجانبية التي تنتج عن التضامن الجالياتي،.فقد بينت دراسته كيف أن بعض رجال الأعمال الرياديين قد عانوا من العدد الكبير لطالبي العمل من أعضاء الجالية، وكذلك من الديون التي تراكمت عليهم. وكيف أن ذلك حول المنشآت التجارية إلى فندق لإعانة الجالية (welfare hotel)(Geertz,1963). ويذكر لنا أحد الصناعيين الفلسطينيين في شيكاغو كيف أنه عانى كثيراً من أقاربه الذين لا يعملون بجدية، ما أدى به أخيراً إلى اتباع سياسة عدم إحضار الفلسطينيين إلى مصنعه.

سنكتفي هنا بدراسة رجال الأعمال في السياق الكندي. ويمكن التعرف على استراتيجيتين فرديتين استخدمهما هؤلاء: الأولى تتعلق بمشاركة خبرات محلية من المجتمع المستقبل، والثانية في الاعتماد على التعليم العالي.

فيما يتعلق بالشراكة مع الخبرات المحلية، فهذه استراتيجية تختلف عن الشراكة ضمن نطاق الشبكة العائلية أو الجالية (والتي لاحظنا كثرتها لدى المهاجرين الفلسطينيين ذوي الأصول من الضفة في الولايات المتحدة حيث اعتمد بعضهم على بعض في فتح محلات سوبر ماركت وميني ماركت). ولقد شعر رجال الأعمال في كندا، وخاصة الصناعيين منهم، بأهمية هذه الشراكة مع الكنديين الأصليين، من أجل استيعاب تكنولوجيات ومعرفة ومهارة جديدة منهم، وكذلك توسيع شبكاتهم لتمتد خارج نطاق الجالية. ومن خلال بحثنا الميداني فإن من بين خمسة صناعيين قدموا إلى كندا من الخليج، هناك أربعة منهم يشاركون كنديين غير عرب: الأول في مصنع لتجهيز وتجفيف الخشب من أجل صناعة المباني، والثاني في التكنولوجيا البيولوجية وصناعة البيوت الزراعية وأنظمة الري، الثالث في مجال الصناعات الغذائية (أسماك وحيوانات بحرية)، والأخير في مجال البرمجيات والكمبيوتر. فإذا كان رجال الأعمال الفلسطينيون الأربعة قد جلبوا معهم رأسمال للشراكة فإن الثالث فقط كان قد أحضر معه خبرة تقنية ومعرفة علمية، في حين قدم الأخير لشراكته خبرته وعلاقاته مع المنطقة العربية. وتتوافق نتائج بحثنا الميداني مع أبحاث أخرى قدمت في كندا. فدراسة فايز صياغ (Suyyagh, 1995) عن مسارات جالية الأعمال العربية في تورونتو أظهرت التطور من الوظيفة إلى العمل الحر، وأن هذا الانتقال قد استفاد من إمكانيات آخرين ينتمون للطبقة نفسها (class resource) أكثر من إمكانيات الجالية (community resource). وتتفاوت أهمية استخدام الإمكانيات الأخيرة بحسب المهنة: فالاستفادة من الجالية تزداد لدى أصحاب المطاعم، وتقل لدى الصناعيين والمعماريين. وليس من نافلة القول التأكيد على أن الريادة الفردية لا تعني

انقطاع رجال الأعمال عن جاليتهم، أو عن مجتمع الأصل (فلسطين). فدراستنا عن حجم استثماراتهم في فلسطين أظهرت أهمية استثماراتهم، ولو أنها أقل من حجم استثمار أولئك ذوي الريادة الإثنية. ولكنها تختلف في طبيعة الاستثمارات. فقد ساهم كلٌ من الخبرة الصناعية والارتباط بشبكات أعمال خارج الجالية العربية بنقل خبرات مهمة إلى الأراضي الفلسطينية.

أما الاستراتيجية الثانية فهي الحصول على شهادات جامعية عالية تُسهل على أصحابها الدخول إلى سوق العمالة. ونعتبر هذه الإستراتيجية فردية وإثنية كونها تختلف عن لجوء الابن للعمل في شركة أبيه، غير عابئٍ في تعليمه. وبحسب بحثنا الميداني فإن ثلثي عدد رجال الأعمال في الخليج يحملون شهادات جامعية، والنصف منهم تقريباً مهندسون. وترتفع هذه النسبة كثيراً لدى أولئك الذين هاجروا من الخليج إلى كندا، والولايات المتحدة وبريطانيا. وتكون الاستراتيجية الفردية أكثر فاعلية عندما يكون مصدر الشهادة أحد البلدان الغربية.

ويمكننا أخيرا أن نخاطر علمياً ونقول بأن الريادية الإثنية عند بعض رجال الأعمال الفلسطينيين في كندا تعتبر استمرارية لتلك الاستراتيجيات التي انتشرت في الخليج، في حين شكلت الريادة الفردية في كندا قطيعة مع السياق الاقتصادي الفلسطيني في الخليج، ما يدل على أهمية فهم ذلك من خلال ربط الفعل الاقتصادي بطبيعة البنى الاجتماعية المتعلقة في الوقت نفسه بالجالية وشبكاتها، وأيضاً بالسياق المجتمعي والاقتصادي للبلد المستقبل وشبكاته.

٤-٤. الخاتمة: الشبكات الاقتصادية والعولمة المبتورة

لقد حاولنا في متن هذا الفصل إظهار أن الضعف النسبي للشبكات عبر القومية لجالية الأعمال الفلسطينية من الإمارات في المناطق العربية وقوتها في مناطق أخرى، ليس بعيدا عن منطق الاقتصاد السياسي الذي دفعت به حكومات الدول العربية. نشعر ونحن نقرأ الجرائد يوميا ونسمع الخطابات عن الانفتاح الاقتصادي على الاستثمارات الخارجية، أن الدول الأجنبية، أو غير العربية، هي المعنية بهذا الانفتاح. وأنا أفهم أهمية هذه الاستثمارات لما تنقله معها من خبرات وتقنيات لا يملكها العالم العربي، على الرغم من أنها في بعض الأحيان ليست أكثر من استثمارات خدمية (سلسلة مطاعم ماكدونالد، وأماكن تسلية) أكثر منه تقنية، وبذلك فإن نقل الخبرات فيها محدود جداً. وعلى الرغم من وجود رؤوس أموال عربية مهمة في المنطقة، فإنه لا الخطاب ولا القوانين ولا حتى المرسومات التشريعية، قد شجعت جميعها على الاستفادة من هذه الرساميل داخل المنطقة العربية. ويخفي هذا "الافتتان" بالمستثمر الغربي إعطاء أهمية للشركات الكبرى وخاصة المتعددة الجنسيات منها، على حساب الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي

ينظر إليها بازدراء باعتبارها بدائية. وتظهر الدراسات الحديثة أهمية المرونة (flexibility) التي تتسم بها المنشآت الاقتصادية غير الكبيرة. وما نموذج وادي السيلكون و«ثيرد ايطاليا» (Third Italy) في كاليفورنيا إلا دليل كبير على ذلك.

وقد أدى نموذج الافتتان المهيمن هذا إلى إهمال الاستفادة من وجود رؤوس أموال وخبرات عربية والتي تتسم بإخلاصها للمنطقة. وأستخدم هنا كلمة "إخلاص" ليس بالمعنى الأخلاقي وإنما بمعنى أنها تستطيع التكيّف والتلاؤم مع مجتمعات معقدة (على الأقل على المستوى السياسي) مثل المجتمعات العربية.

فبحثنا في جالية الأعمال الفلسطينية في الإمارات أظهر بوضوح ضعف استثمار هذه الجالية وخبراتها ورؤوس أموالها في البلاد التي عاشت فيها فترات تقل قليلاً عن نصف قرن في بعض الأحيان، في حين اتجهت حكومات هذه الدول إلى البحث عن الشركات الكبيرة، وهذا ما أظهره بوضوح تحليلنا لتوزع الشركات في جبل علي بحسب الجنسيات.

وإذا أظهرت الديناميات الاقتصادية لإمارة كبرى، أهمية بالغة في الوقت الحاضر إذ يعتبر ميناء الشيخ راشد ومدينتها الصناعية من أهم المرافئ في المنطقة العربية والآسيوية، فإن نموذج العولمة من دون أقلمة، كما وضحنا ذلك سابقا (والذي يمكن أن أسميه بالعولمة المبتورة) ما يضع بقوة علامات استفهام عن درجة استمرارية هذه الديناميات. فقوة إمارة دبي تأتي من موقعها الجغرافي في منطقة عربية ما زالت الأنظمة والاقتصادات فيها مغلقة إلى حد كبير، فقوتها النسبية مستمدة من طبيعة هذه المنطقة، وأي فقدان للتعاون على المستوى العربي لا بد أن يطرح تساؤلات عن مدى فاعلية هذه العولمة. إن الوضع المتمايز والوحيد لدبي لا يبدو أنه سيستمر في الظروف الإيجابية نفسها. ففي السنتين المقبلتين سيُفتتح ميناءان في منطقة الخليج: ميناء ريسات[٧٠] (في إمارة عمان) وميناء عدن[٧١] الذي يتمتع بموقعه المتميز بالنسبة للقارة الأفريقية والذي يمكن أن يؤثر جدياً على ميناء دبي (Weston, 1999: 36).

في أجواء العولمة المبتورة، يطرح السؤال بقوة حول مستقبل الجالية الفلسطينية في دول الخليج بوجه عام. فالخليج لم يشكل للمهاجر العربي ما كانت تشكله أمريكا لمهاجريها في بداية هذا القرن، كما ذكرتنا به بقوة بسمة قضماني (Kadmani, 1998). فهل سيتأبد تاريخ المنطقة العربية؟ وهل سيكون مصير الجاليات العربية في الخليج مثل اليونانيين–المصريين والطليان–المصريين والفرنسيين–المصريين في مصر والذين رحلوا، إراديا أو قسرياً، من هذا البلد، تاركين وراءهم فراغاً بنيوياً، اعتبارا من نهاية الثلاثينيات وذلك بسبب غموض وضعهم القانوني؟

الفصل الخامس

اقتصادات الجاليات الفلسطينية في أوروبا

غلبة الريادية الفردية

الفصل الخامس

اقتصادات الجاليات الفلسطينية في أوروبا

غلبة الريادية الفردية

« في هذه البلاد، نحن نموت ببطء في حين كان مصيرنا في لبنان، لو لم نهاجر، الموت السريع.»

س. م.، (لاجئ فلسطيني في الدانمارك)

إذا كنا قد أشرنا في الفصل السابق إلى تنوع أشكال الريادية لدى الفلسطينيين في الخليج بين الفردية والإثنية، فإن هذا الفصل سيشير إلى ريادية أقرب ما تكون إلى الفردية في دولتين من دول أوروبا: بريطانيا وفرنسا، عاكسة بذلك طبيعة البنى الاجتماعية للجالية، وأيضاً طبيعة اقتصادات المجتمع المستقبل. وعن طريق تناول شريحتين هما: رجال الأعمال، والمهنيون المقيمون في أوروبا، سندرس العلاقة بين أشكال الريادة والشبكات الاجتماعية والاقتصادية لوضع بعض الأفكار حول الهجرة العائدة إن كانت عودتها فيزيائية أو عودة لرؤوس الأموال، ممهدين بذلك للباب الثالث حول العودة.

وتأتي أهمية هذا الموضوع في الوضع الراهن الذي تمر فيه القضية الفلسطينية، من أن مجموعة من الأسئلة تطرح حالياً على العملية السلمية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تتعلق هذه الأسئلة بإمكانية عودة جزء من الشتات إلى الأراضي الفلسطينية، على الرغم من هشاشة الوضع الاقتصادي والسياسي لهذه الأراضي. ولعل هذه الأسئلة ليست بالبسيطة، فهي تتجاوز ثنائية البقاء في المجتمع المستقبل، أو العودة النهائية إلى الوطن، وتتناول إمكانية البقاء بين عالمين.

وتعتبر إشكالية العودة للجاليات الفلسطينية في أوروبا مختلفة عما هي عليه لدى الفلسطينيين في بلاد اللجوء. فلقد حضرت هذه الجاليات لأسباب عدة، أهمها سياسية ومنها اقتصادية. فإضافة إلى قدوم الفلسطينيين أفراداً كلاجئين سياسيين، هناك مصدران رئيسيان للهجرة: الأول يتعلق بالنزوح على إثر حرب الخليج الثانية في بداية التسعينيات، والمصدر الثاني يعود إلى الطلاب الذين استقروا بعد انتهاء فترة دراستهم في أوروبا. وعلى العكس من اللاجئين السياسيين، يتسم المهاجرون الفلسطينيون من الفئتين السابقتين بأن جزءاً منهم يملك رأس مالٍ كان قد جُمع في العهد الذهبي للخليج، كما أن أغلبهم متعلمون ومتخرجون من جامعات أوروبية.

ترتكز هذه الورقة على بحثين ميدانيين: الأول قمت به في إنكلترا العام ١٩٩٧، وقد اعتمد على مقابلات مع ٢٥ رجل أعمال فلسطينياً، في حين أجريت البحث الثاني في فرنسا العام ١٩٩٨، إذ قابلت ٣٢ متخرجاً من الجامعة الفرنسية وهم يعملون في نشاطات اقتصادية مختلفة.

تناقش هذه الورقة طبيعة العلاقات بين الجاليات الفلسطينية في أوروبا والأراضي الفلسطينية، وسأركز على رجال الأعمال والمهنيين المقيمين في باريس وفي لندن. هذا وقد جرى اختيار هاتين العاصمتين، لأسباب عديدة منها معرفتي بفرنسا، وهذا ما سهل متابعة المسارات الفردية لعدد من المهنيين، أما لندن فهي المدينة التي ضمت عدداً كبيراً من الفلسطينيين منذ أمد بعيد يرجع إلى ما قبل نكبة ١٩٤٨، إذ كانت بريطانيا آنذاك تحتل فلسطين. إضافة إلى ذلك، فإن كلا هاتين الدولتين تضمان عدداً مهماً من الطلاب الفلسطينيين.

٥-١. لمحة عامة عن الجالية الفلسطينية في أوروبا[٧٢]

بشكل عام لا نستطيع المقارنة بين موجات الرحيل الفلسطيني بمجموعات كبيرة، كما حصل أثناء حرب ١٩٤٧-١٩٤٨ والتي هجّرت سكان مدن كاملة إلى الدول المجاورة، بما حصل من تدفقات فردية باتجاه أوروبا. وتعتبر هذه الجاليات حديثة العهد، باستثناء بريطانيا، إذ ترجع بذور هذه الجالية كما ذكرنا إلى الأربعينيات، وخاصة بعد قيام الدولة الإسرائيلية.

وتتكون هذه الجاليات (وخاصة في بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا،[٧٣] وإسبانيا وإيطاليا) من طلاب قرروا البقاء بعد نهاية دراساتهم، إضافة إلى ذلك فإن هناك تدفقات مهمة وهي حديثة ترجع إلى بداية الثمانينيات، وخاصة اعتباراً من العام ١٩٨٢، إذ هاجر الاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى الدول الاسكندنافية، قادمين بوجه أساسي من لبنان التي أنهكها آنذاك الاحتلال الإسرائيلي ومجزرة صبرا وشاتيلا، ولم تكن بين هؤلاء اللاجئين أية كفاءات

علمية أو مهنية إلا مجموعة قليلة منهم. وبسبب ضعف هذه الكفاءات ومشاكل اللغة، فقد أجبروا على القيام بأعمال ثانوية، وكان اندماجهم في سوق العمالة محدوداً جداً. وكما ذكر بعض الذين قابلناهم، فإن أكثر من ثلاثة أرباع الجالية تعيش على المعونات الحكومية (welfare) وذلك بعد مرور حوالي عشرين عاماً على إقامتهم في الدانمارك، والسويد والنرويج. كل ذلك قد أفقد هؤلاء المهاجرين الأمل وجعل حياتهم شكلاً من أشكال التقاعد المبكر. وكما يقول أحد اللاجئين المقيمين في الدانمارك: «في هذه البلاد، نحن نموت ببطء، في حين كان مصيرنا في لبنان، لو لم نهاجر، الموت السريع.»[٧٤]

بالإضافة إلى الحرب اللبنانية، كانت الانتفاضة حدثاً آخر أجبرت السلطات الألمانية بوجه خاص على قبول اللاجئين الفلسطينيين، فنجد في برلين جالية مهمة قادمة من غزة، في حين أن هجرة الفلسطينيين إلى الدول الاسكندنافية قد شملت أرباب أسر هم في متوسط أعمارهم نسبياً (في عقدهم الرابع أو أكثر)، فإن أمثالهم في ألمانيا تميزوا بفتوتهم وصغر أعمارهم. هذا وقد أصبح هؤلاء المهاجرون في ألمانيا عمالاً، وقد حصل بعضهم على بعض الشهادات الجامعية والمهنية، ما مكنهم ليصبحوا عمالاً ذوي كفاءة ومهنيين متميزين.

لقد لعبت حربا الخليج «الأولى والثانية» دوراً حاسماً في دفع بعض الفلسطينيين للهجرة إلى فرنسا وبريطانيا. وبما أن جامعات هذه الدول قد احتضنت الجيل الثاني من فلسطينيي الخليج، فقد سهل ذلك على آبائهم المجيء والإقامة مع أولادهم. وهكذا فقد استقبلت بريطانيا دفعة مهمة من الفلسطينيين بعد الحرب الخليجية الثانية. ويتميز هؤلاء بوضعهم المالي الجيد نسبياً، وبامتهانهم أعمالاً حرة.

ويقدر الباحث الفلسطيني عباس شبلاق العدد الحالي للجاليات الفلسطينية في بلاد المجموعة الأوربية بـ ١٥٠,٠٠٠، مستنداً إلى معطيات مختلفة منها مسحٌ قامت به فافو (FAFO) والتي قدرت أن واحداً من كل ١٠ فلسطينيين في لبنان عنده قريب من الدرجة الأولى في أوروبا (Shiblak,2000).

٥-٢ . أشكال الريادية: هيمنة الريادية الفردية

تعالج هذه الفقرة طبيعة العلاقات بين الفلسطينيين في الشتات والوطن الأم، أي الأراضي الفلسطينية . وقد تناولت دراسات عدة هذه العلاقة من زاوية الوضع السياسي والاقتصادي للوطن، وهكذا فإذا كانت الشروط سلبية فإن العودة وإمكانيات استثمار المهاجرين تتضاءل. وعلى خلاف ذلك، اقترح التركيز على عاملين آخرين يؤثران في العلاقة مع الوطن: الأول هو طبيعة العلاقة مع الدول المضيفة، والثاني هو البنية الاجتماعية للجالية الفلسطينية من الشتات، إذ كما أشار جرانوفيتر (Granovetter) فإن التداول الاقتصادي لا يخضع فقط

للعوامل الاقتصادية البحتة وإنما هو متموضع (embedded) في البنية الاجتماعية للفاعلين الاقتصاديين. إذاً، فلن نكتفي في توصيف النشاطات الاقتصادية للجالية في فرنسا وبريطانيا ومقارنة هذه النشاطات بالنشاطات المحتملة في الوطن، وإنما سنتعامل مع مجموعة أكثر تعقيداً في العوامل التي تلعب دوراً في السلوك الاقتصادي، والذي سوف أسميه أشكال الريادية وسنأخذ بعين الاعتبار: أشكال تعبئة رؤوس الأموال للبدء بالنشاط الاقتصادي أو لاستمراره، نوع العمالة المستخدمة ودرجة قرابتها من صاحب العمل، أو بوجه عام البنية الاجتماعية لفضاء المؤسسة الاقتصادية، ...الخ.

فيما يتعلق ببريطانيا، وبحسب بحثنا الميداني[٧٥] نجد مجموعة مهمة من رجال الأعمال، يعمل ربعهم تقريبا في قطاع الخدمات (عقارات، ومخابز،....) وقد حضر أغلبهم في الآونة الأخيرة بعد حرب الخليج الثانية، وهناك ربع آخر يعمل في قطاعي التجارة والصناعة، (أغلبها مع الانجليز وليس لها علاقة بالخليج) إذ نجد شريحة مختلفة عن السابقة، وهي هؤلاء الذين كانوا طلاباً وقد تعلموا في الجامعات البريطانية واستفادوا من الخبرات العملية والتكنولوجية ليؤسسوا مؤسسات صناعية وتسويقية، في مجالات تتعلق بالإلكترونات وغيرها من الأدوات. في حين نجد الخمس من رجال الأعمال يعملون في مجال القطاع المالي، حيث تنتشر البنوك في كل حدب وصوب من مدينة لندن. ولعل في اهتمام الفلسطينيين في هذا القطاع ما يدل على اندماج فئة منهم في الاقتصادات المحلية للمجتمع المستقبل. ويمكن أخيراً إضافة نسبة الخمس إلى رجال أعمال يعملون في قطاع السياحة.

لقد نشأت معظم هذه الشركات بجهود فردية ومن دون مساعدة مادية تذكر من الجالية في البداية. وحتى بعد ذلك، فإن تبعثر الجالية في أصقاع المدينة وضواحيها كافة، وعدم وجود أحياء خاصة للجالية الفلسطينية جعل تأثيرها على النشاط الاقتصادي لرجال الأعمال محدوداً. ومن هنا يمكن القول بأننا أمام ريادية فردية (individualistic entrepreneurship) وليس ريادية إثنية (ethnic). ولكن ذلك لا يعني الاندماج التام في المجتمع المستقبل، وذلك لأن الفئة العمرية لهؤلاء المهاجرين قريبة مما بعد الخمسين، وهذا قد ساهم في صعوبة الاندماج الاجتماعي بالمجتمع الإنكليزي. وبحسب مقابلاتنا مع بعض الذين ينتمون إلى هذه الشريحة، لم يجد هؤلاء مشكلة اجتماعية أو ثقافية حادة مع نمط الحياة الغربية وإنما كون وجودهم بين عالمين، حيناً في بريطانيا وأحياناً أخرى في دول المشرق، أعاق إمكانية تمتين علاقات اجتماعية واستقرارها مع جوار أغلبيته انكلوسكسوني.

وإذا أخذنا شريحة أخرى من رجال الأعمال الذين حضروا في البداية كطلاب ثم استقروا، نجد أنهم قد سلكوا سلوكاً فردياً، وبتعبيرنا نحن فهم رياديون فرديون: لقد لاحظنا أن ثلثيهم يجدون عملاً عن طريق علاقاتهم المهنية، وقليلاً منهم فقط من يجده عن

طريق الجالية العربية أو الفلسطينية أو الأقارب. وتتسم هذه الشرعية باندماجها في المجتمع المحلي (صداقات مع انكلوسكسونيين، زيجات مختلطة...)، وفي الوقت نفسه لم يؤد هذا الاندماج إلى الاغتراب عن بلد الأصل، فهناك أقل من النصف من الذين قابلتهم يحتفظون بعلاقات متينة مع الأهل خارج بريطانيا، وثلث منهم احتفظ بعلاقات نسبياً جيدة، بينما هناك قلة ممن قطع علاقاته وروابطه مع أهله. ولعل من الجدير بالذكر أن نقول أن هذا النموذج في علاقة المهاجر مع المجتمع المستقبل، بريطانيا هنا، يختلف اختلافاً جذرياً عن النموذج الفرنسي، إذ يتميز هذا النموذج بإنشاء ثنائية، وقطيعة بين الاندماج في المجتمع المستقبل والعلاقة مع الوطن كما سنوضح لاحقاً. أما في الحالة الإنكليزية فقد انتبهنا إلى نجاح رجال الأعمال في التوفيق بين هاتين العلاقتين. وكمؤشر يمكن أن نذكر أن هناك ٧٣٪ من رجال الأعمال الذين كانوا طلاباً في أوروبا قد حصلوا على عمل بواسطة إعلانات عامة، أو عن طريق زملاء المهنة، أو الدراسة، بينما هناك أقلية ممن حصل على ذلك عن طريق الأقارب. وتذكرنا هذه النتيجة بدراسة جرانوفيتر (Granovetter)الشهيرة عن العلاقات الضعيفة والقوية، فوفقاً للإحصائيات التي تناولت الباحثين عن العمل في أمريكا في الخمسينيات، أشارت دراسة هذا السوسيولوجي إلى أن الأسرة (حيث توجد العلاقات قوية) ليست مهمة في عملية البحث عن عمل، على العكس من زملاء المهنة (علاقات ضعيفة). ولكن ذلك لا يعني أن رجال الأعمال الفلسطينيين ليسوا على علاقة جيدة بالجالية، فحوالي النصف تقريباً منهم أعضاء في جمعية واحدة على الأقل عربية أو فلسطينية في بريطانيا. وترتفع هذه النسبة إلى الثلثين تقريباً إذا أضفنا على أولئك هؤلاء الذين يلتقون على الأقل مرة واحدة أسبوعياً مع أعضاء جاليتهم.

هذا فيما يتعلق بطبيعة النشاطات الاقتصادية لرجال الأعمال الفلسطينيين في بريطانيا وطبيعة علاقاتهم مع المجتمع المستقبل. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو كيف ينعكس ذلك على طبيعة العلاقة الاستثمارية مع بلد الأصل (الأراضي الفلسطينية) بوجه خاص منذ بدء عملية السلام في العام ١٩٩٣، والدول الأخرى بوجه عام؟ يبلغ عدد هؤلاء الذين يستثمرون خارج إنكلترا نصف عدد الذين قابلناهم، إذ أقاموا ما يقارب الثلاثين مشروعاً. وقلة من هذه المشاريع (الخمس تقريباً) التي أقيمت في الأراضي الفلسطينية. وهذا يتعلق بصورة أساسية بالنشاط التجاري. وتعتبر نسبة هؤلاء الذين يستثمرون في الأراضي الفلسطينية في بريطانيا أقل بكثير من نسبة الذين يتعلقون بزملائهم في البلدان الغربية[٧٦] فهم لا تنقصهم الحيلة والإرادة حتى في حال عدم إمكانيتهم الاتصال بالضفة الغربية وغزة. ففي هذه الحالة يلجأ هؤلاء وخاصة من هم موجودون في الخليج والأردن إلى الاستثمار في الشركات القابضة (المساهمة). وهكذا يمكن القول بأن العلاقة الاقتصادية (فيما يتعلق بالاستثمار) بين رجال الأعمال الفلسطينيين في بريطانيا والوطن الأم هي علاقة ضعيفة. ولكن فيما يتعلق باستثماراتهم في المناطق الأخرى، فنجد أن

جزءاً مهماً من هذه المشاريع قد استثمر في دول الخليج (إذ قدموا غالباً منها)، في حين توزعت الولايات المتحدة، وكندا وجنوب آسيا الباقي، وجزء من هذه الاستثمارات هي استثمارات مشتركة بين رجال أعمال فلسطينيين مع آخرين أجانب أو عرب (بحدود خمس هذه الاستثمارات). وهذا يعني وجود شبكات غير إثنية، وهذا شكل آخر من أشكال الريادية الفردية.

يختلف الحال في فرنسا عما هو عليه في بريطانيا، فلا نستطيع المقارنة بين نموذج الريادية الفلسطينية في بريطانيا، وتلك التي في فرنسا التي تتضمن عدداً قليلاً من رجال الأعمال (أقل من الخمس) إذ أن معظمهم يعملون ككوادر في القطاع الخاص أو العام. إذاً، نجد في فرنسا نموذج الموظفين المهنيين أكثر من نموذج رجال الأعمال. ولكن يمكن التحدث في الحالة الفرنسية عن شكل من أشكال المهنية الفردية (individual professionality) التي تشبه الريادية الفردية، ولكنها أكثر حدة منها. فهناك عدد محدود جداً فقط من هؤلاء المهنيين الذين وجدوا عملهم أول مرة عن طريق الجالية الفلسطينية أو العربية. ولعل ذلك يرجع إلى ضعف بنية الجالية الفلسطينية في فرنسا، إذ لا توجد أية مؤسسة أو جمعية نشيطة يمكن أن تؤسس بنية للجالية.[٧٧] بالإضافة إلى هذا النقص في المؤسسات، هناك ضعف في الشبكات الاجتماعية. وإذا وجدت فهي آنية وتنفعل فقط في حال وجود فاجعة وطنية في الأراضي الفلسطينية (كمجزرة أو انتفاضة.....الخ).

وعلى الرغم من حداثة الهجرة الفلسطينية إلى فرنسا، فإن الفلسطينيين يعتبرون فيها مندمجين (integrated) بصورة ملحوظة في المجتمع، وبعضهم منصهر (assimilated) تماماً فيه، بحيث لم يعد يحافظ على علاقات تذكر مع فلسطينيي فرنسا، أو أولئك الذين في بلدان أخرى. ويمكن أن نعزو هذا الاندماج أو الانصهار ليس فقط لضعف بنيان هذه الجالية ومؤسستها فحسب، وإنما لأن النظام الفرنسي الجاكوباني (Jacobin) المركزي قد فرض على المهاجرين، الانصهار (assimilation) في المجتمع الفرنسي حتى وإن كان الخطاب الرسمي يتكلم فقط عن اندماج (integration).[٧٨] فعلى الرغم من الحجم الكبير للجالية العربية المقيمة في فرنسا (التي تقدر بثلاثة ملايين)، فإن اللغة العربية لا تدرس إلا نادراً في المدارس الحكومية.[٧٩] وبحسب ما استقيناه من بحثنا الميداني فإن أكثر من نصف الأطفال الذين لا تقل أعمارهم عن ١٢ عاماً يعرفون التحدث باللغة العربية، في حين تزيد هذه النسبة إلى ثلثيهم في عدم معرفة الكتابة في اللغة العربية. في هذا السياق يتسارع ترهل العلاقات بين أعضاء الجالية الفلسطينية، وكذلك مع الوطن الأم، رغم حداثة الهجرة الفلسطينية. وقد لاحظنا أن أولئك الذين بقوا أكثر من ٢٥ سنة في فرنسا قد انصهروا في بوتقة المجتمع الفرنسي.

٥-١. الخاتمة

تمثل الحالة الفلسطينية في فرنسا نموذجا منفردا لا يمكن أن يعمم على وضع الجاليات الفلسطينية في الدول الأوربية، ولكنها إشكالية لكونها تظهر أن الانصهار في المجتمع المستقبل ليس وليد عوامل كلاسيكية كالبعد الجغرافي أو طول فترة الهجرة، وإنما بفعل عوامل أخرى أهمها النموذج الاجتماعي الذي دفعته الدولة المضيفة. فظاهرة الانصهار لدى الفلسطينيين تخص أقلية قليلة موجودة خصيصاً في فرنسا. ويمكن عزو ذلك إلى الصراع العربي الإسرائيلي الذي يحفز الذاكرة الوطنية ويحض الفلسطيني على التمسك بهوية وطن الأصل. وقد لوحظت ظاهرة الانصهار بصورة مكثفة فقط في أمريكا اللاتينية، فقد هاجر الفلسطينيون منذ أمد بعيد يعود إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كما سنرى في الملحق (Picard, 1998; Gonzalez,1992).

يمكن أن نلخص ما سبق بالقول أن العلاقات بين الجاليات الفلسطينية في الدول الأوربية المدروسة والوطن الأم تتميز بمحدوديتها، ويختلف ذلك من بلد إلى آخر. ومن الجدير بالذكر أن روابط الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة هي أمتن مما هي عليه لدى الجاليات في أوروبا، ويرجع هذا إلى المفارقة الجغرافية. إلا أن أغلب أبناء الجالية في أمريكا هم من أصول ريفية في الضفة الغربية. وبوجه عام فقد نتج من محدودية العلاقة ضعف ظاهرة العودة إلى الوطن.

الفصل السادس

اقتصادات رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل
اقتصاد عربي في إسرائيل أم اقتصاد إسرائيلي؟

الفصل السادس

اقتصادات رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل
اقتصاد عربي في إسرائيل أم اقتصاد إسرائيلي؟

لا بد قبل تداول إشكالية اقتصادات رجال الأعمال في إسرائيل من أن ننوه إلى أننا شملنا فلسطينيي إسرائيل في هذا الكتاب الذي يتناول الشتات، بسبب طبيعة الإشكالية. فنحن نهتم بدراسة العلاقات والشبكات بين كل الفلسطينيين، فيما بينهم وبين الضفة الغربية وقطاع غزة اللذين تتوقان أن تكون عليهما أرض دولة فلسطين. وقد تناولنا في الفصل السابق بعض الاقتصادات الفلسطينية في الخارج من زاوية شكل ريادتها، فرديا كان أم إثنياً. في هذا الفصل الذي سيتناول اقتصايات رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل، سنهتم بإشكالية مترابطة مع الإشكاليات السابقة، ولكن متميزة بسبب سياقها التاريخي ما بعد الكولونيالي. فبينما تحدثت ادبيات علم الاجتماع الاقتصادي عن الاقتصادات الإثنية واستقلالها النسبي عن اقتصادات المجتمع المستقبل، نجد أنفسنا أمام حالة تكاد تكون نقيضة، فهناك شكل من أشكال الاقتصادات الإثنية والبؤر التركزية الاقتصادية (economic niches)، ولكن على الرغم من ذلك تتبع هذه الاقتصادات بوجه أو بآخر إلى اقتصادات الأغلبية. بمعنى آخر سنطرح في هذا الفصل سؤالا حول مدى استقلالية وتبعية الاقتصادات الفلسطينية في إسرائيل للاقتصادات الأغلبية اليهودية الإسرائيلية. وهل يمكن اعتبار الاقتصاد الفلسطيني هناك مجرد حلقة من حلقات الاقتصاد الإسرائيلي. تعتبر القضية بالغة الأهمية في الوقت الذي يطرح خطاب الكثير من رجال الإعمال الفلسطينيين من إسرائيل موضوعة الاستقلالية، مبررين بذلك موقفهم المؤيد للتطبيع الاقتصادي بين الاقتصاد العربي في إسرائيل والاقتصادات العربية الأخرى. وأخيراً سيطرح هذا الفصل العلاقة بين فلسطينيي الخط الأخضر مع فلسطينيي الكيان الفلسطيني (السلطة الوطنية). وسنرى أن القرب الجغرافي لا يكفي لكي تكون هناك علاقات اقتصادية وثيقة.

يعتمد بحثنا الميداني على مجموعة مقابلات جرت في شهر كانون الثاني ١٩٩٧ مع ستة عشر رجل أعمال فلسطينيا موزعين بين الناصرة وحيفا وعكا وأم الفحم. ولا يمكن أن أدعي أن هذه العينة ممثلة لكل هذه الشريحة، ولكن النتائج التي توصل إليها البحث تعطي مؤشرات عن الاتجاهات الاقتصادية للنخبة الاقتصادية الفلسطينية في إسرائيل.

إن الأبحاث الميدانية التي أجريتها حول رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات لم تسعفني كثيراً في تسهيل مهمتي المتعلقة بزملائهم في إسرائيل. فلقد كانت لهذا البحث الميداني متاعبه الكثيرة. كالمعتاد كنت أقدم البحث على أنه دراسة حول طبيعة اقتصادات الفلسطينيين خارج الضفة الغربية وغزة، وحول علاقاتهم مع الكيان الفلسطيني إن كانت على المستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي أو السياسي. لكن هذه المرة كانت ردود الأفعال متفاوتة تفاوتاً كبيراً، عاكسة أزمة هوية، وأزمة وجودية لدى هذه الفئة من الفلسطينيين: «ماذا تقول؟ اقتصاد فلسطيني في إسرائيل؟» سألت مستغربة سيدة الأعمال التي تدير مخزناً كبيراً في أحد شوارع حيفا. «ولكن لماذا نقول اقتصاداً عربياً في إسرائيل؟ نحن هنا فلسطينيو الداخل واقتصادنا هو استمرار للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة»، هذا ما قاله مستغرباً أيضاً، تاجر كبير آخر في الناصرة.

٦-١. نخبة اقتصادية عصامية

أول ما أثار انتباهي في خصائص رجل الأعمال الفلسطيني في إسرائيل هو عصاميته، فهو غالباً ما انطلق من نقطة الصفر متأثراً بنكبة ١٩٤٨. لنأخذ مثلاً على ذلك إبراهيم بولص الذي يعتبر من أكبر القدرات الاقتصادية في القطاع العربي، وأبوه كان ملاكاً لأشجار زيتون قبل النكبة.

لقد بدأ إبراهيم حياته المهنية كأستاذ في مدرسة، ولكن لمواقفه المتميزة ضد تهويد البرامج التعليمية، فقد فصلته السلطات الإسرائيلية ووضعته تحت الإقامة الجبرية. بعدها انتقل للعمل مع أخيه في محاجر الرخام. ومنها توسع إلى مجالات الإسكان في القطاعين العربي واليهودي: فأقام شركة بولس جاد بالمشاركة مع شركة كور (التابعة للهستدروت «نقابة العمال الإسرائيلية») لحل مشاكل السكن في القطاع العربي. وبعد أن أصيبت شركة كور بمشاكل مالية، اشترى إبراهيم بولص أسهمها لتصبح هذه الشركة بالكامل له ولعائلته، وتقوم هذه الشركة حالياً بشراء الأراضي والتخطيط لها، وتبيع شققاً ومحلات تجارية. ومع ازدهار أعماله توسع ليخلق شركة قابضة للاستثمار والتي تشمل خمس شركات: بولس للرخام والغرانيت، وبولس للبناء، وبولس للتجارة، وبولس للإعلام، وأخيرا بولس للفنادق والسياحة: هذا وقد

بولس للفنادق والسياحة: هذا وقد دخلت شركته البورصة الإسرائيلية العام ١٩٩٤.

يمكن القول إذاً أن البرجوازية الفلسطينية هي برجوازية ناشئة، ليس لها جذور في الماضي، ولم تنبثق من بوتقة أرستقراطية مالكي الأراضي، وإنما نشأت رويداً رويداً بعد أن التأمت قليلاً جراحها من آثار النكبة. إذ أن هذه النكبة تعد لحظة انقطاع حاسمة في تاريخ البرجوازية، مانعة إعادة إنتاج عناصرها، ودافعة بدم جديد إلى صفوفها. وهذا الواقع ستكون له نتائج مهمة على مواقفها كما سنرى لاحقاً.

ويؤكد تحليلنا على ما توصل له عامر الأطرش عندما درس الاقتصادات الفلسطينية في إسرائيل دراسة عامة. وقد تبين له أن هناك حقبتين تتعلقان بتطور الصناعة: الأولى منذ العام ١٩٤٨ وحتى ١٩٧٠ وهي فترة خضوع المناطق العربية للحكم العسكري والتي شهدت تطوراً ضعيفاً جداً للصناعة، إذ أن ١٣,١٪ من المصانع قد أقيمت أثناء هذه الفترة (مستوعبة ٨٪ فقط من العمالة العربية). أما الفترة الثانية فقد بدأت مع بداية السبعينيات والتي تغير معها الوضع السياسي قليلاً، إضافة إلى تلملم جراح الفلسطينيين هناك من النكبة العام ١٩٤٨.

في قطاع الصناعة، لقد استطاع القليل من الصناعيين الفلسطينيين أن يشقوا طريقهم في دول الشتات واللجوء، مسلحين بالمعرفة العملية ولكن من دون رأسمال، إذ أنهم فقدوا بيوتهم ومصانعهم من جراء النكبة. وهكذا بالتدريج أسس هؤلاء شركات جديدة في الأردن، وسوريا ولبنان ومصر، وعلى سبيل المثال مصنع فريج للألبسة الجاهزة في دمشق، هو أحد المصانع الذي يعتبر امتداداً لخبرات مصنع فريج الأم في حيفا، الذي تطور بعد عثرات كثيرة في مجال التجارة. فبعد أن كانت المدن الفلسطينية كحيفا ويافا والقدس مراكز تجارية ثقافية، وبعض الأحيان مراكز إقليمية توزع على المنطقة العربية بأسرها، انقطع نشاطها التجاري متأثراً بالنكبة، وهكذا انتقلت شركة المواد الزراعية لمقدادي من يافا إلى عمان، واستطاعت بذلك البقاء على قيد الحياة. أما في الداخل فقد استطاعت بعض الشركات الثبات كشركة شقحة لتجارة المواد الغذائية.

أما في مجال الخدمات، فقد قامت إسرائيل بسحب رخص امتيازات النقل لشركات عاملة بين المدن والقرى العربية، كما هو الحال في شركة العفيفي. وكما ذكر لي أحمد العفيفي في الناصرة أن جده كان يملك أسهماً في شركة نقل داخلية، وكان عليه أن ينتظر حتى العام ١٩٥٢ بعد أن قام والده المحامي بإجراءات قانونية ومحاكم ضد حكومة إسرائيل، ليستطيع تحرير الأسهم. وهكذا صار لديهم شركة نقل من الناحية القانونية ولكن من دون أصول، ورويداً رويداً أخذت الشركة تعمل على خط الناصرة – حيفا لتصل حالياً إلى تشكيل ثلاث شركات كبرى للنقل العام الداخلي والنقل بين المدن في إسرائيل،

إضافة إلى شركة للسياحة، وتعتبر الشركتان الأولى والثانية من أكبر الشركات الخاصة في إسرائيل في مجال النقل، إذ يعمل فيهما وفي الشركة الثالثة ٩٠٠ موظف من بينهم تقريباً ١٠٪ يهود (متخصصون بصورة أساسية في مجال الإرشاد السياحي).

أما في مجال الزراعة فما قامت به إسرائيل من مصادرة للأراضي الفلسطينية قد قصم ظهر هذا القطاع.

إذاً، فعلى الرغم من وجود قدرات اقتصادية مهمة لفلسطينيي إسرائيل، فإنهم فئة حديثة وضعيفة البنية لم تستطع أن تنظم نفسها في مواجهة القوانين العنصرية والجائرة الإسرائيلية.

تركزات اقتصادية عربية: قطاعا البناء ومشاغل الخياطة

تتوزع النشاطات الاقتصادية لرجال الأعمال في مجالات عدة، أهمها تجارة الجملة والمفرق في مجالات المواد الغذائية والأثاث والأدوات المنزلية ومواد البناء. وتعتبر شركة جول شقحة من أكبر الشركات الفلسطينية الرائدة في مجال تجارة المواد الغذائية، إذ تستورد لصالحها، وتوزع في جميع أنحاء المناطق العربية واليهودية في إسرائيل وفي بعض المناطق الفلسطينية. كما نجد بعض رجال الأعمال في مجال الخدمات، كتوزيع الغاز، كشركة هنري البنا وشركة باز في الناصرة، أو في الوكالات المحلية للسيارات وفي المكاتب الهندسية والعيادات الطبية ومخابر الأسنان والبصريات...الخ. أما في مجال الصناعة فهناك مصانع كثيرة ذات حجم صغير ومتوسط. ويحصي عامر الأطرش ٨٢٩ مصنعاً فلسطينياً في المناطق العربية والتي توظف ما يقارب ١٢,٠٠٠ عامل، ويمثل قطاعا النسيج والألبسة المكانة الأبرز مع وجود ٢٢٧ مصنعاً، بعدها تأتي صناعة الخشب (١٦٤مصنعاً) ومن ثم الصناعات الغذائية (١٥٦ مصنعاً) ومن ثم صناعة البناء (انظر إلى الجدول ٢٠).

ورغم هذا التبعثر في النشاطات الاقتصادية، فإننا نستطيع أن نرصد تركزين اقتصاديين لرجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل، وذلك في مجالي صناعة البناء وصناعة الملابس الجاهزة.

في مجال صناعة البناء، فمنذ البدء لعب فلسطينيو إسرائيل دوراً مهماً كوسطاء لمشاريع البناء اليهودية التي هي بحاجة إلى عمال فلسطينيين رخيصي الأجر من إسرائيل، أو من الضفة الغربية وغزة، فقد سيطر الكثير منهم على سوق عمالة البناء الرخيصة العربية. وبعدها تحول رؤساء العمال العرب هؤلاء رويداً رويداً إلى مقاولين بالباطن، واستطاع

جدول رقم ٢٠: عدد المصانع والعمال في القطاع العربي في إسرائيل

اسم المصنع	عدد المصانع	عدد العمال
نسيج وملابس	٢٢٧	٨١٤٧
بناء	١٤٧	١٠٦٥
ورق وطباعة وكرتون	٣٦	١٩٠
خشب ومنتوجاته	١٦٤	٧١٠
صناعة معدنية	٨١	٦٧٦
صناعة غذائية	١٥٦	٩٦٢
كيماويات وبلاستيك	٧	٤٥
إلكترونيات	٨	٦٨
مجوهرات وزجاج	٤	٦٢
المجموع	٨٢٩	١١٩٢٥

المصدر: بنك معلومات مركز أبحاث يافا – ١٩٩٠ – الناصرة (Atrash,1991:14)

آخرون أن يتحولوا إلى مقاولين رئيسيين. هذا بالإضافة إلى تعرفهم على بعض الصناعات المتعلقة بقطاع البناء كالباطون، والبلاط، والبلوك (الطوب)، والرخام (شايش).

إذاً، يمكن الحديث عن تركز عربي في مجال مقاولة البناء وبعض صناعات البناء القائمة عليها. وهكذا نجد ثلاث شركات رائدة في هذا المجال: شركة إبراهيم بولس في عكا (بولس جاد) وشركة محمد عبد القادر في الناصرة (المصنفة من أكبر خمس شركات في إسرائيل في مجالها ومرتبتها)، وشركة بديع طنوس التي يبلغ حجم أعمالها للعام ١٩٩٥ ٤٠ مليون دولار أمريكي. ونجد البعض قد فتح شركة مقاولات بعد أن أصبح مهندساً كما هو حال المهندس سليمان أبو أحمد عضو المجلس البلدي وصاحب شركة مقاولات. كل هذه الشركات التي ذكرناها تعمل في القطاع العربي إضافة إلى القطاع اليهودي.

أما التركز الاقتصادي الثاني فهو في مجال قطاع الألبسة الجاهزة، إذ يشكل ٣٣٪ من مجمل الصناعات العربية الأخرى (مركز إحصاء وأبحاث في الوسط العربي، ١٩٩١)، وأغلب هذه النشاطات هي على شكل مشاغل خياطة تعمل بعقود بالباطن لشركات صناعية إسرائيلية. هناك فقط مصنع واحد لإنتاج الخيطان في كفر قاسم.

وهذه الصناعة، بحكم أنها جزئية، هي بدائية ومحكوم عليها بأن تظل تابعة للاقتصاد

اليهودي الإسرائيلي. ويمكن أن نذكر هنا استثناء مهماً لهذه القاعدة وهو مصنع إبراهيم عارف للألبسة الجاهزة، فقد بدأ إنتاجه كمشغل خياطة يصنع الألبسة لأحد المصانع الإسرائيلية. ولكن إبراهيم عارف قرر أن يطور نفسه ومعرفته في هذا المجال. ورويداً رويداً فتح هذا المصنع سوقاً له في الولايات المتحدة من دون المرور بأي وسيط يهودي. ويعمل في هذا المصنع ١٠٠ عامل: ٤٠ منهم يعملون في مشاغل خياطة في الضفة الغربية. هذا وقد تأثر قطاع مشاغل الخياطة كثيراً من جراء عاملين: الأول يتعلق بأزمة قطاع الألبسة في إسرائيل بالنسبة للتسويق العالمي لهذه المنتجات، والثاني يتعلق بتحول بعض المنتجين الإسرائيليين إلى مشاغل الخياطة العربية، فمن الجليل إلى الضفة الغربية وأيضاً إلى الأردن ومصر، وذلك لرخص اليد العاملة هناك.

من هنا نتساءل إن كانت هناك حقاً تركزات اقتصادية عربية حقيقية أم لا؟ ومعنى التركز هو وجود استقلالية نسبية عن اقتصاد الأكثرية. لذا، فما يبدو لنا هو أن الاستقلالية في الاقتصاد الإسرائيلي محدودة جداً، وهذه الاقتصادات ما هي إلا حلقة من حلقاته.

في حالة قطاع البناء، يزدهر هذا القطاع في بناء السكن لليهود ويرتبط بازدهاره أو بانتكاسه، أما في مجال مشاغل الخياطة فارتباط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الإسرائيلي للمواد الأولية وتجارتها هو بيد اليهود الإسرائيليين إضافة إلى المصممين والمسوقين مرورا بالتدقيق والمراقبة، هذا ولم تتوان الرأسمالية الإسرائيلية التي تبحث عن زيادة القيمة المضافة ولو كانت على حساب عملائهم بالباطن، من الاستفادة من الانفتاح السياسي مع الأردن ومصر في استبدال هؤلاء العملاء بعمالة رخيصة في تلك الدول.

وإذا كانت هناك أسباب اقتصادية تتعلق بفقدان الحوافز التي تشجع الرأسمال العربي على التوجه إلى المناطق العربية، كما يشير إلى ذلك جورج كرزم، فإن هناك أيضا أسباباً سياسية تنتج عن عدم تبلور الكيانية السياسية العربية التي يمكن أن تؤدي إلى التخطيط الاقتصادي المناسب (كرزم، ١٩٩٦: ١٦١). فعلى الرغم من انتشار مصانع المواد الغذائية الفلسطينية، لم يقم فلسطينيو إسرائيل بمحاولة تشجيع الصناعات والزراعات التي تؤمن المواد الأولية لهم. فمواد كالحليب أو زراعة كزراعة القطن، يلعب بها العرب، دوراً مهماً في تبعية الاقتصاد الفلسطيني في الداخل للاقتصاد اليهودي، على الرغم من أهمية صناعة الآليات وصناعة النسيج. فبالإضافة إلى إهمال إسرائيل للمناطق العربية والبنية التحتية الكفيلة بتسهيل الصناعة، فإنها لعبت دوراً حاسماً في تشجيع اقتصادات مشتركة عربية–إسرائيلية. وكما يذكر كرزم فإن الهستدروت، وقد أقامت العام ١٩٨٣ شركة «للتنمية والتصنيع للقطاع العربي والدرزي» بإدارة يهودية، هدفها إقامة بعض المشاريع على أساس مشاركة «حيفرات عوفديم» (شركة عمال) الهستدروتية وبتمويل عربي. وقد أنشأت هذه الشركة معمل طحينة في أم الفحم، برأسمال تأسيسي مقداره ٣٠٠,٠٠٠

دولار، على أساس المناصفة، وهذا المعمل يشغل ٢٠ عاملاً بإدارة عربية. وفيما عدا ذلك، فإن الشركة الهستدروتية ركزت اهتمامها في الأساس على إقامة مراكز تسويقية كبيرة (هيبرماركت او سوبرماركت) في بعض القرى والمدن العربية، برأسمال استثماري يهودي عربي مشترك مقداره ثلاثة ملايين ونصف المليون دولار، وتهدف هذه المراكز إلى خدمة ١٣٠.٠٠٠ عربي، وتشغل ٣٠٠ عامل، ومن أبرز هذه المراكز «الهيبرماركيت» الذي أقيم في الناصرة. وهذا الأخير أقيم على أرض مساحتها ٢٣٠٠ متر مربع قدمها عربي من الناصرة. في حين شيدت الهستدروت (وتحديداً همبشبير لاتسرخان) البناء. كما أن الأخيرة مسؤولة عن إدارة المركز التسويقي. واتفقت مع المساهم العربي على نسبة تقاسم الأرباح. وبطلب من سكرتير مجلس عمال الناصرة، محمد أبو أحمد، جرى الاتفاق على تشغيل يهود بنسبة ١٠٪ من مجموع العاملين في المركز التسويقي (حوالي ٧٠ عاملا)، وذلك عرفانا بالجميل، على «استيعاب» الناصرة العليا للعديد من العمال العرب (كرزم، ١٩٩٥: ١٩٨). ويعزي كرزم اهتمام الهستدروت في إقامة مراكز تسويق يهودية أو حتى «يهودية–عربية» في المناطق العربية «في سياق استغلال المؤسسة الصهيونية لطاقة السوق العربية ومن ثم إغراق هذه السوق بالسلع اليهودية، ما يهدد مصدر رزق صغار التجار العرب. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أنه مهما صغر حجم الرأسمال اليهودي المستثمر، فإن إنشاء مشاريع إنتاجية يهودية (أو يهودية–عربية) متوسطة أو كبيرة في المناطق العربية، وخاصة في مجالات الإنتاج التي تعتبر تقليدية في هذه المناطق، سيؤدي إلى سحق جزء كبير من المنتجين العرب الصغار العاملين في هذه المجالات. ناهيك عن أن تغلغل الرأسمال اليهودي في المناطق العربية يعمل على تعميق تبعية الرأسمال العربي واندماجه في البنية الإنتاجية الصهيونية» (المرجع نفسه).

وإذا كانت هناك ظروف، بعضها خارجة عن قدرة رجال الأعمال الفلسطينيين في خلق حلقة متكاملة من اقتصادات العرب، فإن بعض رجال الأعمال البارزين ينظرون إلى أهمية الربط بين الاقتصادين العربي والإسرائيلي لدعم إمكانيات تطوير أعمالهم. من هنا لم يتوان هؤلاء عن الدخول في مشاركات اقتصادية لنقل التكنولوجيا أو للاستفادة من رأسمال مع شركات يهودية. كما دخلت بعض الشركات العربية لأول مرة في البورصة كما هو الحال في شركات إبراهيم بولس وأبو محمد قضماني منذ العام ١٩٩٤ والذين طرحوا ٢٥٪ من أسهمهم للاكتتاب للجمهور الإسرائيلي.

وما نخلص له من دراستنا عن هشاشة اقتصادات الفلسطينيين في إسرائيل بالنسبة لاقتصادات الإسرائيليين اليهود تتوافق مع استنتاجات الباحث عزيز حيدر الذي أظهر غلبة الطابع الزراعي والورشات الصناعية الصغيرة، وقطاع الخدمات على هذه الاقتصادات. كما نوه أنه يغلب على العمالة العربية أنها لا تتمتع بكفاءة وهي مؤقتة. وهذا يعود إلى

الظروف البنيوية المتمثلة بعرقلة السلطات الإسرائيلية لقيام اقتصاد عربي قوي (حيدر، ١٩٩٥). ويؤيد الباحث الفلسطيني جورج كرزم هذا الاستنتاج، إلا أنه يؤكد على المسؤولية الذاتية العربية في خلق هذا الوضع (كرزم، ١٩٩٥).

٦-٢. رجال الأعمال الفلسطينيون: مجموعات مبعثرة

عندما تعرفت لأول مرة على رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل في الخارج الذين زاروا الدول العربية كوفود ضمن وفد إسرائيلي، أو وحدهم، بدعوات من غرف التجارة والصناعة العربية أو لحضور المؤتمرات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، كتبت الصحف آنذاك عن وجود جمعية خاصة بهم وأنهم بنية لها ألياتها وأهدافها وطموحاتها التي ليست بالضرورة مربوطة بالأهداف الإسرائيلية الحكومية العامة. ولكن عندما قمت ببحثي الميداني في إسرائيل، اكتشفت أنه لا توجد أية جمعية أو منظمة تجمعهم، وإن كان هناك لقاء بينهم، فهي لقاءات غير رسمية بين شبكات تحكمها الصداقات أكثر منها اعتبارات مصلحة وطنية أو إثنية.

إذاً، فكما يبدو لي، فإن هذه الوفود تتصرف وكأنها مجموعة واحدة، عندما تكون في الدول العربية مطالبة العرب، وخاصة زملاءهم في الدول العربية، بالمعاملة الخاصة لهم واعتبار نشاطاتهم الاقتصادية جزءاً من النشاط العربي، وإن علاقتهم بإسرائيل هي علاقة حكمتها الجغرافيا لا أكثر، لكونهم يعيشون هناك. أما في إسرائيل فلم الاحظ أي مطالب خاصة وجهها رجال الأعمال هؤلاء إلى الحكومات الإسرائيلية أو لزملائهم الإسرائيليين اليهود فيما يتعلق بإهمال السلطات للقرى العربية وعدم دعمها لها اقتصاديا، وهذا على سبيل المثال.

إذاً، ليس هناك أي تجمع ينظم فئة رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل. ومن هنا يأتي ضعفهم في مواجهة مشاكل اقتصادية خطيرة مثل مشكلة إغلاق المخايط في القطاع العربي في إسرائيل، وانتقالها إلى الدول العربية المجاورة، أو مشكلة عدم وجود تشجيع ودعم للصناعات العربية في إسرائيل، ولعلنا يمكن أن نذكر المركز العربي - اليهودي للتطوير الصناعي في تل أبيب والذي يهدف إلى تشجيع المشاركات الاقتصادية بين العرب واليهود في مجالات الصناعة، إضافة إلى محاولات الهستدروت للغرض نفسه كما أسلفنا سابقاً.

إذاً، فضعف تنظيم هذه النخبة الاقتصادية هو الذي يجعلها غير قادرة على اتخاذ قرارات لها ثقلها. وكثير من المشاريع التي طرحت ذابت مع الوقت من دون أي تنفيذ. وخير مثال على ذلك هو حصول بعض المستثمرين الفلسطينيين في إسرائيل على رخصة طال

انتظارها لتلفزيون خاص يبث باللغة العربية. ورغم كل هذا الانتظار فلم يستطع هؤلاء أن يضعوا هذه الفكرة في حيز التطبيق.

٦-٣. العلاقة مع الأراضي الفلسطينية: علاقة ترقب

لم ينتظر فلسطينيو إسرائيل بدء عملية السلام ليبنوا ويوثقوا العلاقات الاقتصادية مع أبناء الضفة الغربية. فالعلاقات العائلية وعلاقات القرابة والصداقة بين طرفي الخط الأخضر قديمة ووثيقة رغم ما فرضته حالة انقسام فلسطين إلى منطقتين قبل العام ١٩٦٧. وتتركز هذه العلاقة على جانبين: التجارة وأعمال تجري بالباطن لشركات إسرائيلية بواسطة عرب أو لشركات فلسطينية للخياطة.

ولكن بعد بدء عملية السلام، يمكن القول بأن العلاقة الاقتصادية قد تدهورت بين طرفي الخط الأخضر. فالإغلاقات التي تتابعت، خاصة بين العامين ١٩٩٥-١٩٩٧، ووصول نتنياهو للحكم قد حدّت كثيرا من التبادلات الاقتصادية بين الطرفين، كما ذكر لنا بعض رجال الأعمال الفلسطينيين في القدس، وقد أغلقت بعض مشاغل الخياطة في الضفة الغربية وغزة لتستبدل بمشاغل خياطة أخرى موجودة في الأردن ومصر.

أما فيما يتعلق بالاستثمار، فقد تشجع في البداية عدد قليل جدا من رجال الأعمال للاستثمار في مشاريع في الضفة الغربية، إلا أن ذلك العدد قد تناقص كثيراً مع انتهاء نشوة أوسلو وضياع أحلام من تأمل في هذه العملية السلمية. وعلى سبيل المثال، اشترى محمد عبد القادر أرضاً في أريحا لبناء مشروع سياحي، ومشروع سكني هناك، إلا أن المشروع توقف حتى تتحسن الأمور السياسية بحسب قوله. وهناك أيضاً إحدى المؤسسات الإسلامية في إسرائيل التي فتحت مصنعاً للّحوم في طولكرم. ما عدا ذلك فقد اكتفى البعض بالمساهمة في بعض شركات الاستثمار الفلسطينية كباديكو، وكبيت المال الفلسطيني الذي بلغ نسبة مساهمة فلسطينيي الداخل بـ ٧٪ من رأسماله. كما ساهم البعض في تأسيس شركة الفنار للتأمين .

ومما يدل على ضعف تنظيم النخبة الاقتصادية الفلسطينية، هو عدم قدرتها على خلق شركة مساهمة تساهم في بناء الكيان الفلسطيني، في الوقت الذي تملك هذه النخبة فرصة ملائمة بحكم قربها الجغرافي من منطقة الضفة وغزة ، وخبراتها السابقة في التعامل مع القوات الإسرائيلية والتعامل مع الواقع الفلسطيني. لقد ذكر لي إبراهيم بولس أنه كانت هناك فكرة لعمل شركة استثمار مساهمة برأسمال ١٠٠ مليون دولار أمريكي، إلا أن وصول اليمين قد ثبّط همم صاحب فكرة هذا المشروع بحسب قوله. ولكن بعد وصول حزب العمل للسلطة هل عادت هذه الفكرة لحيز التطبيق؟ للأسف لا.

ويمكن عزو عدم إقدام فلسطينيي إسرائيل للمساهمة الاقتصادية إلى نقص السيولة لدى رجال الأعمال أو لطبيعة اقتصاداتهم المشابهة لاقتصادات الأراضي الفلسطينية. ولكن هذه أسباب برأيي ثانوية، فقد لاحظنا أن هناك مشاريع قد طرحت مع الدول العربية المجاورة وخاصة مصر. وكما ذكر لي جول شفحة بأنه كانت هناك فكرة جدية لعمل مشروع مشترك أردني - إسرائيلي (بمشاركة يهود وعرب) في إنشاء معمل مواد غذائية (بسكويت وحلويات) والمشروع مازال قائماً.

هنا نصل إلى سؤال كبير حول موقف رجال الأعمال الفلسطينيين من فتح الأسواق العربية والإسرائيلية للتبادلات التجارية بينهما، ولعل القيادة الإسرائيلية لم تخفِ رغبتها بأن يكون فلسطينيو إسرائيل هم رأس الحربة أو رأس جسر للتبادل الاقتصادي العربي الإسرائيلي، كما صرح بذلك بيرس في أحد خطابته العام ١٩٩٢. ولا تعبر هذه الرغبة برأيي عن إرادة سياسية إسرائيلية بقدر ما تعكس نظرة أغلبية رجال الأعمال الفلسطينيين وإسرائيل لطبيعة دورهم كوسطاء في الأعمال.

هناك بعض رجال أعمال الذين أبدوا عدم ممانعتهم لأن تعقد صفقات لبيع بضائع إسرائيلية للجانب العربي أو فتح مشاريع صناعية مشتركة معهم، رغم اعترافهم بأن اقتصاداتهم ليست اقتصادات مفصولة عن الاقتصادات الإسرائيلية. ولقد ذكر البعض أنه ليس لديهم عقدة ذنب وذلك منذ توقيع اتفاقية أوسلو. ويعتبر مكرم خوري - مخول، أحد أهم المدافعين عن هذا الموقف، وقد فتح مكتب اتصالات واستشارات اقتصادية في يافا لتسهيل المهمة بين البلاد العربية وإسرائيل من أجل عقد صفقات تجارية فيما بينها، فهو يؤمن بأن على العرب الاستفادة من التكنولوجيا الإسرائيلية، وأن أي لقاء اقتصادي بين العرب والإسرائيليين هو تسهيل لعملية الحل السياسي.

ولكن من الجدير بالذكر أن هناك من كان موقفه معارضاً بوضوح لأية عملية تطبيع اقتصادي طالما لم تنسحب إسرائيل كليا من الضفة الغربية وغزة والجولان وتسمح بقيام دولة فلسطينية، بحسب ما قاله على سبيل المثال محمد عبد القادر وسلمان أبو أحمد. ويمكن القول إذاً، أنه ليس لهذه النخبة الاقتصادية مصالح اقتصادية واحدة تحكم مواقفها بقدر ما هناك تأثيرات للانتماءات الأيديولوجية المختلفة.

٦-٤. الخلاصة: أزمة الهوية

نلخص ما تقدم بأن رجال الأعمال الفلسطينيين في إسرائيل لا يشكلون بأي حال من الأحوال مجموعة منظمة، وإنما مجموعات متفرقة تحكم مواقفهم اعتبارات اقتصادية، وأيضاً اعتبارات سياسية ووطنية مختلفة.

وبين البحث عن الهوية والبحث عن وضع اجتماعي لائق، يهرب البعض من هذا الواقع باحثاً عن موقع ولكن هذه المرة طبوغرافي. من هنا نستطيع فهم ظاهرة ثقافة الهجرة لدى فلسطينيي إسرائيل، فقد أذهلنا عند دراسة رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات، أن هناك عدداً كبيراً قد قدم من إسرائيل كما هو حال إخوانهم فلسطينيي الضفة واللاجئين الفلسطينيين.

والسؤال الكبير الذي يمكن أن نسأله الآن هو أن العملية السلمية بمنطق أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين تكاد تصل إلى رمقها الأخير، فهل سيغير رجال الأعمال الفلسطينيون في إسرائيل موقفهم من دفع تطبيع الملف الاقتصادي بين العرب وإسرائيل؟

لقد اعتادت مجموعة منهم وما زالت، على عدم ربط تطور الملف السياسي بالملف الاقتصادي، دافعين بذلك الملف الاقتصادي، على الرغم من ترنح الملف السياسي في العملية السلمية بين إسرائيل من جهة والسلطة الوطنية الفلسطينية وسوريا ولبنان من جهة أخرى.

ولعل غياب هذا الربط هو ما يعكس أزمة البحث عن هوية أو هويات تسمى فلسطينية، عربية أو إسرائيلية. فالصيرورتان الفلسطنة والأسرلة، بحسب تعبير عزمي بشارة (١٩٩٦)، اللتان يتعرض لهما فلسطينيو الداخل تربطان جدلياً بمدى تقدم العملية السلمية وتأخرها، كما ترتبطان بمدى نجاح الفلسطينيين في الداخل بطرح حقوقهم باعتبارهم «مواطنين» ولكنهم منتمون إلى أقلية قومية. كما ينبغي التأكيد هنا على أن العلاقة بين أعضاء الشبكات الاجتماعية والاقتصادية لفلسطينيي إسرائيل بأبناء قوميتهم في الأراضي الفلسطينية لا ترتبط فقط بهم وبأزمة هويتهم، وإنما ترتبط بالدرجة التي يمكن للأراضي الفلسطينية أن تستوعبهم في بوتقتها. وهنا استخدمت كلمة بوتقة وليس كلمة أراض، لأنني أعتقد أن على الدولة الفلسطينية ألا تحصر اهتمامها فقط في رسم الحدود بينها وبين جيرانها من الدول القائمة، وإنما بخلق بنية قادرة على استيعاب مجمل العلاقات بين المقيمين وبين الفلسطينيين في الشتات وفي إسرائيل. فإذا كان مطلوبا من السلطة الوطنية الفلسطينية أن توقف التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل في ظل الظروف السياسية الراهنة (وذلك ليس فقط لأن إسرائيل دولة استعمارية وحسب، وإنما لأن الاقتصاد الفلسطيني تابع بوجه شبه كلي لها)، فعليها في الوقت نفسه إيجاد الآليات المناسبة لربط الاقتصاديين الفلسطينيين في كلا الفضاءين. ولا يمكن أن تقوم بذلك الدولة القومية الكلاسيكية وإنما دولة ذات جغرافية عابرة للحدود (exterritorialized state)، كما سنتناول هذا الموضوع في خاتمة هذا الكتاب.

الباب الثالث

العودة الى الوطن
عودة فيزيائية ولكن أيضاً سيبر فضائية

الفصل السابع

أرض الحلم وحلم العودة

الفصل السابع

أرض الحلم وحلم العودة

«بالنسبة لأمي، لقد توقفت الساعة [الزمن] ببساطة في القدس العام ١٩٤٨.»
الكاتبة الفلسطينية غادة الكرمي تتحدث كيف عاشت أمها اللجوء في لندن
(Ghada Karmi, 2000:4)

«أنا لست، أو على الأقل لم أعد، جزءاً من العالم الفلسطيني. المنفى والوطن لم يعد حوارهما مفهوماً»
الكاتب الفلسطيني–الأمريكي فواز تركي بعد عودته إلى الأراضي الفلسطينية[٨٠]

يعتبر موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، إحدى أهم القضايا الشائكة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، ولعل إجبار إسرائيل المفاوض الفلسطيني على إرجاء هذا الموضوع إلى المرحلة النهائية لعملية السلام ليؤكد ذلك. ولتعقيد الأمر أكثر، أصرت إسرائيل على أن يطرح موضوع اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف، معتبرة بذلك أن مسؤولية الحل (وطبعا مسؤولية نشوء مشكلة اللاجئين) مسؤولية جمعية تتعلق أيضاً بالدول المستقبلة لهؤلاء اللاجئين. وليزداد التعقيد تعقيدا، فقد ربطت إسرائيل مسألة التعويض بتضمين حقوق اليهود العرب أيضاً الذين هاجروا (غالباً ما كان طوعا) إلى فلسطين ومن ثم إلى إسرائيل. كما أن إسرائيل لم تعترف حتى الآن بمسؤوليتها عن اللاجئين، وتتحدث فقط عن حل فردي لحالات إنسانية. لن أدخل في معالجة هذا الموضوع وأكتفي بإرجاع القارئ إلى الأدبيات الغنية عن الموقف الفلسطيني الفكري والتفاوضي إلى ما كتبه ايليا زريق، وسليم تماري، وعباس شبلاق، وداوود بركات، ووليد سالم. وإذا كان التعامل مع موضوع اللاجئين وعودتهم موضوعاً هو أولاً سياسي وقانوني بحكم كونه خياراً للحل الجمعي (communitarian solution) الذي لا يمكن إلا الدفاع عنه بقوة،[٨١] فإن ذلك لا يمنع من القول أن اللاجئ هو قبل كل شيء كائن اجتماعي له ذات (subject) ولا يمكن أن نتخيل أن موضوع عودته مرتبط فقط بنتائج هذا الحل. وهو كائن اجتماعي قد تلونت هوياته وتعددت بتعدد تجارب هجرته ورحيله. من هنا يطرح هذا

الفصل محاولة لرؤية سوسيولوجية لموضوع عودة فلسطينيي الخارج، ومحاولة لتفكيك هذه الوحدة التي فرضها الاستخدام السياسي والقانوني لقضية اللاجئين. وسنحاول أن نتساءل في هذا الفصل عن طبيعة العودة التي حصلت حتى الآن بفعل عملية السلام.[٨٢]

وبغض النظر عن العودة الفيزيائية النهائية للبعض، هل يمكن أن نتخيل عودة مؤقتة أو عودة خبرات؟ أو هل يمكن أن نفكر بموضوع الاتصالية بين الشتات والأراضي الفلسطينية، بحيث نتخيل وكأنه شكل من أشكال العودة السيبر فضائية (cyberspace)؟ وبغض النظر عن حق العودة، تطرح موضوعات العودة إشكاليات سوسيو-اقتصادية تتعلق بموضوع استيعاب اللاجئين في الأراضي المتاحة في الدولة الفلسطينية المقترحة، أو استيعابهم في ديارهم وقراهم التي رحلوا منها في إسرائيل والتي قد تكون قد مُحيت من على وجه الأرض، كما هو الحال في آلاف منهم، كما يذكرنا به وليد الخالدي وفريق بحثه (الخالدي وآخرون، ١٩٩٨). أما الفصل الأخير في هذا الباب فستتناول مساهمته المصادر البشرية للشتات في فلسطين، وخاصة الخبرات منها، ليس بعودتها الفيزيائية فقط، وإنما السيبر فضائية.

وقبل تناول محددات العودة لا بد أن نؤكد على أن كلمة العودة تأتي بالمعنى المجازي، وذلك لسببين: الأول لأن الفلسطينيين المهجرين أثناء نكبة ١٩٤٨ لا يستطيعون العودة إلى قراهم ومدنهم التي ولدوا فيها، إذ أنها أصبحت إسرائيلية،[٨٣] فالعودة تعني حتى الآن شكلاً من أشكال الهجرة الجديدة إلى الكيان السياسي الفلسطيني الناشئ في الضفة الغربية وغزة. أما السبب الثاني فيتجلى في كون العودة حتى الآن أغلب ما تكون مؤقتة لعدم سماح السلطات الإسرائيلية لحاملي جوازات السفر الأجنبية من أصول فلسطينية من الإقامة الدائمة في الأراضي الفلسطينية. فإسرائيل تمنحهم فيزة سياحية لمدة ثلاثة أشهر، إن حضروا من مطار تل أبيب، وشهر واحد إن حضروا من الحدود البرية. وحتى لو حصل هؤلاء على عقد عمل، فإن إسرائيل لا تمنحهم الإقامة لمدة سنة. لذا يقضي أغلب من قابلناهم من العائدين من أوروبا وأمريكا (والذين لا يملكون هوية فلسطينية أو لمّ شمل في فلسطين) الوقت متنقلين بين عالمين، الأمر الذي منعهم من إحضار عائلاتهم.[٨٤]

٧-١. محددات موضوع العودة

يحدد موضوع العودة محددان رئيسيان هما: المحدد الهوياتي وإمكانية الخيار من جهة، والمحدد الاقتصادي-الاجتماعي من جهة أخرى.

فيما يتعلق بالمحدد الأول، فإن ضعف شتاتية فلسطينيي الخارج خاصة في الدول العربية

(أي ضعف ارتباطهم الهوياتي مع المجتمع المستقبل الذي نتج عن هشاشة وضعهم القانوني هناك)، وأيضاً لأسباب أخرى، قد جعل لدى مجموعة منهم توقاً خاصاً إلى العودة بصورة مؤقتة أو نهائية. فذاكرة الوطن التي عاشوها، أو ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، وذاكرة سنوات الضياع والمخيمات البائسة في بلدان اللجوء، ونضالهم المادي والمعنوي لمقاومة الاحتلال، كل ذلك جعل جزءاً منهم يتمنى العودة ولو إلى كيان سياسي بعيد عن ديارهم التي ولدوا فيها. ولعل أهمية ذاكرة الطفولة أو الشباب في الوطن الأم قبل الاقتلاع، لا تؤثر فقط على اللاجئ نفسه، ولكن، أيضاً، على أولاده، إذ تنتقل إليهم هذه الذاكرة. ولذا، فلقد أثارت انتباهنا رغبة خاصة لدى الشباب في العودة، إذ أنهم يطمحون بالمساهمة في بناء كيان ما زالت تجتاحه أطماع الاحتلال الإسرائيلي. وتبقى هذه الرغبة بالعودة جامحة طالما يشعر كثير منهم بأن هناك تحدياً للقوة المستعمرة الإسرائيلية بعودتهم. ويمكن لنا أن نتصور أن هذه الرغبة ستخفت عندما يصبح لهؤلاء الخيار بين العودة والبقاء في الدولة المستقلة.

إذاً، موضوع الخيار موضوع حاسم، ومن دونه ستبقى هناك هوية فلسطينية متأججة وراديكالية قادرة على إنتاج وطنية (nationalism) مناضلة وحتى مقاتلة. والحالة الفلسطينية ليست بالاستثنائية، فبعض حيزات الشتات هي أكثر راديكالية من أولئك القاطنين في بلد الأصل، وهذا ما يذكرنا به أندرسون (Anderson,1991). ولا بد هنا أن نؤكد على أهمية موضوع الخيار، وذلك لنشير على المفاوض الفلسطيني إلى ضرورة عدم الرضوخ للضغوطات الإسرائيلية وبعض الدول الغربية التي تريد أن يكوّنوا هناك شكلاً من أشكال الكوتا وانتقاء فئات يُسمح لها بالعودة إلى فلسطين. وسنعود إلى هذه النقطة لاحقا، ولكن ما يمكن قوله الآن أنه لا بد من التفريق بين تبني نظام الكوتا كاستراتيجية، وبين أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية لأسباب مادية محضة بتشجيع عودة فئة معينة لأن ذلك ملحّ في عملية التنمية. فالباب ينبغي أن يكون مفتوحاً للجميع. وبالقياس مع بعض التجارب العالمية في العودة، فإن العودة غالباً ما تكون منظمة من تلقاء نفسها (auto-regulator) بمعنى أن وضع العائدين الأوائل هو الذي سيحدد حجم العودة التي تليها.

ويعني الخيار، أيضا، أن هناك بدائل، ولذا، فلا بد أن يكون للاجئ الفلسطيني الخيار بين العودة أو البقاء في دولة اللجوء. وهذا ما عنيته بذاتية المهاجر/ العائد في الفصل الأول من هذا الكتاب. فالذاتية تعني بأن تكوينات اللاجئ الهوياتية تجعله يرغب في البقاء في بلد أحبه وأحب أهله، أو رغبته في العودة الى وطنه الأم. وسنعود إلى هذه النقطة فيما بعد.

أما المحدد الثاني فهو الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للعائد. فالعائد ليس كائناً ذا نزعة وطنية محضة (homo patricus) يعود إلى الوطن بغض النظر عن موضوعات تتعلق

بالعمل في المهنة التي يحبها، ويستطيع بمقدراته المالية أن يعيش عيشة كريمة إلى حد ما، وأن تكون حرية التعبير والانتماء موجودة في هذا الوطن، كما يكون له الحق في ممارسة حريته الشخصية وهو الذي عاش جلّ حياته في بلد له عادات وتقاليد تختلف عن تلك الرائجة في المجتمع الفلسطيني.

ويعتبر هذان المحددان مرتبطين عضوياً الواحد مع الآخر، فافتراض أن عودة فلسطينيي الخارج "بديهية" حالما يسمح لهم ذلك يعتبر خطأ فادحاً. وافتراض أن العودة مرتبطة فقط بموضوع الاستيعاب المادي للاجئين خطأ آخر. ولعل الافتراض الثاني ما أدى إلى وجود بعض الدراسات الاقتصادية والتكنوقراطية وهذا ما سنتناوله في فقرة لاحقة. وعادة ما تتراوح تجارب العودة العالمية بين المحددين السابقين، ويكون بعضها أقرب إلى المحدد الهوياتي، والثاني إلى المحدد الاقتصادي. ويعتبر الأقرب إلى النموذج الأول هو عودة الأرمن إلى أرمينيا السوفييتية، وذلك عندما سمح ستالين بعد الحرب العالمية الثانية بعودة الأرمن بناء على اتفاقية سيفر (Sèvres) مع الحلفاء. وقد أقيمت حملة عالمية لتشجيع الأرمن على العودة. وهناك عاملان لعبا دوراً في العودة: الأول رئيسي يتعلق بالعودة إلى الوطن الأم أرمينيا، ولو أنها جزء من أرمينيا التاريخية. والعامل الثاني له أهمية أقل وهو الأزمة الاقتصادية في الدول المستقبلة، ولكن ليس كلها. ففرنسا على سبيل المثال كانت أحسن بكثير من الاتحاد السوفييتي ما بعد الحرب العالمية. ولقد نجحت الحملة باسم الوطن في إعادة من ٩٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ أرمني (منهم ٧٠٠٠ في فرنسا) ما يقدر أنه يشكل ١٠٪ من الشتات الأرمني (Mouradian, 1990:326). أما النموذج الأوسع للمحدد الاقتصادي فهو النموذج اليهودي، كما سنرى في الفقرة القادمة.

٧-٢ . تجربة هجرة اليهود إلى إسرائيل: نموذج الحوافز الاقتصادية

تقدم تجربة هجرة اليهود إلى إسرائيل والتي يسمونها عليا (Aliya)،[٨٥] بتجربة ذات عبرة للحالة الفلسطينية. وعلى الرغم من الخطاب القومي ذي الأصول الدينية الذي يحث على الصعود إلى القدس وما له من أهمية دينية، فإن هجرة اليهود إلى إسرائيل لا يمكن أبداً أن نفصلها عن السياق التاريخي والسياسي والاقتصادي الذي رافقها. ويتهكم السوسيولوجي الإسرائيلي ناتان اورلي على الإسرائيليين المهاجرين في شيكاغو والذين يختمون شرب قهوتهم اليومية بجملة السنة القادمة في القدس وفي الوقت ذاته ليست لهم أية نية أو خطة للعودة إلى هناك، ولا حتى كزيارة (Uriely,1993) ، كما يتهكم الجغرافي الإسرائيلي أورن يفتاهل عندما يكتب حول المنفيين في إسرائيل (exiled in Israel).

وكما طرحها أمنون راز-كراكوتسكين، فإن النظرية المركزية في الثقافة الصهيونية-العبرية

هي نفي الشتات (diaspora) وتأكيد مركزية أرض إسرائيل (رام، ١٩٩٦). وقد دعم هذا الاتجاه غير الديني الاستخدام المكثف لخطاب ديني عن العودة. وعلى الرغم من ذلك، يعتبر في الواقع النموذج الإسرائيلي هو أقرب ما يكون إلى نموذج حافزي اقتصادي، ومن ثم فهو نموذج لا يختلف كثيرا عن أي نموذج كولونيالي، إذ يستوطن «البيض» في البلاد المستعمرة مستفيدين من خيرات الأرض ومن دفء الطقس ومن السوق الاقتصادية التي تفتح أمامهم. وما نقوله برأيي يعبر عن هجرة الأكثرية وليس كل الهجرة اليهودية. فنحن نعلم عن «النضال» و«الاعتقاد الجازم» لأغلب المستوطنين وخاصة أولئك الذين يقطنون في الخليل، بأن عليهم البقاء في أرض محاطة بأعداء لهم لأن ذلك هو الطريق للخلاص.

ويمكن التمييز في الهجرة اليهودية بين مرحلتين أساسيتين: الأولى مرتبطة بعوامل الطرد في المجتمع المستقبل، والثانية بعوامل الجذب من قبل الدولة الإسرائيلية. ففي المرحلة الأولى كانت هناك هجرة عربية يهودية إلى فلسطين يعود بعضها إلى أمد بعيد قبل قيام دولة إسرائيل، والتي حفزها الشعور بعدم الأمان، وأيضاً العامل الديني، وكذلك هجرة أوروبية مكثفة كان سببها اللاسامية التي انتشرت في كل أنحاء أوروبا وكذلك في الولايات المتحدة، والتي كان أوجها الهولوكست (قتل اليهود من قبل النظام النازي) أثناء الحرب العالمية الثانية. وهكذا فعامل الطرد من الدول المستقبلة كان حاسماً في الهجرة اليهودية الى فلسطين ومن ثمّ إسرائيل. أما المرحلة الثانية والتي بدأت مع السبعينيات، وحيث كانت -برأيي- هجرة ذات حوافز اقتصادية، والتي قدمتها وما زالت تقدمها إسرائيل لمهاجريها. فتعتبر إسرائيل دولة رفاه (welfare state) من الدرجة الأولى، إذ توفر لمواطنيها أنظمة ضمان اجتماعي وصحي، بما في ذلك تعويضات للعاطلين عن العمل. ولعل استقرار الاقتصاد الإسرائيلي منذ بداية الثمانينيات وارتفاع حجم الإنتاج الوطني للفرد إلى ١٦.٠٠٠ دولار سنوياً (في العام ١٩٩٤) جعلا من إسرائيل دولة غنية مثل أية دولة أوروبية، وساهم ذلك في خلق عوامل جذب قوية في الاقتصاد الإسرائيلي. ويعتبر اليهود الروس،[٨٦] الفئة الأهم في هذه الهجرة خلال السنوات الأخيرة في الثمانينيات والتسعينيات. وقد احتفل باراك بقدوم اليهودي الروسي رقم مليون في ٢٥ أيار (جريدة **الحياة** ٢٦/٥/٢٠٠٠). وتعتبر هجرة يهود الفلاشا أيضاً هجرة ذات دوافع اقتصادية بحتة، فقد استجلب اليهود بعد فترات المجاعات التي اجتاحت أثيوبيا. ويرى بعض الباحثين الإسرائيليين أنه على الرغم من وجود نقاش ثيولوجي على صحة يهودية الفلاشا، فإن القرار النهائي لقدومهم كان سياسياً واقتصادياً. وقد أشار وزير الاقتصاد الإسرائيلي أنه آن الأوان للسماح لدفعة جديدة من الفلاشا للقدوم وهذا يدل على أنه قرار ذو طابع اقتصادي (**هآرتس** ٢٤/٣/٢٠٠٠).

ما عدا الهجرة الروسية وهجرة الفلاشا، يمكن أن نتحدث عن هجرة أوروبية وأمريكية محدودة. وقد قمت باستجواب ٢٢ إسرائيلياً من أصول أمريكية وأوروبية (وخاصة فرنسية)، أغلبهم من حديثي الهجرة، وتتبعت مسارات البعض منهم.[٨٧] وقد أظهر الاستجواب بوضوح، على الرغم من استخدام البعض منهم خطاباً قومياً دينياً: «عدت إلى بلد أجدادي»، «إسرائيل هي لليهود، وأنا وجدت نفسي مدفوعاً لها»، «أردت أن أعيش في وطني»، «أنا أردت العيش في بلد أغلبه يهود». إلا أن البحث عن تفاصيل حياتهم قبل الهجرة غالباً ما يظهر عوامل أخرى، فقد بدا أن الأغلبية كانوا إما عاطلين عن العمل، أو في وضع اقتصادي هش، وقد أصيب ربع منهم بأزمات نفسية أدت بعضها إلى انهيار عصبي قبل مجيئهم إلى إسرائيل، ما ساهم بوجه حاسم في قرار المجيء رغبة في الابتعاد عن الوضع السابق الذي عاشوه. واعترف البعض منهم بأنهم يعرفون قبل مجيئهم أنهم سيسكنون في بلد اقتلع منه الفلسطينيون: «قدمت من مونتريال لأسكن في القدس. أنا أعرف أنني أسكن في مكان قد اقتلع منه أصحابه من قبل، هذه أنانية مني، أنا أعترف بذلك، لكن أجدادي فعلوا الشيء نفسه في الكيوبيك عندما اجتثوا الأسكيمو من هناك».[٨٨]

وعلى الرغم من الحوافز الاقتصادية في نموذج الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، فإنه لا يعني أنه ليس هناك شعور لدى جزء مهم من الشتات اليهودي في العالم، بأنهم ينتمون إلى شعب مركزه إسرائيل. ويتدعم هذا الشعور بخلق أسطورة أرض الميعاد. هذه الأسطورة لا تتعلق فقط باليهود وإنما، أيضا، بكثير من المستعمرين الجدد. فكما تبينه الباحثة الفرنسية ليزا أنتيبي فإن المتطهرين (Puritanists) الأوروبيين قد نظروا إلى أمريكا على أنها أرض الميعاد التي سوف يطهرونها من دنس الوثنيين (Anteby, 2000: 98). وكما يذكرنا بيندكت اندرسون فالقوميات المتخيلة (imagined nations) تخضع لصيرورات تجعلها تتقولب وتتكيف وتتحول مع الزمن (Anderson, 1991:141). ومن هنا لا بد أن أنتقد بعض المفكرين الفلسطينيين الذين يظنون أن القومية لا يمكن أن تقوم على مشاعر دينية. فبغض النظر عن النتائج الكولونيالية والعنصرية لوجود دولة قائمة على الدين، فقد أثبتت تجربة الشتات اليهودي ودولة إسرائيل وجود قومية يهودية ولو أنها قائمة على وطنيات (nationalisms) مختلفة (وطنية صهيونية، وطنيات مختلفة بحسب دول الشتات) ولكن هذه القومية تخص الأشخاص الذين ولدوا من أم يهودية، كما هو الحال في التعريف البيولوجي لليهودي. فهناك يهود منصهرون كلياً ولا يشعرون مطلقاً بأنهم قوميون يهود، إذ أن شعور الإنسان بانتمائه لهوية أبناء دينه ليست إلا جزءاً من تكوينات هوياتية متعددة، فهو يشعر في الوقت نفسه أنه فرنسي أمريكي،...الخ. ولذا، فلا تعبر أغلبية الشتات في الرغبة في الهجرة، كما أن هناك قومية إسرائيلية تشكلت من جراء بناء مجتمع، ورغم كل انقساماته فهو متماسك إلى حد كبير.

ولا يعني ذلك أن هذا النموذج الحافزي الاقتصادي يمنع من أن هناك من يحاول أن يبرئ ذمته ويضحي بجزء من وقته من حين إلى آخر في القدوم إلى إسرائيل في إجازاته التفرغية (sabbatical year) ليدرس في جامعاتها، أو يجري أبحاثاً في مختبراتها. (انظر أيضا إلى الفقرة حول تبرعات اليهود إلى إسرائيل في الفصل القادم).

وأخيراً ينبغي القول أن هذا النموذج الحافزي الاقتصادي هو الذي جعل كثيراً من الإسرائيليين والمهاجرين الجدد، ينتهزون أول فرصة للهجرة إلى دول ذات حوافر اقتصادية أفضل، كما حصل عند كثير من يهود السوفييت، وعلى الرغم من الثقافة اليهودية التي تدين من يترك إسرائيل (بالعبرية تستخدم كلمة ييريده Yerida ومعناها النزول)، فإن هناك هجرة واسعة باتجاه الولايات المتحدة. ويقدر الباحث الإسرائيلي ناتان أوري عدد الإسرائيليين في الولايات المتحدة بنصف مليون. كما يبين كالفين كولدشيدر أن أغلبية الذين يعودون إلى بلادهم الأصلية من الإسرائيليين هم من أصول أوروبية غربية أو أمريكية (Goldscheider, 1990:140).

٧-٣. استيعاب اللاجئين في فلسطين: دراسات ذات نزعة اقتصادية

بينما حصر اندريسون وزريق بحدود ٤٠٠ مرجع في لغات متعددة (العربية، والإنكليزية، والفرنسية، والعبرية) يرجع إصدارها إلى السنوات الخمس الأولى من التسعينيات وتتناول هذه المراجع تجربة اللاجئ الفلسطيني العام ١٩٤٨ والعام ١٩٦٧، فإنهم بينوا أن هناك عدداً ضئيلاً جداً يتناول موضوع عودة اللاجئين (Endresen and Zureik,1996). وتعتبر أهمية موضوع العودة ليس فقط باعتبارها دراسات استشرافية، وإنما أيضا سوسيولوجية. فقد شهدت الأراضي الفلسطينية منذ بداية التسعينيات موجتين في العودة حتى الآن: الأولى بعد غزو العراق للكويت وطرد الفلسطينيين من الخليج، والثانية بعد بدء عملية السلام وهي الموجة الأكبر. وعلى الرغم من أنه لا توجد هناك أرقام إحصائية دقيقة فقد قدر عباس شبلاق حتى العام ١٩٩٧ حجم هذه العودة بـ ٦٠.٠٠٠ (Van Heer , 1997, Introduction). وبحسب تقديري فإن الرقم الحالي يصل بسهولة إلى حدود ١٠٠.٠٠٠ ممن يحملون الهويات الفلسطينية إضافة إلى ٤٠.٠٠٠ قدموا بتصاريح زيارة ولم يخرجوا.[٨٩]

وفي غياب الدراسات الفلسطينية عن العودة (إن كانت إلى الضفة الفلسطينية وإلى غزة، أو إلى اسرائيل) فقد طلبت المجموعة الأوروبية في منتصف العام ١٩٩٩ من باحثين يونانيين، تساردانيديس وهوليارس، القيام بدراسة حول توقعات استيعاب اللاجئين العائدين إلى الضفة الغربية و قطاع غزة (Tsardanidis and Huliaras,1999) . وبحسب هذا التقرير فإن استيعابية الضفة الغربية و غزة محدودة جداً، وأن أية عودة مكثفة للاجئين

الفلسطينيين ستجعل الوضع الاقتصادي والسياسي هشاً، ما سيؤثر عكسيا على استقرار المنطقة. ويعتبر هذا التقرير خطراً، ذلك لأنه يمكن أن يلعب دوراً مهماً في عملية اتخاذ القرار حول دعم الاتحاد الأوروبي السياسي للمفاوض الفلسطيني في مفاوضاته حول عودة اللاجئين.[٩٠] ويتسم هذا التقرير باستخدام منطق اقتصادي بطريقة ميكانيكية بحيث تتحول موضوعة الاستيعاب إلى مجموعة أرقام استقرائية مستنتجة من أرقام حالية، وكأنه يفترض أن حجم مساحة الأراضي الفلسطينية في مناطق (أ) و (ب) ستبقى كما هي، وكأن الوضع الاقتصادي سيكون كما هو عليه الآن. وللمفارقة التاريخية فهل يمكن أن نقول أن هذه النتيجة ليست مختلفة في تقرير السير جوهن هوب-سيمبسن (Hope-Simpson,1939) الذي قدمه لسكرتير الدولة البريطانية للمستعمرات (بناء على طلب الملك العام ١٩٣٠)، إذ يظهر هذا التقرير محدودية القدرة الاستيعابية للمهاجرين اليهود في فلسطين الانتدابية؟ وهل كل ما استوعبته فلسطين منذ ذلك الوقت يجعلنا نعيد النظر في بعض التقارير التي يقدمها الخبراء، وفي الطابع العلمي الذي يصرون على إيحائنا به، كما يذكرنا بذلك الباحث في علم الاجتماع محمد حافظ يعقوب (١٩٩٩: ١٤٣)؟ وهل يمكن القبول في تحويل الشاذ إلى عادي، كما يفعله بعض خبراء المنظمات الدولية، محاولين إضفاء الشرعية على ذلك، في معالجتهم لمشكلة اللاجئين والمخيمات، موضحة ذلك، بقوة، الانثربولوجية سيتاني الشامي (Shami,1996)؟ كما يمكن القول أن هناك خطأ كبيراً في دراسة الخبيرين اليونانيين تمثل في القيام بدراسة القدرات الاستيعابية الحالية (absorption capacity) وليس استشراف الاستيعاب (absorption prospective) بعد الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الضفة الغربية وغزة. وتقوم هذه الدراسات على افتراض أن اللاجئين الفلسطينيين هم عقبة كأداء (burden) لعملية السلام وليس حظاً لها ولو بشكل جزئي. فمن هؤلاء اللاجئين رجال أعمال ومستثمرون وخبرات علمية وفنية يمكن أن يساهموا بصورة حاسمة في خلق اقتصاد فلسطيني متين.[٩١]

و تقدم لنا الدراسات التي قام بها نيقولا فان هير حول العائدين من مناطق عدة في العالم أمثلة مهمة عن أن عودة اللاجئين إلى بلادهم الأصلية قد أدى إلى إحياء الاقتصاد في سياقات مختلفة. وهناك أربعة أمثلة على ذلك. فالمثال الأول عن عودة حوالي ٧٠,٠٠٠ آسيوي إلى أوغندا العام ١٩٩٢ من أصل ٥٠,٠٠٠ آسيوي طردوا من هذا البلد قبل عشرين سنة. وقد أدت هذه العودة إلى إحياء اقتصاد كان يعيش في أزمة خانقة. في حين أن المثال الثاني يتعلق بعودة ٣٥٠,٠٠٠ فلسطيني من الكويت وبقية دول الخليج إلى الأردن والذي أدى إلى زيادة ١٠٪ من عدد سكان الأردن ليصل هذا الأخير إلى ٣,٨ مليون نسمة تقريباً العام ١٩٩٥. و قد أدى ذلك إلى نتائج مباشرة سلبية، ولكن على المدى البعيد فإن الفوائد كانت مهمة للاقتصاد الوطني الأردني وخاصة بعد سنتين. في هذه

الحالة هناك عاملان لعبا دوراً مهماً: الأول في أن أغلب العائدين هم من حاملي الشهادات العليا أو من أصحاب المهن والخبرات، ما سهل عليهم دخول سوق العمالة بسهولة. ونجد العامل الثاني يتعلق بدخول رؤوس أموال مهمة قدرها البنك الأردني العام ١٩٩٢ بحوالي ١,٥ مليار دولار. ولعل السلوك الاقتصادي للعائدين والطريقة التي اندمجوا فيها بالمجتمع الأردني، هما ما شكلا دروساً مهمة للحالة الفلسطينية بسبب التشابهات بين هؤلاء العائدين، وجزء ممن يتوقع أن يعود إلى الأراضي الفلسطينية.

أما المثال الثالث فيتعلق بعودة مفاجئة وقسرية لـ ٣٠٠,٠٠٠ بلغاري ذوي أصول تركية، من بلغاريا إلى تركيا في منتصف العام ١٩٨٩. وفي هذا المثال لعبت المساعدة الخارجية وخاصة في المجموعة الأوروبية دوراً مهماً في تسهيل اندماج واستيعاب هذه الفئة في المجتمع التركي.

وإذا كانت الأمثلة الثلاثة السابقة قد أدت إلى تحسين واضح في الاقتصاد الوطني أو المحلي، فالمثال الرابع الذي يعطيه فان هير هو على عكس ذلك، فقد كانت له نتائج سلبية جداً على المجتمع الأصلي، وهو عودة ٨٠٠,٠٠٠ يمني من دول الخليج في نهاية العام ١٩٩٠ والذي أوقع اليمن مدة طويلة في أزمة اقتصادية حادة، بسبب الانخفاض المفاجئ لعائدات هؤلاء المهاجرين (Van Heer, 1997).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة خريجي الجامعات العالية حتى من بين أبناء المخيمات، إضافة إلى أصحاب رؤوس الأموال الذين يطمحون في القدوم إلى فلسطين، يمكن أن نتوقع أن هؤلاء العائدين لا يمكن أن يشكلوا فقط عقبة أمام الاقتصاد أو أمام استيعاب سوق العمالة لهم. وكما سنجد في الفصل القادم فإن أهمية مساهمة الشتات (على الرغم من صعوبة الزيارة واستحالة الإقامة للكثير منهم) هي من الأهمية بمكان، حيث أن حجمها السنوي يتجاوز ذلك الذي يتعلق في مساهمات الدول المانحة. وهذا، أيضا، دليل على نية هذا الشتات على أن يسهم في بناء هذا الكيان بوجوده الفعلي أو المادي.

٧-٤. هنا وهناك أو الخارجي الأبدي

وإذا كان موضوع العودة يكاد يكون موضوعا محض سياسي، فإن تبعاته ذات طبيعة ثقافية اجتماعية ومن ثم اقتصادية. فالعودة تطرح بقوة موضوع الهوية وفيما إذا كانت هناك هوية فلسطينية واحدة أو هويات فلسطينية مختلفة بحسب عوامل كثيرة، أهمها يتعلق بتطبع الإنسان بثقافات المجتمعات التي عاش بها. إذاً نعود هنا إلى أن التجربة عبر القومية تخلق مكونات داخل الهوية الوطنية وتجعلها متعددة. فكما أن الإنسان

المهاجر تطلق عليه ألقاب ازدواجية أو تركيبية فلسطيني–أمريكي، فلسطيني–سوري ....الخ، فإن هذه الازدواجية التركيبية تبقى حتى عندما يعود إلى وطنه ليتحول إلى فلسطيني–عائد وهو يختلف عن الفلسطيني من أهل البلد أو الفلسطيني–اللاجئ (الذي لجأ من أراضي ١٩٤٨ إلى الضفة والقطاع) أو الفلسطيني–المبعد (وهو الذي أبعدته سلطات الاحتلال خلال الثمانينيات). والإشكال الذي يطرح نفسه هو: ما هي التمثلات الاجتماعية للعائدين؟ وهل تتحول السمة التركيبية إلى ملازمة ضرورية؟ ومن ثم تتحول هذه الفئة إلى طبقة متشيئة لها سمات تعود إلى أحكام سابقة أكثر منها واقعية وتنم عن أزمة تقوقع وحفاظ على الهوية «الواحدة» الفلسطينية؟ إذاً، فما هو إشكالي في العلاقة بين العائد والمقيم ليس اختلافهما وإنما في كيفية تشيّؤ هذا الاختلاف؟ أعني بذلك أن الإشكال ليس عندما يقول ابن الداخل عن العائد بأنه مختلف، ولكن عندما يعتبر العائد سلطوياً وذلك لنظرته للسلطة الوطنية الفلسطينية على أنها سلطة وافدة قدمت من الشتات. وهنا تصبح سمة السلطة بأنها سلطوية «بسبب ثقافة أولئك الوافدين القادمين من دول قمعية عربية».[٩٢] لقد سمي العائدون من قبل البعض بالتوانسة (بالمعنى إلغاء حتى هويتهم الفلسطينية) ناظرا لهم بعين الريبة. ولعل سياق قدوم بعضهم أتى متزامناً مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية ما جعل هناك التباساً. فالبعض يعني السلطة عندما يريد التحدث عن العائدين أو العكس. وفي الوقت نفسه يشيّئ بعضُ العائدين أهل الداخل ويعتبرونهم طبقة مستغلة ذات طابع قبلي، وكما ذكر ذلك أحد العائدين الذي عبر عن خيبة الأمل من الداخل في وطنهم الذين حلموا به طويلا: «فبدلا من أن يفتح أهل هذا البلد ذراعهم لنا ونحن القادمون لخدمة وطننا، فهم يستغلوننا في كل شيء، من أجرة البيت التي تعادل ليس أقل من ٥٠–٦٠٪ من معاش موظف لدى السلطة (الوطنية الفلسطينية)».

ليس كل أهل الداخل والخارج لهم هذه التصورات التشيئية، وإنما أعتقد أن جزءاً مهماً منهم يحملون هذه الآراء ويلوذون بتحليل تبسيطي يختزل معارضة السلطة بأنها وافدة من مجتمع ليس له أسس ديمقراطية، وهكذا يصبح تبرير معارضة هذا النظام لأنه جاهل بأوضاع وظروف الضفة الغربية وغزة.

ليست مهمتنا هنا تفنيد هذه الآراء، وإنما لا بد من توضيح أشكالها التبسيطية. فالسلطة الوطنية الفلسطينية مثلها مثل كثير من السلطات قدمت من المنفى بعد التحرير، ولكن هذه السلطة كانت قد حرصت منذ البدء على تقسيم السلطات بين الداخل والخارج، وإذا كانت هناك غلبة لأبناء الخارج في الوزارات المفتاحية (الداخلية والتخطيط والتعاون الدولي) ولكن هناك أخرى مع أبناء الداخل (الشؤون المدنية مثلاً) وعندما يكون الوزير من الداخل يكون نائبه من الخارج والعكس صحيح. وعلى أي حال، فإذا كانت هناك هيمنة سياسية للعائدين في بداية تشكل السلطة الوطنية، فإن تبلور هذه السلطة ضعّف من هيمنة العائد،

كما يوضح ذلك سليم تماري (Tamari, 1999:33). فإذا اتسمت منظمة التحرير الفلسطينية بأنها «خليط من الشعوبية، والقومية (الوطنية) والبطرياركية الجديدة» بحسب تعبير يزيد صايغ (Sayigh,1996:133)، فإن ذلك لم يتغير كثيراً بغض النظر عن الفاعلين السياسيين سواء أكانوا من الداخل أم من الخارج.

وتبسيطية التحليل المبني على ثنائية الداخل/الخارج لا تستطيع التعامل مع شريحة المبعدين (مثل عبد الجواد صالح الرئيس السابق لبلدية البيرة ومحمد دحلان رئيس الأمن الوقائي) والذين احتضنتهم منظمة التحرير في المنفى لسنوات عدة وعادوا، ينظر إليهم الآن حينا كعائدين وحينا كأبناء مدن بحسب الموقع السياسي للملاحظ، إن كان معارضا أو مؤيدا. وهل الذين سافروا ليمكثوا في فترات دراسية وعادوا من طبقة العائدين أم لا؟ هل صائب عريقات الذي يحمل جواز سفر أمريكي عائد أم لا؟ وكيف يمكن أن ينظر لأولئك الذين لهم مراكز حياتية متعددة كالوزير السابق ورجل الأعمال منيب المصري الذي يتنقل دائما بين عمان ورام الله؟

هذا التعقيد في الصورة يجعلني اقترح أن ندرس الاختلاف بين العائدين من أهل البلد بطريقة أكثر انفتاحاً، آخذين بعين الاعتبار تعدد الهويات الفلسطينية الذي نتج عن خبرة الهجرة. وهكذا يمكن أن تدرس الاختلافات الثقافية–الاجتماعية باعتبارها عوامل أساسية. ومن ثم تعزى الاختلافات إلى اختلافات في التطبع الثقافي، إذ يؤخذ بعين الاعتبار وجود العائدين سابقاً في مناطق أكثر حضرية، أو أكثر علمانية أو أقل قبلية، كما ينوه له سليم تماري (Tamari, 1999:33). وهكذا يختلف العائدون من مصر عن العائدين من تونس أو من الولايات المتحدة بحسب طبيعة هذه الهجرة.

ولا تقتصر هذه الخبرة على دول الهجرة السابقة، وإنما أيضا في الوطن الأم أو الوطن السياسي. فالعودة إلى الوطن لا تعني لا من قريب ولا من بعيد نهاية الاغتراب (alienation) فالإنسان المهاجر/المشتت/ اللاجئ منذ أكثر من ربع قرن وربما نصف قرن، لا يمكن أن يرجع ليعود إلى أرضه وبيته وأصدقائه وأقربائه وعلاقاته ليجدها كما كانت عليه قبل العودة. إذاً، هناك دائما تشابك بين الحنين والنستالجيا والاغتراب عند الإنسان الذي تطول به الغربة. ولذا، فإنه يبقى خارجياً (outsider) حتى لو كان في الداخل، وهذا ما عنيته في عنوان هذه الفقرة (الخارجي الأبدي). ولعله آن الأوان لأن أشير إلى ما عنيته في عنوان هذا الكتاب «هنا وهناك»، فلم يعد هناك خارج وداخل بالمعنى المطلق وإنما بالمعنى النسبي، بحسب ما يكون موقعك. وكما بيناه سابقا بأنه عندما تتعدد مراكز ثقل الشتات وتضعف هذه المراكز لا يعود بالإمكان صياغة هذه العلاقة بين الداخل والخارج باعتبارها مركزاً وأطرافاً، وإنما تتحول بعض الأطراف إلى مراكز والعكس صحيح.

ولعل هذا ما يجعل السؤال الانطولوجي لفلسطينيي الشتات ليس من أنا؟ بل أين أكون؟

وأخيرا لا بد أن أذكر أن الإشكال بين الداخل والخارج ليس محصوراً بالشعب الفلسطيني ولكن نجده في تجارب العائدين في أماكن أخرى. فالأرمن الذين عادوا في الأربعينيات إلى أرمينيا السوفييتية، قادمين من فرنسا، وسوريا، ومصر ودول أخرى قد تم سحب إقاماتهم أو جنسياتهم من هذه الدول وأعطوا جوازات سفر صالحة لسفرة واحدة وباتجاه أرمينيا. وهكذا «حرق» هؤلاء العائدون (أو بالأحرى أجبروا على إحراق) مراكبهم. وعندما وصلوا إلى أرمينيا وجدوا أنفسهم في وضع الخارجي (outsider) أكثر مما كانوا عليه في بلاد «الغربة» وقد اعتبرهم المحليون في أرمينيا الفقيرة آنذاك بأنهم الأغنياء، وقد سرق الكثير منهم.

الفصل الثامن

مساهمة الشتات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية
محاولة لتفكيك العلاقة الاقتصادية بين الشتات والمركز

الفصل الثامن

مساهمة الشتات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية
محاولة لتفكيك العلاقة الاقتصادية بين الشتات والمركز

«أين هو روتشيلد فلسطين؟»

يتساءل الرئيس ياسر عرفات في أحد لقاءاته مع زوار من الشتات.

«أين هو بن غوريون فلسطين؟»

يرد عليه حسيب صباغ، أحد أهم رجال الأعمال الفلسطينيين.

٨-١. المقدمة[٩٣]

حتى الآن سعينا من خلال الفصول السابقة إلى أن نفكك العلاقة بين الأطراف (الشتات) والمركز، والتي اعتبرت لفترة طويلة «بديهية»، وحاولنا موضعتها في سياقها الفضائي السوسيولوجي، تاريخياً وآنياً. ومع أن هناك عملية سلمية في المنطقة، فهذا لا يعني أن الشتات الفلسطيني سيقوم، بصورة ميكانيكية، بربط نفسه بالمركز وإعادة تشكيل شبكاته الاقتصادية المحلية وفوق القومية.

وفي هذا الإطار، يقترح الفصل تناول جانب من هذه الإشكالية عن طريق دراسة مساهمة الشتات الفلسطيني في اقتصادات الأراضي الفلسطينية الناشئة، عن طريق الاستثمارات أو الهبات الإنسانية والعائلية. وسيعتمد الفصل، في محاولة بناء نموذج اقتصادي لتقدير حجم هذه المساهمات، على منهجية رصد المساهمات من داخل الأراضي الفلسطينية ومن خارجها. وفيما يتعلق بمساهمات الداخل، اعتمدنا على الإحصاءات الرسمية

الفلسطينية.[٩٤] أما فيما يتعلق باستقراء المساهمات من الخارج، فقد اعتمدنا على أبحاثنا الميدانية التي تناولت مقابلة ٦٠٨ رجال أعمال فلسطينيين في الشتات.

وتطمح هذه الأبحاث الميدانية والتحليل الكمي لها، إلى تشكيل قطيعة مع كثير من الدراسات التي تناولت العلاقات الاقتصادية بين فلسطينيي الخارج والأراضي الفلسطينية والتي اتسمت بالتعميم المفرط، مستندة إما إلى الأماني والمشاعر، وإما إلى الأيديولوجيا. كما يطمح هذا الفصل إلى طرح بعض الأسئلة المتعلقة بنقاط الالتقاء والاختلاف بين الشتات الفلسطيني والحيزات الشتاتية الأخرى، كالشتات اليهودي والشتات الصيني.

وسيبين هذا الفصل أن مساهمات الشتات المادية، استثماراً وهبات، تعتبر، على الرغم من أنها أقل من القدرات الكامنة، إحدى أهم دعائم الاقتصاد الفلسطيني، وهي أهم بكثير كماً ونوعاً من المساعدات الاقتصادية الآتية من الدول المانحة.

في البداية، سنقوم بتقدير حجم المساهمات في مجالين منفصلين: مجال الاستثمار، ومجال الهبات العائلية والإنسانية. وعلى الرغم من الفصل بين هذين المجالين فإن علينا التذكر أن هناك علاقة بينهما، إذ أن بعض أشكال المساعدات الإنسانية يحدث أنشطة اقتصادية تصبح شكلاً من أشكال الاستثمار. ثم سنحاول تقديم بعض العناصر لفهم العلاقة بين الشتات والمركز. لكن قبل ذلك يجب التذكير بأن أهمية الشتات لا تكمن في مصادره المالية فقط، بل، أيضاً، في اكتسابه الخبرات العملية والعلمية بالعلوم والتكنولوجيا، وهذا ما سنتناوله في الفصل القادم.

٨-٢ . استثمارات الشتات في الأراضي الفلسطينية

في البداية لا بد أن أسجل الحدود المنهجية لهذه الدراسة. فمقاربة الاستثمار اعتبارا من المقابلات الشخصية مع رجال الأعمال في الشتات تحمل مخاطر جمة، وذلك لعدم المعرفة بالتحديد على أي مستوى من التنفيذ تكون بها المشاريع التي يذكرها المستجوبون نسبة بالمساهمة المالية. لذا، كان علينا الاعتماد على البيانات المتوفرة داخل الأراضي الفلسطينية. وهناك مصدران: وزارة الاقتصاد والتجارة،[٩٥] والمكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني. لكن هذه البيانات ليست مؤهلة تماماً لمعالجة إشكال هذا البحث، ويمكن تلخيص مشكلة هذه البيانات على النحو التالي:

– تتعلق البيانات فقط بالشركات التي قدمت طلبات لإعفائها من الضرائب بموجب قانون الاستثمار، في حين لا توجد بيانات عن الشركات الأخرى.

– تعرف البيانات المستثمر المحلي بأنه المستثمر الفلسطيني الذي يحمل هوية فلسطينية/ إسرائيلية حتى لو أمضى أغلبية وقته في الخارج، الأمر الذي أدى إلى اعتبار جزء من رؤوس الأموال القادمة من الخارج رؤوس أموال محلية.

– طبقاً للتعريفات الدولية، يعتبر أي فرع من شركة أجنبية في الأراضي الفلسطينية شركة محلية. فمثلا، تعتبر فروع شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) (PADICO) في فلسطين، ذات رؤوس الأموال الفلسطينية الشتاتية، شركات محلية.

– وفقاً لأبحاثنا الميدانية، فإن بعض الشركات المحلية لها رأسمال خارجي لكنه غير معلن، كما أن بعض الشركات الأخرى لا يصرح برأسماله الحقيقي خوفاً من الضرائب. فإن التعداد العام للمنشآت الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية العام ١٩٩٤ قد وصل إلى نتائج أقل بكثير مما يمكن تخيله في الواقع. فحسب ما نشر فإن هناك ٣٩ مشروعاً في مجال الصناعات التحويلية تعود لملكية أجنبية (وطبعا من دون خطأ يذكر هو فلسطينيي الخارج حاملي الجنسيات المختلفة) في مجموع ١٠٩٤٢ مشروعاً، في حين هناك فقط أربعة مشاريع مشتركة فلسطينية – «أجنبية» (أي من الداخل والخارج).[٢٦]

– لا يوجد أي تمييز بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الأجنبي من أصل فلسطيني. لكن يمكن القول، بلا تردد، بأن الأغلبية الساحقة من المشاريع الاستثمارية هي لأشخاص من أصل فلسطيني.

بسبب كل هذه الاعتبارات، فإننا نعتقد أن هذه البيانات أقل من البيانات الواقعية، كما أن التمييز بين مستثمر محلي ومستثمر أجنبي تمييز غير دقيق. وهو تمييز يأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل، ويمكن التمييز بين استثمارات كبيرة واستثمارات صغيرة تخص غالباً قطاع البناء.

الاستثمارات الكبيرة المباشرة

الاستثمارات الكبيرة هي الاستثمارات التي تتعلق بإنشاء مشروع اقتصادي، أو بتوسيع مؤسسة موجودة. وبحسب بيانات وزارة الاقتصاد والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغ حجم هذه الاستثمارات ٤٨,٦ مليون دولار سنة ١٩٩٤ ، و ٦٢,٥ مليون دولار سنة ١٩٩٥، وارتفع بصورة حادة إلى ١٢٠,٧ مليون دولار سنة ١٩٩٦، ثم هبط إلى ٨١,٧ مليون دولار في سنة ١٩٩٧. هذا، وتشكل هذه الاستثمارات جزءاً صغيراً من الإنتاج المحلي الإجمالي (GDP) يشكل على التوالي: ١,٤٪، ٢٪، ٣,٤٪، ٥,٥٪ (انظر إلى الجدولين رقم ٢١ ، ٢٢). وتعتبر هذه النسب صغيرة قياساً بالنسب الموجودة في أغلبية الدول العربية، حيث الاستثمارات المباشرة لا تقل عن ١٥٪. لكن إذا أضفنا إلى هذه الاستثمارات الكبيرة الاستثمارات

الصغيرة في مجال قطاع البناء (كما سنرى فيما بعد) فإن هذه النسبة تصل إلى ١١٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي (GDP)، وهي تعتبر نسبة لا يستهان بها.

توزيع الاستثمارات بين محلية وخارجية

فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات بين الشتات وفلسطينيي الداخل، تتسم بيانات وزارة الاقتصاد بالتناقض. ولذا، سنعتمد على أبحاثنا الميدانية والتقديرات الأولية لمسؤولي الاستثمار. وبحسب مديري قسم الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن مصدر أكثر من ٩٠٪ من هذه الاستثمارات هو الشتات.[٩٧] وكي نأخذ جانب الأمان سنعتبر أن٧٠٪ فقط من هذه الاستثمارات هي استثمارات أجنبية مباشرة، والتي غالباً ما يكون مصدرها الشتات. إذاً، تقدر مساهمة الشتات في الاستثمار في الأراضي الفلسطينية

جدول رقم ٢١ : الاستثمارات الكبيرة بحسب البيانات الرسمية للفترة من ١٩٩٤- ١٩٩٧(بملايين الدولارات)

الاستثمارات	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الاستثمارات في الضفة الغربية ما عدا القدس	١٢,٨	٩,٤	٩٦,٦	٥٤,٣
الاستثمارات في القدس*	٥	٥	٥	٦
الاستثمارات في غزة	٣٠,٨	٤٨,١	١٩,١	٢١,٤
المجموع	٤٨,٦	٦٢,٥	١٢٠,٧	٨١,٧
النتيجة المحلية الإجمالية	٣٠٤٨,٠٤٥	٣٥٦٤,٩٢٨	٣٨٩٠,٠٣٧	٤٠٣١,٤٦٦
الاستثمار بالنسبة إلى النتيجة المحلية الإجمالية	١,٦	١,٧	٣,١	٢

* تقدير أولي على أساس بيانات جمعها المؤلف في القدس - حزيران/ يونيو ١٩٩٨.
المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة والمكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول رقم ٢٢: بعض أسماء المشاريع الصناعية والسياحية التي شارك فيها المستثمرون من الشتات

وصف المشروع	حجم ورأس المال الكلي* (دولار)	نسبة الشريك الخارجي ٪*	جنسية المستثمر
شركة مطاحن الدقيق العربية	٧٦١٠٠٠	٣٣	أردني
مصنع عبوات طبية	١٨٠٠٠٠	١٠٠	أردني
شركة الميامين للرخام والاستثمار	٣٠٠٠٠٠	٣٣	أردني
شركة قص وجلى وتلميع الرخام	٩٥٦١٠٠٠	٥٠	أردني
شركة ملبوسات جاهزة	٢٤٨٠٠٠٠	٣٣	امريكي
فندق سياحي	٣٨٦٦٦٦	٥٠	فرنسي
أعمال فندقة وسياحة ومطاعم	٤٥٠٠٠٠٠	٥٠	سعودي
مصنع إنتاج مواد غذائية	٢٢٣٠٠٠	١٠٠	أردني
شركه سياحية	٥٣٣٠٠٠٠	٢٠	امريكي
شركه لصناعة الحديد	٧٠٠٠٠٠٠	٢٥	امريكي
إنتاج وتوزيع اللوحات الكهربائية	١٤٥٠٠٠	١٠٠	أردني
فندق سياحي	٢٠٠٠٠٠	١٠٠	أردني
شركة لإنتاج الحقائب المدرسية	٧٩٠٠٠	٧٥	الماني
شركه لتجميد وتخزين الخضراوات	٢٢٥٠٠٠	٣٣	أردني
مصنع للحجارة وجلي الرخام	٢٠٠٠٠٠	٤٩	ايطالي
فندق سياحي	٤٥٠٠٠٠	١٠٠	امريكي
إنتاج فني وإذاعي	١٢٠٠٠٠	١٠٠	أردني
شركه لتصنيع الأقمشة والجلود	١١٠٠٠٠	٥٠	أردني
شركه لتصنيع الرخام	٣٥٠٠٠٠	٥٠	أردني
مخازن لتبريد الخضراوات	٢٥٠٠٠٠	١٠٠	أردني
روضة ومدرسة	٧٢٠٠٠	١٠٠	كويتي
إنتاج اللمبات الكهربائية	٩١٥٠٠٠	١٠٠	امريكي

وصف المشروع	حجم ورأس المال الكلي* (دولار)	نسبة الشريك الخارجي ٪*	جنسية المستثمر
شركة صناعات بلاستيكية	١٨٨٧٠٠	١٠٠	أردني
صناعة مركزات أعلاف	٥٧٤٨٣٦	٧٥	أردني
مصنع حجارة بناء	١٠٠٠٠٠	٥٠	برازيلي
كسارة لطحن الحجارة	١١٧٠١٠٠	٢٥	فلسطيني من اسرائيل
مجمع سكني سياحي	٣٣١٥٠٠٠	١٠٠	امريكي
مصنع لإنتاج انابيب الري	١٢٠٠٠٠٠	١٠٠	أردني
مصنع لإنتاج العصير	٤٥١٩٠٠٠	١٠٠	امريكي
مؤسسه لإنتاج الأفلام الطباعية	١٤٠٠٠٠	١٠٠	أردني
مصنع لإنتاج الطوب	٢٨٢٣٢٠	١٠٠	أردني
مصنع لانتاج الألبان والحليب	٢٢٠٠٠٠	٥٠	اردني
مصنع لتبريد وتجميد الخضراوات	٢٠٠٠٠٠	١٠٠	اردني
مصنع ملابس	١٠٢٣٢٠	١٠٠	مصري
صناعة الحجارة والرخام	١١٢٨٥٧	٥٠	أردني
مصنع لطلاء وجلفنة المعادن	١٢٨٤٣٠	١٠٠	مصري
صناعة تحف وثريات	١٣٣٧٠٠	١٠٠	مصري
فندق سياحي	٦٤٤٠٠٠	١٠٠	امريكي
تصديف وديكور أطقم الحمامات	٣٨٦٠٠٠	٥٠	أردني
كسارة لطحن الحجارة	٢١٨٣٠٩٧	٦٠	أردني
مصنع طوب	٢٠٨٠٠٠	١٠٠	أردني
مصنع أدوية	٣١٥٧٠٠٠	٥٠	لبناني
مصنع مواد غذائية	٨١٠٠٠٠	٣٣	أردني
مستشفى عام	٣٧٥٠٠٠٠٠	١٠٠	أردني
مصنع بلاستيك	١٣٦٧٢٠٠	١٠٠	أردني

وصف المشروع	حجم وراس المال الكلي* (دولار)	نسبة الشريك الخارجي ٪*	جنسية المستثمر
مصنع منتجات إسمنتية	٢٠٠٠٠٠	١٠٠	أردني
فندق سياحي	١٦٣٤٤١٧	٢٥	امريكي
تصنيع ستلايت	١٧٠٠٠٠٠	١٠٠	امريكي

* لا تعتبر نسبة مساهمة الشريك الخارجي المصرح بها دقيقة وذلك لاعتبارات كثيرة، أوردناها في النص.

بحدود ٨٤,٥ مليون دولار سنة ١٩٩٦ و ٥٧,٢ مليون دولار سنة ١٩٩٧. لكن هذه الأرقام تحتاج إلى تعديل، مع الأخذ بعين الاعتبار ما هو غير دقيق منها.

لاحظنا عن طريق التدقيق في بيانات الوزارة أن الشركات التابعة لكبرى شركات الاستثمار في فلسطين لم تؤخذ بعين الاعتبار، بسبب عدم طلبها، حتى الآن، الإعفاءات الضريبية، وهي الشركات التالية: الشركة الفلسطينية للتنمية والاستثمار (باديكو) (PADICO)، ما عدا شركة الاتصالات الفلسطينية التي تعتبر باد يكو أهم المساهمين فيها؛ شركة الاستثمار العربية الفلسطينية (APIC)؛ شركة السلام العالمية للاستثمار. إذاً، علينا إضافة استثمارات هذه الشركات. وبحسب ما ورد في الجدول رقم ٢٣ فإنه يجب إضافة ٤٩,٨ مليون دولار إلى استثمارات الشتات سنة ١٩٩٦ و ٥٦,٨ مليون دولار سنة ١٩٩٧.

وهكذا، كان حجم الاستثمارات الكبيرة يقدر بـ ١٣٤,٣ مليون دولار سنة ١٩٩٦ و ١١٤ مليون دولار سنة ١٩٩٧.

الاستثمارات الصغيرة في قطاع البناء

يشتري بعض المغتربين الفلسطينيين بيتاً أو شقة كي يكون له موطئ قدم في فلسطين، إذ يستعمل البيت للإجازات، أو كمشروع اقتصادي سكني. وهنا يقدم لنا المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني، عن طريق بحث قطاع الإنشاءات وبحث المستويات المعيشية والاستهلاك، قيمة التحويلات الفردية من الشتات إلى الأراضي الفلسطينية بهدف البناء، البالغة نحو ١٦٩,٥ مليون دولار لسنة ١٩٩٦ و ١٩٧,١ مليون دولار لسنة ١٩٩٧.

وخلاصة الأمر، تقدر المساهمة الكلية للشتات الفلسطيني في مجال الاستثمارات الكبيرة والصغيرة بـ ٣٠٣,٨ مليون دولار سنة ١٩٩٦ و ٣١١,١ مليون دولار سنة ١٩٩٧ (انظر إلى جدول رقم ٢٤).

جدول رقم ٢٣: الاستثمارات خارج البيانات الرسمية المتعلقة بالشركات القابضة الثلاث الكبرى للاستثمار في فلسطين والتي لم تشملها البيانات الرسمية (بملايين الدولارات)

الشركات القابضة	الاستثمارات في الأعوام ١٩٩٥-١٩٩٦-١٩٩٧	الاستثمارات لعام ١٩٩٦	الاستثمارات لعام ١٩٩٧
شركة باديكو*	١٣٤	٤٤,٦٦	٤٤,٦٦
الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار	١٥,٥	٥,١٦٦	٥,١٦٦
شركة السلام العالمية للاستثمار	٧	٤٩,٨٢٦	٧
المجموع	١٥٦,٥		٥٦,٨٢٦

* ما عدا شركة الاتصالات الفلسطينية (إذ تستثمر باديكو فيها ١٦ مليون دولار).

المصدر: مقابلة مع مسؤولين في هذه الشركات في حزيران / يونيو ١٩٩٨.

نموذج جديد من الأنشطة الاقتصادية

لا تتجلى أهمية مساهمة الشتات في حجم الاستثمارات فحسب، بل أيضاً في نوعيتها. لقد سمحت فكرة الشركات المساهمة بإقامة استثمارات استراتيجية بعيدة المدى، ومشاريع ضخمة تتجاوز قدرة المستثمر الفرد. ويعتبر هذا النموذج جديداً في بلد يتسم بهيمنة اقتصادات صناعية استهلاكية ذات حجم صغير ومتوسط. إن إعطاء الحيوية للاقتصاد الفلسطيني في هذه المرحلة المبكرة من تطوره لهو حاسم من أجل التنمية المستديمة والاستقرار مستقبلاً. وهذا النموذج يتجاوز مرحلة اقتصادات الإغاثة لمجتمع يرزح تحت وطأة الاحتلال والنزعة المفروضة عليه باتجاه اللاتنمية (de-development)،[٩٨] ليدفع نحو التراكم الرأسمالي في اقتصاد استهلاكي، يتميز بضعف مصادره، وبدرجة عالية من الاعتماد على الاستيراد.[٩٩]

لكن ما ذكرناه على أنه نموذج اقتصادي جديد دفع به الشتات، لا يعني أنه النموذج الأفضل. فقد بينت لنا الأدبيات الحديثة في علم الاجتماع الاقتصادي مدى انتشار المؤسسات الاقتصادية الصغيرة ونجاحها، هذه المؤسسات التي تتسم، في بعض الأحيان، بطابعها العائلي أو الإثني، قياساً بالمشاريع الكبيرة. وهذا على العكس مما كان يعتبره كثيرون من الاقتصاديين في أواخر السبعينيات الذين نظروا إلى هذه المؤسسات الصغيرة على أنها بدائية، في حين تبين الدراسات الحديثة مرونتها وقدرتها على استجلاب التكنولوجيا المتقدمة. ولعل وادي السيليكون (Silicon Valley) والثيرد ايتالي (Third Italy) هما خير مثالين لبوتقات احتضنت كثيراً من هذه المشاريع الناجحة - (Lever

جدول رقم ٢٤: مساهمة الشتات في مجال الاستثمارات في سنة ١٩٩٦ وسنة ١٩٩٧ (بملايين الدولارات)

نوع الاستثمار	١٩٩٦	١٩٩٧
الاستثمارات الكبيرة	١٣٤,٣	١١٤
الاستثمارات الصغيرة وخاصة في مجال البناء	١٦٩,٥	١٩٧,١
المجموع	٣٠٣,٨	٣١١,١

المصدر: مجموعة مصادر مذكورة في النص.

(Tracy, IP and Tracy,1996). كما يمكن أن توجه نقدا آخر لطبيعة الاستثمارات التي تقيمها الشركات الاستثمارية الكبيرة والتي تتسم بالفخامة والترف الذي لا يمكن أن يبرر، لا من وجهة نظر اقتصادية ولا سياسية، فأكثر ما يثير انتباه العائد-المغترب في فلسطين، هو ندرة الفنادق المتواضعة، أو الفقدان الكلي لشقق سكنية بسيطة وصغيرة، كما هو الحال على سبيل المثال في رام الله وبيت لحم.

نظراً لأهمية فهم دور الشتات في الاستثمار الصناعي في الأراضي الفلسطينية سنتناول ذلك بشيء من التفصيل في الفقرة التالية.

نظرة عامة حول الاستثمار الصناعي[١٠٠]

بشكل إجمالي نلاحظ أنه من عينة كلية قدرها ٥١٢ رجل أعمال أجابوا في المقابلات (بين ١٩٩٦-١٩٩٧) عن مشاريعهم الاستثمارية، هناك ٣٦ مشروعاً صناعياً منفذاً أو تحت التنفيذ، و ١٥ مشروع صناعة بناء، وفيما يتعلق بالمشاريع المدروسة وغير المنفذة فيها، هناك ٢٦ مشروعاً في الصناعة و ٨ مشاريع في صناعة البناء.[١٠١]

لنتناول بالتفصيل طبيعة هذه المشاريع وأشكال علاقتها مع القطاع الخاص الفلسطيني. يمكننا تناول خمسة أشكال رئيسية:

١) فتح مصنع من دون أو مع مشاركة الصناعيين المحليين بالاعتماد على الخبرات الفلسطينية الموجودة في الخارج وقدراتها المالية.

ونجد أمثلة على ذلك: مشروع تطوير مصنع أحذية في غزة (يوسف الشنطي)، مطحنة قمح (Palestinian Flour Mill Co.) برأسمال ١٤ مليون دولار في غزة (محمود الفرا)، مطحنة دقيق بطاقة إنتاجية قدرها ٢٥٠ طناً يوميا لتغطية احتياجات غزة بتكلفة ٥ ملايين

دولار، ودراسة إنشاء محطة تحلية وتعبئة المياه الصحية من الآبار أو البحر بتكلفة ٥ ملايين دولار، صناعة خلاطة الإسمنت مع أجهزة النقل، تطوير مصانع مجموعة طوقان في نابلس، وتصنيع مضخات شمسية، ومصنع تعبئة اسطوانات غاز، ومصنع أثاث- الخليل، والشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات (مصنع قضبان ألمنيوم في نابلس)؛ شركة سنيورة لتصنيع المواد الغذائية؛ شركة UNIPAL للسجائر والمواد الغذائية (مجموعة عمر العقاد).. الخ.

ومن استثمارات الشركات المساهمة، يمكن أن نذكر شركة الاستثمار الصناعي (أحد شركات باديكو) والتي هي بصدد تنفيذ مجموعة مشاريع، منها شركة دواجن فلسطين باستثمار كلي قدره ٢٥ مليون دولار، ومدفوع من الشركة ١٤ مليون دولار، مشروع مصنع الأحذية الذي تم بعقد مشاركة مع شركة إيطالية (اشترت ٣٠٪ من الأسهم)، مشروع العبوات البلاستيكية للشرب، مشروع قضبان الفولاذ، مشروع مصبغة صناعية. هناك شركة مساهمة أخرى على مستوى أصغر بكثير من سابقتها هي شركة مطاحن القمح الذهبي المساهمة العامة، والتي تنفذ حاليا مطاحن القمح في نابلس.[١٠٢]

ويمكننا أن نتوقع أن هناك كثيراً من المشاريع المتعلقة بهذا النوع من المشاركة بين الفلسطينيين من الداخل والشتات، والذين هم في أغلب الأحيان من الأقارب. ولكن حجم المشاركات تظل نسبيا ضعيفة لأسباب سياسية إسرائيلية أعاقت حركة رجال الأعمال، ولكن لأسباب أخرى تتعلق في السلطة الوطنية الفلسطينية ووجود الفساد على مستويات عدة، وضعف الإطار المؤسساتي ذي الأداء التكنوقراطي الكفيل بتسهيل أعمال رجال الأعمال. كما يمكن ذكر ضعف الشبكات الاقتصادية الفلسطينية القادرة على الاتصال بعضها مع بعض.

٢) انتقال خط إنتاجي لمصنع ما في بلد الشتات إلى فلسطين، ونجد أمثلة على ذلك: إنشاء مصنعين للمواد التجميلية والشامبو في بيت لحم بترخيص من شركة أمريكية يملكها فلسطيني، وخط إنتاجي قيد الدراسة في غزة لشركة للأغذية الصناعية - مصر لتصنيع السمنة والزيوت والحلويات الصناعية (بسكويت وبوظة)... الخ. هذا وقد فتح أحد الصناعيين خطاً إنتاجياً في غزه لمصنعه القاهري لتصميم القطنيات وخياطتها وخاصة T-shirt، للاستفادة من الاتفاق «المرحلي» (Arrangement) بين السلطة الوطنية الفلسطينية والإدارة الأمريكية على السماح لبعض البضائع الفلسطينية للدخول من دون أن تتعرض للجمارك الأمريكية.[١٠٣]

٣) انتقال كلي لمصنع ما في بلد الشتات إلى فلسطين، وهذا الشكل من الاستثمار يحتاج إلى حد عالٍ من الاستقرار السياسي في فلسطين، حتى يتم تفضيلها على الدول المجاورة

لها، ومن ثم نقل محلي للنشاط الاقتصادي لها. ولعل إحدى الميزات التي تجعل فلسطين مميزة هي الاتفاقية المرحلية التجارية مع الولايات المتحدة. وقد ذكر أحد رجال الأعمال الفلسطينيين بأنه بصدد نقل مصنع ألبسة جاهزة إلى بيت لحم للاستفادة من تلك الاتفاقية.

٤) نقل أبناء الشتات الخبرات التكنولوجية لمجتمعات إقامتهم إلى فلسطين، مقيمين بذلك شبكلاً من أشكال المشاركة (joint-venture) بين الفلسطينيين والدول المتطورة تكنولوجيا. يمكن أن يستفيد هذا الشكل من التعاون من الضمانات التي تقدمها الدول المانحة والمساعدات أيضاً.

ونجد أمثلة على ذلك بناء فندق في غزة لإحدى الشركات الهندسية: وهي شركة أمريكية يديرها فلسطيني بضمانات وقروض المؤسسة الأمريكية لضمان الاستثمارات لما وراء البحار (Overseas Private Investment Corporation- OPIC). ومن الجدير بالذكر أن OPIC قد ماطلت كثيرا في موضوع ضمان الاستثمارات الموجهة للفلسطينيين. وربما توقع بعض الفلسطينيين الأمريكيين ذلك الأمر، جعلهم يتوجهون للمشاركة مع جهات عربية وخاصة مصرية للحصول على الخبرة والمساهمة مالياً، لذا تأسست أربع شركات فلسطينية-مصرية وهي: شركة الإنشاءات الهندسية مع مشاركة شركة الناصر حسن علام المصرية (شركة المرحوم خليل صراف)؛ وشركة إنشاءات هندسية مع مشاركة المهندس المصري كمال الزهيري (إضافة إلى شركة سويدية حتى يستطيع الاستفادة من المشاريع التي تمولها الحكومة السويدية) (صلاح الريس)، ولقد وقع عقد في ١٩٩٥/٤ لبناء مستشفى أطفال بكلفة تقديرية ٢٠٠ مليون دولار في غزة؛ المهندسون الاستشاريون العرب/ محرم وباخوم (مشاركة بين فهمي فاروق الحسيني والشركة المصرية محرم وباخوم)؛ المقاولون العرب في فلسطين - عثمان أحمد عثمان والفرا برأسمال ٢ مليون دولار والتي أنهت أعمال مطار غزة: الأعمال المدنية بقيمة ٦٠ مليوناً، إضافة إلى بناء ثلاثة فروع للبنك العقاري المصري في غزة ؛ شركة الصبور- الفرا - فلسطين: شركة استشارات هندسية (بمشاركة مع شركة قطاع عام مصري محمد حسن صبور).

أما الشركات التي هي تحت الدراسة فيمكن ذكر شركتين فلسطينية-كندية: الأولى لتصنيع قضبان الألمنيوم، والثانية لتصنيع البيوت المسبقة الصنع.

٥) إقامة أعمال بالباطن لمنتجات تصنع أولياً مع الدول المجاورة للأراضي الفلسطينية. وكما تبين لنا فإن هناك فلسطينيين من إسرائيل يتعاطون أعمالاً بالباطن في الضفة الغربية، وخاصة في منطقة طولكرم، وذلك لقربها من الخط الأخضر الفاصل بين الضفة وإسرائيل. ونجد مثلاً شركة إبراهيم عارف للألبسة الجاهزة في أم الفحم والتي تشغل ٥٠ عاملاً في مشاغل خياطة في الضفة الغربية، كما يمكن أن نذكر شركة اللحوم

الإسلامية والتي مقرها الناصرة والتي فتحت، مؤخراً، مسلخاً ومصنع لحوم حديثين لتحضير اللحوم المعلبة والمجهزة.[١٠٤]

ومن التجربة التاريخية فإن القليل ممن يعمل بأعمال بالباطن يطور ذاته لينتقل إلى إمكانية تصميم المنتج على سبيل المثال. وهذا على عكس توصيات البنك الدولي التي اعتبرت أن تقسيم العمل بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو ضروري، كما بدا ذلك واضحا في تقريره للعام ١٩٩٣.

٨-٣. مساعدات فلسطينيي الشتات الإنسانية والعائلية

لقد تم تقدير الهبات العائلية والإنسانية على اعتبار المصادر التالية:

١- المبالغ التي يدفعها المقيمون في الشتات إلى ذويهم في الأراضي الفلسطينية، إن كان ذلك نقداً أثناء الزيارات، أو عن طريق التحويلات المصرفية الفردية. وتعتبر هذه النفقات شكلاً من أشكال المساعدات. وغالباً ما يساهم هؤلاء في حل المشكلات المادية لعائلاتهم. وقد قدر المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني هذه المساهمات بـ ٩٦,٤ مليون دولار سنة ١٩٩٦ و ٩٠,٩ مليون دولار سنة ١٩٩٧.

٢- التحويلات المؤسساتية الأحادية الجانب من الخارج إلى الداخل، مثل جمعيات الإغاثة، الإسلامية والمسيحية، أو جمعيات الصداقة والتضامن مع الشعب الفلسطيني (شرط أن يشكل الفلسطينيون أغلبية في مجلس الإدارة). وهنا أيضاً نواجه مشكلة في تقدير حجم التحويلات، وسنكتفي بإعطاء بعض المؤشرات.

تعتبر جمعية التعاون (Welfare Association) بلا تردد أهم جمعية فلسطينية في الشتات. وقد أسسها ثلاثون من رجال الأعمال والمفكرين الفلسطينيين المرموقين، فتبرع كل منهم بمليون دولار وُضع في صندوق استثمار لمصلحة نشاطات هذه الجمعية. وتعتمد الجمعية في تمويلها على تبرعات أعضائها، إضافة إلى نشاطاتها في مهرجانات الدعم الفلسطيني.

هذا وقد مولت الجمعية، منذ تأسيسها سنة ١٩٨٣ حتى سنة ١٩٩٦، ١٣٠٧ مشاريع تبلغ قيمتها ٩٠ مليون دولار: ٤٣ مليون دولار من مصادرها الخاصة، و٤٧ مليون دولار من مصادرها الخارجية، الأمر الذي يعني أن متوسط مساعداتها السنوية يبلغ ٦,٤٢ مليون دولار (منها ٣,٠٧١ مليون دولار من مصادرها الخاصة). وهذا الدعم الأخير قد ازداد سنة ١٩٩٧ ليبلغ ٤,٢١١ مليون دولار (مؤسسة التعاون، ١٩٩٧:٧).

هناك جمعيات أخرى بحجم أقل من حجم جمعية التعاون، أهمها جمعيات الإغاثة الإسلامية التي تجمع تبرعات من العرب والمسلمين الموجودين في أوروبا وأمريكا والدول العربية (وخصوصاً دول الخليج). وبحسب البحث الذي أجراه الباحثان مجدي المالكي وجميل هلال، فإن ما نسبته ٤٠,٩٪ من تمويل لجان الزكاة في الأراضي الفلسطينية يأتي من الخارج (Hilal & Malki, 1997). كذلك هناك منظمات أخرى ليس لها طابع ديني، كمنظمات الصداقة والتضامن (United Palestinian Appeal) التي وزعت مساعدات قيمتها ٤٩٢ ألف دولار سنة ١٩٩٥، وجمعية الأراضي المقدسة (United Holy Land Fund)، والصندوق العربي الفلسطيني، وهي منظمات موزعة بين الولايات المتحدة وأوروبا. (انظر إلى قائمة الجمعيات الفلسطينية في الجدول رقم ٤ من الفصل الثاني).

ويمكن أن نقدر حجم مساهمات كل هذه الجمعيات ومثيلاتها (ماعدا مؤسسة التعاون) بـ ٤ ملايين دولار سنوياً.

٨-٤. مجموع المساهمات المالية من استثمار وهبات

بحسب الأرقام الواردة في الفقرات السابقة، والتي لخصناها في الجدول رقم ٢٥، فإن مساهمات الشتات من استثمار ومساعدات وصلت إلى ٤٠٨ ملايين دولار سنة ١٩٩٦ (منها ٧٤٪ استثمارات)، وإلى ٤١٠,٢ مليون دولار سنة ١٩٩٧ (منها ٧٦٪ استثمارات). وتعتبر هذه المساهمات، من دون أدنى شك، أحد أهم المصادر الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني. وإذا قارناها بمساعدات الدول المانحة للأراضي الفلسطينية، نجد أنها تشكل ٧٤٪ من هذه المساعدات التي بلغت ٥٤٩ مليون دولار سنة ١٩٩٦ و ٩٥٪ من هذه المساعدات التي بلغت ٤٣٢,٣ مليون دولار سنة ١٩٩٧ (MOPIC, 1997) (انظر الجدول رقم ٢٥).

لكن لا بد من أن نذكر أن هذه المساهمات تبقى قليلة بالنسبة إلى حاجات دولة في طور التأسيس، بعد ثلاثين عاماً من اللاتنمية. وهذه المساعدات أقل بكثير من قدرات الشعب الفلسطيني في الخارج.[١٠٥]

وتطرح هذه التقديرات الأولية لمساهمة الشتات سنوياً تساؤلات كثيرة عن طبيعة العلاقات بين الشتات والمركز، حاضراً ومستقبلاً، والدور الذي يؤديه الشتات في عملية بناء الوطن. وسنلجأ هنا إلى بعض نتائج أبحاثنا الميدانية التي أجريت خارج فلسطين، وسنقدم باختصار بعض المبادئ الأساسية لفهم السلوك الاقتصادي الفلسطيني في الشتات.

جدول رقم ٢٥: مجموع المساهمات المالية للشتات للعامين ١٩٩٦-١٩٩٧مقارنة مع مساعدات الدول المانحة (بملايين الدولارات)

نوع المساهمة	١٩٩٦	١٩٩٧
الاستثمارات الكلية	٣٠٣,٨	٣١١,١
المساعدات العينية والتحويلات الفردية	٩٦,٤	٩٠,٩
المساعدات الإنسانية لمؤسسة التعاون	٣,٨٠٦	٤,٢١١
المساعدات الإنسانية الأخرى	٤,٠	٤,٠
المساهمة الكلية للشتات	٤٠٨,٠٠٦	٤١٠,٢١١
مساعدات الدول المانحة	٥٤٩,٤١٤	٤٣٢,٢٥٩

المصدر: مجموعة مصادر. انظر في داخل الفصل

٨-٥. بعض الاستنتاجات: محاولة لتفكيك العلاقة الاقتصادية بين الشتات والمركز

إن العلاقة بين الشتات والمركز ليست علاقة بديهية وثابتة، وإنما مبنية (constructed) عبر الزمان والمكان، ولذلك فهي تتوطد وتتقلص بحسب تدخل أعضاء المركز والشتات على جميع المستويات العائلية، الاجتماعية والاقتصادية. كما أن هذه العلاقة تتأثر بالجهود التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية غير الحكومية في مجال ربط الخارج بالداخل. كذلك فإنها تعتمد على المواقع الجغرافية لجاليات الشتات، وعلى موقف الحكومات من هذه الجاليات، وعلى العلاقة بين هذه الحكومات والسلطة الوطنية الفلسطينية.

ومن أجل تفسير الحجم المتواضع نسبياً لاستثمارات فلسطينيي الشتات في الأراضي الفلسطينية، فإن التفسيرات الكلاسيكية تتناول المناخ الاقتصادي والسياسي للاستثمار في هذه الأراضي. وهنا ينقسم رجال الأعمال إلى متشائمين ومتفائلين. لكن هناك من لديه موقف وسط يمكن أن يكون أقرب إلى الواقع. وقد عبر عن هذا الموقف الأخير الاقتصادي محمد اشتية، رئيس المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، قائلاً: «على الرغم من أننا ما زلنا من دون سيادة سياسية، فلقد حققنا بعض قصص النجاح.»[١٠٦] من جهتنا نحن، نؤكد أن هناك، فعلاً، قصص نجاح في بعض المجالات، منها على سبيل المثال المؤسسات المالية الوسيطة، أي المصارف التي دخلت السوق الفلسطينية. وبحسب ما ذكر لينبلد وشنار (Linblad and Shunnar, 1997)، فقد فتح ٢٦ مصرفاً في الأراضي الفلسطينية يمثلها ٨٨ فرعاً. ومع أن هذه المصارف تتبع حتى الآن سياسة إقراض محافظة، فإنها

بدأت القيام بدور مهم في نقل الأموال من المدخر إلى المستثمر. وتبين بعض المؤشرات الاقتصادية بوضوح أن الأراضي الفلسطينية بدأت تتمتع، إلى حد ما، بأجواء «عادية» بطريقة نستطيع معها مقارنة اقتصاداتها باقتصادات بعض البلاد المجاورة.

بعيدا عن العوامل الاقتصادية والسياسية المحفزة أو المثبطة فيما يتعلق بالاستثمار في الداخل والتي درسها الاقتصاديون كثيراً، أود أن أقوم بتوضيح العلاقة بين الشتات والمركز عن طريق دراسة السلوك الاقتصادي لرجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات، إذ نعتقد أن الأوضاع القانونية والتجارب الاقتصادية المتعددة للفلسطينيين في دول الشتات تقوم بدور حاسم في تحديد هذه العلاقة. وسنحاول فيما يلي التساؤل حول ما هي مواصفات المستثمر الفلسطيني المرجح وبأي قطاع يعمل، وما هي العلاقة بين هذا القطاع وقطاع الاستثمار؟ وما هي دوافع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية؟ وهل رجل الأعمال الفلسطيني هو أقرب إلى الإنسان الاقتصادوي (homo economicus) أو الإنسان الوطني (homo patricus)؟ وهل نتوقع استثماراً أم هبات؟ هذا ما سنحاول تناوله في هذه الخاتمة.

البحث عن روتشيلد فلسطيني

في أكثر من مناسبة تساءل الرئيس ياسر عرفات أين هو روتشيلد فلسطين؟ هذا التساؤل يخفي مفهوم السلطة الوطنية الفلسطينية القائل أن المستثمر الفلسطيني هو من الأثرياء الذين سيحضرون لإنقاذ الاقتصاد الفلسطيني. لكن العلاقة الترابطية بين رأس المال المتوفر والاستثمار ضعيفة، كما بينت الأبحاث الميدانية التي أجريناها. فأغلبية المستثمرين في الأراضي الفلسطينية هم من صغار ومتوسطي رجال الأعمال، أو من فئة الموظفين الذين راكموا بعض المدخرات. ولعل نجاح الشركات القابضة، مثل باديكو أو الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار ، أو شركة السلام العالمية، يكمن في أنها عبأت مثل هذه الفئات لشراء أسهم منها. وقد استفادت، بصورة خاصة، من لاجئي ١٩٤٨ الذين لا يستطيعون القدوم إلى فلسطين.

إضافة إلى ذلك، يجب أن نتذكر أن الاستثمارات في فلسطين تزداد بحسب القرب الجغرافي للمستثمر من وطنه لا بحسب غناه، كما تبين لنا في الأبحاث الميدانية. لذا نجد أن استثمارات فلسطينيي الأردن ومصر، على الرغم من ضعف قدراتهم المالية، أكثر من استثمارات أولئك القاطنين في الخليج، وأكثر كثيراً من استثمارات فلسطينيي الأمريكيتين الشمالية والجنوبية.

بؤر تركزية في الشتات وضعف علاقتها بخيار الاستثمار في فلسطين

بحسب أبحاثنا الميدانية فالعلاقة بين النشاطات الاقتصادية التي يمارسها رجال الأعمال في الشتات وبين قطاع الاستثمار في فلسطين ضعيفة – وخاصة لدى ذوي الريادة الإثنية. فبينما البؤر التركزية (economic niches) للفلسطينيين في الشتات تتلخص في التجارة والبناء، فإن هذين القطاعين ليسا الأكثر احتياجاً للاقتصاد الفلسطيني. بالمقابل، فإن الصناعيين الذين لديهم خبرات وتقنيات عالية في التكنولوجيا، ينتمون إلى أجيال حديثة العهد (كما هو الحال في الولايات المتحدة وكندا على سبيل المثال) بحيث ليس لها القدرة المالية الكافية للاستثمار في الأراضي الفلسطينية. ومن هنا يمكن القول بأن علينا الفصل بين تعبئة رؤوس الأموال وتعبئة الخبرات العملية والمهنية لفلسطينيي الشتات.

وما يحدد اختيار نوع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية هو أصل رجل الأعمال: فأولئك ذوو الأصول في الضفة والقطاع والذين حافظوا على علاقاتهم العائلية والإثنية قد شاركوا أقاربهم في فتح منشأة اقتصادية صغيرة. في حين اختار الآخرون من فلسطينيي ١٩٤٨، أو أولئك الذين لم يحتفظوا بروابط مع الأراضي، الاستثمارات في الشركات القابضة مثل باديكو والسلام العالمية وغيرهما.

ولكن ما ذكرناه عن خبرة الهجرة لا يمكن اختزالها بالبؤر التركزية الاقتصادية. فهي ليست فقط خبرة تقنية، ولكن، أيضاً، معرفة في الأسواق والمجتمعات التي يعيش فيها المهاجر، وتكون هذه المعرفة ضرورية لنقل تكنولوجيا، أو فتح أسواق، ولو كان ذاك في مجالات مختلفة عن مجال عمل المهاجر. والحديث عن خبرة المهاجر تحثنا على أن نفكر تفكيراً أكثر عمقاً في دور رجل الأعمال المبادر الفرد (individual entrepreneur) في التنمية الاقتصادية حالياً، ومستقبلاً في فلسطين. ولا يمكن أن نقوم بذلك دون العودة إلى النماذج التاريخية لفاعلي التنمية وعلاقاتها برجل الأعمال المبادر. وهنا يمكن تناول ثلاثة نماذج: النموذج الأول هو رجل الأعمال المبادر الأوروبي، والذي هو في الوقت نفسه مكتشف بالمعنى الشوبتري (Schumpeter) ومخاطر بمعنى كيرزنر.[١٠٧] النموذج الثاني هو النموذج الياباني التاريخي، إذ لعب المهندس بصفته المدير المهني دوراً بديلاً لدور رجل الأعمال المبادر (entrepreneur) وقد أخذ بعض مواصفاته.[١٠٨] وهكذا، فقد انتقل الاقتصاد إلى عملية التصنيع في اليابان دون المرور عبر الريادية، أما النموذج الثالث فهو نموذج رجل الأعمال المبادر الأمريكي قبل سنوات الأربعين في القرن العشرين، إذ كان هناك فصل بين وظائف المهندس الذي لعب دوراً ثانوياً في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة الاقتصادية، وبين رجل الأعمال المبادر الذي هو صاحب رأسمال، والذي سيطر على عمليات اتخاذ القرار. وقد انتقد فيبلن هذا التقسيم غير العادل في العمل بين القائد المالي (financial

(captain والمهندس، وطلب أن يعطى هذا الأخير دوراً في الإدارة.

فالحالة الفلسطينية، اعتمدت على مساعدة العائلة، وجاءت مسؤولية اتخاذ القرار جماعية وعائلية في تطور الأعمال (انظر إلى المثال تحت عنوان "الريادية الإثنية" في الفصل الرابع)، في حين يمكن اعتبار رجال الأعمال المبادرين ذوي الريادة الفردية أقرب إلى النموذج الياباني، إذ هناك فصل في المسؤوليات بين الممول والمهندس، ويلعب هذا الأخير دوراً مهماً في إدارة المنشأة الاقتصادية، بمعنى آخر كان هناك تحالف بين المعرفة التقنية للمهاجر ذي التعليم العالي وذي خبرة الدول المتقدمة مع رجل الرأسمال الذي حمل إدخاراته من الدول العربية وخاصة من الخليج العربي. ولعل أهم نموذج على هذا التحالف هو الشركات القابضة التي أنشأها رجال الأعمال في الشتات كشركة باديكو، والسلام العالمية، والشركة العربية الفلسطينية.

دوافع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية: رجل الأعمال بين الاقتصادوية والوطنية

إن ما ذكرناه في فقرات سابقة عن أن طبيعة البؤر التركزية الاقتصادية الفلسطينية في الشتات، لا تتوافق مع الاحتياجات الآنية للأراضي الفلسطينية، كما أن هناك ظروفاً آنية في فلسطين لا توحي بالاستثمار في وضع سياسي واقتصادي هش. إذاً، لماذا يستثمر رجل الأعمال من الشتات في الأراضي الفلسطينية؟

في الحقيقة كل العوامل المادية والاقتصادية مهمة في فهم دوافع الاستثمار، ولكن ذاتية رجل الأعمال تلعب دوراً مهماً في ذلك أيضاً. وفي هذا الصدد، يمكن القول إنه لا يمكن عن طريق نموذجي رجل الأعمال الاقتصادوي (homo economicus) أو رجل الأعمال الوطني (والذي أسميه في اللغة اللاتينية homo patricus) أن نفهم دوافع الاستثمار عند رجال الأعمال الفلسطينيين. فالوطن ليس أرضاً مجردة، فهي مكان مشحون بالذاكرة ومكان للتآلف الاجتماعي (sociability) مع العائلة والأصدقاء، وهي مكان أيضاً يعرفه رجل الأعمال جيداً، باعتباره سوقاً يمكن أن تحقق له مصالح اقتصادية، وأيضاً تحقق له اعتباراً ومقاماً وهيبة اجتماعية، فيه يمكن لرجل الأعمال الذي كان مهمّشاً في دول الشتات كوافد أو كأجنبي أن يلعب لأول مرة دوراً سياسياً أو وطنياً، وحتى يمكنه أن يتحول إلى مقاول سياسي (political entrepreneur) بالمعنى الذي تتحدث به العلوم السياسية، إذ يتحول المال إلى سلطة (انظر إلى الفصل الخامس المال والسلطة في حنفي، ١٩٩٦).

من هنا يمكن أن نستخدم هذا الإطار النظري لفهم الفعل الريادي للمستثمر الفلسطيني في وطنه. فسلوكه الاقتصادي لا يمكن أن يحال إلى الحسابات الرياضية للربح والخسارة

في الوضع الحاضر الصعب فقط ، وإنما أيضاً إلى مستقبل مستقر يحقق له الأفضل في مجال استثماراته.

ففي سؤالنا عن دوافع العودة أو/والاستثمار في فلسطين، ذكر بعض من قابلناهم أنهم يعون أن الأراضي الفلسطينية لا تعتبر أحسن مكان للاستثمار، وخاصة فيما يتعلق بالصناعيين منهم، إذ أنها لا تستطيع منافسة الدول المجاورة كمصر والأردن (بعمالة أرخص، وكلفة أقل غلاء في الخدمات كالكهرباء والنقل.. الخ)، وإنما هم يأخذون بعين الاعتبار المستقبل عندما تنفصل الأراضي الفلسطينية عن إسرائيل. كما يأخذون بعين الاعتبار عوامل اجتماعية عندما يستثمرون في قرية الأصل. فرجل الأعمال يستفيد من مجموعة علاقاته ومن معرفته بالبيئة المحلية، ولكنه ليس تاجراً يمارس نشاطاً مع زبائن، وإنما هو عضو في شبكة اجتماعية. وهكذا يمكن اختزال ذلك بالقول بأن المستثمر الفلسطيني في وطنه هدفه ليس السعي المطلق وراء الربح فقط، وإنما أيضاً لإرضاء وضعه ضمن البيئة الاجتماعية. لتوضيح كل ذلك لنأخذ هذا المثال:

ت.س هو رجل أعمال فلسطيني[١٠٩] بدأ حياته المهنية في الأردن ولكنه هاجر سريعاً إلى الخليج في بداية الستينيات، ليصبح مركز حياته كما أن لديه مجموعة استثمارات في أوروبا وآسيا. في العام ١٩٩٣ وذلك بعد بدء عملية السلام، قرر العودة للمرة الأولى منذ العام ١٩٦٧ لزيارة قريته التي ولد فيها بقرب نابلس. قام بخمس زيارات حتى الآن ، إذ بقي هناك بحدود شهر كل مرة، هادفاً بذلك إعادة نسيج علاقاته مع الأقارب وأهل قريته. ولكن أيضاً باحثاً عن فرص استثمارية. وكما أن لديه خبرة واسعة في تجارة المواد الصيدلانية، قرر فتح مصنع في هذا المجال. لكن كثيرين نصحوه بعدم القيام بذلك، وذلك لأن هناك ثلاثة مصانع في الضفة، والتي تغطي الحاجات الأساسية من الأدوية. في الوقت نفسه لم ينصح بأن يعمل في مجال التجارة، إذ يحتاج هذا القطاع إلى علاقات واسعة مع مجتمع الأعمال، إضافة إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية (التي تحتكر عن طريق شركاتها العامة أو شركات بعض المقربين منها، استيراد بعض المواد). وعلى الرغم من هذا التردد في الاستثمار فقد بنى بيتاً على أرض ورثها من عائلته، واشترى أراضي للمستقبل. ويعتبر شراؤه للأراضي استثماراً مكلفاً، لأن هذه الأراضي كانت موضوعاً للمضاربة وارتفاع الأسعار منذ بدء العملية السلمية. في العام ١٩٩٤ قرر أن يستثمر في الصناعات الغذائية، ولكن السلطات الإسرائيلية رفضت لأن هذه الصناعة تحتاج إلى استهلاك كبير للماء. وهكذا بعد نصف سنة قرر أن يتبرع بدلاً من أن يستثمر. لقد بنى مشفى صغيراً في قريته بمساعدة إحدى المؤسسات الخيرية هناك. ومنذ ذاك الوقت وهو يتلقى كثيراً من طلبات يتقدم بها أهل القرية للمساعدة، وكذلك من البلدية طالبين منه مساعدات للبنية التحتية من طرق وغيرها، وأيضاً لتوسيع الجامع.

وقد أثارت في بعض الأحيان مثل هذه الطلبات والترجيات غضبه واستياءه، «أنا لم أجد أموالي في الطريق ولم أربحها عن طريق اليانصيب»، قالها مرة لأحدهم. ولكنه تبرع أخيراً لبعض أقاربه وخاصة للعاطلين عن العمل. في العام ١٩٩٥ أسس مصنعاً حديثاً لصناعة البلاستيك والبلاستيك المقوى (PVC) (أحذية، وصحون، ...الخ)، وقد عيّن ابنه الكبير مديراً له، ونصحه بأن يستخدم بعض أفراد العائلة الشباب العاطلين عن العمل. بعد سنة، بدأ هذا الابن يشتكي من أن الأقارب لا يحترمون مواعيد العمل، ويطلبون دائماً زيادات في الأجر. وهكذا أصبح المصنع كفندق للمساعدة (welfare hotel) (بحسب تعبير جيرتس) وقد ساء وضعه المادي. ويوماً من الأيام غضب هذا الابن وطرد بعض العمال الأقارب، ولكن وضع المصنع استمر حرجاً. لقد أعطى ت.س ابنه مهلة سنة لتحسين وضع المصنع، وإلا فإنه سيغلقه. وفي ذلك الوقت، كان له ابن آخر قد أنهى دراسته في الاقتصاد في جامعة هارفارد في الولايات المتحدة، فقد طلب منه أبوه العودة للإقامة في الأراضي الفلسطينية من أجل مساعدة أخيه، وكذلك في البحث عن استثمارات أخرى في الأراضي الفلسطينية. وهكذا فقد استثمر الابن في شركة الاتصالات الفلسطينية «بالتل» وفي شركات أخرى. خمس سنوات بعد بدء استثماره في الأراضي الفلسطينية، ذكر الأب أنه وصل إلى معادلة صفرية (zero sum game). ولكنه أعلن أنه راض وواثق من المستقبل. ومنذ بداية العام ١٩٩٨ بدأ يمضي نصف وقته في فلسطين ويحضر نفسه ليكون أكثر انخراطاً في العمل العام وخاصة السياسي (وما يسميه العمل الوطني). وقال بأنه ربما يرشح نفسه في انتخابات البلدية.

يوضح لنا هذا المثال أن السلوك الاقتصادي لهذا الفاعل الإنساني بمعنى كيرزنر (human actor)، إن كان ذلك استثماراً أو تبرعاً، تحدده مصفوفة معقدة من الدوافع التي تتراوح من التضحوية (altruism) إلى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.

ولعل هناك سؤالاً يطرح نفسه عن طبيعة نموذج مساهمة فلسطينيي الشتات في بناء الوطن: هل هو أقرب إلى الاستثمار أم إلى الهبات؟ تعتبر تجربتا الشتاتين الصيني واليهودي نموذجين مهمين ومتناقضين فيما يخص طبيعة العلاقة الاقتصادية بالمركز (الصين وإسرائيل)، واللذين يمكن تسميتهما على التوالي: النموذج الاستثماري والنموذج الهباتي.

استثمار أم هبات؟

قام الشتات الصيني بالاستثمار كثيراً في اقتصاد الصين الشعبية منذ أمد بعيد، وخصوصاً منذ الانفتاح الاقتصادي الذي بدأ في أواخر الثمانينيات. وبحسب تحليل ليفر- تريسي وإيب وتريسي، فإن ارتباط رأسمال الشتات، وخبرته في مجال الأعمال، بالوطن الأم هما السببان الرئيسيان في ازدهار اقتصاد الصين. ففي مناطق مثل فوجيان (Fujian)

وجوانغدون (Guangdon)، فإن نسبة ٩٨٪-٩٩٪ من الاستثمارات الخارجية هي من أشخاص من أصول صينية (Lever- Tracy, IP and Tracy, 1996:171).

في المقابل، ساعد الشتات اليهودي إسرائيل مساعدة أساسية بواسطة الهبات. فبعد قيام دولة إسرائيل، يمكن تقسيم الشتات اليهودي إلى فئتين: واحدة منهكة بسبب الحرب العالمية، وأخرى تعيش حياتها الطبيعية، وخصوصاً في الولايات المتحدة في ظل ازدهارها الاقتصادي في ذلك الوقت. ويقدر الاقتصادي الإسرائيلي إفرايم كلايمن عن طريق دراسات دقيقة، أن ٢٢,٥ مليار دولار هو مقدار ما جنته إسرائيل بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٨٤ من مصادر يهودية في الشتات، أي ما يعادل ٦١,٨ مليار دولار بأسعار سنة ١٩٩٢، سنة قيامه بهذه الدراسة، أو بمتوسط قدره ١٢٥,٥ مليار دولار سنوياً (Kleiman, 1996,p .5). وتتألف هذه المبالغ من هبات نسبتها ٨٧٪ من مجمل مساهمة يهود الشتات (٥٣ مليار دولار)، في حين يشكل الاستثمار مبلغاً صغيراً نسبته ١٣٪ (٨ مليارات دولار). وتعتبر سندات إسرائيل، التي طرحتها « منظمة سندات دولة إسرائيل» (State of Israel Bonds Organization)، في السوق سنة ١٩٥١ خلال عهد بن غوريون وضمنتها حكومته، إحدى أهم هذه المساهمات. وقد استخدمت هذه السندات لتقديم عون مالي للمهاجرين الجدد، ولتمويل مشاريع البنية التحتية. وحتى سنة ١٩٩٦، كان قد جرى بيع سندات بقيمة ١٥ مليار دولار (Mustafa, 1996: 7).

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن يتعلق بمعرفة نوع النموذج الذي يتلاءم أكثر مع طبيعة المجتمع الفلسطيني وشتاته. هل هو النموذج الصيني أم النموذج اليهودي؟ أعتقد أن النموذج الصيني الاستثماري للعلاقة الاقتصادية بين الشتات والمركز قد تلاءم مع الاقتصاد الصيني المتسم بالتنافسية العالية، والسوق الاستهلاكية الكبيرة، والمتسم، أيضاً، بعملية توافق عالية بين التنمية من تحت (development-from-below) والتنمية من فوق (development-from-above) (سياسات الإصلاح الاقتصادي). لكن في الحالة الفلسطينية، فإن الاقتصاد الهش لا يمكن أن يشجع كثيراً هذا النموذج. ويبقى دعم الشتات الفلسطيني هو أقرب إلى النموذج اليهودي/الإسرائيلي الذي وصفناه بالهباتي، والذي يتلاءم مع هشاشة الاقتصاد الإسرائيلي في المراحل الأولى من قيام الدولة وغياب الاستقرار السياسي فيها. وليس المقصود بالهبات والمساعدات التبرعات التي تقدم لإغاثة العائلات والمحتاجين فقط، بل أيضاً الهبات التي تستخدم لدفع عملية التنمية المحلية والوطنية. ولذا يمكن أن نتصور إقامة مشروع سندات التنمية الفلسطينية (Palestinian Development Bonds) التي يمكن أن تضمنها السلطة الوطنية الفلسطينية بالتعاون مع القطاع الخاص الفلسطيني، أو مع بعض المصارف المركزية العربية أو التابعة للدول الصديقة، إذ يشتري فلسطينيو الشتات الأسهم لمصلحة هذا المشروع. وإذا

اعتبرنا أن السند سيباع بمبلغ لا يتجاوز ١٠٠ دولار، فإن كل فرد من العدد الهائل من الشعب الفلسطيني في الخارج على استعداد لشراء سند واحد على الأقل.[١١٠] ونعتقد أن لمثل هذا المشروع، بالإضافة إلى أهميته المالية، أهمية اجتماعية – سياسية في ربط الشتات، بكل فئاته الاجتماعية – الاقتصادية بالمركز.[١١١]

وتقدم الحالة اللبنانية بعض العبر. فالحكومة اللبنانية بدأت بتعبئة قدرات الشعب اللبناني في الداخل والخارج عن طريق مشاركة القطاعين العام والخاص في مشروع شركة سوليدير. وهو ما أقنع المستثمرين الأجانب، فأقدموا على المساهمة في هذه الشركة. إذاً فإن التعبئة الشتاتية والمحلية هي الخطوة الأولى في أي مشروع وطني يطمح إلى بناء اقتصاد ذي طاقة ذاتية، لا اقتصاد ريعي يقوم، بصورة أساسية، على مساعدات الدول المانحة.

الفصل التاسع

العودة عبر السيبر فضائية: إعادة تشكيل جغرافية الشتات

الفصل التاسع

العودة عبر السيبر فضائية: إعادة تشكيل جغرافية الشتات

«إن الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات تريد أن تتأكد بأننا كلنا مرتبطون بشبكات بعضنا مع بعض، ولكن في الوقت نفسه تكون الحدود وجوازات السفر تحت المراقبة لتذكرنا أن البعض يتمتع بروابط أكثر من الآخرين.»

إيلا شوهات (Shohat, 1999:215)

في الوقت الذي نجد فيه أن ظاهرة الهجرة الدولية قد درست غالباً في إطار نظرية الدفع والجذب، فقد بدأ بعض الباحثين في الأخذ بعين الاعتبار تعقيدات هذه الظاهرة وقصور هذه النظرية في التعامل معها. فالهجرة الدولية لا يمكن أن تفهم بمعزل عن سياق يتسم بدور حاسم تلعبه العولمة الاقتصادية في تشجيع عمليات تنقل رؤوس الأموال، والبضائع والخدمات، كما يشير لذلك درعي وآخرون (Dorai et al., 1998:1) ولكن للمفارقة تغلق الحدود في وجه حركة الأفراد، وتتعقد الإجراءات لذلك. كما يمكن أن نذكر بأهمية وسائل الاتصال الحديثة من بريد إلكتروني وإنترنت وقنوات تلفزيونية عالمية وغير محلية التي ساهمت بمجملها في خلق أشكال جديدة للهجرة والتنقل.

فيما يتعلق بالحالة الفلسطينية، فإن صعوبة العودة، كما بيناها في الفصل السابع، تجعلنا نفكر فيما إذا كانت هناك إمكانية أن نتخيل مساهمة الشتات في بناء الكيان الفلسطيني من دون عودته الفيزيائية. وبمقدورنا أيضا أن نتساءل عن طبيعة العوامل والإجراءات التي يمكن أن تساهم في تشجيع العودة والإستفادة من الخبرات؟ وهل تخص هذه الإجراءات بلد العودة، أو أنها عملية معقدة ينبغي أن تساهم فيها أيضاً الدول المضيفة، وأن يكون هناك حل على مستوى كوني وعالمي؟ لمحاولة التعامل مع هذه الأسئلة

سأتناول في هذا الفصل تجربتين: الأولى أسسها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) وهو برنامج نقل المعرفة عبر المغتربين (The Transfer of Knowledge Through Expatriate National) المسمى بتكتن (TOKTEN) بهدف استقدام علماء وتكنولوجيين فلسطينيين إلى وطنهم الأم. والثانية تجربة أسستها السلطة الوطنية الفلسطينية على شكل شبكة إنترنيتية لربط العلماء والخبراء المغتربين الفلسطينيين مع الداخل، والاستفادة من كفاءات العلماء للتنمية في فلسطين، (Palestinian Scientists and Technologists Abroad) وتسمى باليستا (PALESTA).

٩-١. محاولة كسب الأدمغة: برنامج نقل المعرفة عبر المغتربين

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مشروع نقل المعرفة عبر المغتربين (TOKTEN) وجرى تطبيقه في السنوات العشرين الماضية في حوالي ثلاثين دولة مختلفة بهدف استقدام خبرات العلماء والتكنولوجيين في الشتات إلى وطنهم الأم (UNDP,1996). في البداية، كان حافز (TOKTEN) هو «كسب الأدمغة» (brain drain) التي هاجرت إلى الدول المتطورة. وقد بنى هذا البرنامج قواعد بيانات تشمل معلومات عن الخبراء الوطنيين في الشتات. ومنذ التسعينيات ساهم أكثر من ٤٠٠٠ خبير في وطنهم الأصل وذلك عن طريق مهمات تمتد لفترة من شهر إلى ستة أشهر. وقد استفادت من استشاراتهم الحكومات، وأيضاً القطاع الخاص، من الجامعات والقطاع الأهلي. وتعتبر بذلك فكرة (TOKTEN) إحدى الآليات الدولية التي تلعب دوراً في الاستفادة من الأدمغة المهاجرة من الدول النامية. وهذه الآلية قد شجعت البعض على العودة والإقامة نهائياً في هذه الدول.

ويعتبر برنامج (TOKTEN) من البرامج الناجحة في الأراضي الفلسطينية، إذ ساهم في استقدام أكثر من ١٧٨ خبيراً فلسطينياً منذ إنشائه حتى بداية العام ٢٠٠٠. فعلى سبيل المثال، ساعد مستشارو (TOKTEN) الفلسطينيين على إنشاء وحدة علاج كلوي في الضفة الغربية، وعلى تطوير خطط وطنية للتنمية. وقد استخدمت كفاءات (TOKTEN) لإدخال تقنيات آتمتة وتنظيم وبرمجة للمؤسسات الفلسطينية الناشئة، وكذلك في تخطيط المدن. كما ساهموا في ربط الجامعات الفلسطينية. وحظي القطاع الثقافي من خبرتهم في مجالات الإنتاج السينمائي والتلفزيوني، وعلى المحافظة على التراث والثقافة في مشروع بيت لحم ٢٠٠٠. كما يمكننا أن نذكر مساهمة مجموعة من الخبرات الفلسطينية في بناء مطار غزة الدولي، إذ بقي منهم تسعة وهم يشكلون حالياً العمود الفقري لإدارة عمليات المطار (UNDP, 1999:1-2).

ويتوزع مكان إقامة الخبراء القادمين على طريق (TOKTEN) إلى مجموعة دول. ولعل أهم دولة هي الأردن إذ قدم منها ٣٧٪ من المستشارين. ويعود ذلك للروابط المتينة بين ضفتي نهر الأردن، وكذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الأردن والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على خريجي الجامعات. كما تبلغ نسبة الخبراء القادمين من الولايات المتحدة الأمريكية بـ ٣٣٪، إذ تقيم هناك جالية مرتبطة بأصول ترجع إلى الضفة الغربية وغزة. ورغم القرب النسبي للقارة الأوروبية، فإن نسبة صغيرة من الخبراء (١٧٪) قدمت. أخيراً، فإن ٥٪ من الخبراء قد قدموا من دول الخليج، وترجع قلة العدد هنا إلى وجود فرص عمل في هذه المنطقة التي تنافس كثيراً تلك المقدمة في فلسطين. (انظر إلى الجدول رقم ٢٦).

جدول رقم ٢٦ : توزع الخبراء بحسب دولة الإقامة

الدولة	نسبة خبراء (TOKTEN)
الأردن	٣٧٪
الإمارات العربية المتحدة	٣٪
السعودية	٢٪
الولايات المتحدة	٢٧٪
كندا	٦٪
فرنسا	٨٪
ألمانيا	٥٪
المملكة المتحدة	٤٪
دول أخرى	٨٪

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ولا يمكن تقويم نجاح برنامج (TOKTEN) بحجم الطلب من داخل المؤسسات الفلسطينية ورضاها عن عمل المستشارين وحسب، إنما في دوره بإعطاء الخبراء الفرصة للإقامة لأجل طويل في البلد الأصل. وبحسب بحثنا الميداني فقد تبين لنا أنه لا يزال يعيش في الأراضي الفلسطينية حوالي ٢٤ خبيراً من أصل ١٦٠، أي بنسبة ٢١٪، وأغلب هؤلاء هم ممن عاد من الأردن والولايات المتحدة، فهما الدولتان اللتان حافظتا فيهما الجاليات الفلسطينية على علاقات وطيدة مع الأهل في الضفة الغربية وغزة. وتعتبر هذه النسبة

عالية لدولة كفلسطين، إذ الحالة الاقتصادية والسياسية فيها ما زالت غير مستقرة (انظر الجدول ٢٧). وللمقارنة مع لبنان وهو البلد الذي يستقبل مهاجرين برحابة صدر، ويقدم لهم للتو إقامات (وهذه نقطة مهمة بالمقارنة مع الجالية الفلسطينية)، فإن نسبة ١٦٪ فقط من خبراء (TOKTEN) قد عادوا للإقامة في لبنان (٦ خبراء من أصل ٣٦) (Ghattas,1999).

جدول رقم ٢٧ : توزع الخبراء العائدين بعد إنهائهم لمهمتهم في فلسطين

الدولة	عدد الخبراء العائدين
الأردن	١٥
الولايات المتحدة	١٢
المملكة المتحدة	٢
كندا	١
الإمارات العربية المتحدة	١
فرنسا	٢
السعودية	١
المجموع	٣٤

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وعلى الرغم من أهمية برنامج (TOKTEN) فإن تأثيره محدود بطبيعته، فهو لا يستطيع أن يستقدم إلا عدداً محدوداً وصغيراً من فلسطينيي الخارج، في وقت يحتاج بناء الكيان الفلسطيني فيه إلى جهود شرائح مهمة ومتنوعة من الشتات. كما يمكن أن نجد بعض النقاط الضعيفة التي تتعلق بآلية عمل هذا القطاع. فالجهة التي استفادت من الخبرات قد اقتصرت بوجه أساسي على الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية، على حساب القطاعين الأهلي والخاص. أما فيما يتعلق باختيار المرشحين من الخبراء، فلا توجد هناك قاعدة بيانات ذات معنى تحمل معلومات عنهم، بحيث توسع دائرة الاختيارات. وعلى الرغم من أن باليستا (PALESTA) (كما سنرى لاحقاً) قد بدأت بالقيام بهذه المهمة، فإن الاختيارات مازالت محدودة.

وقد لوحظ أن الفترة ما بين الطلب الذي تقدمه إحدى المؤسسات الفلسطينية للحصول على خبير (TOKTEN) وقدوم هذا الخبير قد تطول في أحيان كثيرة. وهذا ناجم عن

عدم وجود آلية للاتصال المباشر عن طريق الإنترنت أو غير ذلك بين الجهات الثلاث المعنية (المؤسسة المستفيدة والخبير وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وأخيراً يمكن القول أن استقدام الخبير الفلسطيني قد حل مشكلة ارتياب المجتمع المحلي من الخبير الدولي الذي نظر إليه غالباً بالريبة بسبب عدم خبرته بالسياق المحلي، وعدم معرفته للغة والعادات والتقاليد المحلية. لكن ذلك لا يعني مطلقاً أنه لم تكن هناك بعض الحساسية بين سكان الضفة الغربية وغزة من الخبراء الفلسطينيين (TOKTEN)، وخاصة عندما يشعر هؤلاء بعدم كفاءة الخبير المحلي، في حين يكسب معاشاً شهرياً يتجاوز ثلاث إلى أربع مرات معاش الموظف المحلي الذي لديه الشهادات نفسها. وقد ظهرت بعض حالات الاستياء والتي بلغت أوجها عندما قامت المؤسسة المستفيدة بطلب خبير (TOKTEN) لخبرة معينة، وذلك ليس لأن الخبراء المحليين لا يستطيعون القيام بها، وإنما لعدم قدرة هذه المؤسسة على توظيف موظفين جدد، لاجئة بذلك إلى (UNDP) لتقديم «موظف» لا يكلف المؤسسة شيئاً.

أخيراً، يطرح برنامج (TOKTEN) من جديد إشكالية هجرة العقول وفيما إذا كان يمكن حلها على مستوى الدولة القومية (Nation-State). في عصر العولمة، أصبحت الخبرات مثلها مثل العمالة، تخضع لمنطق السوق العالمية من عرض وطلب: في هذه الحالة من الصعب على الدول النامية أن تنافس الدول الصناعية، إذ تقدم الأخيرة لهذه العقول أجوراً قد تتضاعف ثلاثين مرة عما يحصله هؤلاء الخبراء في بلدهم الأم. في هذه الحالة، يقدم برنامج (TOKTEN) آلية تعوض بها الدول الغربية الممولة (UNDP) للدول النامية التي فقدت أبناءها بحكم الهجرة. ويجب أن نضيف أن (TOKTEN) هي الآلية المؤسسية الكونية الأكثر نجاحاً لاجتذاب المهاجرين من الشتات إلى الوطن الأم، ولكنها ليست الوحيدة، إذ تسمح بعض الحكومات الغربية لخبرائها ذوي الأصول الأجنبية بمساعدة بعض مؤسسات وطنهم الأم. ففي هذا الإطار موّلت الحكومة الألمانية بعثتين لوفدين طبيين مؤلفين من أربعة فلسطينيين ألمانيين، وقد أدت هذه البعثات إلى تشجيع أطباء على الإقامة في فلسطين بعد انتهاء مدة بعثاتهم.

٩-٢. اتصالية سيبرفضائية: شبكة العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الشتات

إضافة إلى (TOKTEN)، يعتبر مشروع باليستا[١١٢] (شبكة العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الشتات) المشروع الأكثر طموحاً لخلق روابط بين فلسطين الشتات والمركز.[١١٣] ويهدف هذا المشروع الذي تأسس في منتصف العام ١٩٩٨ إلى توظيف المعرفة العلمية والتكنولوجية للمهنيين الفلسطينيين في الشتات لصالح التطوير الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين. وتتضمن شبكة باليستا قاعدة بيانات عن علماء ومهندسين ومهنيين فلسطينيين

في الشتات. وتعتمد هذه الشبكة على الإنترنت في إجراء حلقات نقاش آمنة بين المشتركين لتقديم معرفتهم وخبرتهم العلمية في مواضيع تهم تنمية الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني.

وقد حدد المؤسسون[١١٤] أهداف هذه الشبكة على الشكل التالي:

١- إبقاء الفلسطينيين في الشتات على اطلاع دائم بأخبار وبرامج التنمية في فلسطين، وذلك فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا، حتى يكونوا على استعداد للمساهمة الكاملة والفعالة في هذه المواضيع حينما يطلب منهم الحضور إلى فلسطين.

٢ - إشراك العلماء والتكنولوجيين الفلسطينيين في الشتات في المناقشات الجادة التي تتناول المشاكل العلمية والتكنولوجية التي تهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفلسطين.

٣- الحصول على مساعدة هؤلاء المغتربين في تحديد مشاريع جديدة، والبدء بها لتساهم في دفع الاقتصاد الفلسطيني وتحريكه.

٤ - استقدام علماء وتكنولوجيين فلسطينيين إلى الوطن عبر برامج المساعدة الفنية مثل برنامج (TOKTEN).

ولقد طمحت باليستا إلى أن تتحول إلى أداة طليعية لمساعدة متخذي القرار الفلسطيني والقطاعين الخاص والأهلي، للاستفادة من الخبرات الشتاتية. ولكن هل تحولت باليستا إلى هذه الأداة وحققت أهدافها؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه.[١١٥]

يحتوي بنك معلومات باليستا على ١٢٠٠ اسم ومعلومات عن خبراء فلسطينيين في الشتات، منهم فقط الثلث ممن هم أعضاء فعالون في شبكة باليستا. ويعود ذلك إلى أسباب عدة أهمها أن جزءاً منهم ليس لديه بريد إلكتروني، أو أن باليستا لم تحصل عليه، وبما أنها شبكة إنترنيتية فلم تحاول الاتصال بهم بالطرق الأخرى.

وتتلخص مهن باليستا في أنها فتحت حلقات نقاش إلكترونية قطاعية عبرها،[١١٦] إذ يحاول خبراء الشتات تقديم حلول للمشاكل التنموية التي تتعرض لها فلسطين. وتقوم باليستا بنشر نتائج هذه الحلقات على المعنيين في داخل الأراضي الفلسطينية. لم تطرح باليستا بعد مرور سنتين على إنشائها قضايا كثيرة، ولكن يمكن أن نذكر بعضاً من المواضيع التي بدت مفيدة (حسب ما ذكره المستفيدون) وهي مشروع إنشاء مختبر ميكرونسيجي (microfabric) في فلسطين، ومعالجة المياه المالحة التي تنتج عن الصناعات النسيجية، وتشجيع إنشاء الأبنية وتصميمها، آخذين بعين الاعتبار مقاومتها للزلازل، وإنشاء مجلة للعلم والهندسة. كما قدمت باليستا خدمة لخبراء الشتات بنشر إعلانات عن عمل في داخل الأراضي الفلسطينية.[١١٧]

من هم أعضاء شبكة باليستا؟

بعد مرور سنة وربع السنة في الشهر السابع في ١٩٩٩ على بدء عمل باليستا، قامت الإدارة بإعداد استمارة وجهتها إلى أعضائها طارحة عليهم مجموعة أسئلة تتعلق برأيهم في طريقة عمل فلسفة باليستا. وقد ملأ هذه الاستمارة ٦٠ عضوا (بما يعادل ١٨.٤٪ من مجموع من أرسلت إليهم الاستمارات إلكترونيا). وما عدا رأيهم في الشبكة، تتجلى أهمية هذا الاستجواب في أنه يعطينا لأول مرة صورة مقطعية عن الأعضاء الفاعلين في الشبكة، بما في ذلك العمر، ومكان الإقامة والخبرات الأكاديمية. يتوزع أعضاء الشبكة بوجه أساسي على الدول الغربية، إذ تحظى الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية بحصة الأسد بوجود ٦٥٪ من مجموع أعضاء باليستا وتكتفي أوروبا بـ ١٧٪. وللمفارقة، فهذا يعني أن القرب الجغرافي لم يلعب دوراً في استقطاب العضوية، في حين لعبت هناك عوامل أخرى بما فيها: كبر حجم الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة، وطبيعة أصولها التي تعود إلى الضفة الغربية وغزة، وسهولة التعامل مع شبكة تقتصر الاتصالات فيها على اللغة الإنكليزية فقط.

والمفارقة الجغرافية تنطبق أيضا على الدول العربية، فهناك نسبة ٤٪ من الخبرات موجودة في هذه الدول توزعت بالتساوي بين الأردن ودول الخليج. وعلى الرغم من وجود جالية متعلمة وتحمل خبرات مهمة في كثير من الدول العربية، فإن لدى إدارة باليستا، كما لدى دوائر أخرى في فلسطين والتي تتعامل مع الشتات، فكرة على أن المجموعة المستهدفة في الخبرات هي الدول الغربية فقط.

ويعتبر أعضاء شبكة باليستا من الجيل الشبابي، فهناك ٣٧٪ منهم يقع في الشريحة ما بين ٣٠-٣٩ سنة، و٣٠٪ منهم ما بين ٢٠-٢٩ سنة. وعلى الرغم من الحداثة النسبية لعمر أعضاء باليستا فإن أغلبهم يحملون شهادات عليا: ٤١٪ يحملون شهادة دكتوراه، و١٥٪ ماجستير. ولعل ما يثير الانتباه، أيضا، هو أن المرأة لم تشارك كثيرا في شبكة باليستا، إذ بلغت نسبة تمثيلها ٧٪ فقط من مجمل أعضاء الشبكة؟ وبعد سنتين من إنشاء باليستا كانت النتائج محدودة ولا تتناسب مطلقا مع المطامح، و يمكن أن يعزى ذلك لمجموعة عوامل تتعلق بفلسفة مشروع باليستا وإدارته. ويمكن أن نقتصر هنا على نقطتين مهمتين: المركزية في الإدارة، وطريقة عمل باليستا كمؤسسة وليس كشبكة.

مركزية الإدارة: إشكالية ديمقراطية الشبكة

لقد تبنت إدارة باليستا مبدأ مركزية العمل، إذ أدارت هذه الإدارة أغلب حلقات النقاش الإلكترونية، و تأخرت في تعيين مسؤولين للقطاعات (moderators) في خارج الإدارة. وقد أضعفت هذه المركزية كثيرا من قوة انطلاقة باليستا، فكان لا بد من الانتظار سنة

ونصف السنة حتى تبادر الإدارة بتعيين مسؤولين، ولكن على الرغم من ذلك فلم تنجح التجربة كثيراً، وذلك ليس بسبب المركزية وإنما لأن باليستا لم تستطع أن تعمل بالتعاون مع بقية المؤسسات الفلسطينية من وزارات وغيرها، فقد كانت هناك أزمة ثقة ناجمة عن إغلاق باب الاستفادة من بنك المعلومات من قبل الوزارات الأخرى مباشرة، ومن دون العودة إلى إدارة باليستا. وهكذا، فإذا استطاعت شبكة باليستا أن تكون جزءاً من فضاء الشتات، فهي لم تبذل جهوداً كافية في الداخل، وهذا هو الشرط الأساسي لخلق مجالات التعاون والربط فيما بين الخارج والداخل. ولعل الإشكال في طريقة إدارة باليستا قد خلق، أيضا، أزمة ثقة لدى أعضائها في الشتات، و تجلى ذلك في أزمة حوار نشأت بين أعضاء باليستا وإدارتها في منتصف سنة ١٩٩٩، فقد تساءلت الإدارة وبعض من الأعضاء عن «من يملك هذه الشبكة» وكان السبب الرئيسي في ذلك هو أن إدارة باليستا تقوم باستلام الرسائل الإلكترونية من الأعضاء وتقوم بعملية تحرير لها قبل حذف الأخطاء الإملائية، والأهم من ذلك هو حذف عنوان المرسل الإلكتروني.

وعلى الرغم من أنه لم تقم إدارة باليستا مطلقا بتغيير مضمون الرسائل، وهي التي استلمت رسائل في غاية النقد لها وللسلطة الوطنية الفلسطينية، فلقد أبدى بعض الأعضاء حساسية شديدة لموضوع، بدا لهم وكأنه «رقابة» على الرسائل، وشعروا وكأن الإدارات الفلسطينية في الداخل ستعيد تاريخ النخبة السياسية الحاكمة التي حجزت حرية تعبيرهم.

باليستا: مؤسسة أم شبكة؟

على الرغم من تصميم باليستا لتكون شبكة، لكنها في الحقيقة عملت وكأنها مؤسسة. وقد أدى حذف عنوان البريد الإلكتروني لمرسلي الرسائل الإلكترونية إلى استحالة أن يستطيع أعضاء باليستا المشاركين في نقاش ما الاتصال فيما بينهم من دون الرجوع إلى مسؤول الحلقة النقاشية، ما طرح مفارقة في العلاقات بين شبكة تريد لنفسها أن تكون عبر قومية وبين الخطاب والفلسفة الكامنة وراءهما، والتي جعلت من هذه الشبكة محددة بيولوجيا وجغرافيا. فكونها محددة جغرافيا، يعني أنه يجب على فلسطينيي الشتات أن يكونوا متصلين فقط مع المركز، ولا يستطيع طرف الاتصال مع الآخر من دون المرور عبر المركز. أما كونها محددة بيولوجيا، فلأن هناك مشكلة حول تعريف من هو الفلسطيني، وفيما إذا كانت هناك إمكانية للعرب للانتماء لشبكة باليستا، مدفوعين برغبة المساهمة في بناء الكيان الفلسطيني. وأخيراً، كيف يمكن الفصل بين من هو فلسطيني ومن هو أردني؟

واعتقد أن هذه النقطة هي الإشكال الرئيس في باليستا، من حيث أنها مقترحة كشبكة لكنها تمارس عملها باعتبارها مؤسسة هرمية، إذ تتم الاتصالية فقط عبر المركز. ويخفي هذا المفهوم إشكالاً حقيقياً: فكيف يمكن أن يتصل فلسطينيي الخارج مع

المركز دون أن يكون هؤلاء متصلين ببعضهم أولا على شكل جاليات. وهذا يتطلب أن يقوم أعضاء باليستا بمعرفة بعضهم والاتصال فيما بينهم وخاصة ضمن إطار الجالية الواحدة من دون المرور بالمركز. هل يمكن أن نعزي فلسفة باليستا إلى أن مركز الثقل الذي هو الأراضي الفلسطينية المتهمة بالضعف تحاول الدفاع عن نفسها، بغرض مرور كل الاتصالات عن طريقها؟ وهل يمكن أن نعتبر أن الشتات بطلبه إجراء الاتصالات فيما بينه هو نوع من أنواع المقاومة للحفاظ على هوية شتاتية، التي ليست بالضرورة مكافئة للهوية الوطنية؟ أو على الأقل هل يحاول الشتات الاعتماد على نفسه في تنظيم جالياته وعلاقاته؟ هذه الأسئلة لا تتطلب بالضرورة الإجابة، فهي إيحائية. ولكن يمكننا أن نقول بوجه عام متجاوزين تجربة باليستا في أن التكنولوجيات الحديثة المعتمدة على الإنترنت قد سمحت وسهلت إمكانيات اتصال الشتات (أي شتات) بعضه مع بعض دون الحاجة إلى مركز ثقل (الوطن الأم) أو منظمة مركزية. فكما وضحنا في الفصل الثاني، فإن التحديد الجغرافي لمركز الثقل بالغ الأهمية وذلك لدوره في تفعيل شبكات معينة أو خاصة عن طرق التواصل الحسي وتفعيل الروابط العائلية والقروية الكفيلة بخلق مبادلات ومشاركات اقتصادية.

أخيراً، ينبغي القول أنه على الرغم من هذه الانتقادات التي نوجهها لفلسفة شبكة باليستا، فهذا لا يمنع أنها مشروع مهم وبالغ الحيوية. ولعل التغيير الذي حصل في هذه الفلسفة في الأشهر القليلة السابقة والذي أخذ بعين الاعتبار أهمية اللامركزية والسماح للأعضاء بالاتصال فيما بينهم دون المرور بالمركز، يدل على مستقبل واعد. ولكن لابد أن نذكر أن فعالية هذه الطرق الاتصالية محدود بقدرتها على تفعيل مستوى عالٍ من العلاقات الاجتماعية إذا ما رافقتها إجراءات أخرى.

اما فيما يتعلق في (TOKTEN)، فإن الآليات التعويضية والتشجيعية لهذا البرنامج لا تعتبر كافية وعلى المجتمع الدولي أن يجد حلاً أكثر جذرية لتنظيم سوق عالمية لعمالة الخبرات من أجل التخفيف من آثارها السلبية على الدول النامية.[١١٨]

٩-٣. الخاتمة: هل تعود الأوراق الساقطة إلى جذورها؟

على العكس من المثل الشعبي الآسيوي بأن «الأوراق الساقطة لا بد أن تعود إلى جذورها»[١١٩] فإن رجال الأعمال والخبرات الفلسطينية في الخارج لن يشهدا على المدى القريب عودة مكثفة. وبدلاً من العودة الفيزيائية فقد حاولت في هذا الفصل أن أرى نوعاً آخر من العودة يمكن أن أسميه السيبر فضائية (cyberspacial) أو الأثيري (virtual). في الوقت نفسه حاولت أن أظهر في هذا الباب أن حركة الاستثمارات باتجاه الأراضي الفلسطينية مازالت صغيرة بسبب عوامل عدة مرتبطة بهشاشة الأوضاع السياسية في

هذا الكيان، ومرتبطة أيضاً بطبيعة الريادة (entrepreneurship) الفردية في بلاد الشتات الأوروبية (كما هو الحال في فرنسا وبريطانيا). ولكن لا بد أن نؤكد هنا على أن طبيعة هذه الاستثمارات تختلف بوضوح عن الأشكال الكلاسيكية لمساهمة المهاجر في بلده الأصلي، والتي درست في العالم العربي. فقد بينت دراسات عدة، أن تحويل العوائد قد استخدم في استثمارات غير إنتاجية وشراء الحاجات الترفيهية وساهم في تضخم العملة المحلية (سعد الدين وعبد الفضيل، ١٩٨٣؛ فرجاني، ١٩٨٨).

لقد حاولنا أيضاً في هذا الفصل دراسة إمكانيات وحدود التكنولوجيات الحديثة للإعلام كشبكة باليستا التي لها دور ذو معنى في خلق اتصالات شتاتية تتجاوز الحدود، وبصورة مماثلة بينت ايلا شوهات في دراستها للتجربة السيبر فضائية التي ربطت أبناء الشتات العراقي بعضهم ببعض بغض النظر عن انتماءاتهم وديانتهم (Shohat, 1999:231). إن خلق شبكات انترنيتيه لا يعني بأي حال من الأحوال نهاية الجغرافيا (end of geography) ولكنه يعني شكلاً من أشكال إعادة تشكيل هذه الجغرافيا بواسطة ربط الجاليات الشتاتية، ليس فقط مع المركز، ولكن، أيضاً، فيما بينها. لقد أثر كل من التشتت والتبعثر اللذين عانى منهما الشعب الفلسطيني في تفكك الهوية الوطنية الفلسطينية وبنائها وإعادة بنائها. وتأخذ هذه العمليات مجراها على الرغم من وجود مركز ثقل ضعيف (الذي هو الأراضي الفلسطينية) والذي لا يتمكن أغلب هذا الشتات اللاجئ من الوصول إليه. من هنا تعتبر وسائط الإعلام والاتصال الجديدة، وسائط فعالة لاتصال جاليات الشتات بعضها مع بعض دون المرور بالمركز. ولكن تتميز هذه الوسائط بأنها إقصائية واحتوائية (exclusive and inclusive) في الوقت نفسه. إقصائية، لأنه مازال جزء من الخبرات العلمية الفلسطينية لم يتمتع بخدمات الإنترنت. هذه الخدمات تخص حتى الآن الطبقات الوسطى وما فوقها (على الأقل في العالم العربي) وأولئك الذين يتكلمون اللغة الإنكليزية. ولعل هذا السبب هو الذي جعل عدد أعضاء باليستا من المقيمين في الدول العربية أو فرنسا أو ألمانيا قليلاً. ولكن في الوقت نفسه تعتبر التكنولوجيات الإتصالية الجديدة احتوائية بمعنى أنه يمكنها ربط الشتات مع الوطن الأم عبر شبكات عدة تتجاوز الخطاب الرسمي. فكما قامت باليستا كأحد مشاريع وزارة التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية، يمكن أن نتخيل شبكات أخرى مؤسسة من قبل جهات أهلية. ولذا فالتكنولوجيا الجديدة تسمح بالتعددية وهذه نقطة مهمة في المجتمعات القمعية، والتي تتحكم الدولة بوسائط الإعلام فيها.

أخيراً، لا بد لنا في هذا المجال أن نذكر تجربة مشروع عبر الحدود (Across Boders) وهو مشروع انترنت يهدف إلى التعريف بالمخيمات الفلسطينية، وربط بعضها ببعض. ورغم أن عمر هذه التجربة لا يتعدى السنتين فإنها استطاعت عن طريق موقع على

الانترنت لمخيم الدهيشة (قرب بيت لحم) من وصل أطفال اللاجئين المقيمين في هذا المخيم مع اقربائهم في مخيم شاتيلا في بيروت، وذلك باستخدام البريد الإلكتروني. وببساطة يمكن أن تعتبر هذه التجربة أنها الرائدة لكونها استطاعت تحدي الإقصائية (وذلك بخلق مراكز تعليمية على الكمبيوتر والإنترنت في المخيمات موجهة للأطفال) وأنها، أيضاً، كانت خليقة المجتمع الأهلي في الدهيشة و شاتيلا (طبعاً، بمساعدة منظمات التضامن العالمية). وكان من ثمرة هذا التبادل الإلكتروني تحضير الأجواء للقاء بين هؤلاء الأطفال. وفعلا فقد تم اللقاء فيما بينهم على الحدود اللبنانية الإسرائيلية عندما حرر الجنوب ولفترة محدودة، بسبب منع إسرائيل استمرار هذه اللقاءات (انظر إلى فقرة "الأوهام الإسرائيلية" في الفصل الأول).

عوضاً عن الخاتمة

الشتات الفلسطيني وشكل الدولة الفلسطينية

عوضاً عن الخاتمة

الشتات الفلسطيني وشكل الدولة الفلسطينية

«لقد انتهى عهد التطرف في حب الوطن، ذلك الحب الذي لا يُذعن لصوت سواه، والذي يجعل المرء يغفر لوطنه كل فعل يرتكبه أيا كان لمجرد أنه ابن بار له، وفي الوقت نفسه يمج أي فعل يصدر من كل ما عداه لمجرد أنه ليس في وطنه.»

نبذة من خطبة للرئيس التشيكي فاتسلاف هافل أمام مجلس الشيوخ والعموم الكندي في أتاوا في ٢٩ إبريل/نيسان ١٩٩٩ .(١٢٠)

«حب الانسان لوطنه إشكالي، لأن الانسان ليس لديه أي خيار آخر. هذا مثل حبه للمرأة التي تزوجها بدلاً من تلك التي أحبها.»

رينر بوبوك (Baubock,1994)

لقد حاولت على طول هذا الكتاب أن أسقط بعض المقولات الجاهزة التي حكمت تفكيرنا طويلا حول العلاقات بين الشتات والوطن. ففي الوقت الذي نتحدث فيه عن الشتات، تحكمنا فوراً منظومة فكرية تنتمي إلى سوسيولوجيا الاستمرار والذاكرة. استمرار اجتماعي، إذ ينقل اللاجئ المهاجر عاداته وتقاليده، وحتى طبقته الاجتماعية إلى بلاد اللجوء وتتحول معها المخيمات الفلسطينية إلى قرى فلسطينية خارج حدود الوطن. وتعمل الذاكرة عملها السحري في هذه الاستمرارية عبر الزمن ولكنها قادرة، أيضا، على إيقاف الزمن: «لقد انتهيت من الحياة منذ العام ١٩٤٨» قالها لاجئ وهو في ريعان شبابه. أنا لا أنكر مدى تأثير الذاكرة المشحونة بضياع الأرض والبيت والوطن والمال، والمدعمة بحياة يومية مليئة بنضال مجهض داخليا وخارجيا. ولكن هذا هو نصف الحقيقة فالإنسان أيضا يتأثر بحياته اليومية بمجمل العلاقات الاجتماعية، والمهنية، والصداقة الجديدة التي ينسجها في بلاد اللجوء.

لقد حاولت في هذا الكتاب، إظهار عناصر سوسيولوجيا مزدوجة أو ديالكتيكية فيها الاستمرار وفيها الانقطاع أيضاً، وعلى مستويات عدة، وهو غالبا اللامحكي عنه. انقطاع هوياتي إذ تلونت الهوية الوطنية تبعا للتكوينات الهوياتية الأخرى. ويخالط المفهوم الشعبي «ما في مثل الوطن» بمفهوم آخر «مطرح ما ترزق إلزق». هناك أيضا انقطاع طبقي، إذ أثرت النكبة تأثيرا حاسما على الحراك الطبقي في جهتين: فالبرجوازي لم يعد بالضرورة قادراً على وضعه الاجتماعي، إذ أضاعت النكبة ماله وأرضه ومقامه الاجتماعي، ونشأت طبقات جديدة متوسطة، فوق المتوسطة وبرجوازية جديدة لا تمت بأية صلة بالقديمة.(١٢١) وتشكلت أشكال جديدة لأرستقراطية خبراتية حديثة (meritocracy) نتجت من لجوء الفلسطينيين بوجه أساسي إلى المناطق الحضرية، منجذبين بذلك إلى المهن الجديدة والحديثة. كما أن هناك انقطاعاً في العلاقات العائلية وفي الهوية والوطنية، والذي لمسناه عن طريق التحليل الشبكي الذي قمنا به، فقد بينا كيف تختلف طبيعة وقوة وشدة الشبكات المحلية وعبر القومية من سياق مجتمعي إلى آخر في بلاد الشتات. وبينا أن هناك ربطاً سريعاً وبديهياً بين التبعثر وتشكل الشبكات الاجتماعية والاقتصادية عبر القومية، وأظهرنا أن هذا الموضوع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعوامل تتعلق بالبنية الاجتماعية للجاليات، وأيضا العلاقة مع الحدود في الدول التي توجد فيها هذه الشبكات: فبينما ازدهرت هذه الشبكات بين الخليج ودول العالم الجديد خفتت بين العالم العربي.

ذاتية الفلسطيني بين بلد اللجوء والوطن الأم

لقد حاولنا أن نبين في هذا الكتاب أنه على الرغم من أن استخدام مفهوم الشتات (diaspora) في الحديث عن فلسطيني الخارج أصبح أمراً مألوفا، فإنه يجب الاعتراف بأنه استخدام إشكالي. فهذا المفهوم ليس بالضرورة أن يكون ذاك الذي يستطيع أن يضوي تحت جناحه فئات الفلسطينيين كافة؛ بل هو أداة تحليلية تحثنا على التفكير في فلسطيني الخارج لا باعتبارهم فقط مجموعة اجتثت من جذورها وأجبرت على الرحيل، ومن ذلك مجموعة ما زالت مرتبطة بالوطن روحياً ومادياً، بل باعتبارهم، أيضاً، مجموعة ارتبطت بالمجتمع المستقبلي بوشائج وروابط لا يمكن أن نهملها. فالمشتت إذاً، هو الإنسان الذي مازال يرتبط بعلاقات اجتماعية بشعبه في بلاد المنافي، وفي المركز (الأراضي الفلسطينية)، لكنه، في الوقت نفسه، هو الذي أتاحت له الدولة التي يقيم على أراضيها إمكانية الإقامة الدائمة أو الحصول على الجنسية، الأمر الذي أوجد له بعض الاستقرار. فلفظة المشتت هنا لا تشمل، حصراً، فلسطيني المنافي جميعهم، باعتبار أن هؤلاء يوجدون في بعض البلاد في وضع قانوني هش ومؤقت، وهو ما يدفعني إلى أن أسميهم فلسطينيي الترانزيت. ومن هنا يمكن التحدث عن جالية فلسطينية في بلد ما على أنها

مشتتة، أو في طريقها إلى التشتت، أو أنها بعيدة عن التشتت. وهكذا، فإن الشتات مفهوم «سوسيولوجي» لا مفهوم قانوني؛ ومن ثم ليست له أية علاقة بكون فلسطينيي الخارج لاجئين أم لا. أي أن المشتت يمكن أن يكون لاجئاً اقتلع من أرضه، أو مهاجراً خرج لأسباب اقتصادية. وهكذا، فاستخدامنا لمفهوم الشتات هو طريقة للتأكد من أنه لا يمكن إحالة إشكالات فلسطينيي الخارج إلى علاقاتهم بالمركز/الوطن (شبكات اجتماعية واقتصادية، وهبات، وتضحية... الخ) فقط، بل يجب أن ينظر أيضاً إلى إشكالات تتعلق بالعلاقة بالمجتمع المستقبلي (اندماج، وانصهار، وانعزال، واقتصادات بين عالمين، واقتصادات إثنية، إلخ).

عندما تناولنا في المقدمة موقف أدبيات العلوم الاجتماعية في موضوع المهاجر، ذكرت أن هناك أربعة مناظير محورية (paradigms): الأول الذي يعتبر المهاجر كائناً يحاول التأقلم الثقافي والانصهار في المجتمع المستقبلي، وقد انتقدنا ذلك لعنصرية ذلك المنظور المحوري، و الإطار الفكري الثاني المبني على اتجاه التعددية الثقافية، فهو على الرغم من أهميته ينظر إلى المهاجر بصفته عضو في مجموعة إثنية من دون الاهتمام بذاتيته. كما أن التعددية الثقافية لم تحل كل المشاكل المتعلقة بالمهاجر. في حين وجدنا في المنظور المحوري الثالث حول الدراسات عبر القومية (transnationalism) أن أهميته بالغة في نظرته إلى المهاجر على أنه كائن يستوعب أكثر من ثقافة ويساهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكلا المجتمعين : مجتمع الأصل ومجتمع المستقبل. ولكن وجدنا أن نظرة هذا المنظور المحوري قد اتسمت بالإفراط في التفاؤلية، إذ يصبح المهاجر إنسانا يتمتع بخيارات ثقافية واجتماعية واسعة وقد حل مشكلة اغترابه. ويأتي المنظور المحوري الشتاتي (diaspora) ليرسم علاقات للمهاجر تتجاوز ثنائية دولتي الأصل والهجرة، وتتنوع وتتوزع هذه العلاقات لتشمل في بعض الأحيان الكرة الأرضية كلها كما هو الحال، عند الشتات اليهودي والصيني. ولقد انتقدنا بعض دراسات الشتات لعدم قدرتها على رؤية المهاجر خارج جاليته وللمبالغة في تصور الاتصالية مع المركز أو في مختلف أقطاب الهجرة.

من هنا تتحدى بداية القرن الواحد والعشرين العلوم الاجتماعية والسياسية في كثير من المفاهيم والمناظير المحورية التي طرحتها. فالسياق الكوني في تغيّر متسارع لا يمكن التفكير به من دون أدوات جديدة بحثية، وإذا كان عصرنا عصر الهجرة والحراك الجغرافي فهو أيضا عصر القوميات المحلية، وعصر تأكيد الهويات الوطنية وأيضا الثقافية (Kymlicka,1995). فحق الاختلاف للأقليات والمجموعات المهاجرة هو الشرط الأساسي لاستمرار عمل الديمقراطية الليبرالية، وهو أيضا الامتحان الصعب لها، وعلى قدرتها على التوفيق بين المجتمع والذات.

مهما كان حب اللاجئ الفلسطيني (وفلسطينيي الخارج بوجه عام) لوطنه الأم، فإن فترات الهجرة التي طالت، تخلق مجمل علاقات مع الوطن الثاني (المجتمع المستقبلي) تجعل قرار عودته قراراً صعباً، وخاصة عندما تكون العودة عبارة عن هجرة جديدة، إذ يمكن ربما التوصل إلى حل سلمي بطرح أن يسكن ابن حيفا في غزة أو الضفة الغربية، بحيث لا يعرف أحداً هناك. وكما ذكرنا سابقا فينبغي أن يعطى اللاجئ-الذات (refugee-subject) حق حرية الاختيار بين البقاء أو العودة. وهنا لا يكفي أن أقول عندئذ أنه ينبغي إعطاء الفلسطيني حقوق الإقامة الدائمة والعمل والانتخاب (على الأقل في الانتخابات المحلية) والحركة وأن تكون له تنظيمات سياسية، و إنما أيضاً له حق بأن يعترف به كفرد قد يختار الانصهار أو الاندماج في المجتمع المستقبلي، أو كأقلية ثقافية تطمح بأن يعترف بها. وكما نوه لذلك الان تورين فإن الديمقراطية لا يمكن أن تعرف بالحقوق المدنية والاجتماعية، وإنما أيضاً بالحقوق الثقافية وذلك لمواجهة النموذج الثقافي الأحادي المهيمن (Allemand et al., 1998).

وهذا الكلام يجب أن يشمل كل دول الشتات، في البلاد الأوروبية والأمريكية، ولكن أولا والأهم من ذلك الدول العربية. وغالباً ما يشعر العربي بأن موضوعات الاعتراف بحق المهاجر وحق الأقلية لا تخصه[١٢٢] وإنما تخص الدول الغربية «العنصرية»، فالعربي «بطبيعته» محصن ضدها. وهنا لا بد أن نؤكد على أن هذه «الطبيعة» ليست مسلّمة. فحقوق الأقليات في البلدان الغربية محفوظة أكثر مما عليه الحال في أغلب الدول العربية وخاصة الخليجية منها. وما حصل للفلسطينيين في ليبيا العام ١٩٩٤ ورميهم على حدود السلوم لبضعة أشهر «لكي يثبت الرئيس الليبي وهمَ اتفاقيات أوسلو»،[١٢٣] ما يدل على ذلك. وقد قارن وزير السياحة اللبناني في تشرين الأول العام ١٩٩٥ الفلسطينيين بالنفايات البشرية[١٢٤] مؤكداً كيف ينظر إلى الأقليات في بلده. وإذا كنا نطالب بقوة بإدخال التعددية الثقافية لبلد كفرنسا، فما أحوج الدول العربية لضرورة الاعتراف بحقوق الأقليات الموجودة عندها. وهذا الأمر يتجاوز حق الفلسطيني، فالسودانيون المبعثرون في بعض الدول العربية، يعيش البعض منهم مدة تتجاوز ربع قرن من دون أن تكون له ورقة إقامة أو جواز سفر للتحرك. وتنتهك حقوق المهاجرين الأولية في جزء كبير من الدول العربية والمتعلقة بالضمانات الاجتماعية وبقانون عادل في العمل وحقهم في الاختلاف في حياتهم الثقافية: المصري في الأردن، وغير الخليجي في الخليج، وأيضاً الفلبينيات والسرلانكيات في لبنان وأيضاً في الخليج. كما يمنع المهاجر بأن تكون له أكثر من جنسية عربية.[١٢٥] وينتهك حق المرأة في توريث أبنائها لجنسيتها. فبعض الدراسات بينت إلى أية درجة تعتبر هذه الإشكاليات مزمنة في العالم.[١٢٦] ولكن مما يشير أكثر إلى مدى جدية هذه الإشكاليات وخطورتها هو ندرة هذه الدراسات: ففي إحدى الدول العربية

تم إيقاف بحث كان بصدد الإعداد حول إحدى الجاليات العربية في هذا البلد بحجة حساسية الموضوع وإمكانية «إثارة البلبلة»!! وفي غياب قوانين عادلة باتجاه المهاجرين غالبا «ما تخضع موضوعات التعامل معه، إلى قرارات وأحكام إدارية غير مكتوبة في الغالب تصدرها أجهزة حكومية هي أمنية في أكثر الأحيان»، كما يوضحه بقوة الباحث الفلسطيني عباس شبلاق (٧:١٩٩٧).

كما لا بد من أن يطرح حق الجاليات المهاجرة في تنظيم نفسها ضمن أطر جمعيات ذات طابع معين، وحقهم في تنظيم أنفسهم في جمعيات ذات طابع سياسي، واجتماعي، ومهني، أو غير ذلك. وحقهم أن يكونوا عناصر عبر قومية بمعنى أن يمارسوا نشاطاً سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً في كلا البلدين: بلد الهجرة وبلد الأصل. وهذه النقطة الأخيرة مهمة لأنها يمكن أن تمس كثيراً من فلسطينيي الخارج الذين يطمحون بأن يبقوا بين عالمين ويتنقلون بحرية بينهما. والسؤال عندها ما هو شكل المواطنة التي ينبغي أن تطرح على هؤلاء الأفراد. وهذا السؤال لا يتعلق فقط بالدولة المستقبلة، وإنما أيضاً بالدولة الفلسطينية وهذا ما سنتناوله في الفقرة التالية.

الدولة المستقبلية الفلسطينية: دولة-قومية أم دولة ذات جغرافية عابرة لحدودها ؟

مهما كانت أهمية نموذج الدولة-القومية (nation-state) في تأمين استقرار دولي، فإن مثالبها لا يمكن أن تخفى على أحد. وكما نوه له درعي وآخرون «فإن سير الهجرة الدولية تجعلنا نعيد التفكير في تصوراتنا حول تجانس القومية، الشعب أو الأمة وخاصة التلاؤم والتوافق بين الدولة، والشعب والأرض» (Dorai et al., 1989:1). فالمتضادات الكلاسيكية بين الداخل والخارج، والعام والخاص، والسياسي والاجتماعي، والوطني والعالمي قد خفّ التباعد فيما بينهم. وقد بدأت تظهر محلها أشكال جديدة وغامضة في المجموعة (الجالية)، المواطنة باتجاه الأقلية أو المواطنة عبر القومية، ولكن كل ذلك لا يعني مطلقاً ضعف دور الدولة، أو المجال الجغرافي (territory). ففي الوقت نفسه الذي ينشأ فيه الفضاء الأوروبي «يتبلقن جزء» في هذا الفضاء، حيث تنقسم يوغسلافيا إلى أربع دول. وهذا ما يشير إلى أزمة في نموذج الدولة القومية، حتى في الدولة التي تبلورت قومية شعبها منذ أمد طويل. ولكن ماذا يمكن أن نقول حول دول حديثة العهد مثلما هو الحال في منطقتنا العربية.

ففيما يتعلق بالهوية الفلسطينية فهي حديثة العهد، وكما يوضحه ببراعة رشيد الخالدي، فإذا كان تشكل القومية الفلسطينية يرجع إلى عهد الانتداب البريطاني في فلسطين ومقاومته آنذاك، فإن تبلورها قد حدث على شكل طبقات متعددة في الزمان والمكان، وهذا نسبياً حديث (Khalidi,1997). وتتعلق هذه الفكرة، أيضاً، بقوميات حديثة عربية أو

إسرائيلية نشأت تقريبا في الوقت نفسه. وقد جعل ضعف تبلور الهويات القومية في البلدان العربية هناك دولاً فرضت القومية بالقوة، على حد تعبير الباحثة بسمة قضماني (Kodmani, 1997 :217). فبعد خلق سوريا، ولبنان، والأردن، كان على النخبة الحاكمة خلق السوريين، واللبنانيين، والأردنيين...الخ، ويمكن التحدث تماماً عن خلق الإسرائيليين بعد خلق إسرائيل. وهذا يختلف كثيراً عن نشوء الدول الأوروبية التي استند إنشاؤها بوجه عام إلى وجود قوميات متبلورة، وقد رسمت الدول وفقاً لحدود وجود هذه القوميات. وحتى في الحالة الأوروبية فقد تحدث موروسكا عن اتجاه الباحثين لتبسيط هذه العلاقة بين القومية والدولة، ففي الواقع يبتعد النموذج السائد للدولة بعيداً عن القومية ذات النموذج النظري المدني–العالمي (civic-universalist). هذا النموذج الذي اعتمد على الانتماء الإرادي، ومن ثم على معايير مرنة للعضوية في المجموعة الوطنية، والتي تحكمها ضرورة اجتماعية، ديمقراطية، بحيث تم عن طريقها حل الصراعات بين الإثنيات (Morawska, 1998 :8). إذن، في سياق منطقة قد تكونت دولها القومية بالقوة، كيف يمكن أن تسمح لأقلية (كالأقلية الفلسطينية) من أن يكون لها على سبيل المثال ولاء مزدوج لها وللدولة الأصل؟ ولعل الوضع ليس بالسهل، ولكن لا يوجد أمام هذه المنطقة حل آخر غير تبني نموذج جديد من الدولة ذات الآفاق القومية المفتوحة، وخاصة في عصر الانفتاحات الحدودية التي تفرضها العولمة الاقتصادية (والتي تمرر، على الأقل، البضائع والخدمات بسهولة و لكن ليس الإنسان).

وإذا كانت الدول العربية قد تشكلت بصيغة صارمة وجذرية، فهل يمكن تفادي هذه الصيغ لدولة ما زالت تحت التأسيس تتسم بأن ثلثي شعبها خارج أراضيها؟ هذا ما سأحاول طرحه هنا، ولكن قبل التفكير بمعالجة صرامة الدولة–القومية، لابد أن أورد هذا المثال الذي يعبر عن المأزق الذي يؤدي إليه وجود المواطنة الكلاسيكية :

في منتصف العام ١٩٩٩ بيّن تقرير لسلطة النقد الفلسطينية أن هناك سوء إدارة في بنك فلسطين الدولي، أدى لتفاقم مديونية إلى ٢٠ مليون دولار دون ضمانات كافية. وعلى إثر هذا التقرير توجهت سلطات الأمن الفلسطيني وأحالت رئيس مجلس إدارة هذا البنك للتحقيق، وهو عصام أبو عيسى، والذي يتمتع بالجنسيتين الفلسطينية والقطرية، كما أنه قريب من الأوساط الحاكمة في قطر. ولذلك، سرعان ما فرّ مستنجداً بالقنصلية القطرية في غزة، وقد لحقت به قوات الأمن وأحاطت بالقنصلية واعتقلت في الوقت نفسه أخاه. وقد أدى ذلك إلى حدوث إشكال دبلوماسي بين قطر والسلطة الوطنية الفلسطينية، هددت بعدها قطر بسحب قنصلها إذا لم تفك حصار القنصلية. وبعد أن تدخلت الأوساط الفلسطينية القريبة في قطر، تم الاتفاق على ترحيل عصام أبو عيسى إلى قطر شرط أن يرجع إلى الأراضي الفلسطينية في حال طلبه للتحقيق.

هذا الحادث الذي كاد يقطع العلاقات نهائيا بين قطر والأراضي الفلسطينية قد سببه المفهوم الصارم لمعنى المواطنة: فالسلطة الوطنية الفلسطينية اعتبرت أن عصام أبو عيسى مواطناً فلسطينياً، ولا يحق لأية جهة خارجية التدخل بالشؤون الداخلية الفلسطينية، في حين اعتبرت السلطات القطرية أنه من حق قطر أن تحمي مواطناً لها عندما يلجأ إليها. وهكذا فإن فقدان أي اتفاق بين السلطات القطرية والسلطة الوطنية الفلسطينية على حالات تعددية الجنسيات قد خلق هذه الأزمة.

ولعل أهمية الدراسات عبر القومية تكمن في أنها لا تنطبق فقط على أولئك المهاجرين في الدول المستقبلة، ولكن أيضا على العائدين الذين يحملون في أفكارهم ومصالحهم الإشكاليات التي ربما تدخل في تناقض مع التصورات والمصالح التي ترسمها القيادات الوطنية في داخل البلدان الأصل. وغالبا ما تظهر هذه التناقضات في المجال الأيديولوجي، وفي مجال الاقتصاد بين الرأسمال العالمي (global capital) ومنطق الاقتصاد الوطني الذي يسعى إلى تخفيض التبعية (Basch et al., 1994 :172). ولذا، فإن على دولة الأصل أن تبني نظاما يسمح بالتعامل مع التناقضات التي تنشأ في ولاءات متعددة. وإذا كان المطلوب وضع مفهوم جديد للأرض والشعب والمواطنة، فلعل ذلك لا يمكن أن يحصل دون تبني مفاهيم جديدة لسيادة الدولة، والتي تتحول رويداً رويداً من القدسية المطلقة إلى القدسية النسبية، وهذا ما يقدمه لنا مبدأ حق التدخل (Right of Intervention) الذي نملك إلا أن ندافع عنه (على الرغم من اعترافنا بإمكانيات خرقه لمصالح هيمنية)، والذي يبنى على افتراض أن حقوق الإنسان تعلو على حقوق الدول وأن حرية الإنسان تجب سيادتها.

وللتخلص من صرامة الدولة–القومية يمكن أن نتخيل شكلين من هذه الدولة:

الشكل الأول دولة قومية ذات حيز جغرافي متغير (de-territorialized nation-state). ولعل هذا الشكل هو ما طرحته بقوة الدراسات عبر القومية وخاصة «باش» وفريقها. وقد اعتبر هؤلاء، أن دولة الأصل هي «دولة قوية ذات حيز جغرافي متغير بمعنى أنها دولة تحدد خارج حدودها الجغرافية، إذ يعيش شعبها في أي مكان في العالم ويبقى لا يعيش خارجها. وبهذا المعنى تفقد كلمة الشتات (diaspora) معناها، وذلك لأنه أينما ذهب الشعب تذهب معه دولته» (Basch et al., 1994: 269; Salih,2000 :3). ولكن في منطقتنا من الصعب أن نتخيل دولة كذلك، وحتى على المستوى العالمي، وهذا ما يناقشه سميث بأن الدول القومية هي بالتعريف ذات حدود جغرافية (Smith,1998). أما الشكل الثاني الذي يمكن تسميته دولة فلسطينية ذات جغرافية عابرة لحدودها[١٢٧] (ex-territorialized nation-state) وهي الدولة التي تملك حدوداً محدودة ولكن ترتبط مع دول شتات شعبها باتفاقيات خاصة تسمح بعيش اللاجئين فيها. هذه الاتفاقيات

يمكن أن تسمح وتسهل بأن يكون لهذا الشتات مواطنتين، أو مواطنة عبر قومية والتي لا تعني مواطنية العالم كما نظرت له هنا أرنت (Hannah Arendt) ولا نوعاً من كوسموبوليتية هلامية، وإنما تعني نظاماً يكون فيه للدولة الدور الأساس في تنظيم الفضاء الجغرافي. وذلك تماما كما هو الحال في الدول الأوروبية، إذ يعيش الأوروبي كيف يشاء ويستطيع المشاركة بالانتخابات المحلية (وربما مستقبلا غير المحلية) ويدفع الضرائب أينما يشاء. ويبقى مرتبطاً بوطنه الأول بوشائج سياسية، واجتماعية، واقتصادية أيضاً. أو بحسب تعبير بسمة قضماني، يمكن أن نتخيل دولة قادرة على استيعاب قدرات أبناء الوطن من دون أن يعني ذلك إقامتهم فيه (Kodmani,1997). وهذا لا يمكن أن ينظم بين الدول إذا لم يكن لهؤلاء عبر القوميين حق الاختيار بين البقاء والعودة.

إذن، يمكن أن نتصور أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية، بتوسيع إطار مفهوم المواطنة لدى الدولة المستقبلية لتشمل لا القاطنين فقط في حدود هذه الدولة، وإنما أولئك الذين يعيشون في بلاد الغربة والمنافي، بحيث تحق لهم إمكانية التصويت والمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات في المجالات الوطنية والتنموية، وذلك دون أن يلزم هؤلاء بأن يكون لهم انتماء وولاء لبلد واحد، بلد الأصل، وإنما أيضاً للدول التي يقيمون فيها بصور دائمة أو مؤقتة. ومن هنا، كان هناك اتجاه لإقامة قوانين صارمة ضد الدولة الإسرائيلية باعتبارها حتى الآن دولة محتلة لجزء من الأراضي الفلسطينية والعربية، وينبغي لتلك القوانين ألا تشمل الفلسطينيين هناك، مع أن لهؤلاء الحق أيضاً في أن يطالبوا بمواطنة كاملة ودائمة إسرائيلية. ويمكن القول بالمنطق نفسه فيما يتعلق بفلسطينيي الأردن الذين يفترض أن يحق لهم التمتع بكامل الحقوق والواجبات في بلديهم فلسطين والأردن.[١٢٨] واعترف هنا بدرجة تعقيد تطبيق هذا الأمر، وخاصة فيما يتعلق بعمليات ضبط المشاركة السياسية ومراقبتها في الإطار فوق الوطني، ولكن بقليل من التخيل يمكن إيجاد الحلول المناسبة.

نهاية الجغرافيا؟ أم إعادة تشكيل العلاقة معها؟

إذا كانت دراستنا للشتات الفلسطيني قد فتحت أذهاننا على إشكالية الدولة–القومية في العصر الحديث، هذا العصر الذي يمكن تسميته بالمحلي–العولمي (glocalisation) والذي لا يتسم فقط بأنه عصر عولمة وحراك جغرافيين للبضائع وللخدمات وأيضا للإنسان، ولو بشكل أقل، وإنما هو أيضا عصر الشرذمة وإعادة اكتشاف المحلي باعتباره مؤسساً لأنماط جديدة من الوعي والهوية. وفي كلا هذين العصرين المتزامنين والمتوازنين تظهر مفاهيم الدولة–القومية بعدم قدرتها بالوجه الكلاسيكي على استيعاب هذا الواقع.

كما أن دراستنا للشتات الفلسطيني جعلتنا نتمعن في الشبكات عبر القومية وعلاقتها مع الجغرافيا/الأرض (territory) وإذا كانت مفاهيم العلوم السياسية والاجتماعية التي

بنيت مجمل تحليلاتها ضمن إطار الدولة–القومية، فإن هناك دراسات حديثة قد أشارت إلى دور الشبكات عبر القومية، وكيف أن العلاقة بين الشتات والدولة المحددة جغرافيا قد أصبحت علاقة ضعيفة، وفي الوقت نفسه تتطور شبكات الأعمال والتجارة، بوجه عفوي وعشوائي في بعض الأحيان، ولكنها منظمة في أغلب الأحيان، بواسطة وسائط الاتصالات الحديثة في الإنترنت والإعلام والثقافة. هذا الشكل الجديد من شكل الفضاء الجغرافي، هذه التبادلات التي تقع من فوق الدولة (على الرغم من محاولة الدولة لقوننتها) هي حكماً حاملة لعلاقات جديدة مع الدولة–القومية، التي لا يمكن أن تكون إلا منذرة بأزمة معها وخاصة مع التسرعات التي تخلق العولمة، كما ينوه بذلك بقوة عالم السياسة الفرنسي براتراند بادي. ولكن هذا لا يعني مطلقا بالنسبة لي نهاية الجغرافيا/الأرض (end of territoriality) كما نوّه له عنوان كتابه الكلاسيكي (Badie,1995). فما يحدث الآن هو إعادة لتشكيل العلاقة مع الجغرافيا، وكما حاولنا جاهدين في الفصل الثاني حول الشبكات الفلسطينية في الشتات، التأكيد على أن الحديث عن الدور الحاسم لها في المنطقة العربية هو ليس إلا أسطورة ووهماً، فهو في غاية الضعف، وصراعها مع الدولة–القومية ما زال صراعا تحسمه الطبيعة القومية لهذه الدولة، وأهم من ذلك الطبيعة القمعية لها.

ما عدا إشكالية الدولة–القومية، فإن هناك عاملاً أساسياً أيضاً، يلعب دوراً في إعاقة عمل الشبكات الاقتصادية وهو الطبيعة الجيو سياسية للاقتصاد في المنطقة، إذ تلعب إسرائيل دوراً حاسماً في تقطيع الفضاء العربي جغرافياً وسياسياً إلى محاور عدة. وعلى الرغم من إرادة الولايات المتحدة راعية عملية السلام، بإدماج المنطقة العربية في مشروع متوسطي يكون فيه الرأسمال عربياً، والخبرة والتكنولوجيا إسرائيلية (بحسب مفهوم المتوسطية الجديدة لشمعون بيرس)، فإن اقتصادات المنطقة ما زالت تخضع إلى اعتبارات سياسية حاسمة. وهكذا، فعلى الرغم من الجهود الحثيثة من الولايات المتحدة لجمع دول المنطقة في مؤتمرات اقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Middle East and North Africa Summit-MENA) في كازابلانكا العام ١٩٩٤، وعمان ١٩٩٥، والقاهرة ١٩٩٦، وقطر في ١٩٩٨، وعلى الرغم من الحديث عن «خصخصة» العملية السلمية ودعم رجال الأعمال للالتقاء وعقد الصفقات بغض النظر عن التطور في العملية السياسية السلمية، فإن الاقتصاد عالي التسيس في المنطقة العربية قد منع هذه الشبكات من العمل، ولكن ليس من دون بعض المفارقات.

لنرَ عن قرب ما حصل في أحد المؤتمرات: بدعوة من المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، فقد عقد في ١٥ نوفمبر ١٩٩٦، المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وجنوب إفريقيا. وإذا كان النجاح يقاس بحجم الحضور، فإن هذا المؤتمر كان ناجحاً إذ حضره ٧٨ وفداً رسمياً و ٣٦٠٠ رجل أعمال و ٥٢ ممثلاً عن المؤسسات الدولية.[١٢٩] وهكذا

فإن حضور رجال الأعمال قد تضاعف أكثر من مرتين مما كان عليه في مؤتمر كزابلانكا الذي عقد قبله بسنتين. إذن، فالفاعلون الأساسيون في هذا المؤتمر هم السياسيون ورجال الأعمال مع أن هناك علاقة بين هذين الفاعلين فقد لاحظنا منطقين مختلفين.

المنطق الأول هو المنطق الرسمي الذي هيمن عليه انذاك ترنح عملية السلام، وأدى ذلك إلى واقعية سياسية إذ لم يُتبنى أي مشروع إقليمي. وللمقارنة، فقد تمّ تبني خمسة مشاريع آنذاك في مؤتمر عمان لم يطبق ولا حتى واحد منها (مصنع تركيب سيارات فولكسفاجن على الحدود الأردنية -الإسرائيلية، ومحطات تحلية إسرائيلية-أردنية-فلسطينية، ومشروع سياحي على البحر الأحمر، وأخيرا الريفيراً المصرية-الأردنية-الإسرائيلية على خليج العقبة).[١٣٠] بالمقابل فإن المنطق الثاني هو منطق رجال الأعمال الذي كان أقل تأثراً بالأجواء السياسية، ولكن لم يخضع مطلقا لأطروحة خصخصة السلام التي طرحها في خطابه الافتتاحي رئيس اتحاد الصناعات الإسرائيلي، بنيامين جوان. فبينما كان حضور قليل في قاعات المحاضرات، عجت ستاندات الشركات الخاصة والمقاهي في قصر المؤتمرات باللقاءات الفردية بين رجال الأعمال. وعلى الرغم من أن الهدف المعلن والخفي للولايات المتحدة في مثل هذه المؤتمرات، هو إدماج إسرائيل اقتصاديا في منطقة الشرق الأوسط، فهي لم تكن الدولة النجمة (كما كانت عليه في المؤتمرات السابقة)، وقد كانت هناك لقاءات عربية-عربية أو عربية-أجنبية (أوروبية ويابانية وأمريكية) أكثر بكثير من لقاءات عربية-إسرائيلية. وقد ذكر لي أحد رجال الأعمال الأردنيين أن اللقاء الأول مع زميل تونسي له قد جرى في أجواء هذا المؤتمر، وأنه يرى أن هناك آفاقاً واسعة للانفتاح على المغرب العربي. ويمكن أن نذكر أيضاً أهمية اللقاءات للقطاع الخاص الأوروبي مع العربي. إذ جرت مناقشة مجموعة صفقات اقتصادية.[١٣١] ولعل نجاح مثل هذه المؤتمرات على المستوى اللارسمي هو الذي شجع أوروبا على الشراكة الأوروبية المتوسطة والتي نتج عنها بعض المؤتمرات مثل (Euro-med) والتي تجمع بوجه أساسي شركات من المنطقة مع مثيلاتها الأوروبية.

كل ما أريد أن أتوصل إليه هنا أن المفارقة في مثل هذه المؤتمرات إذا كان هدفها دمج إسرائيل في المنطقة العربية، فإن ما حصل هو أن ساهمت أكثر في التعاون العربي-العربي وبخاصة على المستوى التحتي: مستوى رجال الأعمال، ولو مساهمة خجولة. ولكن تبقى القاعدة التي ذكرناها هي الغالبة، وهي تبعثر وتشرذم الشبكات الاقتصادية في العالم العربي، وعملها بصورة أكثر فاعلية مع خارج هذا العالم.

وأنهي هذا الكتاب بالقول بأن دراستنا للشتات الفلسطيني، بتعددية شبكاته المحلية وعبر القومية وهوياته، قد كانت فرصة لفهم كثير من الأمور التي تتعلق بعلاقات العرب مع العالم في عصر العولمة، وأخص منها المفارقات التي تطرحها طبيعة الدولة-القومية العربية في هذا العصر.

ملحق

المنحدرون من أصل فلسطيني في تشيلي

انتماؤهم واقتصادهم

جمال منصور

ملحق

المنحدرون من أصل فلسطيني في تشيلي

انتماؤهم واقتصادهم

جمال منصور

المقدمة: الهجرة إلى العالم الجديد

وصل كريستوفر كولومبوس إلى أمريكا، أو ما يعرف بالعالم الجديد في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي، ومنذ ذلك الحين وقعت جميع أمصارها تحت الاستعمار الأوروبي. وتحررت أمريكا الشمالية في نهاية القرن الثامن عشر، في حين كان على بلدان أمريكا الجنوبية الانتظار حتى الربع الأول من القرن التاسع عشر لكي تتحرر، وذلك بعد حرب مريرة. وتأسست فيها جمهوريات مستقلة وبدأت تخيم على هذه القارة أجواء الحرية والديمقراطية والتسامح والتعددية السياسية، التي ساعدت بدورها على النمو والتطور والتقدم.

لقد رافق هذا التطور تشجيع الهجرة من أجل زيادة السكان واستصلاح الأراضي واستغلال الثروات الطبيعية الوافرة، وبدأت موجات من الهجرة المبرمجة تصل إلى معظم بلدان القارة.

بدأت أخبار ما يجري في القارة الأمريكية تصل إلى أوروبا والى بلدان العالم القديم، وقد انتقلت تلك الأخبار إلى منطقة الشرق الأوسط والى ولاية «سورية» التي كانت آنذاك تابعة للدولة العثمانية، والتي كانت فلسطين ولبنان تعتبران جزءاً منها.

كانت ولاية سورية كسائر مناطق العالم العربي التي كانت ترزح تحت السيطرة العثمانية، تعيش في حالة اقتصادية متردية وسياسة مضطربة، وبطالة متفشية وزراعة في أسوأ إنتاجها، كما بدأت بالظهور نزاعات دينية كانعكاس للحرب التي قامت بين الإمبراطورية العثمانية وروسيا أولا واليونان ثانيا، في نهاية القرن التاسع عشر ولا سيما أن السلطات

الدينية المسيحية في فلسطين وفي ربوع منطقة الشرق كانت تحت سيطرة وتأثير رجال الاكليروس اليونان والروس.

إن أخبار ما كان يجري في بلاد أمريكا قد جعلت منها «أرض الآمال» لدى كثير من الشباب الذين ركبوا مغامرة السفر، مبتدئين الهجرة على شكل موجات تسيّرها المصالح الاقتصادية وتلافي الخدمة العسكرية وخصوصا بعد العام ١٩٠٨، إذ أصبحت الخدمة العسكرية إلزامية تحت ظل حكومة الاتحاديين في نهاية العهد العثماني.

كان معظم المهاجرين من المسيحيين في بادئ الأمر، وأكثرهم من المزارعين والفلاحين والعمال أو صغار الملاك، وقلة منهم كانوا متعلمين أو أصحاب حرف، قصدوا الهجرة أملا في الربح والثروة السريعة ليعودوا بعد مدة قصيرة إلى مسقط الرأس للتمتع بما جنوه من مال من أجل الزواج أو بناء البيت بعد أن أغلقت في وجوههم سبل الحياة تحت الحكم العثماني.

إن الكتابة عن الهجرة الفلسطينية إلى تشيلي شيء شاق ومتشعب، لا سيما أن المصادر قليلة والمسافات بعيدة في بلد طوله حوالي ستة آلاف كم ومساحته ما يقارب الخمسمائة ألف كيلومتر مربع يعيش فيه أربعة عشر مليون نسمة.

إن حدود تشيلي الطبيعية تجعلها أشبه بشبه جزيرة معزولة منذ قرن أو أكثر، أما الآن فتطور وسائل النقل والطائرات قد قصّر المسافات وجعلنا كأننا نعيش في بلد واحد.[١٣٣] فمعظم سكان البلاد ينحدرون من المهاجرين الأوروبيين ومن الأسبان الذين جاءوا مع كولومبوس عندما اكتشف أمريكا، ومن أبناء المهاجرين الذين بدأوا يتوافدون على البلاد منذ نهاية القرن التاسع عشر، كما توجد نسبة ضئيلة تنحدر من الشعوب التي كانت تسكن البلاد قبل مجيء الأسبان يعرفون باسم مابوشي (Mapuche) وكانت هذه الشعوب تتمتع بثقافة وحضارة مميزتين، لا يزال أبناؤها يعتزون بهما ويرفعون لواءهما بفخر وكبرياء.

يتأثر مناخ تشيلي إلى حد كبير بموقعها الجغرافي، ففي الشمال تكثر المناطق الصحراوية، إذ يندر سقوط المطر، وفي الجنوب تكثر مناطق الغابات فهي تمطر معظم أيام السنة، وفي الوسط إذ توجد السهول والمناطق الزراعية، يسود مناخ معتدل يشبه إلى حد بعيد مناخ البحر الأبيض المتوسط، وهنا يعيش غالبية السكان وضمنهم أبناء الجالية الفلسطينية والعربية.

تعتبر الجالية الفلسطينية في تشيلي من أكبر الجاليات الموجودة خارج الوطن الأم - فلسطين - وإن لم يكن هناك إحصاء رسمي فإن جميع التقديرات والدراسات «المحلية» تشير إلى وجود ما ينوف عن ثلاثمائة ألف تشيلي من أصل فلسطيني، بالإضافة إلى عدد قليل من المهاجرين الذين تركوا فلسطين بعد العام ١٩٤٨، والذين يحمل معظمهم الجنسية التشيلية، لأن القانون يسمح للأجنبي الذي يعيش في البلاد أكثر من خمسة أعوام أن يطلب

الجنسية التشيلية التي تمنح إليه دون أية صعوبات، بعد إجراء المعاملات القانونية المطلوبة.

تاريخ الجالية الفلسطينية في تشيلي

يعتبر السيد جبران دعيق من مدينة بيت لحم، أول فلسطيني وصل إلى هذه البلاد العام ١٨٨٠، وفي العام نفسه تبعه السيد صالح يوسف جاسر، لقد سكن كلاهما في مدينة كونسيسيون (Concepcion) في المنطقة الوسطى الجنوبية، وعملا في صناعة تحف الأراضي المقدسة والتجارة بها. بعد ذلك تبعهم مهاجرون آخرون وعلى فترات ومراحل يمكننا تصنيفها كما يلي:

المرحلة الأولى	من العام	١٨٨٠ – ١٩١٤
المرحلة الثانية	من العام	١٩١٤ – ١٩٣٩
المرحلة الثالثة	من العام	١٩٤٦ – ١٩٦٧

والتي لا تزال تتواصل بأعداد قليلة حتى يومنا هذا. يشير إحصاء عدد السكان في تشيلي للعام ١٨٨٥ إلى وجود ٢٩ «تركيا من آسيا» أي عربياً، وفي العام ١٨٩٥ يرتفع هذا العدد إلى ٧٦ وفي العام ١٩٠٧ يصل إلى ٧٢٩ شخصاً بينما في إحصاء ١٩٢٠، أي بعد انتهاء الحكم العثماني يصل الرقم إلى ١٠٢٤ فلسطينيا، ولأول مرة يظهر اسم فلسطين كمصدر هجرة إلى تشيلي ليعود إلى الارتفاع في إحصاء العام ١٩٣٠ إلى ٣١٥٦.

في العام ١٩٣٩ يقوم الأستاذ أحمد حسان مطر بدراسة مسحية للعرب في تشيلي، وينشر ذلك في كتيب تحت عنوان «دليل الجالية العربي في تشيلي» العام ١٩٤١، إذ يسجل وجود ١٢٢٤ عائلة فلسطينية وهو يعنى بالعائلة ويصنف الأماكن والمدن التي جاءت منها هذه العائلات في فلسطين وهي كما يلي:

٤٤٦	عائلة من	بيت جالا
٤٣٤	عائلة من	بيت لحم
٦٥	عائلة من	بيت ساحور
٥٥	عائلة من	القدس
٣٦	عائلة من	الطيبة – رام الله
٩	عائلات من	جفنة – رام الله
٧٢	عائلة	بدون ذكر المصدر أو المدينة

أما كيفية وصول المهاجرين إلى تشيلي وأمريكا فكانت الرحلة تبدأ في أحد الموانئ التالية: بيروت، وحيفا والإسكندرية عن طريق إحدى بواخر الشحن، حتى أحد الموانئ الأوروبية، وغالبا ما كانت هذه جنوا في إيطاليا ومرسيليا في فرنسا، وبعدها ينتقل المسافر إلى سفن أكبر تتوجه إلى ريودي جانيرو في البرازيل أو بونس ايرس في الأرجنتين.

بعد ذلك يقطع ما ينوف عن ٢٠٠٠ كم حتى يصل إلى مدينة مندوسا (Mendoza) على حدود الأرجنتين وبلاد التشيلي وبعد الاستراحة يستمر ليعبر جبال الانديز العالية على ظهر حصان أو بغل مدة أكثر من أسبوع حتى يصل إلى مدينة لوس انديز – تشيلي– وبعدها يتوجه إلى المدينة التي يقطنها أقرباؤه أو معارفه، أو من هم على استعداد لاستقباله في إحدى مدن البلاد التي تبعد مئات بل الاف الكيلومترات عن نقطة وصوله. في نهاية القرن التاسع عشر بدأ المسافرون يقطعون جبال الانديز بالسكة الحديدية.

إن المهاجر الأول قد احتفظ بخطوط اتصال مفتوحة مع مسقط رأسه، وكان تدفق المساعدة المالية إلى ذويه فرضاً واجباً، ويقابل من هؤلاء بالامتنان والفخر وبأن «المسافر» قد نجح في مهمته، وما زال الناس يذكرون بيت فلان وعلان الذي قام بمساعدة المغترب الناجح في هذه المدينة أو تلك، وقصص هؤلاء وسفرهم لا تزال حتى يومنا هذا من الأحاديث الشعبية المتكررة في معظم المناسبات.

لا شك بأن المهاجر الأول قد واجه ظروفا اقتصادية ومعيشية صعبة، ولكن ماضي معظمهم القروية ومستوى حياتهم المتواضع ساعدهم على احتمال تقلبات الحياة، وتعلموا أن يكسب الفرد معاشه بأي عمل كان، إلى أن فرضت عليه الظروف أن يعمل كبائع متجول رغم أن هذه المهنة لم تكن مألوفة في فلسطين بين العرب لأن الذين كانوا يزاولونها هم الأجانب بنوع عام واليهود بنوع خاص، وقد اتجه إلى هذه المهنة لأن أقصى ما يحتاجه هو بعض البضائع وقليل من التوجيهات المعطاة لمن سبقوه في هذه المهنة، مضافة إليها الإرادة القوية التي يمتلكها والرغبة في العمل وقليل من اللغة إذ أن لغة الإشارة والغريزة تقومان بالباقي.

لقد عرف هذا البائع المتجول باسم «كشيش» مشتقة من كلمة (Cash) اي نقداً بالإنكليزية، كان يحمل بضاعته في سلة أو «عتلة» على ظهره، يتجول ويزور البيوت ويبيع بضاعته نقداً ولكنه بفطرته وذكائه ولطفه استطاع أن يخلق لنفسه شخصية محبوبة يستقبلها الناس ببشاشة وينتظرونها للشراء وسد حاجاتهم، بعد معرفته لزبائنه بدأ يبيع على أقساط ما جعله يبتكر طريقة البيع بالدَّين ويصل إلى مناطق خارج المدينة إذ لا توجد محلات تجارية. لقد تطورت هذه الأمكنة مع الزمن حتى أصبحت أحياء جديدة، وبدأت ترتبط بالمدن بطرق ترابية مشى عليها، تعبدت فيما بعد وأصبحت طرقا رئيسية للمدينة، كما ذكر لنا الدكتور

فرنسيسكو خاروفة أثناء مقابلة أجريت معه. لقد جاء والده وأعمامه وسكنوا مع عدد وافر من الجالية في مدينة كيوتا (Quillota). وتأكيدا لذلك لقد وضع الكاتب لورنزو أجاد كتابا تحت عنوان «تأثير العرب على تطور مدينة سانتياغو ومدن أخرى في تشيلي».

بعد هذه المرحلة توصل المغترب بجد وعزيمة لا يعرف بوجودهما الكلل، وبالمثابرة والتوفير أيضاً، إلى الحصول على المال اللازم للاستقرار، وفتح محلا تجاريا يدر عليه إيرادا جيدا، مكنه من أن يتقدم ويعبر الحقل الصناعي، وتجارة الجملة والتوزيع بحيث أصبح حجر زاوية قوي في اقتصاد البلد وتطوره. وما يذكره الكاتب غونزاليس فيرا (Qonzalez Vera) في روايته «من تلميذ إلى رجل» (*Aprendiz de Hombre*) يعطينا صورة واضحة عن الأيام الأولى لهذا المهاجر: «ربما لفت نظرك كيف يعيش هؤلاء الأتراك! يبدأون العمل في الصباح الباكر، ويغلقون متاجرهم عندما لا يتجول أحد في ساعات متأخرة من الليل. إذا دخل زبون بكل هدوء، يتحرك الواحد منهم، وهكذا يدخرون الطاقة والملابس. بعد ذلك يتوجهون إلى بيوتهم وهم يعيشون جماعات في بيوت قديمة. وكم هو عدد من يعيش في هذا البيت؟! لا يعلم بذلك إلا الله. وبعد سنوات يفتتحون مصانع، ولكن حياتهم لا تزال كما هي اللباس نفسه، الوجوه نفسها، الخطى نفسها...». هذا وصف لاذع، ولكنه قريب من الحقيقة ويشير إلى حياة المغترب في السنين الأولى، ولكنه مع الأيام يتطور وينتقل إلى بيت كبير، والى سيارة كبيرة، ويرسل أبناءه إلى أحسن المدارس وأرقى الجامعات، ويخلق لنفسه مركزا جديدا ومرموقا تحترمه وتقدره جميع الأوساط الرسمية والشعبية. ومع مرور الزمن، تزايد عدد المهاجرين، وأصبح السفر منتجع من يريد أن تتحسن أحواله، فالأقرباء يطلبون المساعدة، والهجرة أصبحت كسلسلة يرتبط الواحد فيها بمن سبقه إليها، وكما يقول الكاتب اديسيو الفاردا (Edesio Alvarada) في كتابه «التركي طارود» (*El-Turco Tarud*) مشيرا إلى عضو مجلس الشيوخ، والوزير، والمرشح إلى رئاسة الجمهورية السيد رفائيل طارود العام ١٩٧٠ والذي كان ابن مهاجر فلسطيني ويقول الكاتب «إن والديْ طارود، وصلت إليهما أخبار تشيلي من الناس الذين كانوا قد سبقوهم إليها. وهذا الأخير كان قد سافر عند جورج إبراهيم الذي كان يسكن في مدينة طالقا».

إن علاقة المهاجر مع أهله وبلدته كانت من أهم العوامل التي ساعدت مع الزمن على ازدياد الهجرة، وإن كان المهاجرون الأوائل قد وجدوا صعوبات، فإن من سافروا فيما بعد عند أقربائهم، وجدوا الطريق مفتوحا، وتسهيلات متوفرة ما ساعدهم على التأقلم بسهولة، وشق طريقهم بأقل عناء للعيش والاستيطان في وطنهم الجديد.

إن للمناخ الذي تستمتع به «أواسط البلاد» والذي يشبه إلى حد بعيد مناخ أرض فلسطين، وكذلك للمعاملة الحسنة التي لقيها المهاجر الفلسطيني من جهة أبناء الشعب والسلطات،

أثراً كبيراً في هذا الاندماج. غير أن فئة قليلة من اليمين، الذين يمثلون أصحاب الأموال المحليين قد بدأوا يرون في هذه الهجرة منافسة لهم ولمصالحهم، فأخذت هذه الفئة بالهجوم على الهجرة العربية والفلسطينية. وقامت بعض الأقلام بتشويه الصورة العربية ونعتها بالاحتيال واستغلال الطبقات الفقيرة والثراء العاجل. وما المقالات التي نشرتها صحيفة المكورديو (El Mercurio) العام ١٩٣١ تحت عنوان «الأتراك والحرائق»، وكذلك «الطاعون التجاري» العام ١٩٣٥ على حد تعبير خواكيم ادوارد بيجو (Joaquin Edward Bello) إلا أمثلة على ذلك، والمعروف أن صحيفة (*El Mercurio*) هي من أقدم صحف أميركا اللاتينية وأهمها وتتسم بالسياسة الصهيونية، وتسيطر على صحف يومية عدة تصدر في جميع مناطق البلاد.

إذا كان بعض المغرضين قد هاجموا الهجرة العربية، فهناك من قام بالترحيب بها وشجعها، وفتح لها قلبه وصدره وهم غالبية أبناء الشعب التشيلي الذين يتسمون بالكرم، وحسن الضيافة والسماحة، فقد وجدوا في هذا المهاجر أخا، وصديقا وإنسانا طيبا، واعترفوا بإخلاصه وفضله في خدمة البلد وتطوره وتقدمه. كما أنهم اعتبروا قدومه ليس من أجل أن «يربح أمريكا» كما يقول البعض، بل من أجل «أن يجعل أمريكا تربح»، لأنه عامل مهم في حضارتها وتطورها ونموها، وشهادة لذلك قالت صحيفة «لايونيون» (*La Union*) في عددها الصادر في ١٩٤٠/٩/٢٥: «أن أثر وتأثير الهجرة العربية كبير وعميق؛ الآن، مثلا، إن لباس الحرير ليس ملكا للأغنياء فقط، بل إن الحرير الصناعي أصبح لباس كل امرأة من بنات شعبها كما أن قماش «المالطي» (Tocuyo) والمخطط (Gasinota) أصبح في متناول عمالنا وفلاحينا.»

كما أن حكومة تشيلي، قد اعترفت أكثر من مرة بصفة رسمية، بفضل الهجرة العربية، وأهميتها في حقول التجارة والصناعة وخصوصا مصانع النسيج والأقمشة والملابس، كما ذكرت ذلك صحيفة الإصلاح (*La Reforma*) في عددها الصادر في ١٢/٢٧/ ١٩٣٠، والتي كان يديرها المرحوم السيد جريس أبو صباح. إن هذه الصحيفة قد أصبح اسمها في العام ١٩٣٥ «العالم العربي» (*Mundo Arabe*)، ولا تزال تصدر حتى الآن وقد كتبت في افتتاحية صدورها ما يلي:

> ستكرس العالم العربي، كصحيفة، صفحاتها بنوع خاص، للدفاع عن حقوقنا في فلسطين العربية التي يحاول الصهيونيون سلبها في ظل وعد بلفور المشؤوم الذي يريد تحويلها إلى وطن قومي لليهود، وسنعمل كل جهودنا كي ندافع عن تلك الحقوق الوطنية والشرعية لأرضنا الغالية.

إن أسماء جارور، وهرماس، وسعيد، وأبو سليمة، وريادي، وكارمي، وأبو مهد، وحزبون،

وقسيس، وواوي، وقمصية، وغريب، وجدي، وحذوة، وعلم، ومسلم، وعواد، ونزال، ترمز مجتمعة ومنفردة إلى صناعة النسيج التي سيطرت عليها بنسبة أكثر من ٧٥٪ الجالية الفلسطينية في تشيلي، والتي وصلت إلى مستوى عال وحظيت بمركز ممتاز في الأسواق المحلية، والأمريكية والعالمية.

لا شك أن العيش في بيئة جديدة ووسط مختلف والتعبير بلغة لاتينية، كان له بعض الآثار السلبية، ما أدى إلى تغيير أو تحريف بعض الأسماء لتسهيل المعاملة واللفظ فمثلا أسماء مثل : ألبر قد تحول إلى Campo، حنونة Nuuez، الأعرج Laractt، زهر Flores، خليل Carlds، جميل Emilio، عيسىSazvador، حبيب Amador، إسماعيل Manuel.

بالرغم من هذا التغيير، الذي جاء نتيجة لترجمة الاسم، أو تسهيل لفظه، في أيام الهجرة الأولى، فالجميع يفتخرون ويعترفون بجذورهم الفلسطينية، ويعتبرون ذلك عَارضاً سلبياً، لا أهمية له ولا أي تأثير.

المؤسسات العربية والهوية الوطنية الفلسطينية

لا شك أن المهاجر الأول بعد أن استقر وخلق له كيانا محترما في عوالم التجارة والصناعة وغيرها من الأعمال، أراد أن يثبت وجوده بطريقة عملية في الأوساط التي يعيش فيها. من هنا برزت فكرة تأسيسه لنواد وهيئات اجتماعية ومؤسسات يستطيع عن طريقها أن يجمع أكبر عدد ممكن من أبناء جلدته، ورفاقه، للتعاون والتعارف والتزاوج. كما أنه يستطيع أن يصل إلى السلطات المحلية والقطرية، لتأخذه بعين الاعتبار ولتسهل حل ما يمكن أن يعترضه من مشاكل عملية أو أخرى، كما أنه بطبيعته يعلم أن في الاتحاد قوة وأنه في حاجة إلى تلك القوة، للدفاع عن نفسه وعن جاليته وعن جميع قضاياه أمام من يناصبونه العداء، وأمام الصهيونية التي مارست عن طريق إعلامها وصحفها عملية تشويه سمعة العرب والحط من قيمتهم وحتى من دين الإسلام، وإظهار الإنسان العربي متخلفا.

عندما أنشأ المهاجر تلك المؤسسات، كان وجدانه عربيا، لذا نرى أن معظم المؤسسات التي أقيمت حتى العام ١٩٤٠ تحمل اسما عربيا إلا القليل مما يتسم بالطابع المحلي أو الإقليمي، وهذه قائمة بأسماء المؤسسات الأولى وتاريخ تأسيسها:

النادي السوري الفلسطيني تأسس العام ١٩٠٨ في مدينة انتوفاغستا (Antofagsta).

الجمعية العربية، تأسست العام ١٩٠٨ في كوريكو (Curico).

مركز الاتحاد الفلسطيني، تأسس العام ١٩١٥ في تشيجان (Chillan).

جمعية الكنيسة الارثوذكسية، تأسست العام ١٩١٨ في سنتياغو (Santiago).

الجمعية العربية الخيرية، تأسست العام ١٩٢٣ في سنتياغو.

جمعية السيدات السورية الفلسطينية، تأسست العام ١٩٢٤ في سنتياغو.

النادي العربي في (Copisapo)، تأسس العام ١٩٢٦ في (Copisapo).

جمعية الاتحاد الإسلامي، تأسست العام ١٩٢٦ في سنتياغو.

النادي العربي في سنتياغو، تأسس العام ١٩٢٦ في سنتياغو.

جمعية الاتحاد العربي في (Valpalso) تأسست العام ١٩٢٨ في (Valparaiso).

نادي الاتحاد العربي في (Quiuota) تأسس العام ١٩٢٨ في كيوتا (Quiuota)

نادي الاتحاد العربي في طلقة (Talca)، تأسس العام ١٩٢٨ (Talca).

جمعية الاتحاد الفلسطيني تأسست العام ١٩٢٨ في رانغاغوا(Rancaga)

الجمعية الخيرية العربية تأسست العام ١٩٣٣ في سنتياغو.

المستوصف العربي تأسس العام ١٩٣٧ في سنتياغو.

النادي الفلسطيني تأسس العام ١٩٣٨ في سنتياغو.

وبعد ذلك أنشئت مئات النوادي والمؤسسات في مختلف مدن تشيلي، إذ يندر أن توجد مدينة تخلو من نادٍ أو جمعية عربية تحتل مكانا مرموقا في المدينة، تحمل الاسم العربي، وترمز إلى وجوده في تلك المنطقة.

وكما ذكرنا، إن الهدف من المؤسسات، كان «الوحدة»، هذا الحلم الذي يدغدغ آمال أبناء فلسطين، وكل عربي، في المهاجر، وكذلك العمل من أجل نصرة القضايا العربية، وعلى رأسها، قضية فلسطين، التي يعتبرها جميع ابناء الجاليات العربية، قضيتهم الأولى، منذ مطلع هذا القرن.

فهناك بالإضافة إلى النوادي والمؤسسات الكثيرة، مناسبات وأحداث تذكر فلسطين، وشعبها وثقافتها ومنها: نادي فلسطين الرياضي الذي ينتمي إلى الدرجة الأولى ويشترك أسبوعيا في دورة كرة القدم. ويقام سنويا مهرجان للأغنية الفلسطينية ومعرض للرسم والفن التشكيلي الفلسطيني تحت عنوان «فلسطين كما تراها تشيلي». وهكذا يرفرف في

هذه المناسبات علم فلسطين عاليا في تشيلي: عاصمتها، ومعظم مدنها. وتحتفل جميع النوادي والمؤسسات الفلسطينية والعربية بالمناسبات القومية والوطنية الفلسطينية إذ يلبس الشباب «الحطة» الفلسطينية، ويحملون في صدورهم خارطة فلسطين.

يوجد في تشيلي ثلاث مدارس عربية، ابتدائية، وثانوية كاملة، مديروها، منحدرون من أصل فلسطيني، في المدن الثلاث: كنسبسيون (Concepcion)، فينا دل مار (Vina del Mar)، سنتياغو (Santiago)، إذ يتلقى طلابها معلومات عن التاريخ والفولكور الفلسطيني والعربي. كما توجد أربع كنائس مسيحية عربية وجامع إسلامي.

من هذه العجالة، نستطيع أن ندرك أن الجذور الفلسطينية – العربية في تشيلي تمتد إلى ما ينوف على ١١٥عاما، وأن أبناء الجالية، يحملون فلسطين في وجدانهم وفي قلوبهم، كما يدينون بولائهم إلى وطنهم «تشيلي».

إن المهاجر الفلسطيني الذي جاء بعد العام ١٩٤٨، وفي معظم الحالات، لأسباب سياسية، رجل واع، وقد عانى من ظلم ذوي القربى، في البلاد العربية، ونسبة عدده لا تتعدى ١٪ من المجموع، ولكنه أمام الأمر الواقع، قد اندمج في أوساط الجالية الأمريكية العربية، وأصبح في معظم الحالات، مواطنا أمريكيا. من هنا نستطيع أن نقول بأن من نعتبرهم «فلسطينيي أمريكا» يختلفون جذرياً عن إخوانهم الموجودين في أي قطر عربي، إذ يعيشون تحت طائلة القيود والقوانين التي تدفع وجودهم للانفصالية والانعزال، وما يترتب عليها من نتائج وأحوال.

الفلسطينيون والمنحدرون من أصل فلسطيني: الانتماء المزدوج

إن أغلب من قابلتهم وأجريت معهم أحاديثَ صريحة ومناقشات تحليلية وموضوعية، يعتبر الواحد منهم نفسه «مواطنا تشيليا» من أصل فلسطيني عربي؛ أي أنه يعتز بجذوره الفلسطينية ويفتخر بالانتساب لأصوله العربية، ولكنه أولا وقبل كل شيء مواطن تشيلي، لأنه مدين بوجوده إلى هذه البلاد وأرضها الخصبة الطيبة التي فتحت ذراعيها وقلبها بكل حنان وعطف وتقدير إلى آبائه وأجداده، إلى ذلك المهاجر الأول الذي جاء من بلاد بعيدة ومن بلدة صغيرة ليعيش في بلاد واسعة يتمتع فيها بكل أنواع الحرية التي كانت محرمة عليه في مسقط رأسه الذي كان خاضعا لأبغض أنواع الاحتلال، كما أنه في محل إقامته الجديد، حيث تسود الديمقراطية والعدالة والتسامح، استطاع أن يتكيف مع البيئة الجديدة، وتخلص من الخوف وخلع أثواب العادات والتقاليد البالية، وبدأ حياة عملية نشيطة مليئاً بالإيمان ومتسلحاً بالجهد والكد، فتغلب على جميع الصعوبات اللغوية والإقليمية وغيرها ليتقدم ويتطور ويبدع ويخلق أجيالا جديدة تعرف اليوم بالجيل الأمريكي

العربي أو التشيلي العربي. ويمتاز هذا الجيل بأنه حصيلة من: تراث، وحضارة، وثقافة، وقيم ودين يحملها في عروقه الفلسطينية العربية وروح متجددة، منطلقة، متحررة ومغامرة أعطته إياها الأجواء الأمريكية، حيث نشأ وترعرع، وبنى نفسه وساعد أيضا على بناء الوطن الجديد الذي يتبوأ فيه مراكز عليا في مختلف ربوعه، وفي جميع مرافق الحياة، وجميع الفعاليات والنشاطات والأعمال.

مما لا شك فيه أن أبناء الأجيال الثانية وما يليها، يتمثلون السبل والقيم الأمريكية، على المستوى المدني والحقوقي والحياتي، ولكنهم لم يتناسوا القيم والتقاليد والعادات، والمأكولات العربية التي علمهم إياها آباؤهم وأجدادهم، والتي أصبحت تعتبر جزءاً من حياتهم في تشيلي، بل إن بعضها قد أصبح من الحياة التشيلية ذاتها. فتجربة الهجرة في العالم تثبت أن التمثل التام والانصهار التام مستحيل، وأن الخصوصيات تستمر حتى مع التكيف والاندماج في المجتمع المضيف.

إن هذا الأمريكي العربي، يعتزّ بجذوره، وينتمي إلى أصوله وينادي لفلسطينيته، كما يقول الشاعر الراحل محفوظ مصيص:

على سفح سلسلة هذه الجبال العالية
أنا محفوظ مصيص
ابن فلسطين في القارة الأمريكية
مواطن من العالم الثالث
أصرخ بأعلى صوتي
ضد الظلم والطغيان

ويثني على ذلك الشاعر متيا رفيدي:

تجري في دمي
مئات الأجيال من الجمال غير المرئية
وأشعر أن الشرق يحتل كل جوانبي
وأن آهات الصحراء تغمر عيوني
الكون يستفيق باكيا في شرايبني
ليصب في جداول «الأزل» نواحه
وأشجار النخيل تمد ظلالها
كبيارق ناصعة فوق وجودي

اقتصادات الفلسطينيين في تشيلي

يشغل أحفاد أبناء فلسطين في تشيلي جميع مرافق الحياة. فبالإضافة لرجال الأعمال والاقتصاد، حيث قام بحثنا الميداني في حصر ٧٣ شخصاً (انظر تحت عنوان «المنهج» في مقدمة هذا الكتاب)، فإن هناك عدداً مهماً في مراكز مهمة أخرى كأطباء، ومهندسين، ومحامين، ورجال اقتصاد، وفنانين، وعسكريين، وأساتذة، وعلماء، وكتاب، وشعراء، وسياسيين، ورجال دين، وأصحاب مزارع وبنوك. وعلى سبيل المثال، يوجد في تشيلي ١٤ بنكا، ثلاثة منها يملكها منحدرون من أصل فلسطيني، أي بنسبة الخمس. وهذه النسبة يمكن أن تعكس إجمالية مشاركتهم في اقتصاد تشيلي بنوع عام.

رجال الأعمال في تشيلي و(عدم) الاستثمار في فلسطين

إن معظم المتحدرين من أصل فلسطين، شأنهم مثل إخوانهم الفلسطينيين، يشعرون بأن الواجب يفرض عليهم أن يشاركوا في معركة الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية. فعن طريق بحثنا الميداني، أفصح بحدود ١٥ رجل أعمال عن نواياهم في الاستثمار في فلسطين، نستنتج أن قلة قليلة منهم أبدت استعدادا للاستثمار، على الرغم من جهود السلطة الوطنية الفلسطينية في حثهم. وقد علل هؤلاء أجوبتهم بالنقطتين التاليتين: الأولى تتعلق بموقفهم النقدي لاتفاقيات أوسلو: فبالرغم من تأييدهم للوصول إلى حل مقبول يرضي الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، عن طريق مفاوضات، فإنهم يعتبرون أن اتفاقيات أوسلو لا تشكل أرضية لحل سلمي عادل، يقود إلى إقامة دولة حرة مستقلة في فلسطين، عاصمتها القدس. أما النقطة الثانية تتعلق بنقد أداء السلطة الوطنية الفلسطينية، إذ أن الاستثمار، كأي مشروع اقتصادي، يحتاج إلى مناخ مناسب تسوده الحرية والديمقراطية والاستقلال، وهذا ما تفتقر إليه مناطق الحكم الذاتي، بسبب ارتباطها الحالي بإسرائيل بصورة مباشرة وغير مباشرة.[١٣٤]

الهوامش

الهوامش

١- ويبدو على هذه السوسيولوجيا رائحة أمريكية، أولم يستخدم نظام القرعة في سياسة الهجرة للولايات المتحدة الأمريكية؟

٢- وهو مركز أبحاث أكاديمي فرنسي في القاهرة.

٣- للإطلاع على الاستمارة، انظر الى حنفي (١٩٩٧).

٤- لقد تجنبنا استخدام سجلات غرفة التجارة لمسح وتقويم حجم المنشآت الاقتصادية لرجال الأعمال وذلك للأسباب التالية: كثير من الأعمال، خاصة في المشرق العربي، تكون في حالة عدم استقرار، وبذلك فإن الثروات يمكن أن تتجمع أو أن تتلاشى في وقت سريع. ويجزئ بعض أصحاب الأعمال نشاطاتهم ويعتمدون استراتيجية متعددة الأشكال، ما يخفض قيمة عائداتهم المعلنة، متهربين بذلك من الضرائب، كما نجد لدى سجلات غرف التجارة والصناعة أسماء أشخاص مع الإشارة إلى حجمهم، ما يسمح بالخلط بين من هو رجل أعمال ومن ليس كذلك كما أنه نادراً ما نجد تصنيفا حسب جنسيات المسجلين، وبالتحديد لا نجد تقسيما حسب صنف «فلسطيني» كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال. وأخيرا، لا يمكن تمييز من هم حاصلون على جنسية البلد المقيمين فيه من أصحاب البلد الأصليين. في بعض الحالات، في دول مثل مصر وإمارات الخليج لا يستطيع الأجنبي أن يسجل المنشأة الاقتصادية باسمه وغالباً ما يلجأ إلى تسجيلها بأسماء مواطنين يعرفهم.

٥- لتوصيف شبكات رجال الأعمال التي عرضها بحثنا، انظر الى حنفي (١٩٩٧: المقدمة).

٦- في الواقع، تطرح قضية التعميم إشكالية مجال الصلاحية أكثر من إشكالية تمثيلية «العينة». ولعلنا لا نتمكن من الوصول الى التعميم بواسطة عمليات الجمع والضرب، ولهذا، فإن البحث الدائم عن عينة شمولية (متأثرين غالباً بالنموذج الإحصائي للعلوم الاجتماعية) لا يمكن أن يعتبر أفضل طريقة لطرح مشكلة التعميم. ولهذا فالسؤال الملائم هو معرفة أين يقع تفسيرنا الذي نقدمه لظاهرة ما بالنسبة لمجال الصلاحية، وغالباً ما يتعلق الأمر بموضوع مقياس الملاحظة الذي اخترناه تماماً مثل مقياس الخرائط، فمن أجل مقياس صغير لا يمكن أن ندرس إلا مواقع المدن في بلد ما، ومن أجل مقياس كبير يمكننا دراسة توزّع الأنهر والجداول الصغيرة في هذا البلد. ولهذا، سنتجنب عرض البيانات والجداول بكثير من التفاصيل التي تتعلق بتوزّع العينة على أماكن الولادة أو الأصول الجغرافية أو العلاقة بين الدبلوم والمهنة، أو العلاقة بين المستوى المادي وإمكانيات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية... الخ. ومن ثم لن نخوض في تحليل ذلك لما يتنافى مع مجال صلاحية العينة. لمزيد من التفاصيل في هذه النقطة من المنهج الرجاء العودة الى كتابي (١٩٩٧).

٧- ولعل أوضح مثل على من يدعو إلى الانصهار الباحث الفرنسي أمانويل تود. انظر إلى (Todd, 1994).

٨- محاضرة له في معهد فان لير في القدس حول "التسامح والقوة" في ٤ سبتمبر ١٩٩٩.

٩- لقد انتقد ميشيل فوفيوركا بعنف بسبب دراساته حول هذا الموضوع. انظر إلى كتاب مفتتو الجمهورية (Les casseurs de la Republique).

١٠- ترددت كثيراً في ترجمة هذه الكلمة، وكنت بصدد حذو أجدادنا العرب الذين لم يكن لديهم عقدة في استخدام الكلمة نفسها التي كانت في اللغات اللاتينية أو الإغريقية (على سبيل المثال كايتغوريات أرسطو لترجمة Categories of Aristotle). ولكن قد نصحني البعض باستخدام الصفة ما فوق قومية، رغم أنها كلمتان.

١١- انظر على سبيل المثال: (Touraine, 1992) (Wieviorka, 1997, 1993).

١٢- يقدر عدد الفلسطينيين المسجلين في الاونروا حتى نهاية ١٩٩٨ بـ ٣,٥٧٣,٣٨٢ لاجئاً وأولئك غير المسجلين بـ ١,٥٤٥,١٧٠ لاجئاً مشكلين ما مجموعه ٥,١١٨,٥٢٢ بحسب دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. (Department of Refugee Affairs, 2000:8).

١٣- حول إشكالية تعريف اللاجئ الفلسطيني، انظر إلى (إيليا زريق، ١٩٩٧).

١٤- هذا الخلط ليس فقط عند بعض الباحثين الفلسطينيين ولكنه عام. فلقد غيرت جريدة الليبراسيون الفرنسية *(Libération)* عنوان مقالة لي (دون أن تمس في مضمونها) ليصبح "فلسطينيو المنفى: لاجئون ورجال أعمال" (Hanafi, 1995).

١٥- حول هذه الحدودية انظر إلى دراسة انيا هانش حول الأدبين العربي والعربي الفرانكوفوني (Hansch, 2000) وحول تجربة النفي وثقافة النفي، انظر إلى دراسة حميد ناصيف عن الإيرانيين في الولايات المتحدة (Nasif, 1995).

١٦- حول هذه الفئة انظر إلى نيقولا فان هير (Van Heer, 1997).

١٨- بدأنا نرى في الأونة الأخيرة بداية الاهتمام. فهناك على سبيل المثال مشروع المرأة الفلسطينية والذاكرة في إدارة تخطيط وتطوير شؤون المرأة (عبد الهادي،١٩٩٩)، وكذلك مشروع ذاكرة اللاجئين في مركز الصحة النفسية في غزة، ومشروع تأريخ الفن الشعبي لمركز الفلكلور الفلسطيني في بيروت.

١٩- انظر إلى مشكلة الاستثنائية الفلسطينية في بحوث العلوم الاجتماعية بشكل عام في (Tamari, 1997:18-20).

٢٠- انظر على سبيل المثال إلى مقالة هنا توروك-يابلوكا بعنوان: "Holocaust Survivors in Israel: Reflection on a Unique Immigration" (Hanna Torok-Yabloka, 1991).

٢١- يمكن للقارئ غير المهتم بالاشكاليات المنهجية للعلوم الاجتماعية أن ينتقل إلى الفقرة التالية (٢-٢).

٢٢- اعتمد هذا الإطار النظري على عدة دراسات ولعل أهمها دراستي (Emirbayer and Goodwin, 1994 Cassarino, 1997b) كما يمكن أن نذكر (Cook and Whitneyer, 1992; Burt and Minor, 1983) ويعتبر كتاب (Knoke and Kurlinsk, 1982) من أبسط المراجع من أجل دراسة سريعة للتحليل الشبكي. كما نجد مرجعاً مبسطاً ومهماً في اللغة الفرنسية حول منهج التحليل الشبكي (Degenne and Forsé, 1994).

٢٣ - ولموضعة اتجاه التحليل الشبكي ضمن ميادين علم الاجتماع، يمكن القول بانها سوسيولوجياً ضد التصنيفات (anti-categorical) وترفض بشدة أشكال الثقافوية (culturalism) والنزعة الجوهرية (essentialism) وضد الفردية المنهجية (methodological individualism). وهي بصورة جوهرية تتناقض مع بعض فرضيات مدرسة الوظيفية البنيوية التي تؤكد على أهمية الاندماج المعياري (normative integration) في المجتمعات (Emirbayer and Goodwin, 1994:1415).

٢٤- انظر إلى(Burt, 1987) ، ذكر في كتاب (Burt and Minor, 1983).

٢٥ - تمت المقابلات بين العامين ١٩٩٦-١٩٩٨ مع مجموعة كبيرة من العائلات الفلسطينية في دول مختلفة، والتي تنتمي غالباً إلى الطبقات الفلسطينية الوسطى أو ما فوقها. فهي إذاً ليست فقط عائلات رجال أعمال. وبالإضافة إلى الأسئلة العامة عن الإتصالية ضمن الشبكات العائلية، فقد قدم البعض معلومات تفصيلية، إذ سمحت لنا بإجراء بعض الحسابات عليها.

٢٦- تحسب العلاقات الفعلية عن طريق اللقاءات الميدانية مع بعض أفراد العائلة (غالباً من الجيل الثاني) ونطلب منهم أن يصفوا لنا اللقاءات التي جرت بينهم وبين بقية أفراد العائلة.

٢٧- على سبيل المثال، يحدد دستور بيرزيت في مادته الرابعة شروط العضوية على الشكل التالي: "يحق لأهالي بيرزيت أو ذريتهم الانتماء إلى عضوية هذه المؤسسة كما يحق لبعض الأعضاء الآخرين الذين يصاهرون أهالي بيرزيت ويتمتعون بالسمعة الحسنة في مجتمعاتهم الحصول على العضوية. ويقبل هؤلاء الأعضاء سياسات المؤسسة. وقبول العضوية يعني القبول بالتقيد بالأنظمة ودعم الأهداف والأغراض والقوانين الفرعية للمؤسسة". كما عرف الدستور أهالي بيرزيت بأنهم أ- عائلات بيرزيت. ب - العائلات التي هاجرت إلى بيرزيت، والتي تعتبر بيرزيت بلدتهم الآن والذين يعرفون من قبل عائلات بيرزيت العريقة. ج - الأزواج والزوجات لأهالي بيرزيت كما هو معرف في أ و ب سابقاً. د - هؤلاء الذين يتمتعون بمؤهلات أخرى طبقاً لما يحدده مجلس الإدارة لاحقاً". (دستور جمعية بيرزيت، بدون تاريخ).

٢٨- معلومات استقيت من الصفحات الإلكترونية لهذه الجمعيات.

٢٩ - حول إشكالية ودرجة تبلور الهوية الفلسطينية، انظر إلى الفصل السابق.

٣٠ – يظهر البيت الفلسطيني كإحدى المؤسسات الفلسطينية التي دعمت وظيفتها في بنائه. فهو المؤسسة الأهلية الفلسطينية الوحيدة التي تملك مركزها والذي يقع على مساحة قدرها ١٦,٠٠٠ قدم مربع على طابقين.

٣١ – مقابله معهم في حزيران ١٩٩٧.

٣٢ – لقد تعرضت هذه الجمعية لحملة شنيعة من الحكومة الأمريكية والمنظمات الصهيونية هناك مثل (The Anti-Defamation League-ADL) التي اعتبرتها منظمة إرهابية "كونها تدعم عائلات شهداء حماس". ورغم ذلك مازالت هذه المؤسسة تعمل، وتجمع تبرعات لصالح مشاريع إغاثة وتنمية في فلسطين، ولكن أيضاً وبصورة اقل لصالح أبناء كوسوفو والبوسنة والهرسك. وفيما يتعلق بالمبالغ المذكورة فهي تعبر عن المبالغ الصافية للمشاريع المرسلة لها من فلسطين (مثل مشروع إعانة اليتيم، ومشروع دعم المشاريع الصغيرة، ومشروع دعم المؤسسات الصحية) وليس حجم التمويل الذي حصّل. وعلى سبيل المعلومات فإنه من ٢,٠٦ مليون دولار تم جمعها، فقد صرف ١,٦ مليون في العام ١٩٩٣ على المشاريع.

٣٣– يقدر الباحث س. الأسمر عدد أفراد الجالية هناك من ١٥ إلى ٢٠ الف نسمة (Asmar, 1994).

٣٤– منذ وصول السلطة الوطنية الفلسطينية، نقلت هذه الجمعية مقرها من جنيف إلى عمان، مع وجود مكتب على الأرض في فلسطين.

٣٥– حول حجم مساهمات مؤسسة التعاون انظر إلى الفصل الثامن من هذا الكتاب وحول الدور الوطني للنخبة الاقتصادية السياسية داخل المؤسسة انظر إلى الفصل الخامس (الرأسمالية والسلطة) في (حنفي، ١٩٩٧).

٣٦ – تعتبر الجمعيتان المذكورتان من أهم الجمعيات العربية. ولتقدير حجم التعبئة يمكن أن نذكر على سبيل المثال أن عدد الأعضاء الذين دفعوا اشتراكاتهم عن العام ١٩٨٨ في ADC يقدر بـ ١٥,٠٠٠ عضو، في حين لا يتجاوز ١,٥٠٠ عضو في الـ NAAA. وكما يتضح من المقارنة التي يجريها جورج اورفيليا فإن حجم العضوية كان أكبر في بداية الثمانينيات، ما يدل على انخفاض نسبي في حجم التعبئة مع الوقت (Orfaleh, 1989:222).

٣٧– تأسست CAF في تورنتو العام ١٩٦٧ على إثر حرب حزيران. ويمكن ذكر جمعيات محلية عربية لها تأثير أضعف من (Canadian Arab Friendship Society- CAF و Canadian Arab Society of London of Ontario).

٣٨ – تعتبر الـ ISNA أهم جمعية إسلامية على الإطلاق في الولايات المتحدة وكندا، والتي انبثقت في ١٩٨٢ من رحم جمعية الطلبة المسلمين (Muslim Student Association) المؤسسة العام ١٩٦٣، والتي هدفت إلى مأسسة الإسلام والجالية الإسلامية في أمريكا الشمالية. ويدور في فلك الـ ISNA ٣٥٠ جامعاً ويقدر عدد أعضائها الفاعلين ب ٦,٤٠٠ فرد.(Ihsan Bagby, 1994).

٣٩– على سبيل المثال، فقد حضر المؤتمر السنوي (ISNA) للعام ١٩٩٥ بحدود ٤,٠٠٠ مشارك (يشمل ذلك الآباء والأمهات وأطفالهم)، بحسب تصريحات أحد المنظمين من بينهم ٤٢٠ فلسطينياً. وقد عقد هذا المؤتمر في أحد الفنادق الضخمة لمدينة شيكاغو (حياة ريجنسي). والذي أثار انتباهي هو انفتاح هذا الجمهور، فهو على اختلاف مع مؤتمرات الجمعيات الإسلامية في أماكن أخرى، فالاجتماعات مختلطة وأكثر من نصف النساء غير محجبات.

٤٠– يمكن أن نذكر على سبيل المثال في كندا: (Holy Family Melkite Catholic Church) و (Saint George's Antochian Orthodox Church).

٤١– انظر إلى الفصل الخامس حول اقتصادات الفلسطيني في بريطانيا وفرنسا.

٤٢– حول الجالية الفلسطينية للولايات المتحدة وكندا، انظر إلى الفصل المتعلق بها في كتابي السابق (حنفي، ١٩٩٧).

٤٣– في الحقيقة لم تعد هذه العائلة يهودية بحتة، إذ قام بعض أفرادها في الولايات المتحدة بالتحول إلى الدين المسيحي البروتستانتي.

٤٤– تملك عائلة دوبونط أهم المصانع الكيميائية في الولايات المتحدة. ويرجع غناها لاختراعها لخيوط النايلون في بداية القرن العشرين وتبلغ أرباحها العام ١٩٩٩ بحسب موقعها الانترنيتي بـ ٧,٧ مليار دولار.

45 - Tribes: How Race, Religion and Identity Determine Success in the New Global Economy.

٤٦ – من اجل نقد عميق للشتات اليهودي باعتباره قبيلة، انظر إلى (Halivi, 1981:7-37).

٤٧– انظر إلى تحليل باتريك وليام فيما يتعلق بالغجر الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة من فرنسا، وقد انقطعت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهم وبين مجموعتهم الإثنية في فرنسا. يرجع وليام ذلك لفقدان المرجعية الجغرافية باعتباره عاملاً تفسيرياً لهذه القطيعة (William, 1987).

٤٨– يمكن أن أعدل قليلا مما قلته وذلك لأن شعوري بأن النخبة السياسية الأردنية الحاكمة قد فهمت خطورة هذه اللعبة التنافسية وتعمل على تصويبها. ولعل تعيين المهندس حاتم حلواني كوزير للمياه الأردني في الوزارة الأردنية الجديدة (التي أعلنت في ١٠ حزيران ٢٠٠٠) له دلالات واسعة. فحاتم حلواني الذي كان المدير العام لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) في الضفة الغربية ومن ثم لشركة الاتصالات والذي قضى خمس سنوات هناك جعلت منه إنساناً فلسطينياً-اردنياً شتاتياً بين عالمين بكل معنى الكلمة. ولعل معرفته الجيدة بالوضع الاقتصادي الفلسطيني ستسمح له بإعادة ترتيب علاقات اقتصادية أكثر تكاملية بين ضفتي نهر الأردن.

٤٩ – مقابلة معه في مايو ٢٠٠٠.

٥٠– يمكن للقارئ غير المهتم بالإشكاليات المنهجية لعلم الاجتماع الاقتصادي أن ينتقل إلى الفقرة التالية (٣-٢).

٥١– وبحسب سويدبرغ وجرانوفيتر، فان أهم أربع محاولات سابقة لتأسيس علم اجتماع اقتصادي قوي تتمثل بسوسيولوجيا الخيار العقلاني (rational choice sociology) والذي قدم بعض أدبياتها جيمس كولمان وكيري بيكر، وبسوسيولوجيا الاقتصادات الجديدة مع مارك جرانوفيتر وعلم الاقتصاد الاجتماعي (socio-ecomomics) مع اميتيا اتزيوني وأخيرا علم اقتصاد كلفة المعاملات (transaction cost economics) مع اوليفيه وليامسن. وفيها اهتم الاتجاهان الأوليان بإدخال عناصر سوسيولوجية التحليل الاقتصادي، فيما قام الاتجاه الثالث بالاستفادة من العلوم الاجتماعية والسياسية وأيضا النفسية. ويقدم الاتجاه الأخير مساهمة مهمة في التداخل بين القانون والاقتصاد والمؤسسات، إذ تلعب هذه الأخيرة دورا حاسما في تخفيض تكاليف المعاملات الاقتصادية. وهكذا نصل إلى بداية سنوات الثمانينيات مع ولادة علم اجتماع اقتصادي جديد منبثق من جامعة هارفارد وبالتحديد مع البروفسور هاريسن (Swedberg and Granovetter, 1995:1-3).

٥٢– اعتمدت في هذا الإطار النظري على دراسات عدة ولكن بشكل أساسي على (Portes, 1995:1-34) و (Waldinger, 1994).

٥٣– من الصعب ترجمة المفهومين الاقتصاديين (entrepreneurial action) أو (entrepreneurship) إلى العربية ولكن سنقدم ترجمة تبناها الجغرافي الأردني نسيم برهم وهما بالترتيب الفعل الريادي والريادية.

٥٤– ليس من الصعب أن نجد تعريفا نظريا لهذه الفئة ولا حتى تعريفا إجرائيا عندما يتعلق الأمر بحقل جغرافي محدد، ولكن عندما يتعلق الأمر برجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات يطرح تعريفهم إشكالية: ذلك الفلسطيني الذي يملك منشأة اقتصادية في سوريا قيمتها مليون دولار يمكن اعتباره رجل أعمال، لكن ذلك الذي يملك المنشأة نفسها في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن نتخيله شخصاً من الطبقة الوسطى. وبذلك لا يمكن اعتبار لا رأس المال ولا حجم المبيعات ولا الأرباح أنها تحدد وحدها انتماء شخص إلى شريحة رجال الأعمال، وخاصة أن معظمهم يخفي هذه الأرقام. وبذلك، لا تعتبر هذه المؤشرات وحدها كافية، يبقى هناك عامل ذاتي في الحكم. لهذا لا بد من إدخال مؤشر تعريف الشخص لنفسه وكيف يفعل ذلك أقرانه الذين يعرفونه. فهناك من يملك بقالة صغيرة كواجهة لأعمال أخرى تدر عليه أرباحاً كبيرة، وكذلك هنالك من لديه شركة كبيرة ولكنها مفلسة. في هذه الحالات يلعب التعريف الذاتي وتعريف الآخرين دورا مهماً في تحديد انتماء شخص ما لشريحة رجال الأعمال.

وهكذا نتبنى تعريفا فضفاضا وهو الذي يعتبر رجل الأعمال كل شخص يملك أو يدير منشأة أو أكثر، على الأقل من النوع المتوسط، في احد المجالات الاقتصادية (إن كان قطاعا خاصا أو عاما) والذي يحاول تطويرها. وهكذا لا يمكن الاعتبار تلقائياً أن كل من له سجل صناعي أو تجاري رجل أعمال، فالتاجر الصغير لا يعتبر كذلك إلا إذا كانت لديه نشاطات اقتصادية أخرى تعطيه حجماً معيناً. ولكنني افرق بين رجل الأعمال (businessman) ورجل الأعمال المبادر (entrepreneur). فالأول يمكن أن يكون فقط رأسمالياً يراكم أرباحه دون أن يكون مطوراً لأعماله المباشرة. هذا ما سوف نتناوله لاحقا.

٥٥ – لقد استفدت كثيراً في تطوير أفكار هذه الفقرة من أعمال جان-بيير كاساريتو، حول رجال الأعمال المبادرين المهاجرين التوانسة (1997b , 1997a).

٥٦ – في الحقيقة لقد ميز شمبتر وكذلك ج.ب. كلارك (Klark) بين رجل الأعمال المبادر الذي لا يمكن أن يخسر في أعماله، والرأسمالي (capitalist) الذي يتوقع المصادقة في أعماله (Kirzner, 1982:156).

٥٧– إن جميع النسب المئوية في هذا الكتاب مستخلصة من "عينات" رجال الأعمال الفلسطينيين الذين قابلناهم، عدا ما ورد ذكره خلاف ذلك. وكون أنه لا يمكننا البرهنة على تمثيلية "عينتنا" لكل أوساط رجال الأعمال في بلد ما، فإن النسب المئوية هي مؤشرات من أجل إظهار وزن شريحة بالمقارنة مع شرائح أخرى. وأعترف أن ضيق حجم العينة في بعض البلدان يجعل استخدام النسبة المئوية بلا معنى بحد ذاتها، لكن للمقارنة يصبح من الضرورة استخدامها.

٥٨– "أخي يعيش في الولايات المتحدة، ولكنني قررت العيش هنا (في الإمارات)"، كما عبر عن ذلك أحد الفلسطينيين العام ١٩٧٩.

٥٩–للمقارنة، بحسب التعداد نفسه فقد بلغ عدد اللبنانيين ١٥٠,٤٩٠ وعدد السوريين ١٣٠,٩٩٩. وتتوزع أعداد الوافدين إلى ٢١٩,٧٥١ للعرب و ٥٣١,٨٠٤ لغير العرب. في حين يبلغ عدد الإماراتيين ٥٤٤,٢٩٠ إماراتياً (موزة غباش، ١٩٩٠).

٦٠ – تفصيلياً تبلغ النسب المئوية للتوزع السكاني على الشكل التالي: الأصول البنغالية، والهندية والباكستانية والسيريلانكية ٤٥٪، والأصول العربية ٢٥٪ (منهم ١٣٪ غير إماراتي)، وتبلغ نسبة الإيرانيين ١٧٪، والآسيويين والأفارقة الآخرين ٨٪ وأخيراً الأوروبيين والأمريكيين الشماليين ٥٪.

٦١– ينبغي هنا أن نذكر أن إمارتي الشارقة ودبي قد تبنتا سياسات أقل سلبية باتجاه الفلسطينيين. وذلك لعدة أسباب أهمها سياسية، ولكن أيضاً اقتصادية، إذ أن الجالية الفلسطينية في الإمارات هي جالية تستهلك أموالها في الإمارات وتصرفها، أكثر بكثير من بقية الجاليات العربية التي يطمح أعضاؤها في العودة والاستثمار في بلد الأصل.

٦٢ – يعتمد بحثنا الميداني في الإمارات العربية المتحدة على مقابلات أجريت بين العامين ١٩٩٦–١٩٩٧ مع ٧١ رجل أعمال فلسطينياً يعيشون في الإمارات. نؤكد هنا ما ذكرناه في مقدمة هذا الكتاب، من أنه على الرغم من أهمية هذا العدد فإنه من الصعب الحديث عن عينية ممثلة. ومع ذلك فسألجأ إلى استخدام نسب مئوية مقربة (كالثلث، والربع، والخمس...الخ) بحيث تعطي القارئ صورة عن أهمية صفة بالقياس لصفات أخرى، ويسهل استيعابها على القارئ.

٦٣ – يقصد بالاقتصادات الريعية تلك الاقتصادات التي تتعلق بموارد خارجية (عائدات مهاجرين) أو موارد طبيعية (بترول، استخراجية).

٦٤ – من أجل تاريخ هذه المنطقة الحرة المهمة، انظر إلى (Marchal, 2001: Introduction).

٦٥– نظام الكفالة هو نظام يعمل به في دول الخليج كافة، إذ يجبر الأجنبي الذي يريد الحصول على رخصة لمنشأة اقتصادية أن يكون له شريك مواطن. وغالباً ما تكون هذه الشراكة صورية بمعنى أن الشريك المواطن يبقى في منزله، ويتلقى مبلغاً ما في آخر السنة. وقد أبدى بعض رجال الأعمال الفلسطينيين استياءهم من الكفيل وذكر أحدهم بسخرية : "الكفيل كالملح، لابد من وضعه في كل الأكلات". هذا وقد استثنيت حديثاً المنشآت الاستثمارية من هذا النظام.

٦٦– كل الإحصائيات التي سنذكرها عن جبل علي وعن التجارة الخارجية لإمارة دبي مستقاة من الصفحة الإلكترونية لجبل علي: www.jafza.co.ae.

٦٧– من أجل صوره أوسع للعلاقات الإيرانية–الإماراتية انظر إلى (Adelkhah, 2001).

٦٨– لقد أثار عدد المرات التي ذكر فيها رجال الأعمال الفلسطينيون في الدول كافة، انتباهاً كبيراً للبحث الميداني،

كيف بقيت قصة بنك انترا محفورة في أذهانهم. وكما هو معلوم فقد أفلس أهم بنك لبناني العام ١٩٦٦. وفي حين يرى صاحب البنك يوسف بيدس، المقدسي الأصل، والفلسطينيون وبعض المراقبين أن الدولة اللبنانية متعمدة لم تدعمه عندما كان في محنته بسبب الأصل غير اللبناني لصاحبه (وهذا ما صرحه لي نائب رئيس البنك بدر سعيد الفاهوم)، يعتبر مراقبون آخرون أن إفلاسه ليس إلا نتيجة السياسة غير الحكيمة للبنك. وبغض النظر أين هي الحقيقة التاريخية، فإن ما يهمنا هنا أن بنك انترا اصبح مثلاً في أذهان الفلسطينيين عن هشاشة وضعهم القانوني والبيئة القانونية الاقتصادية في الدول العربية. انظر إلى فيصل عمر سماك (١٩٦٧).

٦٩ – بيليز دولة صغيرة في أمريكا الوسطى استقلت في بداية التسعينيات وقد بحثت عن مستثمرين هناك مقابل إعطاء الجنسية.

٧٠– والتي تملك شركة (Sea Land and Maersk) حوالي ٣٠٪ من الأسهم وهي من اكبر شركات النقل والتي يمكن أن تحول نقلها من دبي إلى هذا الميناء.

٧١– والتي تملك شركة ميناء سنغافورة ٣٠٪ من الأسهم.

٧٢ – هذه اللمحة لها وظيفة تمهيدية لما سيليها ومن ثمّ فهي صحافية انطباعية أكثر منها علمية. أدعو القارئ إلى قراءة أدبيات مؤتمر اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا: التحدي للتكييف والهوية، الذي انعقد في كلية سان-انتوني التابعة لجامعة اكسفورد في مايو ٢٠٠٠. انظر في هذا الصدد إلى الأدبيات في الكتاب الذي سيحرره عباس شبلاق، منظم هذا المؤتمر.

٧٣ – بحسب تقديرات السفارة الفلسطينية في ألمانيا هناك ٨٠,٠٠٠ فلسطيني، في حين تقدر بعض مصادر الجالية العدد بـ ٣٠,٠٠٠. هذا ما كتبه الباحث رالف غضبان مشيراً إلى أشكال الحصول على أرقام في هذا المجال، ومقدراً العدد بـ ٥٠,٠٠٠ (٢٠٠٠).

٧٤ –مقابلة مع س.ل. في صيف ١٩٩٨.

٧٥ – النسب التقديرية المذكورة في هذه الفقرة مستقاة من أبحاثنا الميدانية، إلا إذا أشرنا إلى العكس من ذلك. لمزيد من التفاصيل حول هذه الأبحاث، يمكن للقارئ العودة إلى المقدمة (فقرة المنهجية البحثية).

٧٦ –لمزيد من التفاصيل حول نتائج الأبحاث الميدانية المتعلقة باستثمار الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية في وطنهم الأم انظر إلى (حنفي، ١٩٩٧).

٧٧– هناك بعض الجمعيات مثل الاتحاد العام لطلبة فلسطين (GUPS) أو الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، التي تنشط أحياناً على المستوى المحلي. ولكن تتعلق هذه النشاطات بالمجال السياسي أكثر منه في المجال الاجتماعي.

٧٨ – حول نظام التعامل مع المهاجرين والأقليات الثقافية في فرنسا، انظر إلى الفصل الأول من هذا الكتاب.

٧٩ – في الحقيقة تدرس اللغة العربية في عدد قليل من المدارس. وفي هذه الحالة يدرس فيها ساعة في الأسبوع، أساتذة موظفون لدى الحكومة التونسية، والتي تدفع لهم رواتبهم. تتوزع المجموعة التي قابلناها إلى ثلاثة أقسام: الثلث الأول هم المقيمون في فرنسا منذ اقل من ١٠ سنوات والثلث الثاني بين ١٠–١٥ سنة والقسم الأخير لهم أكثر من ١٥ سنة.

٨٠ – من كتابه، ذكر في (ElMusa, 1995:95).

٨١ – نشير هنا إلى هذا الحل مقابل الحل الليبرالي الذي يطرحه الاسرائيليون والذي يتعامل مع الفلسطينيين بصفتهم أفراداً. لقد افرغت هذه الأيديولوجيا مشكلة اللاجئين من محتواها السياسي لتحويلها إلى اعتبارات إنسانية محضة. انظر إلى ايليا زريق (Elia Zureik,1997) . ولكن لا بد من الاعتراف، بأن على الفلسطينيين أن يوفقوا بين الحل الجمعي والحل الفردي وذلك بدفع الفلسطينيين، من الضحايا وأبناء الضحايا وذويهم، لتقديم طلب رسمي بفتح تحقيق قضائي بتهمة "الجريمة بحق الإنسانية" و/أو "جريمة حرب" ضد أشخاص معينين مسؤولين عن مجازر دير ياسين وصبرا وشاتيلا وغيرهم، كما يدعو له الباحث الفلسطيني محمد حافظ يعقوب. فالشخصنة هنا ضرورية لأن المسؤولية القضائية والجزائية لا تكون إلا على مستوى الفرد (يعقوب، ١٩٩٩: ١٤٧–١٤٨).

٨٢ – لن نعود إلى العودة التي تمت بعد حرب الخليج الثانية على إثر الغزو العراقي للكويت والتي ندرت الدراسات عنها. انظر إلى دراستي عامر نور (١٩٩٤) وايليا زريق (Zureik,1997) حول هذه العودة.

٨٣ –هذا لا يعني أن عليهم التخلي عن حقهم في العودة إليها، أو تعويض الخسارة التي لحقت بهم منذ ذلك الوقت.

٨٤ – وتصر إسرائيل على إبداء سوء النية إلى آخر لحظة، فعلى الرغم من أنه هناك مرسومات تشريعية عسكرية ومدنية إسرائيلية (وذلك حتى قبل مؤتمر مدريد العام ١٩٩٠) والتي تنص على إمكانية إعطاء المستثمر الفلسطيني إقامة، فقد ظلت تؤجل البت في الطلبات المقدمة حتى نهاية العام ١٩٩٩، حيث أعطت فقط ٢٢ مستثمراً لم شمل، كما أعلن ذلك جميل حرارة مدير عام الاستثمار والبرامج التنموية بوزارة الاقتصاد والتجارة الفلسطينية (جريدة **القدس** ٢٢-١١-١٩٩٩).

٨٥ – تعني هذه الكلمة بالعبرية: الصعود والمقصود هنا الصعود إلى القدس.

٨٦ – حكماً يجب وضع كلمة يهودي بين قوسين فقد اثبتت التحريات الإسرائيلية ان جزء أ منهم قد يصل إلى النصف، هم ليسوا بيهود وقد قدموا فقط لأسباب اقتصادية هرباً من البؤس في دول ما بعد الاتحاد السوفييتي. انظر على سبيل المثال (**هارتس**، ٢٠٠٠/١/١٢).

٨٧ – لقد أجريت هذه المقابلات بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٠ بين القدس وتل ابيب.

٨٨– مقابلة مع ش.س في القدس، تشرين الثاني ١٩٩٩

٨٩ – هذا الرقم الأخير من تقدير السلطات الإسرائيلية. جريدة **القدس**، ٢٠٠٠/٦/٢٨.

٩٠ – لقد أدت احتجاجات دائرة العائدين في منظمة التحرير الفلسطينية حول نتائج هذا التقرير إلى إقناع المجموعة الأوروبية بأن تطلب تقريراً مكملاً له (fellow up). ولكن مثل اغلب التقارير شبه الشهرية التي تقوم بها المنظمات الدولية حول الأوضاع في فلسطين، فلن يكون هناك فريق عمل يكون فيه باحثون فلسطينيون (و لو كان برئاسة خبير اجنبي) و إنما بخبير أو اثنين ياتون لقضاء فترة محدودة لا تتجاوز الاسبوع، و ليقرروا بعد ذلك مصير شعب !!!

٩١ – انظر إلى فقرة مساهمة الشتات في بناء الاقتصاد الفلسطيني في هذا الكتاب وأيضا إلى (حنفي، ١٩٩٧).

٩٢ – مقابلة مع ل ش. في ٢٠٠٠/٣/١١.

٩٣ – كان قد نشر جزء من هذا الفصل في **مجلة الدراسات الفلسطينية** عدد ٤٠ في كانون الأول ١٩٩٩ (بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية).

٩٤ – أتقدم بالشكر لمسؤولي دائرة الاستثمار في وزارة الاقتصاد والتجارة، وإلى المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني الذين زودوني بالإحصائيات والبيانات اللازمة.

٩٥– لسوء الحظ فإنه ليس هناك بيانات على مستوى الأراضي الفلسطينية، فبيانات غزة وحدها، وبيانات الضفة وحدها، وتختلف بعض التعريفات والبيانات من منطقة إلى أخرى، ما أدى إلى بذل جهد كبير في ملاءمة البيانات بعضها مع بعض.

٩٦ – المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، **التعداد العام للمنشآت ١٩٩٤** (النتائج الأولية) رام الله، أيار ١٩٩٥.

٩٧ – أجريت مقابلتان معه في حزيران ١٩٩٨.

٩٨ – بحسب تعبير سارة روي (Roy, 1995)

٩٩– من أجل تفاصيل عن طبيعة هذه الاستثمارات الفلسطينية انظر إلى ساري حنفي (Hanafi, 1999b).

١٠٠ – لمزيد من التفاصيل حول هذه الفقرة، انظر إلى (Hanafi, 1999b).

١٠١– انظر إلى تحليلنا الفضائي الاجتماعي لرجال الأعمال الفلسطينين الذين استثمروا في الشتات في (ساري حنفي ١٩٩٧) و كذلك في الباب الثاني من هذا الكتاب.

١٠٢ – يمكن ان نضيف إلى ما سبق إنشاء مشاريع البنية الأساسية للصناعة. ونجد أمثلة على ذلك للمدينة الصناعية في جنين على أرض مساحتها ٦٠٠ دونم للمرحلة الأولى؛ المدينة الصناعية في غزه: الاستثمار الكلي ٢٥ مليون دولار (شركة باديكو)؛ شركة فلسطين للاتصالات المساهمة.

١٠٣ – في الحقيقة ليس الاتفاق هنا إلا مرحلياً، فباستطاعة الإدارة الأمريكية إلغاءه بدون العودة إلى الطرف الثاني فهو ليس (agreement) وإنما (arrangement).

١٠٤ – حول أهمية الأعمال في الباطن في مجال صناعة الالبسة في المنطقة انظر إلى (Destremau, 1997).

١٠٥ – لقد حاول بعض الكتاب تقدير حجم القوة المالية للشتات الفلسطيني حيث تراوحت هذه التقديرات من ٧ إلى ١٠٠ مليار دولار. من جهتي ارفض المشاركة في هذه المحاولات التخمينية.

١٠٦ – من مقابلة أجريت معه في أيار ١٩٩٨.

١٠٧ – (Cassarino, 1997 a). انظر الى الفقرة ٣-٢ من الفصل الثالث من هذا الكتاب.

١٠٨ – (Yasumuro, 1993:78) وقد بنى ياسومورو ابحاثه على فترة ماجي (Meiji) (1868-1921).

١٠٩ –من مقابلة أجريت معه في صيف ١٩٩٩.

١١٠– فلو افترضنا أن عشر الشعب الفلسطيني في الخارج (نصف مليون) قد اشتروا بما متوسطه ١٠ أسهم، سيكون لدى السلطة الفلسطينية ٥٠٠ مليون دولار.

١١١ – إن مقاربة النموذج الفلسطيني بالنموذج اليهودي لا يعني لا من قريب ولا من بعيد أنه يمكن لفلسطين أن تعبأ مالياً بالقدر الذي استطاعت إسرائيل عمله. فعلى سبيل المثال، وبحسب ستيفان إسحاق فإن ضمن أيام عدة خلال حرب اكتوبر العام ١٩٧٣، قد جمع اليهود الأمريكان من أصل إسرائيلي ما معدله ١٠٠ مليون دولار، في حين لم تستطع أن تجمع منظمة Save Lebanon عند حرب لبنان العام ١٩٨٢ أكثر من ربع مليون دولار. وطبعا هناك اسباب كثيرة، ولكن أهمها مؤسساتي، إذ أن عدد العرب الأمريكيين الذين ينتمون إلى جمعيات سياسية شرق أوسطية لا يتجاوز ٥٥,٠٠٠ عضو وهو رقم قزم جداً امام عدد اعضاء منظمة يهودية مهمة مثل Bnai Brith والتي يتجاوز عدد اعضائها ٥٠٠,٠٠٠ في الولايات المتحدة (Orfalea, 1989:224).

١١٢– PALESTA هي اختصار لـ (Palestinian Scientists and Technologists Abroad - PALESTA.)

١١٣ – لقد أطلقت واستضافت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مشروع باليستا، بدعم مادي من مشروع الأمم المتحدة الإنمائي.

١١٤ – المؤسسون وهم: مروان عورتاني، وكمال الأعرج وساري حنفي.

١١٥ – لقد قمت بتقويم تجربة باليستا في بداية العام ٢٠٠٠ وذلك بمقابلة العاملين فيها. وكذلك مديري القطاعات (moderators) الذين تتعامل معهم باليستا. إضافة إلى ذلك بعض الذين استفادوا من خدمات باليستا في الداخل والخارج. كما اطلعت على تطور بنك المعلومات الذي يحتوي على معلومات حول الخبراء والمهنيين الفلسطينيين في الشتات. كما قمت بتحليل لمضمون الرسائل الإلكترونية المتبادلة بين اعضاء باليستا في الشتات مع فريق العمل في هذه الشبكة.

١١٦ – تم تقسيم مجالات اهتمام إلى مجموعة قطاعات: الاتصالات وشبكات الكمبيوتر، وتكنولوجيا المعلومات، والصناعات، والتربية والتعليم، وعلوم هندسة البيئة، وإدارة وتكنولوجيا الطاقة، والأتمتة والذكاء الصناعي، والزراعة، والعلوم والتكنولوجيا الطبية والدوائية. وكما هو ملاحظ، فلم تهتم باليستا بالعلوم الإدارية والاجتماعية، رغم أهمية ذلك لدولة في طور النشوء كفلسطين.

١١٧ – لمزيد من التفاصيل عن شبكة باليستا انظر إلى موقعها الإلكتروني www.palesta.net.

١١٨– لقد نصح البنك الدولي في تقريره للعام ١٩٩٩ تنظيم السوق العالمية لعمالة الخبرات، ولكن هذه النصائح بقيت حبراً على ورق. انظر أيضاً في هذا الصدد دراسة ليلى الحسيني (Husseini,2000) بصدد مشكلة هجرة العقول والخبرات في الجزائر.

(Falling leaves will always return to their roots) – ١١٩

١٢٠ – انظر إلى : www.granta.com/nyrev

١٢١– هذا الكلام صحيح بشكله العام، ولكن يختلف ذلك من سياق شتاتي إلى آخر، وخاصة في بعض الدول المتاخمة لفلسطين (الأردن ومصر). انظر إلى (حنفي، ١٩٩٧).

١٢٢ – في أحد الأقطار العربية، لقد حصلت على ورقة من أرشيف أحد أجهزة الأمن والتي تشير إلى أنه يجب قبول الفلسطينيين كأفراد وليس كمجموعة، وهكذا تشير هذه الوثيقة إلى ضرورة منع المنظمات الفلسطينية من تأطيرهم.

١٢٣ – انظر إلى إحدى المقالات القليلة غير الصحافية التي «تجرأت» على تناول بعض مآسي الفلسطينيين في بعض الدول العربية، للباحث الفلسطيني عباس شبلاق (١٩٩٥).

١٢٤ – انظر إلى رد الكاتب الفلسطيني صخر أبو فخر في مقالته: «النفايات البشرية»: أمثلة ونماذج (١٩٩٥).

١٢٥ – حول هذه النقطة، انظر إلى عباس شبلاق (١٩٩٧:٣٥-٤٠).

١٢٦ – على سبيل المثال انظر إلى الدراسة الممتازة لدى ري جري الدين ونائلة مكربل حول إشكالية العمالة الفليبينية والسرلانكية في لبنان (Jureidini and Moukarbel,2000).

١٢٧ – لقد تحدث اماناويل ما مونغ وبسمة قضماني عن شتات يتسم بأنه (extra-territorialized) ولكن له معنى مختلفاً عن ذلك.

١٢٨ – وإذا أردنا أن نذهب إلى أكثر من ذلك، هل يجب الاعتراف الآن بأن منطق اتفاقيات أوسلو لا يمكن أن يؤدي إلى أكثر من كانتونات (بانتوستان على طريقة جنوب أفريقيا)، محققة بذلك نبوءة الباحث الفرنسي جان فرانسوا لوجران منذ العام ١٩٩٤ (Legrain,1994)؟ وعلينا أن نطرح بقوة من جديد ما بدأ طرحه المفكر الفلسطيني عزمي بشارة والذي بدأ ينتشر رويداً رويداً لدى كثير من المفكرين الفلسطينيين (انظر على سبيل المثال البيان الذي وقعه مائة مفكر فلسطيني بعنوان : «بيان للرأي العام الإسرائيلي واليهودي»، والذي يطرحون فيه أنهم لا يستطيعون الصمت أمام التسوية المطروحة على أساس أوسلو، ويطالبون بخيار آخر مبني على دولة علمانية متعددة القوميات. (هآرتس، ١٣ آذار ٢٠٠٠) عن ضرورة دولة واحدة علمانية، وليكن اسمها ما يكون، تستوعب في بوتقتها القوميتين العربية واليهودية على أرض فلسطين التاريخية. هذا المفهوم يختلف عن التصور القائم لهذه الدولة من قبل كثير من القوى السياسية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني، ولذا يتسم مفهومهم للدولة الفلسطينية بالفصل التام والكلي بين الأراضي التي ستتبع الدولة الفلسطينية وبين إسرائيل. ولعل أحد الأمثلة الأكثر تعبيرا على ذلك هو محاولة شركة الاتصالات الفلسطينية رفع رسوم المكالمات مع القدس باعتبارها خارج الفضاء الحالي للسلطة الوطنية الفلسطينية. وبما أن معرفتنا بأن الرأي العام الفلسطيني والإسرائيلي ما زال لا يقبل بهذه الفكرة، فالمطلوب من الدولة الفلسطينية أن يكون لها هدفان أحدهما قريب والثاني بعيد. فالهدف القريب يتحدد بتفعيل الروابط المادية والاجتماعية والاقتصادية بين فلسطينيي إسرائيل والضفة الغربية وغزة وكذلك في الشتات، ومنع هيمنة منطق الفصل الذي بنيت عليه اتفاقيات أوسلو للسلام. وهنا ينبغي الاعتراف بأن مفهوم دولة ذات جغرافية عابرة للحدود يحمل بعض المفارقات داخله في منطقة لا تزال تدافع عن الدولة القومية (nation-state) باعتبارها منظوراً محورياً (Paradigm). ومن ذلك فإن التحديات لصمود مثل هذه الدولة تحديات جمة. ومن هنا يكون الهدف البعيد لهذه الدولة هو تحضير الأجواء والمواقف الفلسطينية والإسرائيلية لقبول فكرة إقامة الدولة الثنائية القومية، ومنع هيمنة منطق الفصل الذي بنيت عليه اتفاقيات أوسلو للسلام. ومهما كان مفهوم هذه الدولة أوتوبيا في الوقت الحاضر، فإنه على المدى البعيد الأكثر عقلانيا. وإذا كان بوريس بيرمان وجون لونسدال قد فرقا بين بناء الدولة باعتبارها خلق إرادوي لجهاز السيطرة السياسي، وبين تكوين (formation) الدول باعتباره صيرورة تاريخية، صراعية، لا إرادية وغير واعية والتي تتطور في إطار من فوضى المواجهات (Berman and Lonsdale,1992)، فإنه ينتابني شعور بأن اهتمام النخبة السياسية، وحتى الفكرية الفلسطينية يكاد يقتصر على بناء الدولة الفلسطينية من دون إمعان النظر في تكوينها.

١٢٩ – على الرغم من مقاطعة سوريا ولبنان وكذلك رجال الأعمال الفلسطينيين في الداخل والخارج.

١٣٠–انظر إلى نقدنا لمثل هذه المشاريع عندما تكون هناك أزمة سياسية حقيقية، والتي تتمثل في استمرار احتلال

إسرائيل للأراضي العربية (حنفي، ١٩٩٧: ١٠٠-١٠١).

١٣١- من الصعب حصر استحقاقات هذه الصفقات، ولكن أعلن الوفد الألماني عن مفاوضات حول مجموعة عقود تقدر بـ ٥ مليارات دولار، كما وقع عقد بين مصر وتركيا بالأحرف الأولى لاستيراد الغاز المصري، بما حجمه ١٠ مليارات متر مكعب اعتبارا من العام ٢٠٠٠. وقد تأسست لذلك شركة مشتركة مصرية-تركية مع رأسمال أمريكي لتحقيق ذلك.

١٣٢ - قام بكتابة هذه الدراسة جمال منصور- السكرتير السابق لاتحادات المنظمات العربية في أمريكا (فياعرب). وتعتمد هذه الدراسة على تجربة غنية لدى المؤلف وأيضا على البحث الميداني الذي أجراه في إطار مشروع «الاقتصادات المُبعثرة للشتات الفلسطيني». واعتمد البحث الميداني على مجموعة مقابلات مع رجال الأعمال الفلسطينيين في تشيلي، إذ تم الحصول سواء بالمقابلة المباشرة أو بالاستمارة أو المعرفة العامة، على ٧١ رجلا أعمال. وتعتبر البيانات الاقتصادية بالغة الأهمية لأنه لأول مرة يتم حصر المجالات الاقتصادية الفلسطينية في اهم دولة في أمريكا اللاتينية التي يوجد فيها الفلسطينيون (تشيلي). أما فيما يتعلق بالتحليل العام لطبيعة الروابط والعلاقات التي يحافظ عليها التشيليون ذوو الأصول الفلسطينية، فأنا لا أتفق كثيرا مع تحليله وأعتقد أن التحليل العام لميشيل نانسي واليزابيث بيكار عن الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية (Nancy and Picard,1998)، وكذلك تحليل نانسي جونزالس عن فلسطيني هندوراس (Gonzalez,1992) يرسم العلاقة مع مجتمع الأصل رسماً أقل تفاؤلية مما وصل إليه جمال منصور. ومع ذلك فقد حافظت على روح النص مع القيام باختصاره وإعادة هيكليته.

١٣٣ - يحد تشيلي من الغرب المحيط الباسفيكي، ومن الشرق سلسلة جبال الانديز التي ترتفع إلى أكثر من سبعة الاف متر، ومن الجنوب القطب المتجمد الجنوبي، ومن الشمال بيرو وبوليفيا.

١٣٤ - اعتمد جمال منصور-جوري في دراسته هذه على المراجع التالية: الهجرة العربية في تشيلي - كتاب تأليف Miriam Dlguin Tendorio and Patricia Pena Gouzalez ، دليل الجالية العربية في أميركا كتاب لأحمد حسان مصر، العرب في أميركا - كتاب - لخوان صقلها الياس، جريدة العالم العربي - مديرها الياس صباح شامي. إضافة لأرشيف وزارة الداخلية - قسم الهجرة.

المراجع

المراجع باللغة العربية

أبو فخر، صخر (١٩٩٥). «النفايات البشرية: أمثلة ونماذج». **السفير**، بيروت، ١٣ تشرين الأول.

البرغوثي، مريد (١٩٩٨). **رأيت رام الله**. القاهرة: المركز الثقافي العربي.

جقمان، جورج (٢٠٠٠). «مستقبل النظام الفلسطيني». **الحياة**، لندن، ١٤ و ١٥ حزيران.

حنفي، ساري (١٩٩٧). **بين عالمين، رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني**. طبعتان: القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٦؛ رام الله: مواطن، ١٩٩٧.

الخالدي، وليد وآخرون (١٩٩٨). **كي لا ننسى قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨ واسماء شهدائها**. بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية.

الدجاني،أحمد صدقي (١٩٨٦). **عن شعب فلسطين العربي. منظمته، ميثاقه، ومشكلاته**. القاهرة: دار المستقبل العربي.

دوماني، بشارة (١٩٩٨). **إعادة اكتشاف فلسطين. أهالي جبل نابلس ١٧٠٠-١٩٠٠**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

رام، أوري (١٩٩٧). «الذاكرة والهوية: سوسيولوجيا نقاش المؤرخين في إسرائيل». **الكرمل**، ربيع. ٥١: ٢١٦-٢٢٩.

زريق، إيليا (١٩٩٨). **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

سعد الدين، ابراهيم ومحمود عبد الفضيل (١٩٨٣). **انتقال العمالة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سماك، فيصل عمر (١٩٦٧). **نهاية امبراطورية بيدس**. بيروت (بدون دار نشر).

شومان، عبد الحميد (١٩٨٢). **العصامي. سيرة عبد الحميد شومان. ١٨٩٠-١٩٧٤**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عدوي، جمال نايف (١٩٩٣). **الهجرة الفلسطينية إلى أمريكا من نهاية القرن التاسع عشر حتى العام ١٩٤٥**. الناصرة: بيت الصداقة.

عقلم، نبيل ووليد ربيع (١٩٩٠). **ظاهرة الهجرة في المجتمع الفلسطيني**. رام الله: نبيل عقلم.

غباش، موزة (١٩٩٠). **الهجرة الخارجية والتنمية**. دبي: موزة غباش.

غضبان، رالف (٢٠٠٠). «الفلسطينيون في جمهورية ألمانيا الاتحادية». **مؤتمر اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا: تحدي للتكييف والهوية**، الذي انعقد في كلية سان-انتوني التابعة لجامعة اكسفورد في مايو ٢٠٠٠.

فرجاني، نادر (١٩٨٨). **سعيا وراء الرزق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

كرزم، جورج (١٩٩٥). **موقع قوة العمل العربية في الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التغيير**. رام الله: مركز العمل التنموي/معا.

كناعنة، شريف (٢٠٠٠). **الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟** رام الله: شمل.

نور، عامر (١٩٩٤). **العائدون إلى الضفة الغربية وغزة من الخليج بعد غزو العراق للكويت**. (دراسة غير منشورة)

مؤسسة التعاون (١٩٩٧). **تواصل بلا حدود في دعم مسيرة التنمية والبناء الفلسطيني ١٩٨٣-١٩٩٦**. جنيف: مؤسسة التعاون.

يعقوب، محمد حافظ (١٩٩٩). **اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام. بيان ضد الابرتهايد**. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

المراجع باللغات الأجنبية

Abraham, Nabeel. (1989). "Arab-American Marginality: Mythos and Praxis", in Baha Abu-Laban and Michael Suleiman, *Arab Americains: Continuty and Change.* Belmont, Mass.: AAUG (Monograph Series No. 24).

Abdul Hadi, Mahdi (1999). *Dialogues on Palestinian State-Building and Identity.* Jerusalem: PASSIA.

Abu Laban, Baha. (1980). *An Olive Branch on the Family Tree: The Arabs in Canada.* Toronto: McClelland & Steward.

Abu-Laban and Michael Suleiman. *Arab Americans: Continuty and Change.* Belmont, Mass.: AAUG (Monograph Series No. 24)

Abu Tarboush, José. (2000). 'The Palestinian in the Canary Islands: An Approach', paper presented in the Workshop: *Palestinian refugees in Europe. Challenges of adaptation and identity.* St. Anthony's College, University of Oxford, 5-6th May.

Abu-Lughod, Janet. (Summer 1988). "Palestinians: Exiles at home and abroad", in *Current Sociology*, 36.

Adelkha, Fariba. (2001). 'Dubaï et la communité d'affaires iranienne' in Roland Marchal, *Dubai: au carrefour des continents*. Brussels: Ed. Complexe, 2001. (forthcoming)

Ahmad, Hisham H. and A. Williams-Ahmad, (1993). "The Impact of the Gulf Crisis on Jordan's Economic Infrastructure: A Study of the responses of 207 Displaced Palestinian and Jordanian Workers", *Arab Studies Quarterly*, 15(4). pp. 33-62.

Allemand, S. et al. (1998). 'Les fondements de la démocratie', *Sciences humaines*, Auxerre: CERI. pp. 18-33.

Anderson, Benedict. (1991). *Imagined Communities*. London and New York: Verso Press.

Anteby, Lisa (2000). 'Terres rêvées, reves brisés', *Social Compass*, 47(1), pp. 93-99.

Appaduri, A. (1991). 'Global ethnoscapes: notes and queries for a transnational anthropology', in R.G. Fox (ed.) *Recaptureing Anthropology*. Santa Fe: School Am. Res. Press. pp. 191-210.

Asmar, C. (1994). *Palestinians in the Diaspora: Attitudes of a displaced Minority*. Ph.D. Thesis, Macquarie University, Sydney.

Atrash, A's (1991). *The Arab Industry in Israel. Developing Processes and Factories Set-Up*, Paper presented for the Conference Aspect of Intergation of the Arab Community in Israel, The Hebrew University of Jerusalem, 5-6 November.

Awad, Ibrahim. (1993). "Impact de la crise et régulation des flux économiques et financiers", *in Crise du Golfe et ordre politique au Moyen-Orient*. Paris: CNRS.

Bach, R.L. and Schrami, L.A. (1982). "Migration Crisis and Theoretical Conflict", in *International Migration Review*, vol.16: 320-341.

Badie, Bernard (1995). *La fin des territories. Essai sur le desordre international et sur l'utilité sociale du respect*. Paris: Fayard.

Bagby, Ihsan (ed.). (1994). *Muslim Resource Guide*. Chicago: Islamic Resource Institute.

Balas, Cedric. (1997). 'Les trajectories sociales des homme d'affaires Palestiniens au Moyen-Orient', in Riccardo Bocco, Blandine Destremau & Jean Honnoyer (ed.), *Palestine, palestiniens. Territoire national, espaces communautaires*. Amman: CERMOC.

Bardawi, Fouad Philip (1988). *Reflection of a Lebanese Businessman living in the Gulf*. Beirut: Librarie du Liban.

Basch, L., Nina Glick Schiller, and Cristina Szanton Blanc. (1994). *Nations Unbound: Transnational Projects, Postcolonial Predicaments, and Deterritorialized Nation-States*. New York: Gordon and Breach.

Batifoulier, Philippe, Laurent Cordonnier and Yves Zenou. (1992) "L'emprunt de la théorie économique à la tradition sociologique. Le cas du don contre-don", in *Revue économique*. 5: 917-946.

Baubock, Rainer. (1994). "Transnational Citizenship. Membership and Rights", in *International Migration*. England: Edward Elgar.

Beaugé, Gilbert. (1991). "Les migrations au Moyen-Orient: tendances et perspectives", in Beaugé Gilbert et Buttner Friedmann (ed), *Les migrations dans le monde arabe*. Paris: CNRS, pp 9-24.

Beaugé, Gilbert et Alain Roussillon. (1988). *Le migrant et son double. Migrations et unité arabe*. Paris: Publisud.

Berger, Peter and Thomas Luckmann. (1986). *La construction sociale de la réalité*. (trad. française), Paris: Méridien Klincksieck, (préface de Michel Maffesoli).

Berman, B. and J. Lonsdale. (1992). *Unhappy Valley*. Postsmouth: James Currey.

Borjas, George J. (1994). "Immigration, Ethnic Identity, and Assimilation: The Intergenerational Transmission of Immigrant Skills", in Herbert Giersch, *Economic Aspects of International Migration*. Berlin: Egon-Sohmen Foundation.

Botiveau, Bernard. (1999). *l'Etat palestinien*. Paris : Press de sciences po.

Bourdieu, Pierre. (1979). 'Les trois états du capital culturel', *Actes de la recherches en sciences sociales*, no 30.

Bourgey, André & al. (1985). *Migrations et changements sociaux dans l'Orient arabe*. Byrouth: CERMOC.

Brand, Laurie A. (1995). "Palestinians and Jordanians: a Crisis of Identity", *Journal of Palestine Studies*, XXIV, 4: 46-61.

_____. (1988). *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State*. New York: Columbia University Press.

Burt, Ronald S. & Michael J. Minor. (1983). *Applied Network Analysis. A methodological Introduction*. London: Sage Publications.

Cainkar, Louis. (1988). *Palestinian Women in the United States: Coping with Tradition, Change, and Alienation*. Dissertation for the degree doctor of philosophy in sociology, Northwestern University, Evanston, Illinios, August. (unpublished)

Cassarino, Jean Pierre. (1997a). "Les entrepreneurs privés tunisiens et leur expérience migratoire passée en Europe: la formation de réseaux", in *Correspondance*, no. 44, Février.

_____. (1997b). "The Theories of Ethnic Entrepreneurship, and the Alternative Arguments of Social Action and Network Analysis". (working paper) Florence: European University Institute.

Casson, M. (1990). *Entreprise and Competitiveness: A System View of International Business*. Oxford: Oxford University Press.

Cesari, Jocelyne (1999). "North African Diaspora in the Mediterranean Area: Networks Versus Territory". project presented to IUE. (unpublished)

Chan, Kwok Bun and See Nogoh Claire Chiang. (1994). "Cultural Values and Imigrant Entrepreneurship: the Chinese in Singapore", in *Revue Europeéenne des Migrations internationals*. Poitiers, Vol.10(2)

Charalambos, Tsardanidis and Huliaras Asteris. (1999). "Prospects for Absorption of Returning Refugees in the West Bank and the Gaza Strip". Institute of International Economic Relations, December. (unpublished report).

Chomsky, N. (1983). *The Fatal Triangle*. Boston: South End Press.

Coleman, James. (1988). "Social Capital in the Creation of Human Capital", *American Journal of Sociology*, no 94.

Cook, K.S. & J.M. Whitmeyer. (1992) "Two Approches to Social Structure: Exchange Theory and Network Analysis", in *Annual Reviews of Sociology*, 18: 109 -127.

Dajani, Maha. (1986). "The Institutionalization of Palestinian Identity in Egypt", *Cairo Papers in Social Science*, Vol. 9, no.3.

Degenne, Alain and Michel Forsé. (1994). *Les réseaux sociaux*. Paris: Armand Colin.

Department of Refugee Affairs, PLO. (2000). *The Palestinian Refugees Factfile*. Ramallah: Department of Refugee Affairs.

Destremau, Blandine. (1997). "Stratégies des entrepreneurs et ressources socio-spatiales: le cas de la branche palestinienne de la confection", in Riccardo Bocco, Blandine Destremau & Jean Honnoyer. (ed.), *Palestine, palestiniens. Territoire national, espaces communautaires*. (Cahier du CERMOC n. 17), Amman: CERMOC.

_____. (1993). "Le statut juridique des Palestiniens vivant au Proche-Orient", in *Revue d'Etudes Palestiniennes*, no. 48.

Dorai, M. K. et al. (1998) "La circulation migratoire. Bilan des travaux",

Migrations Etudes, Poitier : MIGRINTER, no 84, décembre

Eisenstadt, S.N. (1954). *The Absorption of Immigrants*. London: Routledge and Paul.

Elias, Norbert. (1991). *Norbert Elias par lui-même.* Paris: Fayard.

Emirbayer, Mustafa and Jeff Goodwin. (1994). "Network Anlysis, Culture, and the Problem of Agency", in *American Journal of Sociology.* Vol. 99, 6:1411-54.

Endresen, Lena and Elia Zureik. (1996). *Studies of Palestinians. An Analytical Bibliography* (draft). Presented to the Refugee Working Group Meeting held in Geneva, 12-15 December 1995. Fafo.

ESCWA. (1993). *Return Migration. Profiles, Impact and Absorption.* New York: United Nations.

Ferrie, Joseph and Joel Mokyr. (1994). "Immigration and entrepreneurship in the Nineteenth-Century U.S.", *Economic Aspects of International Migration,* Berlin : Egon-Sohmen Foundation.

Fossaert, Robert. (1989). "Devenir et avenir des diasporas", in *Hérodote,* Paris, avril-juin.

Friedmann, Georges. (1965). *Fin du people juif?* Paris: Gallimard.

Geertz, Clifford. (1993). *Peddlers and Princes.* Chicago: University of Chicago Press.

Ghattas, Kim. (1999). *Expatriates on the move home, sweet home.* (Report), www.tokten.com/employ.htm

Glazer, Nathan. (1997). *We Are All Multiculturalists Now.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Goldring, Maurice & Mac Einri Piaras. (1989). "La diaspora irlandais", in *Hérodote,* Paris, avril-juin.

Goldscheider, Caliv. (1990). "Israel", in J. William et al. (ed.) *Handbook on International Migration.* New York: Greemwood Press.

Gonzalez, Nancie. (1992). *Dollar, Dove & Eagle. One Hundred Years of Palestinian Migration to Honduras.* Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Goodwin-Gill, Guy. (1983). *The Refugee in International Law.* Oxford: Clarendon Press.

The Graduate Institute of international Studies-Birzeit University. (1999). *The Becoming of Returnee State: Palestine, Armenia and Bosnia.* Birzeit: Birzeit University.

Granovetter, Marc and Richard Swedberg. (1995). *The Sociology of Economic Life.* Boulder: Westview Press.

_____. (1990). *Entrepreneurship, Development and the Emergence of Firms.* (Discussion Paper FS I 90-2), Wissenschaftszentrum Berlin Fur Sozialforschung.

_____. (1985). "Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness", in *American Journal of Sociology*. Vol. 91, 3: 481-510.

_____. (1982). "The strength of weak ties, a network theory revisited", in Marsden(P.V), Lin (N), *Social Structure and Network Analysis*. London: Sage Publications.

Green, Nancy L. (1998). *Du sentier à la 7e avenue. La confection et les immigrés. Paris-New York 1880-1980*. Paris: Seuil.

Gurak, T. Douglas and Fe Caces. (1992). "Migration Networks and the Shaping of Migration Systems", in Mary M. Kritz, Lin Lean Lim and Hania Zlotnik (eds.) *International Migration Systems. A Global Approach*. Oxford: Clarendon Press. pp. 150-176.

Habermas, J. (1989). *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*. Oxford: Polity Press.

Hadawi, Sami. (1988). *Palestinian Rights and Losses in 1948. A comprehensive Study*, London: Saqi Books.

Haidar, Aziz. (1995). *On the Margin: The Arab Population in the Israeli Economy*, New York: St. Martin's Press.

Halivi, Ilan. (1981). *Question juive. La tribu, la loi et l'espace*, Paris: Minut.

Hanafi, Sari. (1999a). *Business Directory of Palestinian in the Diaspora*, Jerusalem: Biladi, 1998. (In English, French and Arabic)

_____. (1999b). "Investment by the Palestinian Diaspora in the manufacturing Sectors of the West Bank and Gaza Strip", in ESCWA (ed.), *Proceedings of the Expert Group Meeting on the Impact of the Peace Process on Selected Sectors*. Amman: USCWA.

_____. (1998). "Contribution de la diaspora palestinienne à l'économie des Territoires: investissement et philanthropie", in *Maghreb-Machrek*, no161 novembre.

_____. (1998). "Palestinian Diaspora Contribution to Investment and Philanthropy in Palestine", in http://www.passia.org/conferences/main-conferences.htm.

_____. (1997) *Entre Deux Mondes. Les hommes d'affaires palestiniens et la construction de l'entité palestinienne*. Cairo: CEDEJ.

Hansch, Anja. (2000). "Emigration and Modernity. The twofold liminality in Arab and Franco-Arab Literature of the 20th century", in Almut Hoefert and Armando Salvatore (eds) *Religion and Modernity*. London, New York: Peter Long.

Heiberg, Marianne and Geir Ovensen. (1993). *Palestinian Society in Gaza, West Bank and Arab Jerusalem: A survey of Living Conditions*. Fafo-report 151. Jerusalem: Fafo.

Hilal, Jamil and Majdi Malki. (1997). *Social Support Institutions in West Bank and Gaza*. Ramallah: MAS.

Hovdenka, Jon. (1997). "On the Gulf Road: Palestinian adaptations to Labour Migration", in Are Hovdenka et al. *Constructing Order: Palestinian Adaptation to Refugee Life*. Jerusalem: Fafo, Institute for Applied Social Science.

Irton, François. (2000). "Les trajectoires migratoires internes en Egypte, d'après les recensements de 1976 et de 1986", in P. Signoles and Escalier (ed.), *Les nouvelles formes de mobilités spatiales dans le monde arabe*. Tome 1, Tours: URBAMA. (Fascicule de Recherches no.27).

Jaber, Hanna. (1997). "Le camp de Wihdat à la croisée des territoires", in Riccardo Bocco, Blandine Destremau & Jean Honnoyer (ed.), *Palestine, palestiniens. Territoire national, espaces communautaires*. Amman: CERMOC.

Jureidini, Ray and Nayla Moukarbel. (2000). "The Social and Employment Stutus of Filippino and Sri Lankan Domestic Labour in Lebanon", Paper presented in *Migration Workshop*, Florence, Italy: Robert Schuman Center, 22-26 March.

Kagermeir, Andréas. (2000). " Le rôle des émigrés dans les villes touristiques du Nord-Ouest tunisien", Paper presented to the International Conference, *Le rôle des émigrés à l'étranger : nouveaux entrepreneurs et nouveaux acteurs des villes du monde arabe*, URBAMA, MIGRINTER, Tours, 27-28 janvier.

Kaioua, Abdelkader. (2000). " L'émigré marocain, nouvel acteur industriel. Etude de cas dans la région casablancais", Paper presented to the International Conference, *Le rôle des émigrés à l'étranger : nouveaux entrepreneurs et nouveaux acteurs des villes du monde arabe*, URBAMA, MIGRINTER, Tours, 27-28 janvier.

Karmi, Ghada. (2000). "An Early Case of Migration to the UK- Problems of Adaptation", Workshop: *Palestinian refugees in Europe. Challenges of adaptation and identity*, St. Anthony's College, University of Oxford, 5-6th May.

Khalidi, Rashid. (1997). *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*. New York: Columbia University Press.

El-kholy, A. (1969). "The Arab-Americans: Nationalism and Traditional Preservations", in E.C. Hagopian and Ann Paden (ed.), *The Arabe Americains Studies in Assimilation*. Wilmette, Illinios: The Medina University Press International (AAUG Monograph Series: no 1).

Kim, Illsoo. (1981). *The New Urban Immigrants: the Korean Community in New York*. Princton: Princeton University Press.

King, R.E. (1984). *Return Migration and Regional Economic Problems*. London: Croom Helm.

Kirzner, Israel M. (1989). *Discovery, Capitalism, and Distributive Justice*. Oxford, Basil: Blackwell.

_____. (1982). "Uncertainty, Discovery, and Human Action: A Study of the Entrepreneurial Profile in the Misesian System", in Kirzner, Israel (ed.), *Method, Process, and Austrain Economics: Essays in Honor of Ludwig Von Mises*. Lexington (Mass.): Lexington Books.

Kleiman, Ephraim. (1996). *Jewish and Palestinian Diaspora Attitudes to Philanthropy and Investment: Lessons from Israel's Experience*. Jerusalem: A Gitelson Peace Publication.

Knoke, David and James H. Kurlinsk. (1982). *Network Analysis*. Beverly Hills/ London: SAGE.

Kodmani, Basma (1997). *La diaspora palestinienne*. Paris: PUF.

_____. (1994). "La question des réfugiés et l'émergence d'une diaspora palestiniennene", in *Confluences*. Paris, 9: 52-60.

Kotkin, Joel. (1993). *Tribes. How Race, Religion and Identity Determine Success in the New Global Economy*. New York: Random House.

Legrain, Jean François. (1994). "Bantoustans Palestiniens et terrorisme", *Libération*, Paris, 26 octobre.

Le Troquer, Yann and Rozenn Hommery Al-Oudat. (1999). "From Kuwait to Jordan: The Palestinians 'Third Exodus'", *Journal of Palestine Studies*, Vol. 28 (3), Spring.

Lever-Tracy, Constance, David Ip and Noel Tracy. (1996). *The Chinese Diaspora and mainland China. An Emerging Economic Synergy*. London: MacMillan Press Ltd.

Light, Ivan and Edna Bonacich. (1988). *Immigrant Entrepreneurs*. Berkeley: Univ. of California Press.

Linblad, Anna and Hazem Shunnar. (1998). "Palestine. An Overview of the Economy", *Pulse*. Ramallah, March-April.

Marchal, Roland. (2001). "Introduction" in R. Marchal (ed.), *Dubai: au carrefour des continents*. Brussels: Ed. Complexe. (forthcoming)

Marx, Emmanuel. (1990). "The Social World of Refugees: A Conceptual Framwork", *Journal of Refugee Studies*, 3(3): 189-203.

McIrvin Abu-Laban, Sharon. (1989). "The Coexistance of Cohorts: Identity and Adaptation among Arab-American Muslims", in Baha Abu-Laban and Michael

Suleiman, *Arab Americains: Continuty and Change.* Belmont, Mass.: AAUG (Monograph Series No. 24)

Morawska, Ewa. (1998). "Intended and Unintended Consequences of Forced Migrations: A Neglected Aspect of East Europe's 20th Century History", paper presented to the Conference on International Migrations: Geography, Politics and Culture in Europe and Beyond, European University Institute, Florence 6 February.

MOPIC (Ministry of Planning and International Cooperation-Aid Coordination Department). (1998) *MOPIC 1997 Fourth Quartly Monitoring Report of Donor Assistance*, Ramallah.

Morris, Benny. (1986). *The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949.* Cambridge: Cambridge University Press.

Mouradian, Claire. (1990). *De Staline à Gorbatchev. Histoire d'une République soviétique: l'Arménie*, Paris: Ramsay.

El-Musa, Sharif. (1995). "When the wellspring of identity dry up: reflections on Fawaz Turki's Exiles Return", in *Journal of Palestine Studies*, XXV: 96-102.

Mustafa, Mohammed. (1996). *The Palestinian Diaspora.* Jerusalem: Arab Economists Association.

Naficy, Hamid. (1995). "Diasporizing and Globalization: Iranians and Iranian Popular Culture", Paper prensented to the Globalisation in the CERI, Paris.

Ohan, Farid and Ibrahimn Hayani. (1993). *The Arabs In Ontario: A Misunderstood Community.* Toronto: Near East Cultural & Educational Foundation of Canada (NECEF).

Ong, A. (1999). *Flexible Citizenship. The Cultural Logic of Transnationality.* Durham and London: Duke Univerisity Press.

Orfalea, Gregory. (1989). "Sifting the Ashes: Arab-American Activism during the 1982 Invasion of Lebanon", in Baha Abu-Laban and Michael Suleiman, *Arab Americans: Continuity and Change.* Belmont, Mass.: AAUG (Monograph Series No. 24)

Picard, Elizabeth. (1998). "Les émigrants et leurs nations. Recompositions identitaires et nouvelles mobilisations des Arabes d'Argentine", Nancy, Michel and Picard, E. (ed.) *Les Arabes du Levant en Argentine*, Les Cahiers de l'IREMAM, no 11, Aix-en-Provence: IREMAM.

Picaudou, Nadine. (1998). "La bourgeoisie d'affaires palestinienne: trajectoires en diaspora", *Maghreb Machrek*, 159 : 28-38.

Piore, Michael. (1979). *Birds of passage.* Cambridge: Cambridge University Press.

Polanyi, Karl. ([1944]1957). "the Economy as Instituted Process", in the *Great Transformation.* (reprint) Boston: Beacon Press.

Portes, Alejandro. (1992). *Chinatown: the Socioeconomic Potential of an Urban Enclave*. Philadelphia: Temple University Press.

_____. (ed.). (1995). "Economic Sociology and the Sociology of Immigration: A Conceptual Overview", *The economic sociology of Immigration. Essays on Networks, Ethnicity, and Entrepreneurship*. New York: Russell Sage Foundation.

_____. and Julia Sensenbrenner. (1993). "Embeddedness and Immigration: Notes on the Social Determinations of Economic Action", in *American Journal of Sociology*, Vol. 98, 6: 1320-1350.

Prevelakis, Georges. (1996). *Les reseaux des diasporas*. Paris: L'Harmattan, Cyprus Research Center.

Al-Radi, Lamia. (1997). 'La famille comme mode de gestion et de contrôle du social chez les élites traditionelles palestiniennes' in Riccardo Bocco, Blandine Destremau & Jean Honnoyer (ed.), *Palestine, palestiniens. Territoire national, espaces communautaires*. Amman: CERMOC.

Roy, Sara. (1995). *The Gaza Strip: The Political Economy of De-development*. Washington: Institute of Palestine Studies.

Rubinstein, Danny. (1991). *The People of Nowhere. The Palestinian Vision of Home*. New York and Toronto: Random House.

Salih, Ruba. (2000). "Transnational Practices and Normative Constraints Between Morocco and Italy: A Gendered Approach", Unpublished paper presented at the First Mediterranean Social and Political Research Meeting, March 22-26, the Mediterranean Programme of the Robert Schuman Centre at the European University Institute in Florence, Italy.

Salvatore, Armando. (1997). *Islam and the Political Discourse of Modernity*. London: Ithaca Press.

Sanbar, Elias (1989). "La diaspora palestinienne", in *Hérodote*, Paris, La Découverte/ Maspero, 2nd trimester. pp. 71-80.

Sassen, Saskia. (1996). *The De-Facto Transnationalizing of Immigration Policy*. (Jean Monnet Chair Papers). Florence: European University Institute.

Sayigh, Yazid. (1996). *Armed Struggle and the Search for State. The Palestinian National Movement, 1949-1993*. Oxford: Oxford University Press.

Schumpeter, Joseph Alois (1976). *Capitalism, Socialism and Democracy*. New York: T. Bottomore Ed.

_____. (1991). *The Economics and Sociology of Capitalism*. (2nd edition of Richard Swedberg). Princton: Princton Uni. Press.

Segev, Tom. (1993). *Le Septième Million*. Paris: Liana Levi.

Shami, Seteney (1996). "Displaced Categories: the Routenization of Anomaly. The Destabilization of Difference", paper presented at the American Anthropological Association Annual Meeting, San Fransisco.

_____. (ed.). (1994). *Population Displacement and Resettlement. Development and Conflit in the Middle East*. New York: Center for Migration Studies.

Shiblak, Abbas. (1995). "A Time of Hardship and Agony: Palestinian Refugees in Libya", *Palestine-Israel Journal*, Jerusalem, Vol II:4, Autumn.

_____. (1997). "Preface", in N. Van Heer, *Reintegration of the Palestinian Retournees*. Monograph No 6, Ramallah: Shaml Publications.

_____. (2000). "Introduction", Workshop: Palestinian refugees in Europe. Challenges of adaptation and identity. St. Anthony's College, University of Oxford, 5-6th May. (unpublished)

Shohat, Ella. (1999). "By the Bitstream of Babylon, Syberfrontiers and Diasporic Vistas", in Hamid Naficy (ed.). *Home, Exile, Homland: film, media and the politics of place*. London: Routledge.

Shuval, Judith. (1998). "Israel in the Context of Post-Industrial Migration. The Mythology of 'Uniqueness'", in Shalva Weil (ed.) *Roots and Routes. Ethnicity and Migration in Global Perspective*. Jerusalem: The Magnes Press, Hebrew University

Simpson, Sir John Hope. (1939). *The Refugee Problem. Report of a Survey*. Oxford: Oxford University Press.

Smith, Pamela Ann. (1986). "The Palestinian Diaspora 1948-1985", *Journal of Palestinr Studies*, 15 (3): 90-108.

Smith R. (1998). "Reflections on Migration, the State and the Construction, Durability and Newness of Transnational Life", in *Soziale Welt Trannationale Migration*, 12. Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft.

Stauth, Georg. (1991). " Réémigration et changement social. Perspective pour les pays du Moyen-Orient exportateurs de main-d'œuvre", in Beaugé Gilbert et Buttner Friedmann (ed.), *Les migrations dans le monde arabe*, Paris: CNRS.

Stevenson, T. (1993). "Yemeni workers come: reabsorbing one million migrants", in *Middle East Report*, Washington DC, April-May.

Suyyagh, Fayiz. (1995). "Ethnic Enterprise and the Community Dimension. The Case of Arab Business Leaders in Toronto, Ont. Canada". Ph. D. thesis for Department of Sociology, University of Toronto.

Tabboni, Simonetta. (1997). "Le multiculturalisme et l'ambivalence de l'étranger",

in Michel Wieviorka (ed.) *Une société fragmentée? Le multiculturalisme en débat.* Paris: La Découverte. "Goverment and Civil Society in Palestine", in Mahdi Abdul Hadi, *Dialogues on Palestinian State-Building and Identity.* Jerusalem: PASSIA.

_____. (1997). "Social Science Reaseach in Palestine: A Review of Trends and Issues", in Riccardo Bocco, Blandine Destremau & Jean Honnoyer (eds.), *Palestine, palestiniens. Territoire national, espaces communautaires.* Amman: CERMOC.

_____. (1995). "The Future of Palestinian Refugees in the Peace Negociations" *Palestine-Israel Journal.* Jerusalem, Vol II:4, Autumn.

Taylor, Charles. (1992). *Multiculturalism and 'The politics of Recognition'.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Torok-Yabloka, Hanna. (1991). "Holocaust Survivors in Israel: Reflection on a Unique Immigration", in S. I. Troen and K. J. Bade (eds.) *Returning home: Immigration and absorption into their homelands of Germans and Jews from the former Soviet Union.* Beer-Sheva: Humphrey Institute.

Tourain, Alain. (1992). *La critique de la modernité.* Paris: Fayard University Press.

Tsardanidis, Charalambos and Asteris Huliaras. (1999). 'Prospects for Absorption of Returning Refugees in the West Bank and the Gaza Strip', Athens: Institute of International Economic Relation. (Unpublished Report presented to the European Commission).

El-Turk, Hani. (1995). *The Palestinians in Australia.* Top Ryde (NSW): The NSW Australian Palestinian Association Inc.

UNHCR. (1995). *The Situation of the Refugees in Search of Solution.* New York:UNHCR.

Uriely, Natan. (1993). "Rhetorical Ethnicity of Permanent Sojourner: the Case of Israel Immigrants in the Chicago Area". Paper presented at the annual meeting of the Midwest Sociological Society, Chicago.

Van Hear, Nicholas. (1994). "L'impact des rapatriements forcés vers la Jordanie et le Yémen pendant la crise du Golfe", in Bocco, Ricardo (ed.) *Moyen-Orient: Migration, démocratisation, médiation.* Paris : PUF.

_____. (1997). *New Diasporas: The Mass Exodus, Dispersal and Regrouping of Migrant Comunities.* London: University College London Press.

_____. (1997). *Reintegration of the Palestinian Returnees.* Monograph No 6, Ramallah: Shaml Publications.

Waldinger, Roger. (1986). "Immigrant enterprise. A critique and reformulation", in *Theory and society.* Netherlands: Martinus Nihoff Publishers, No 15.

Warner, Daniel. (1994). "Voluntary Repatriation and the Meaning of Reurning Home: A Critique of Liberal Mathematics", *Journal of Refugee Studies*, 7(2/3): 160-74.

Weber, Max. ([1922] 1978). *Economy and Society: An outline of Interpretative Sociology*. Berkeley: University of California Press.

Wellman, B. (1979). "The Community Question: The Intimate Networks of East Yorkers", *American Journal od Sociology*, 84(5) March, 1201-31.

Werbner; Pnina. (1999). "The Place which is Diaspora: Chaordic Leapfrogging, Replicating and Transnational Networking", Draft Paper presented to the Conference on "Constructing Cultures: Diasporas, Ethnicities, Identitie", Ben Gurion Uni. Of Negev, June 21-24.

Weston. (1999). "L'économie de Doubaï"", *Arabie*, Paris, Juillet.

Wieviorka, Michel (1998). "Is multiculturalism the solution?", *Ethnic and Racial Studies*. Vol. 21, No. 5, September.

_____. (ed.) (1997). *Une société fragmentée? Le multiculturalisme en débat.* Paris: La Découverte.

_____. (1993). *La Démocratie à l'épreuve. Nationalisme, populisme, ethnicite.* Paris: La Découverte.

William, Patrick. (1987). "Les couleurs de l'invisibles: Tsiganes dans la banlieue parisienne', in Getwirth Jacques et Petonnet Colotte (Dir.) *Chemin de la ville. Enquêtes ethnologiques*. Paris: Cths, pp. 53-73.

Williamson, Oliver E. (1993). "Calculativeness, Trust, and Economic Organization", in *Journal of Law & Economics*. vol. Xxxvi. pp. 453-503.

Yancey, W. L., E. P. Ericksen and R. N. Juliani. (1976). "Emergent Ethnicity: A Review and Reformulation', *American Sociological Review*. 41(3) (June), 391-403.

Yasumuro, Ken'ichi. (1993). "Engineers as functional alternatives to entrepreneurs in Japanese industrialisation", in Jonathan Brown and Mary B. Rose, *Entrepreneurship, Networks and Modern Business*. Manchester: Manchester University Press.

Zureik, Elia. (1994). "Les réfugiés palestiniens et la paix", in *Revue d'étude palestinienne*. Paris. Summer.

_____. (1997). "The Trek Back Home: Palestinians Returning Home and their Problem of Adaptation", in Are Hovdenak et al., *Constructing Order: Palestinian Adaptation to Refugee Life*. Jerusalem: Fafo, Institute for Applied Social Science.

فهرست

(مفاهيم ، أشخاص ، أماكن جغرافية)

(أ)

إبراهيم، نبيل: ٧٧ ، ١٦٠ ، ١٦٤– ١٦٧ ، ١٩٩ ، ٢٤٣

أبو أحمد، سلمان: ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٨

أبو طربوش، خوزي: ٤٠

أبو عيسى، عصام: ٢٣٢ ، ٢٣٣

إثنية: ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٥٢ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٥ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٣– ١٢٩ ، ١٤١– ١٤٥ ، ٢٠٤

اقتصاديات إثنية (ethnic business): ١٦ ، ١٧ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٢٧ ، ١٥٩

إرتون، فرنسوا (François Irton): ٤٢

الأردن: ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٣– ٤٥ ، ٥٧– ٦٢ ، ٦٧ ، ٧٤ ، ٨٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٧– ١١٠ ، ١١٩ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٥٣ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٨٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤

أرمينيا: ١٣٧ ، ١٧٨ ، ١٨٦

أرنت، هنا: (Hannah Arendt) ٢٣٤

أزربيجان: ١٣٤

إسرائيل: ١٨– ٢٠ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٧٨ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٥ ، ١١٦ ، ١٣٨ ، ١٥٩– ١٦٩ ، ١٧٥–١٨١ ، ١٩٩ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٢٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦

الأسمر، س: ٧٦ ، ٢٥٥

الأطرش، عامر: ١٦١ ، ١٦٢

أفغانستان: ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧

الأكراد : ٣٣ ، ٣٤

ألمانيا: ٢٠ ، ٣٠ ، ٤٤ ، ٦٨ ، ٨٦ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ٢١٥ ، ٢٢٢ ، ٢٥٨

الإمارات العربية المتحدة: ١٦–٢١ ، ٦٨ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ٩٥– ٩٨ ، ١٠٥ ، ١١٥– ١٣٥ ، ١٤٠ – ١٤٦ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٥٧

دبي: ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٦

جبل علي: ١٢٣ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤٦

أمريكا اللاتينية: ٣٦ ، ٣٨ ، ٦٠ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ١٥٥

أندرسون، بنيدكت (Benedict Anderson): ١٧٧ ، ١٨٠

إندونيسيا: ١٣٥ ، ١٤٤

أوروبا: ١٦ ، ١٨ ، ٤٣ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٨٧ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٤٩ ، ١٥٠–١٥٣ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٦ ، ٢١٩ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩

أوزبكستان: ١٣٧
إيران: ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧
إيطاليا: ١٣٥ ، ٢٤٢
الاتحاد السوفيتي: ١٧٨ ، ٢٥٩
الاتحاد العام لطلبة فلسطين: ٦٧ ، ٦٨ ، ٢٥٨
الاتحاد العام لعمال فلسطين: ٦٨
الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية: ٢٥٨
الاتحاد الكندي العربي (Canadian-Arabs Federation): ٧٣
اتفاقيات أوسلو: ٤١
الاختلافات الثقافية: ٢٨
آخرية: ٣٢
ادلخا، فاريبا (Adelkha): ١٢٥ ، ٢٥٧
ازينشتات، صموئيل (S.N.Eisenstadt): ٤٦
استثمارات: ١٨ ، ٣٦ ، ٩١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٥٤ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٥–٢٠٣ ، ٢٠٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٢
استراليا: ١٩ ، ٢٠ ، ٢٩ ، ٧١ ، ٧٦ ، ٨٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٣٦ ، ١٣٨
استيعاب: ٢٨ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ١٤٤ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨١– ١٨٣ ، ٢٣٤
اغتراب: ٢٨
اندماج: ١٧ ، ٤٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٥ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٨٣ ، ٢٢٩
انصهار (assimilation): ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٦٠ ، ٨١ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ٢٣٠
اونروا (UNRWA): ٣٥ ، ٤٣ ، ٤٥

(ب)
بؤرة تركزية اقتصادية (economic niche): ١١٩ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٥٩
بادي، براتراند (Bertrand Badie): ٢٣٥
بارسونز: ٥٢
باش ل. وآخرون (Basch et al.): ٣٠ ، ٢٣٣
باكستان: ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧
البحرين: ٢٠ ، ١٣١ ، ١٣٧
البرازيل: ٥٨ ، ٢٤٢
البرغوثي، أنيس: ٢٢ ، ٦٣
برنامج نقل المعرفة عن طريق المغتربين (The Transfer Of Knowledge Through Expatriate National-TOKTEN): ١٨ ، ٢٢ ، ٢١٤–٢١٧ ، ٢٢١
بشارة، عزمي: ١٠٦ ، ١٦٩

بن موريس (Ben Morris): ٢٥٤ ، ٢٧٣
البنك العربي: ٩٦ ، ١٢٦
بنك انترا: ٩٦ ، ٢٥٨
بوبوك، رينر (Baubock): ٢٢٧
بوتيفو، برنار (Bernard Botiveau): ٢٧
بورتس، الخندرو (Alejandro Portes): ١٤١ ، ٢٥٦
بورديو، بيير (Pierre Bourdieu): ٩٣
بورياس، جورج (George Borjas): ١٢٨
بولس، إبراهيم: ١٦٠ ، ١٦٣
بوليفيا: ٢٠ ، ١٠١ ، ٢٦٢
البيت الفلسطيني في كندا: ٦٩
بيرمان، بيتر وآخرون (Bearman et al.): ٥٤
بيرو: ٢٦٢
بيكار، اليزابيت (Elizabeth Picard): ١٥٥ ، ٢٦٢

(ت)
تايلاند: ١٣٥
تايلور، تشارلز:(Charles Taylor) ٢٩
التحليل الشبكي: ١٧ ، ٥١– ٥٦ ، ٦١ ، ٧٥–٧٧ ، ٨٤–٨٦ ، ١٤٣ ، ٢٢٨
الترك، هاني: ٧١
تركيا: ٣٤ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٨٣ ، ٢٤١
تشامسكي، نعوم (N. Chomsky) : ٧٧
تشيلي: ١٨ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٩٥ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠–٢٤٩
التعددية الثقافية (multiculturalism): ٢٨–٣٠ ، ٣٢ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠
تكوينات هوياتية: ٣٢ ، ٣٣
تماري، سليم: ٤٣ ، ١٧٥ ، ٢٥٤ ، ١٨٥
تموضعية (embeddedness): ٥٥ ، ٩٢ ، ١٤٣ ٥٥ ، ٩٢ ، ١٢٨ ، ١٤٠ ، ١٤٣
التموضعية البنيوية (Structural embeddedness): ١٢٨
التموضعية العلائقية (relational embeddedness): ١٢٨
تنزانيا: ١٣٧
تود، إمانويل: ٢٥٣
تورين، الان (Alain Touraine): ٢٩ ، ٣٢ ، ٢٣٠ ، ٢٥٣
توطين: ٤٣

(ث)
ثيرد ايطاليا (Third Italy): ١٤٦

(ج)
جابر، هناء: ٤٥
الجاليات اليهودية: ٧٨ ، ٢٥٤
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: ٦٧ ، ٧٠
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: ٥٩ ، ٦٧ ، ٧٠
جرانوفيتر، مارك (Mark Granovetter): ٥٣ ، ٥٥ ، ٩٢ ، ١٢٨ ، ١٥١ ، ١٥٣
جرين ، نانسي (Nancy Green): ١٢٨
جزر الكناري: ٤٠
الجمعيات الخيرية الفلسطينية: ٦٨
الجمعيات الصداقة: ٦١ ، ٧٤ ، ٢٠٠
جمعية الأراضي المقدسة للإغاثة والتنمية: ٧١ ، ٨٥
الجمعية الخيرية المتحدة للأراضي المقدسة: ٧١
الجمعية الطبية الفرنسية-الفلسطينية: ٧٤
جمعية فرنسا-فلسطين : ٧٤
جوريديني، ري (Ray Jureidini): ١٩ ، ٢٢ ,٢٦١
جونزالس، نانسي (Nancie Gonzalez): ٣٠ ، ٣٨ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ١٥٥
جيرتز، كليفورد (Clifford Geertz): ١٤٤

(ح)
حداثة: ٣٢ ، ٢١٩
حدودية دائمة (permanent liminality): ٣٦
حراك جغرافي: ٤١ ، ٤٢ ، ٧٨
حركة فتح: ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٨٤ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٨ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢١٨
الحلقات الاجتماعية (social clique): ٥٣
حنفي، ساري: ١٩ ، ١٤١ ، ٢٠٥ ، ٢٥٣-٢٥٥ ، ٢٥٨- ٢٦٢
حيدر، عزيز: ١٦٥

(خ)
خالدي، رشيد: ١٧٦ ، ٢٣١
الخليج العربي: ١٦ ، ٤١ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ٩٥ ، ١١٥-١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٨- ١٥٣ ، ١٨١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠

(د)
درعي، محمد كامل وآخرين (Mohammed Kamel Dorai et al.): ٢١٣ ، ٢٣١
دول الخليج: ٣٨ ، ٤٠ ، ٦٨ ، ١١٨ ، ١٣١–١٤٦ ، ١٥٤ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٠١ ، ٢١٥
دانمارك: ٨٦ ، ١٤٩ ، ١٥١
الدواوين العائلية: ٦١
دوركهايم، إميل (Emile Durkheim): ٥٢ ، ٥٣
دوغرتي، باميلا (Pamela Dougherty): ١٩ ، ٢٢
الدول الاسكندنافية: ١٥٠ ، ١٥١
دولة ذات جغرافية عابرة لحدودها (exterritorialized nation-state): ١٦٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٣
دولة قومية ذات حيز جغرافي متغير (de-territorialized nation-state): ٢٣٣
دولة–القومية: ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦
ديستريمو، بلاندين (Blandine Destremau): ٢٦

(ذ)
الذاتية (subjectivity): ٣٢ ، ٣٤ ، ٩٤ ، ١٦٦ ، ٢٠٥ ، ٢٢٨
ذاكرة: ١٦ ، ٢٧ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ١٥٥ ، ١٧٧ ، ٢٢٧

(ر)
الرأسمال الإنساني (human capital): ١٢٨
الرأسمال الاجتماعي (social capital): ٩٣ ، ١٤١ ، ١٤٣
رجال الأعمال (Business people): ١٦–٢١ ، ٥٥ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٨٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٩ ، ١٢٠–١٢٩ ، ١٣٨ ، ١٤١– ١٥٤ ، ١٥٩ ، ١٦٠– ١٦٩ ، ١٨٢ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٧– ٢٠٦ ، ٢٢١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٩
رجل الأعمال المبادر (entrepreneur): ١٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٢٦ ، ٢٠٤
روتشيلد: ٨٠ ، ١٨٩ ، ٢٠٣
روسيا: ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧
رومانيا: ١٢٩
روي، سارة: (Sara Roy) ٢٥٩
ريادية: (entrepreneurship) ١٧ ، ٥٥ ، ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٢٢–١٢٦ ، ١٤٠–١٤٥ ، ١٥١–١٥٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥
ريادية إثنية (ethnic entrepreneurship): ١٤٠ ، ١٥٢
ريادية فردية (individualistic entrepreneurship): ١٤٠ ، ١٥٩

(ز)
زريق، إيليا: ٣٦ ، ٤٤ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩

(س)
سالم، وليد: ١٧٥
سبيتان، خولة: ١٩ ، ٢٢
السلطة الوطنية الفلسطينية: ٤٥ ، ٨٠ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٤ ، ٢٢٢ ، ٢٣٤ ، ٢٤٩
سميث، باميلا-آن: ١٠٨ ، ٢٣٣
سنغافورة: ١٣٧
سوريا: ١٦ ، ١٩-٢١ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤١- ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٧٧ ، ٩٥-٩٧ ، ١٠٧- ١٠٩ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٦١ ، ١٨٦ ، ٢٣٢
مخيم اليرموك: ٦٢ ، ٨٧
السوسولوجيا الاقتصادية: ١٦ ، ١٧ ، ١١٣
سوسيولوجيا الهجرة: ١٦ ، ١٧ ، ٤٦ ، ٥٥
سوق عربية مشتركة: ١٣٥
سويسرا: ٢٠ ، ١٣٤ ، ١٣٥
سيجيف، توم (Tom Segev): ٢٥٤ ، ٢٧٣
سيزاري، جوسلين (Jocylen Cesari): ٥٧
سيكولوجيا الموقت: ٣٦

(ش)
شبكات اقليمية: ١٧
الشبكات الطبقية: ٧٥
شبكات عائلية: ٥٦
شبكات عبر قومية: ٥١ ، ٧٨ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٤
شبكات: ١٧ ، ١٨ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٥١-٨٧ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٠٥- ١٠٩ ، ١١٥ ، ١٢٣-١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٤٠- ١٤٥ ، ١٥٤ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٩٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٤-٢٣٦
شبكة باليستا: (PALESTA) ١٨ ، ٢١٤-٢٢٢
شبلاق، عباس: ١٥١ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ٢٣١ ، ٢٥٨
شتات ارمني: ٣٢ ، ١٧٨
شتات أيرلندي: ٤٠
شتات صيني: ٣٢ ، ٢٠٧
شتات يهودي: ٣٢ ، ٤٦ ، ١٨٠ ، ٢٠٨ ، ٢٢٩

شتراوس، ليفي (Levi Strauss): ٥٢ ، ٧٧
شركة باديكو: ٢٦٠
شمبتر (Schumpeter): ٩٤ ، ٢٠٤
شنيبر، دومينيك (Dominique Schnapper): ٢٨
شومان، عبد الحميد: ١٢٦

(ص)
صايغ، يوسف: ١٠٦ ، ١٨٥
صنبر، إلياس: ٣٦ ، ١٢٢
الصومال: ١٣٧
صياغ، فايز: ١٤٤
الصين: ١٣٥ ، ٢٠٧

(ض)
الضفة الغربية: ١٨ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٦ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٩ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٣٠

(ط)
الطلاب الفلسطينيين: ١٥٠

(ع)
عبد الرحمن، أسعد: ٢٢
عبد القادر، محمد: ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٦٨
عبد الهادي، فيحاء: ٢٥٤
عبر القومية (transnationalism): ١٦ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٤٧ ، ٧٧ ، ٨٦ ، ١٢٣
عرفات، ياسر: ٦٧ ، ١٨٩ ، ٢٠٣
عشراوي، حنان: ٦٣
عولمة من دون أقلمة (globalization without regionalization): ١٣٥
عولمة: ١٦ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٧٩ ، ٨٨ ، ٩١ ، ١١٥ ، ١٢٣ ، ١٣٦ ، ١٤٦ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦
عيسى، محمود: ٨٦

(غ)
غازيت، شلومو: ٤٣
غزاوية، أصول: ٣٧ ، ٥٩ ، ٨٣ ، ١٢٥

(ف)
فارنر، دانييل (Daniel Warner): ٣٦
فان هير، نيقولا (Nicolas Van Heer): ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٥٤
الفراغات البنيوية (structural holes): ٥٣ ، ٧٧
فرنسا: ١٨ ، ٢٠ ، ٢٨ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٧٤–٧٧ ، ٨٦ ، ١٥٠–١٥٥ ، ١٧٨ ، ١٨٦ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٤٢
فريدمان، جورج (Georges Friedmann): ٧٨
فعل ريادي (entrepreneurial action): ٩٣ ، ٢٠٥
فلسطين
البيرة: ٦٣
بيرزيت: ٦٣ ، ٢٥٤
بيت جالا: ١١٠ ، ٢٤١
بيت ساحور: ٥٨ ، ٦٠ ، ١١٠ ، ٢٤١
بيت لحم: ٦٠ ، ٦٣ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٢٣ ، ٢٤١
حيفا: ٤٣ ، ٨٣ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ٢٣٠ ، ٢٤٢
القدس ، ١٥ ، ٤١ ، ٦٠ ، ٧٠ ، ١٢٤ ، ١٦٧ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٩٢ ، ٢٤١ ، ٢٤٩
دير ديبوان: ٦٣
رام الله: ٢٢ ، ٦٣ ، ٨٤ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٩٧ ، ٢٤١ ، ٢٥٩
جفنه: ٢٤١
الطيبة: ٢٤١ ، ٢٤٧
صفد: ٥٨ ، ٥٩
عكا: ٤٣
غزة: ١٨ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٨ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٦ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢
نابلس: ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٩٨ ، ٢٠٦
الناصرة: ٤٣ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٨٤ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ٢٠٠
يافا: ٦٢ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٨
فلسطينيو الترانزيت: ٣٦ ، ٣٧
فلسطينيو الشتات: ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٢٠٨
فيفيوركا، ميشيل (Michel Wieviorka): ٢٨ ، ٢٩ ، ٢٥٣

فياعرب (FEA-Arab): ٧٢
فيربنر، بنينا: (Pnina Werbner) ٨٧

(ق)
قضماني، بسمة: ٣٥ ، ٣٧ ، ١٤٦ ، ١٦٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤
قطر: ٢٠ ، ٦٨ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٢٣٢ ، ٢٤٧
قليبو، منير: ٢٢

(ك)
كاسارينو جان-بيير (Jean-Pierre Cassarino): ٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٤
كرزم، جورج: ١٦٤ ، ١٦٦
الكلاسيكية الجديدة، مدرسة: ٩٣ ، ١٢٨
كنائس: ٧٤
كناعنة، شريف: ٣٨
كندا: ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥٤ ، ٢٠٤
تورنتو: ١٤٣ ، ١٤٤
مقاطعة كيوبيك: ١٣٨ ، ١٣٩
مونتريال: ٦٩ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٨٠
كوتكن، جويل (Joel Kotkin): ٣٢ ، ٧٩
كوسموبوليتية: ٧٩ ، ١١٩ ، ٢٣٤
كولمان، جيمس (James Coleman): ٩٣
الكويت: ٢٠ ، ٣٨ ، ٦٨ ، ١١٥ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٨٢ ، ٢٥٩

(ل)
اللا-مكان (a-topia): ٣٦
لبنان: ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٦١ ، ١٦٩ ، ٢١٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٩
طرابلس: ٦٧
ليبيا: ١٣٧ ، ٢٣٠
ليفي، جدعون: ٤٣

(م)
المؤسسات الدينية المسيحية: ٧٤
مؤسسة التعاون: ٧٣ ، ١٢٤ ، ٢٠٠ ، ٢٠١
ما بعد الكولونيالية (اتجاه): ٧٨
مابعد الحداثي: ٤١
ماركس، كارل (Karl Marx): ٥٢
مامونج، إمانويل (Emanuel Ma Mang): ٣١ ، ٣٦
المجال العام (public sphere): ٢٨ ، ٦٧ ، ٧٦ ، ٨٦–٨٨
مخيمات: ٣٦ ، ٤٢–٤٥ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٧٧ ، ٨٧ ، ١٨٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧
المرجعية الجغرافية (territorial reference): ٥٩
المساعدات الإنسانية: ١٨ ، ١٩٠ ، ٢٠٢
مصر: ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٨٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٨٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٣
مصنع فريج: ١٦١
المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR): ٣٦ ، ٤٦
مقاول بالباطن: ١٦٢
المملكة العربية السعودية: ١٩ ، ٢٠ ، ٥٨ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧
المملكة المتحدة: ١٨–٢٠ ، ٥٤ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥٠ ، ١٥٤
منصور–جوري: جمال ، ١٨ ، ٣٨ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٢٦٢
المنظمات الشعبية: ٦١ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٨٤ ، ٨٨
منظمة التحرير الفلسطينية: ١٦ ، ٢٢ ، ٤٥ ، ٦١ ، ٦٣– ٧٢ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ١٨٥ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩
المنظمة العربية الأمريكية ضد التمييز (Arab-American Anti-Discrimination-ADC) ٧٣
موروسكي، إيفا (Ewa Morawska): ٢٣٢
الموسى، شريف (Sharif ElMusa): ٢٥٨

(ن)
ناتان كلازر (Natan Glazer): ٢٩
ناصر، حنا: ٦٣
نانسي، ميشيل (Michel Nancy): ٢٦٢
نخبة سياسية: ١٧
النظام الفرنسي الجاكوباني (Jacobin): ١٥٤
نظرية التبادل: ٥٤ ، ٥٥

نهاية الجغرافيا/الأرض (end of territory): ٢٣٥
نوادي المدن والقرى: ٦١ ، ٦٢

(هـ)
هابرمس، ج (J.Habermas): ٦٧ ، ٨٦
هافل، فاتسلاف: ٢٢٧
هانش، آنيا (Anja Hansch): ٢٥٤
هجرة اقتصادية: ٤٠
هجرة قسرية: ٣٨ ، ٤٠
هستدروت: ١٦٤ ، ١٦٦
الهند: ٧٤ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧
هندوراس: ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ١٠١
هونج كونج: ١٣٧
هوية: ١٦ ، ١٨ ، ٢٧– ٣٤ ، ٣٦ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ٧٣ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٤–٨٧ ، ١٤٢ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨

(و)
وادي السيليكون: ١٤٦
الولاءات المتعددة (multiple allegiance): ٢٨ ، ٣١
الولايات المتحدةالأمريكية: ١٩ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٦–٣٨ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٥– ٩٧ ، ١٠١ ، ١١٠ ، ١١٦ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤١–١٤٥ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٦٤ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٣٥
شيكاغو: ٣٣ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ١٢٦ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٧٨
نيويورك: ٤١ ، ٤٢ ، ٧٨ ، ١٢٦
وليامسن، اوليفيه (Olivier E. Williamson): ٢٥٦
ويلمان، بيري (Wellman): ٥٢

(ي)
اليابان: ١٣٤ ، ١٣٥ ، ٢٠٤
الياس، نوربورت (Norbert Elias): ١٥
يعقوب، محمد حافظ: ١٨٢ ، ٢٥٨
اليمن: ١٣١ ، ١٣٧ ، ١٨٣

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث:

حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية

برهان غليون، عزمي بشارة، جورج جقمان، سعيد زيداني

مساهمة في نقد المجتمع المدني

عزمي بشارة

بين عالمين: رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني

ساري حنفي

العطب والدلالة: في الثقافة والانسداد الديمقراطي

محمد حافظ يعقوب

إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي

وقائع المؤتمر المنعقد في القاهرة بتاريخ ٢٩ فبراير- ٣ مارس، ١٩٩٦

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث

وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٧-٨ تشرين ثاني، ١٩٩٧

المرأة وأسس الديمقراطية في الفكر النسوي الليبرالي

رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية

جميل هلال

ما بعد أوسلو: حقائق جديدة، مشاكل قديمة

تحرير: جورج جقمان، داغ يوغند لوننغ (باللغة الإنجليزية)

After Oslo: New Realities, Old Problems

Edited by: George Giacaman and Dag Jørund Lønning

ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ٢٢ تشرين أول، ١٩٩٨

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية

نادر عزت سعيد

الحركة الطلابية الفلسطينية، الممارسة والفاعلية

عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية

رجا بهلول

هنا وهناك، نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز

ساري حنفي

سلسلة مداخلات وأوراق نقدية:

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل

ربى الحصري، علي الخليلي، بسام الصالحي

المؤسسات الوطنية، الانتخابات، والسلطة

عزت عبد الهادي، أسامة حلبي، سليم تماري

الديمقراطية الفلسطينية: اوراق نقدية

موسى البديري، جميل هلال، جورج جقمان، عزمي بشارة

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين

تأليف: زياد أبو عمرو مناقشة: علي الجرباوي وعزمي بشارة

الديمقراطية والتعددية: ازمة الحزب السياسي الفلسطيني

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٤

الخطاب السياسي المبتور ودراسات اخرى

عزمي بشارة

اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية

علي جرادات

المسالة الوطنية الديمقراطية في فلسطين

وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية، ومهمات المرحلة: تجارب وآراء

تحرير: مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول اليمقراطي واستراتيجيات مستقبلية

وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن ١٧-١٨ كانون أول ١٩٩٩

سلسلة أوراق بحثية:

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين

محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين

علي الجرباوي

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خولة شخشير صبري
التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الأسيرة
خالد الهندي
التحولات الديمقراطية في الأردن (١٩٨٩ - ١٩٩٩)
طالب عوض
العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي: الصراع من أجل المنافع العامة (عربي/انجليزي)
ملتون فسك

سلسلة ركائز الديمقراطية:

محرر السلسلة: جورج جقمان

حليم بركات، **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية**
فاتح عزام، **حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية**
أسامة حلبي، **سيادة القانون**
جميل هلال، **الدولة والديمقراطية**
منار الشوربجي، **الديمقراطية وحقوق المرأة**
رجا بهلول، **الديمقراطية والتربية**
رزق شقير، **حماية حقوق الإنسان في أوضاع الطوارئ**

سلسلة مبادئ الديمقراطية:

تحرير وإشراف علمي: عزمي بشارة، إعداد: نبيل الصالح
رسومات: خليل أبو عرفة، استشارة تربوية: ماهر حشوة

١٠ ما هي المواطنة؟
٢. فصل السلطات
٣٠ سيادة القانون
٤٠ مبدأ الانتخابات
٥٠ حرية التعبير
٦٠ عملية التشريع
٧٠ المحاسبة والمساءلة
٨٠ الحريات المدنية
٩٠ التعددية والتسامح
١٠٠ الثقافة السياسية
١١٠ العمل النقابي
١٢٠ الاعلام والديمقراطية

سلسلة التجربة الفلسطينية:

البحث عن الدولة

ممدوح نوفل

دروب المنفى (٤): الجري إلى الهزيمة

فيصل حوراني

سلسلة تقارير دورية:

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية

جميل هلال، عزمي الشعيبي، علي الجرباوي ، جورج جقمان، عمار الدويك

هذا الكتاب

يطرح هذا الكتاب إشكاليات العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الشتات الفلسطيني والمركز (الأراضي الفلسطينية) وفيما بين الشتات والمجتمع المستقبِل، وذلك باستخدام أدوات التحليل الشبكي وعلم الاجتماع الاقتصادي لتفسير شدة أو ضعف هذه العلاقات.

ويحاول هذا الكتاب أن يسقط بعض المقولات الجاهزة التي حكمت تفكيرنا طويلاً حول العلاقات بين الشتات والوطن. ففي الوقت الذي نتحدث فيه عن الشتات، تحكمنا فوراً منظومة فكرية تنتمي إلى سوسيولوجيا الاستمرار والذاكرة، استمرار اجتماعي، إذ ينقل اللاجئ المهاجر عاداته وتقاليده، وحتى طبقته الاجتماعية إلى بلاد اللجوء، وتتحول معها المخيمات الفلسطينية إلى «قرى فلسطينية» خارج حدود الوطن. ولكن هذا هو نصف الحقيقة، فالإنسان، أيضاً، يتأثر بحياته اليومية بمجمل العلاقات الاجتماعية، المهنية، الصداقة الجديدة التي ينسجها في بلاد اللجوء. ويخلص الكاتب إلى إظهار عناصر سوسيولوجيا مزدوجة فيها الاستمرار وفيها الانقطاع أيضاً، وعلى مستويات عدة، وهو، غالباً، اللامحكي عنه، إذ تتلون الهوية الوطنية تبعاً للتكوينات الهوياتية الأخرى.

ويعتمد هذا البحث على مجموعة أبحاث ميدانية قام بها الكاتب ومساعدوه، خلال السنوات الست السابقة، مع النخبة الاقتصادية الفلسطينية، وذلك في كل من الأردن وسوريا ومصر ولبنان والإمارات العربية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وتشيلي واستراليا، إضافة إلى داخل الخط الأخضر.

المؤلف

- حاصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من المعهد العالي للعلوم الاجتماعية – باريس.
- باحث متخصص في قضايا الشتات الفلسطيني، وله أبحاث حول بعض المجموعات المهنية، كالمهندسين في سوريا ومصر، وحول علاقة المنظمات غير الحكومية مع الأجندات العالمية.
- صدر له ثلاثة كتب باللغة العربية، واثنان باللغة الفرنسية، إضافة إلى تحرير ثلاثة كتب أخرى، ومجموعة كبيرة من المقالات العلمية.

لوحة الغلاف: البقاء
تحت خزفي للفنانة فيرا تماري